

# روضۃ المتقین

فی شرح من لا یحضرہ الفقیہ

لیؤلفہ

و جید عصر و فرید دہرہ و ارفع اہل زمانہ و ائمہ

المولانا محمد تقی المجلس

قدس سرہ

الکاشف

بنیاد فرہنگ اسلام و حاج محمد حسین

کوشانیور



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الوصية

### باب الوصية من لدن آدم (ع)

روى الحسن بن محبوب ، عن مقاتل بن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : انا سيد النبيين ، ووصي سيد الوصيين ، وادعياءه سادق الادعياء ،

بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب الوصية

### باب الوصية من لدن آدم (ع)

﴿روى الحسن بن محبوب عن مقاتل بن سليمان﴾ (١) وذكر انه كان من العامة  
﴿عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ انا سيد النبيين﴾ والاياء افضل ممن  
خلق الله فيكون هو ﷺ افضل الخلائق ﴿ووصي سيد الوصيين﴾ و يلزم منه ان  
يكون امير المؤمنين عليه السلام ايضاً بعد رسول الله ﷺ افضل البرية لان من الوصيين  
ابراهيم وموسى وعيسى عليه السلام وهم افضل الخلائق حتى آدم عليه السلام فانه لم يكن من

(١) اورد في الامالي ايضاً مستنداً في المجلس الثالث والستين حديث ٣ ص ٢٢٢

ان آدم عليه السلام سأل الله عز وجل ان يجعل له وصياً صالحاً . فادعى الله عز وجل اليه انى اكرمتم الانبياء بالنبوة ثم اخترت من خلقى خلقاً وجعلت خيارهم الاوصياء فادعى الله تعالى ذكره اليه : يا آدم اوص الى شيث ، فأوصى آدم عليه السلام الى شيث وهو هبة الله بن آدم ، وادعى شيث الى ابنه شبان وهو ابن تالة الحوراء التى انزلها الله عز وجل على آدم من الجنة فزوجها ابنه شيثاً ، وادعى شبان الى محلت ، وادعى محلت الى محوق ، وادعى محوق الى غميشا ، وادعى غميشا الى اخنوخ وهو ادريس النبى عليه السلام ، وادعى ادريس الى ناحور ودفعها ناحور الى نوح عليه السلام ، وادعى نوح الى سام ، وادعى سام الى هنامر ، وادعى هنامر الى برغيثاشا ، وادعى برغيثاشا الى يافث ، وادعى يافث الى برة ، وادعى برة الى جفسية ، وادعى جفسية الى عمران ، ودفعها عمران الى ابراهيم الخليل عليه السلام وادعى ابراهيم الى ابنه اسمعيل ، وادعى اسمعيل الى اسحق . وادعى اسحق الى يعقوب ، وادعى يعقوب الى يوسف ، وادعى يوسف الى برياء ، وادعى برياء الى شعيب ، ودفعها شعيب الى موسى بن عمران عليه السلام وادعى موسى بن عمران الى يوشع بن نون ، وادعى يوشع بن نون الى داود ، وادعى داود الى سليمان عليه السلام ، وادعى سليمان الى آصف بن برخيا وادعى آصف بن برخيا الى زكريا ، ودفعها زكريا الى عيسى بن مريم عليه السلام ، وادعى عيسى بن مريم

اولى العزم و هم افضل من آدم عليه السلام ولا يحتاج الى هذا فان الاخبار فى افضلية الامتنا عليهم السلام بصراحتهما متواترة لكن الاخبار التى لم تكن صريحة تدل بالايما عليها فلا تنقل .

﴿ محلت ﴾ بالجيم او المعاء المهملة ﴿ غميشا ﴾ او غميشا ﴿ اخنوخ ﴾ بفتح الهمزة ﴿ ناحور ﴾ بالمعجمة او المهملة ﴿ برغيثاشا ﴾ بالمهملة او المعجمة ﴿ جفسية ﴾ بالمهملة او المعجمة ، ولما كان اكثر هذه الاسامى سرىانية او عبرية لم يضبطها اهل اللغة .

الى شمعون بن حمون الصفا ، وادصى شمعون الى يحيى بن زكريا ، وادصى يحيى بن زكريا الى منذر ، وادصى منذر الى سليمة ، وادصى سليمة الى بردة .

ثم قال رسول الله ﷺ : ودفعها الى بردة ، وانا ادفعها اليك يا علي ، وامت تدفعها الى وصيك . ويدفعها وصيك الى اوصيائك من ولدك واحداً بعد واحد حتى تدفع الى خير اهل الارض بعدك ، ولتكفرون بك الامة و لتختلفن عليك اختلافاً شديداً ، الثابت عليك كالقيم معي ، والشاذ عنك في النار . والنادى منوى الكافرين .

وقد وردت الاخبار الصحيحة بالاسانيد القوية ان رسول الله ﷺ ادعى بامر الله تعالى الى علي بن ابي طالب عليه السلام ، وادعى علي بن ابي طالب الى الحسن ، وادعى الحسن

وقد وردت الاخبار الصحيحة المتواترة عن رسول الله ﷺ في ذكر اسامي الائمة الاثني عشر في كتب العامة والخاصة رواها البخاري ، ومسلم ، وداود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وعبد الله بن احمد بن حنبل ، عن ابيه متواتراً مجملأً بأنه لا يزال امر الدين قائماً ما وليهم اثني عشر خليفة (او اميراً) كلهم من قریش ، وفي غير هذا الكتب من كتبهم بالاسامي .

وصنف الصدوق كتاباً سماه الاصول في ذكر الاخبار الدالة على الائمة الاثني عشر باسميهم عن جماعة كثيرة من اصحاب رسول الله ﷺ وذكر الاخبار المتواترة وفوق التواتر فيه ، وذكر متواتراً عن رسول الله ﷺ وعن الائمة المعصومين عليه السلام في كتاب اكمال الدين واتمام النعمة الذي صنّفه بامر صاحب الزمان صلوات الله عليه وذكر متواتراً في سائر كتبه و كذا ذكر شيخنا الصدوق ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني في الكافي مجملأً ومفصلاً في ذكر الائمة عليه السلام ، وذكر النصوص لكل منهم على من بعدهم ، وذكر جماعة كثيرة من اصحابنا ، كل منهم في كتاب مفرد لهذا المعنى ، اشار اليها النجاشي في فهرسته ، والشيخ الطوسي رضي الله عنه في فهرسته وذكرها جميعاً الاخبار المتواترة عن النبي ﷺ مغنئاً عن اصحاب رسول الله ﷺ وعن الائمة المعصومين عليه السلام وذكر بعضها علي بن عيسى في كتاب كشف الغمة .



الى الحسين و اوصى الحسين الى علي بن الحسين ، و اوصى علي بن الحسين الى محمد بن علي الباقر ، و اوصى محمد بن علي الباقر الى جعفر بن محمد الصادق ، و اوصى جعفر بن محمد الصادق الى موسى بن جعفر ، و اوصى موسى بن جعفر الى ابنه علي بن موسى الرضا ، و اوصى علي بن موسى الرضا الى ابنه محمد

وصنف ابن طلحة المالكي كتاباً سماه بالفصول المهمة في معرفة الائمة الاثني عشر و ذكر لكل منهم المعجزات و الكلمات .

والحاصل ان ذكر الكتب المصنفة في هذا المعنى يوجب الملل ولم تلق احداً من العامة ينكر الائمة المعصومين عليهم السلام ولا في كتبهم سوى بعض المعادين كالمضدي فانه ذكر ان الشيعة اخترعوا اثني عشر اماماً و كأن هذا المعاند لم يلاحظ الصحيحين المشتهرين بينهم ، و ذكر الحافظ ابو نعيم في كتاب حلية الاولياء اخباراً كثيرة في ذكرهم ، و ذكر المهدي عليه السلام ولا ينكروه و الاخبار . عن جابر متواترة تذكرو خبر أمنها بيميناً .

فبالطرق المستفيضة عن محمد بن يعقوب والصدوق وغيرهما ، عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال ابي عليه السلام لجابر بن عبدالله الانصاري : ان لي اليك حاجة فمتي يخف عليك ان اخلو بك فاسئلك عنها ؟ فقال له جابر اي الاوقات احببته فخلا به في بعض الايام فقال له يا جابر اخبرني عن اللوح الذي رأيته في يدامي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وما اخبرتك به امي انه في ذلك اللوح مكتوب فقال جابر اشهد بالله اني دخلت على امك فاطمة عليها السلام في حيوة رسول الله صلى الله عليه وآله فهناها بولادة الحسين عليه السلام و رأيته في يدها لوحاً اخضر ظننت انه من زمرد و رأيته فيه كتاباً ابيض شبه لون الشمس قلت لها : يا أمي و امي يا بنت رسول الله ما هذا اللوح ؟ فقالت : هذا لوح اهداه الله الى رسوله صلى الله عليه وآله فيه اسم ابي و اسم بعلي و اسم ابني و اسم الاوصياء من ولدي و اعطانيه ابي ليبشرني بذلك .

قال جابر : فأعطتني امك فاطمة عليها السلام قرأته و استنسخته فقال ابي عليه السلام فهل

بن علي ، واوصى محمد بن علي الى ابنه علي بن محمد ، واوصى علي بن محمد الى ابنه الحسن بن علي ، واوصى الحسن بن علي الى ابنه حجة الله القائم بالحق الذي لولم يبق من الدنيا الا يوم واحد لطلو الله ذلك اليوم حتى يخرج فيملاً ما عدلاً وقسطاً كما

لك يا جابر ان تعرضه علي ؟ قال : نعم فمشي معي الى منزل جابر فاخرج صحيفة من رق فقال : يا جابر انظر في كتابك لاقرأ عليك فنظر جابر في نسخة فقرأ ابي فما خالف حرف حرفاً فقال جابر فأشهد بالله اني هكذا رأيت في اللوح مكتوباً .

بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد ﷺ ونوره وسفيره وحجابه ودليله نزل به الروح الامين من عند رب العالمين عظم بام محمد اسمائي واشكر نعمائي ولا تجحد آلائي اني انا الله لا اله الا انا قاصم الجبارين ومديل المظلومين وديان الدين اني انا الله لا اله الا انا فمن رجا غير فضلي او خاف غير عدلي عذابه عذاباً لا عذبه احداً من العالمين ، فايأى فاصد ، وعلى فتوكل اني لم ابست نبياً فاكملت ايامه وانقضت مدته الا جعلت له وصياً واني فضلتك على الانبياء وفضلت وصيك على الاوصياء ما اكرمك بشليك وسبطيك حسن وحسين فجعلت حسناً معدن علمي بعد القضاء مدة ابيه وجعلت حسيناً خازن وحيي و اكرمته بالشهادة و ختمت له بالسعادة فهو افضل من استشهد و ارفع من الشهداء درجة ، جعلت كلمتي التامة معه وحبتي البالغة عنده .

بقرته ائيب و اعاقب (اولهم ) على سيد العابدين وزين اولياء الله الماضين (وابنه) شبه جده المحمود محمد الباقر علمي والمعتن لحكمتي سيهلك المرتابون (في جعفر) الراد عليه كالراد على حق القول مني لا كرم من مثوى جعفر ولا سرته في اشياعه و انصاره و اوليائه اتعت (اي قدرت) بعده (١) ( بموسى فتنة عبياء

(١) تاح له يتبع نجاه تهاى ولقد - اتاح الله له الشرا تاحة هياه ولقد ( الرب



ملت جوراً وظلماً صلوات الله عليه وعلى آله الطاهرين .

حنديس (١) لأن خيط فرضي لا ينقطع وحجتي لا تنفخى وإن أوليائي يسفون بالكأس الأولى ، من جعد واحد آمنهم فقد جعد نعمتي ، ومن غير آية من كتابي فقد اقترى على ويل للمقترين الجاحدين عند اقضاء مدة موسى عبدي وحبيبي وخيرتي (في علي) وليي و ناصري ومن اضع عليه اعباء النبوة و امتحنه بالاضطلاع بها يقتله عفريت مستكبر يدفن بالمدينة التي بناها العبد الصالح الى جنب شر خلقى حق القول منى لاسره (بمحمد) ابنه وخليفته من بعده ووارث علمه فهو معدن علمي وموضع سري وحجتي على خلقى لا يؤمن عبده الاجملت الجنة مثواه وشفته في سبعين من اهل بيته كلهم قد استوجبوا النار واختم بالسعادة لابنه (علي) وليي و ناصري والشاهد في خلقى واميني على وحيي اخرج منه الداعي الى سبيلي والخازن لعلمي (الحسن) و اكمل ذلك بابنه (م ح م د) رحمة للعالمين .

عليه كمال موسى ، وبهاء عيسى وصبر ايوب فبذل لأوليائي في زمانه وتهادى رؤسهم كما تهادى رؤس الترك و الديلم فيقتلون و يهرقون و يكونون خالفين مرعوبين وجلين تصبغ الارض بدمائهم ويفشو الويل والرثة في سائرهم ، اولئك اوليائي حقاً ، بهم ادفع كل فتنة عميل حنديس وبهم اكشف الزلازل وادفع الاصار والاخلال اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم المهتدون (٢) .

والحمد لله رب العالمين على ان انعم على هذا الضعيف برؤية هذا اللوح في الرؤيا في اوان المجاهدات وبرؤية الائمة المعصومين عليهم السلام فيها سيما صاحب الزمان

(١) في الحديث قام الليل في حنسه اى في ظلامه وليلة ظلماء حنص اى شديدة الظلمة (مجمع البحرين) .

(٢) اصول الكافي باب ما جاء في الاتي عشر والنص عليهم عليهم السلام خبر ٣ من كتاب الحجة وقال في آخره : قال عبدالرحمان بن سالم قال ابو بصير : لو لم تسمع في دهرك الا هذا الحديث لكفاك فضته الا من اهله انتهى :

و روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن  
 ابي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام قال : ان اسم النبي صلى الله عليه وآله في صحف ابراهيم  
 الماحي ، وفي توراة موسى الحاد ، وفي انجيل عيسى احمد ، وفي الفرقان محمد ،  
 قيل : فما تأويل الماحي ؟ قال : الماحي صورة الاسنام و ما حي الاوثان والازلام وكل  
 معبود دون الرحمن ، وقيل : فما تأويل الحاد ؟ قال : يحاد من حاد الله ودينه قريباً كان  
 او بعيداً ، قيل : فما تأويل احمد ؟ قال : حسن ثناء الله عز وجل عليه في الكتب بما حمد  
 من افعاله ، قيل : فما تأويل محمد ؟ قال : ان الله وملائكته وجميع انبيائه ورسله  
 وجميع اممهم يحمده ويصلون عليه ، وان اسمه المكتوب على العرش محمد رسول الله ،  
 وكان عليه السلام يلبس من القلائس اليمنية والبيضاء والمضربة ذات الاذنين في الحروب ،  
 وكانت له عنزة يتكى عليها ويخرجها في العيدين فيخطب بها ، وكان له قضيب يقال  
 له المشوق ، وكان له فسطاط يسمى الكن ، وكانت له قصعة تسمى السعة ، وكان له

عليه السلام قاله تكرر الرؤيا بمشاهدته والاستضافة بانواره بحيث حصل العلم اليقيني بصحتها  
 لآثارها واخباره صلوات الله عليه بالمضياب التي وقفت بعدها ، وسند كر بعض الاخبار  
 في اسامي الائمة الاطهار صلوات الله عليهم في الغمام المسكى .

و روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عليه السلام  
 في الصحيح على الظاهر من اخذه من كتاب يونس (او) محمد بن قيس (او) عاصم ورواه  
 في الصحيح في الامالي عن محمد بن قيس (١) عليه السلام اي يفيض ويعاند  
 والمضربة ذات الاذنين عليه السلام والظاهر انها كانت قلنسوة مخططة لها طرفان لستر  
 الاذنين من ان يصل اليهما حربة وفي غير حال الضراب يثنى من فوق ليظهر الاذنان  
 كما هو المتعارف الآن في بلاد الهند ، وعندنا يصنع الاذنان للبيعة الحديدية  
عليه السلام فيخطب بها متكأ عليها من الجاب اليسر عليه السلام وكان له قضيب مشوق عليه السلام اي مصاً  
 طويلة دقيقة وهي ايضاً للخطب عليه السلام وكان له قصب عليه السلام وهو قدح من خشب مقر عليه السلام يقال



قعب يسمى الري ، و كان له فرسان يقال لاحدهما : المرتجز والآخر السكب ، و كان له بفلتان يقال لاحديهما : الدلدل والآخرى الشهباء ، و كانت له ناقتان يقال لاحديهما : المضباء والآخرى الجدعاء .

و كان له سيفان يقال لاحدهما ذوالفقار والآخر العون و كان له سيفان آخران يقال لاحدهما : المنخدم والآخر الرسوم ، و كان له حمار يسمى اليمفور ، و كانت

لاحدهما المرتجز ﴿ سمي به لحسن سهيله كانه ينشد رجزاً ﴾ والآخر السكب ﴿ اى كثير الجري كانما يصب جريه صباً و ( دلدل فى الارض ) ذهب وقرومنه الدلدل لحسن جريه ﴾ والشهباء ﴿ البيضاء ﴾ والمضباء ﴿ اى المشقوقة الاذن ولم تكن كذلك و كانت قصيرتها فسميت بذلك او بمعنى قصيرة اليد كما قاله الزمخشري ﴾ والجدعاء ﴿ بالبدال المهملة اى المقطوعة الاذن ولم تكن كذلك ، بل سميت بها لقصر اذنها .

﴿ ذوالفقار ﴾ و روى انه نزل من السماء يوم احد فاعطاه رسول الله ﷺ علياً عليه السلام وحارب به حتى نزل جبرئيل فيما بين السماء والارض فقال لاسيف الا ذوالفقار ولاقتى الأعلى - وروى فى ذلك المعنى اخبار كثيرة من العامة والخاصة وتواتر اخبارنا انه يكون مع الامام كالتابوت فى بنى اسرائيل اينما كان الملك هنا .

قيل سمي به لما فى ظهره من الفقرات كفقرات الظهر او لكونه يقطع فقرات ظهور الكفار طولا وعرضاً كما رواه العامة والخاصة ان امير المؤمنين عليه السلام كان اذا تطاول قد ، واذا تقاصر قط - اى اذا اشرف على العدو كان عالياً عليه او اذا قدفسه بحيث يصير عالياً عليه شقه بنصفين ( واذا تقاصر ) ضد التطاول شقه عرضاً بنصفين و كان قتلاه عليه السلام معلومين بهما ﴿ والآخر العون ﴾ اى كان عون المؤمنين فى دفع الكفار

﴿ المنخدم ﴾ كمعظم القاطع ﴿ الرسوم ﴾ الرسم ضرب من السير سريع يؤثر فى الارض والرسوم فعول منه للمبالغة ﴿ السحاب ﴾ سميت به تشبيهاً بسحاب

له عمامة تسمى السحاب ، وكان له درع تسمى ذات الفضول لها ثلاث حلقات فضة ، حلقة بين يديها وحلقتان خلفها ، وكانت له راية تسمى العقاب ، وكان له بعير يحمل عليه يقال له : الديباج وكان له لواء يسمى المعلوم ، وكان له مفترس يسمى الاسعد ، فسلم ذلك كله الى علي عليه السلام عند موته ، و اخرج خاتمه وجعله في اصبعه فذكر علي عليه السلام انه وجد في قائمة سيف من سيوفه صحيفة فيها ثلاثة احرف : صل من قطعك ، وقل الحق ولو على نفسك ، وأحسن الى من اساء اليك :

وروى المولى بن محمد البصري ، عن جعفر بن سليمان ، عن عبدالله بن الحكم ، عن ابيه ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : ان علياً وصي وخليفتي ، وزوجته فاطمة سيدة نساء العالمين ابنتي ، والحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة ولداي ، من والاهم فقد والاني ، ومن عاداهم فقد عاداني ، ومن ناداهم فقد ناداني (١) ومن جفاهم فقد جفاني ، ومن برهم فقد برني ، وصل الله من وصلهم ، وقطع الله من قطعهم ، وصرا الله من اعاههم ، وخذل الله من خذلهم ، اللهم من كان له من انبيائك ورسلك ثقل و اهل بيت فملي و فاطمة والحسن والحسين اهل بيتي وثقلي فأذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا .

وروى عن ابن عباس انه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لعلي عليه السلام : يا علي امت وصي

المطر لا سمحاه في الهواء ﴿العقاب﴾ العلم الضخم ﴿لواء﴾ اي راية ﴿معلومة﴾ اي سلق عليه ثوب ذو الوان مختلفة ويأخذها صاحب الجيش ، والاخبار في معناه كثيرة لم نشتغل بذكرها لعدم الاحتمام .

﴿وروى المولى بن محمد البصري﴾ رواه من طرق العامة ، وذكر المصنف عنهم روايات كثيرة في هذا المعنى عن ابن عباس وغيره في كتبه سيما الامالي والعيون والنصال .

﴿وروى عن ابن عباس﴾ رواه مسنداً من طرقهم في الامالي .



أوصيت اليك بأمر ربي ، وأنت خليفتي استخلفتك بأمر ربي ، يا علي أنت الذي تبين  
 لأمتي ما يختلفون فيه بعدي ، و تقوم فيهم مقامى ، قولك قولى ، وأمرك امرى ،  
 وطاعتك طاعتى . وطاعتى طاعة الله ، ومعييتك معييتى ومعييتى معصية الله عز وجل .  
 وروى محمد بن أبي عبد الله الكوفى ، عن موسى بن عمران النخعى ، عن عمه  
 الحسين بن يزيد ، عن الحسن بن على بن أبي حمزة ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبى القاسم  
 عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جده عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الأئمة  
 بعدي اثنا عشر ، أولهم على بن أبي طالب ، و آخرهم القائم فهم خلفائى وأوصيائى  
 وأوليائى وحجج الله على أمتى بعدي ، المقربهم مؤمن والمنكر لهم كافر .  
 وقال رسول الله ﷺ : إن الله تعالى مائة الف نبى وأربعة وعشرون الف نبى : أبا  
 سيدهم وأفضلهم وأكرمهم على الله عز وجل ، و لكل نبى وصى أوصى إليه بأمر الله  
 تعالى ذكره ، وإن وصى على بن أبي طالب لسيدهم وأفضلهم وأكرمهم على الله  
 عز وجل .

وروى الحسن بن محبوب ، عن أبى الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام ، عن جابر بن  
 عبد الله الأنصارى قال : دخلت على فاطمة عليها السلام ، وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء  
 من ولدها فعددت اثنا عشر أحدهم القائم ، ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم على عليه السلام  
 وقد أخرجت الأخبار المسندة الصحيحة فى هذا المعنى فى كتاب ( كمال الدين  
 وتمام النعمة ) فى إثبات الغيبة وكشف الحيرة ، ولم أورد منها شيئاً فى هذا الموضع ،  
 لأنى وضمت هذا الكتاب لمجرد الفقه دون غيره ، والله الموفق للصواب ، والمعين  
 على اكتساب الثواب .

﴿ وروى محمد بن أبى عبد الله الكوفى ﴾ الأخبار بذلك متواترة ولا يناسب  
 ذكرها فى هذا الكتاب ولها كتب متفردة .  
 ﴿ وقال رسول الله ﷺ ﴾ الأخبار فى هذا المعنى أيضاً متواترة ﴿ وروى الحسن  
 بن محبوب ﴾ روى الكلينى والمصنف بطرق مستفيضة عن جابر .

## باب ما يمتن الله تبارك وتعالى به على عبده عند الوفاة

من رد بصره وسمعه وعقله ليوصي

روى محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ما من ميت تحضره الوفاة إلا رد الله عليه من سمعه وبصره وعقله للوصية اخذ الوصية أو تركها ، وهي الراحة التي يقال لها راحة الموت ، فهي حق على كل مسلم .

## باب فيما يمتن الله تبارك وتعالى الخ

وتقدم في باب احكام الميت اخبار ( ١ ) روى محمد بن أبي عمير في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال له رجل : اني خرجت الى مكة فصحبتني رجل وكان زميلي فلما ان كان في بعض الطريق مرض وتقل تقلا شديداً فكنت اقوم عليه ثم افاق حتى لم يكن عندي به بأس فلما ان كان اليوم الذي مات فيه افاق فمات في ذلك اليوم فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما من ميت تحضره الوفاة إلا رد الله عز وجل عليه من سمعه وبصره وعقله للوصية اخذ الوصية أو تركها وهي الراحة التي يقال لها راحة الموت فهي حق على كل مسلم (٢) .  
اي لازم وجوباً كما اذا كان في نعمته حق لا يعلم به الورثة أو علم انهم لا يؤذونه فيجب الاداء مع الامكان والأفوجب ان يوصى الى ثقة ليبرئ نعمته منه (أو) استحباباً مع برائة نعمته في الخيرات سيما الجارية .

وفي القوي كالصحيح ، عن الوليد بن صبيح قال : صحبني مولى لأبي عبد الله

(١) راجع ص ٣٦٠ من المجلد الاول من هذا الكتاب .

(٢) اوردته والذي يهمله في الكافي باب الوصية وما امر بها خبر ٣-٢ من كتاب الوصايا

والتهذيب باب الوصية ووجوبها خبر ٢ - ٥ من كتاب الوصايا وفيه عن حماد ( عن

الطوسي ) .

## باب حجة الله عز وجل على تارك الوصية

روى محمد بن عيسى بن عبيد : عن زكريا المؤمن ، عن علي بن أبي نعيم ، عن أبي حمزة عن بعض الأئمة عليهم السلام قال : ان الله تبارك وتعالى يقول : ابن آدم تطولت عليك بثلاث سترت عليك ماله يعلم به اهلك ما واروك ، وادسعت عليك فاستقرضت منك فلم تقدم خيراً ، وجعلت لك نظرة عند موتك في ثلثك فلم تقدم خيراً .

عليه السلام يقال له : امين فاشتكى اياماً ثم برأ ثم مات فاخذت متاعه وما كان له فانيته به ابا عبد الله عليه السلام واخبرته انه اشتكى اياماً ثم برأ ثم مات قال : تلك راحة الموت اما انه ليس من احد يموت حتى يرده الله عز وجل من سمعه وبصره وعقله للوصية اخذ او ترك .

## باب حجة الله عز وجل على تارك الوصية

روى محمد بن عيسى بن عبيد عن زكريا المؤمن عليه السلام في القوي كالشيخ (١) عن علي بن أبي نعيم عن أبي حمزة عن بعض الأئمة عليهم السلام وفي باب (من احدهما عليه السلام) فاستقرضت منك اى قلت : من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ، (٢) وقال امير المؤمنين عليه السلام استقرضكم وله خزائن السموات والارض واستنصركم وله جنود السموات والارض وتسمى هذه بالتنزلات الالهية مع قوله تعالى : ان تكفروا اثم ومن في الارض جميعاً فان الله غنى عن العالمين .

(١) التهذيب باب الوصية ووجوبها خبر ١٢ .

(٢) البقرة - ٢٢٥ - والحديد - ١١ .



## باب في الوصية انها حق على كل مسلم

روى محمد بن الفضيل ، عن ابي الصباح الكناي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الوصية ، فقال : هي حق على كل مسلم .

و روى الملاء ، عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام : الوصية حق ، وقد اوصى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فينبغي للمسلم ان يوصي .

## باب في الوصية انها حق على كل مسلم

﴿ روى محمد بن الفضيل ﴾ والشيخان في القوي كالصحيح (١) ﴿ من ابي الصباح ﴾ .

﴿ وروى الملاء ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن محمد بن مسلم ﴾ (الى قوله ) ان يوصي ﴿ تأسياً برسول الله صلى الله عليه وآله . وروى العامة في صحاحهم اخباراً كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال : الوصية حق على كل مسلم ، ورواها عن الزندقة انها قالت متى اوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وكان رأسه عند نحري حتى مات ، حين قيل لها ان علياً عليه السلام قال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم اوصى الى (٣) .

وقد هدم الاخبار عن البخاري في الدواة و القلم ان الرجال كانوا عنده عليه السلام (٤) فكيف اجترت بشهادة النفي عليه عليه السلام مع تكذيب خير البرية وخير

(١-٢) الكافي باب الوصية وما امر بها خبر ٢-٥ والتهذيب باب الوصية ووجوبها

خبر ٢-١ ولكن في باب في الخبر الثاني الى قوله مسلم .

(٣) البخاري في صحيحه باب الوصايا خبر ٢ وفيه وقد كنت مسندته الى صدرى او

قالت حبرى .

(٢) البخاري في صحيحه باب قول المريض قوموا عني من كتاب المرضي والطبيب مسنداً

البشر كما روته عن رسول الله ﷺ في علي عليه السلام انه قال : علي خير البشر ولا يشك فيه الا كافر او خير البرية في سبعة احاديث .

وانظر الى متابعة الزنادقة لها في تكذيب رجل ذكرها في صحاحهم متواتراً انه قال رسول الله ﷺ لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراداً غير فرار .

واخبار ابن عباس في صحاحهم انه يشهد بعداوتها لعلي عليه السلام وأي شهادة مع مخاربتها لخير البرية علي ما في صحاحهم عند ذكر الخوارج انهم يخرجون علي خير البرية ويقولون : ثابت ، وأي توبة مع انها كانت معادية له عليه السلام حتى هبطت في الدرك الاسفل من النار .

واعجب من هذا ان هؤلاء الكفرة ينقلون عنها ، عن سيد المرسلين ﷺ انه قال : خذوا شطر دينكم من الحميراء - وهل يقول مثل هذا الكلام جلف من اجلاف السوق مع قوله تعالى : (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) ، (١) ومع هذه الافعال الشنيعة يفضلونها علي سيدة نساء العالمين علي مارو واعنه ﷺ انه قالت عايشة ان رسول الله ﷺ قال لفاطمة في خبر طويل رواه البخاري وغيره اما ترضي ان تكوني سيدة نساء هذه الامة ( ٢ ) .

عن ابن عباس قال لما حضر رسول الله (ص) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي ص هلم اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده فقال عمر : ان النبي (ص) قد غلب عليه الوجد وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله (الي ان قال) فكان ابن عباس يقول : ان الرزية ، كل الرزية ما حال بين رسول الله (ص) وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولعنهم .

(١) الاحزاب ٣٣ .

(٢) مسلم في صحيحه ج ٧ ص ١٢٣ طبع مصر باب فضائل فاطمة بنت النبي (ص) حديث

عن كتاب فضائل الصحابة .

## باب في ان الوصية تمام ما تقص من الزكاة

روى مسعدة بن صدقة الرضى عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال : قال على عليه السلام

فأعمل في شئنا بغير اقبال عليهم واعتقادهم ولا يمكن ممن قال الله تعالى :  
 إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ (١) كما قال علامتهم الشيرازي  
 والتفتازاني (٢) وغيرهما : ان الآيات والاخبار تدل على الضلالية على عليه السلام  
 لكن لما ذهب السلف والخلف الى تفضيل ابي بكر لا يمكن مخالفتهم فلمعلمهم رأوا  
 شيئاً لم يره ، وعل هذا الأقول الكفار الذي قلناه عز وجل عنهم ، اولئك طيعهم  
 لعنة الله والملئكة والناس اجمعين وذكر شئنا بغير مذاهبتهم جمال الاسلام والمسلمين  
 العلامة الحلبي في كتاب كشف الحق وبيع السحق ، ولو اهل الله في السر لا صنف  
 كتاباً في كشف مطاميرهم بطريق اوضح منه انباء الله تعالى .  
 وروى الشيخ عن زبد الشحام قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية فقال : هي  
 حق على كل مسلم (٣) .

## باب في ان الوصية تمام ما تقص من الزكاة

كما ان الله تعالى جعل صلوة النافلة متمم الفريضة وصيام النافلة متمم الفريضة  
 وجعل غسل الجمعة متمم الوضوء - جعل الوصية متمم نفس الزكاة اي اذا وقع سهو  
 في اداء الزكاة اوفى المستحق ولم تكن صحيحة واقفاً فاذا اوصى في وجوه البر جعل  
 الله تعالى ذلك عوضاً عن الزكاة ولا يؤاخذ الله تعالى بترك الزكاة  
 ﴿روى مسعدة بن صدقة الرضى في القوى كالصحيح كالشيخ (٤)﴾

(١) الزخرف - ٢٣ .

(٢) المتوفى ٧٩٢ - ٧٩٣ وقبره سرخس والتفتازان قرية كبيرة من نواحي نساو (نسا)

من بلاد خراسان بينها وبين سرخس يومان (الكشي والاقاب للمحدث القمي ص ٢٠٨ ج ٢ .

(٣) التهذيب باب الوصية ووجوبها غير ٣ .

(٤) اوردته والذي يند في التهذيب باب الوصية ووجوبها غير ٦-٧ .



الوصية تمام ما قص من الزكاة .

### باب ثواب من اوصى فلم يحف ولم يضار

روى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : من اوصى فلم يحف ولم يضار ، كان كمن تصدق به في حياته .

وروى ايضا في القوي ، عن وهب ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال :  
الوصية تمام ما قص من الزكاة

### باب من اوصى فلم يحف الخ

اي لم يظلم في الكذب في الاقارب لحرمان الورثة ﴿ ولم يضار ﴾ بتفضيل بعضهم على بعض اضراؤا ، او تفسير للاول .  
﴿ روى السكوني ﴾ في القوي كالشيخين ( ١ ) ﴿ كان كمن تصدق به في حياته ﴾ مع ان ما تصدق به في حياته ثوابه اضاف ما يتصدق به بعد موته لان المال حينئذ ماله وهو يحتاج اليه بخلاف ما بعد الموت فكنه فضله ورحمته جعله مثله اذا لم يظلم .

(١) الكافي باب التوابع خبر ١٨ من كتاب الوصايا والتهذيب باب الوصية ووجوبها

## باب ما جاء فيمن لم يوص عند موته لذى قرابته

معن لا يرث بشئ ممن ماله قل أو أكثر

روى عبدالله بن المنيرة ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : من لم يوص عند موته لذى قرابته فقد ختم عمله بمصيبة .

## باب ما جاء فيمن لم يوص عند موته

لذوى قرابته معن لا يرث بشئ الخ

متعلق بلم يوص أو بلا يرث ، والاول أظهر ﴿ قل أو أكثر ﴾ الشيء الموصى به ﴿ روى عبدالله بن المنيرة عن السكوني ﴾ في التوثيق كالصحيح والشيخ في القوي (١) ﴿ قال : من لم يوص عند موته لذى قرابته ﴾ وفيه ( معن لا يرثه ) كما عنون به المصنف الباب و كأن السقط من النسخ ﴿ قد ختم عمله بمصيبة ﴾ لانه مخالف الله تعالى فيما امره به في قوله تعالى : ( كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ) (أى مالا) الوصية للأقربين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم فمن خاف من موصي حقناً أو أنما فاصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم (٢) - اعلم ان ظاهر الآية والخبر في وجوب الوصية لهم لكن ورد الاخبار بنسخ وجوبها بآية الميراث والاستحباب باق و حكم عدم التبديل في الإساءة مطلقاً باق وكذا ما بعده ان أراد الموصي الأشرار بالورثة أو أنما بنفى وارث أو إيجاب وارث كذباً فاصلح مصلح بين الموصي والورثة ليرفع الحقد والغضب عن الموصي ويثبت على ان يوصى بالمعروف فلا حرج عليه بل كان مثاباً والله تعالى يغفر له ما تقدم من الكذب والأضرار .

(١) التهذيب باب الوصية وجوبها خبر ٨ .

(٢) البقرة - ١٨١

### باب ما جاء فيمن لم يحسن وصيته عند الموت

روى العباس بن عامر ، عن ابان ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من لم يحسن عند الموت وصيته كان نقصاً في مروءته وعقله .

وقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله اوصى الى علي عليه السلام . واوصى علي الى الحسن ، واوصى

### باب ما جاء فيمن لم يحسن وصيته عند الموت

﴿ روى العباس بن عامر عن ابان ﴾ في الموثق كالصحيح ﴿ عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من لم يحسن ﴾ اي لم يعلم كيف يوصي فان الغالب على الناس انهم يوصون لاولادهم ان المال الفلاني لفلان والفلاني لفلان ويزيدون وينقصون بلامزية ونقص فيهم بل لمجرد هوى النفس والحال ان الله تعالى اعلم كما قال تعالى : لا تدرون ايهم اقرب لكم نقماً (١)

بل ينبغي ان يوصى بالواجبات التي عليه اولاً ثم بالمندوبات من الخيرات والصدقات ولهذا جعل الله تعالى تلك المال له حتى يصرقه فيما ينفعه ( او من ) الاحسان وابقاعه حسناً ويرجع الى الاول ﴿ عند الموت ﴾ وقد اتم الله تعالى الحجة عليه عنده براحة الموت حتى يوصى ﴿ وصيته ﴾ مصدر ويطلق على الوصية به .

﴿ كان نقصاً في مروءته ﴾ وامساكته كأنه ليس بائسان لانه لا يعرف خيره من شره ﴿ وعقله ﴾ وكأنه ليس بعقل لذلك ، بل العاقل من يوصي في حال صحته لانه كثير ما لا يبقى له عقل وشعور حتى يوصى بالمعروف والأعقل من يفعل ما يلزمه في حياته وكان وصياً لنفسه كما ورد الاخبار الكثيرة بآته : كن وصي نفسك .

﴿ وقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله اوصى الى علي عليه السلام ﴾ في قضاء ديونه وتبجز مواعيده كما رواه العامة والخاصة متواتراً ، وذكر ثقة الاسلام في كتاب الحجة من



الحسن عليه السلام الى الحسين ، وادعى الحسين عليه السلام الى علي بن الحسين ، وادعى علي بن الحسين عليه السلام الى محمد بن علي الباقر عليه السلام .

### باب ثواب من ختم له بخير من قول او فعل

روى احمد بن النضر الخزاز ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : مَنْ ختم له بلاله الآله دخل الجنة ، ومن ختم له بصيام يوم ، دخل الجنة ، ومن ختم له بصدقة يريد بها وجهه الله عز وجل دخل الجنة .

### باب ما جاء في الاضرار بالورثة

روى عبدالله بن المغيرة ، عن السكوني ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال :

الكافي ابواب فيما ادعى كل واحد من رسول الله ﷺ والائمة عليهم السلام ، ومن كل واحد منهم على مَنْ بعده بالامامة ، وغيره من محدثي ادعى الله عنهم ، منهم البرقي في المعاصن ، والصفار في صائر الدرجات ، والمستوفي كتبه سيما في كتاب اكمال الدين وغيرهم وسيد كر بعضها .

### باب ثواب من ختم له الخ

روى احمد بن النضر الخزاز رحمته الله الثقة رحمته الله من ختم له بلاله الآله دخل الجنة رحمته الله الاخيار بذلك كثيرة ذكرها المصنف في كتاب ثواب الاعمال ، وفي كتاب التوحيد وغيرهما ، وتقدم ايضاً .

### باب ما جاء في الاضرار بالورثة

من الافادير الكاذبة وغيرها رحمته الله روى عبدالله بن المغيرة عن السكوني رحمته الله في الموثق كالصحيح والشيخ في القوي (١) قال ما ابالي اضررت بولدي رحمته الله وفي باب

(١) التهذيب باب الوصية ووجوبها خبير . ١ .

قال علي عليه السلام ما بالي اضرت بولدي اوسرقتهم ذلك المال ،

### باب العدل والجور في الوصية

روى هرون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام قال : من عدل في وصيته كان بمنزلة من تصدق بها في حياته ، ومن جار في وصيته لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو غمير مض ،

بورتي (اوسرقتهم) كما في باب (اوسرقتهم ذلك المال) اي الاضرار بهم في الوصية فيما اوصى بمنزلة السرقة منهم ذلك في العقوبة ، وقال ابن اديس في المرائر سرفتهم بالسين غير المعجمة والرافعير المعجمة المكسورة والفاء ، ومعناه اخطأهم واغفلتهم لان السرف الاغفال والخطأ وقد سرفت الشيئ بالكسر اذا غفلته واجهلته هكذا نص عليه اهل اللغة ومن قال في الحديث سرفتهم بالقاف فقد صحت لان سرفتهم لا يتعدى الى مفعولين الا بحرف البحر يقال : سرفت منهم مالا ، وسرفت بالفاء يتعدى الى مفعولين بغير واسطة حرف الجر انتهى - اقول : ويمكن ان يكون على الحذف والايصال .

### باب العدل و الجور في الوصية

روى هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة في القوي كالصحيح كالشيخين (١) (من عدل في وصيته) بان لا يكذب ولا يوصي اكثر من الثلث ولا يمتزف بوارث كذبا ويحوها وادعى في الخيرات والمبرات .

### باب في ان الحيف في الوصية من الكبار

روى هرون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن آباءه عليهم السلام قال : قال علي عليه السلام : الحيف (الجنف - خل) في الوصية من الكبار .

### باب مقدار ما يستحب الوصية به

روى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه ، عن آباءه عليهم السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : الوصية بالخمس لان الله عز وجل رضى لنفسه بالخمس ، وقال :

### باب في ان الحيف الخ

بالعاه اي الظلم او الجنف بالجيم والتنون ، الميل والجور في الوصية ﴿روى هرون بن مسلم ﴾ في الصحيح ﴿ عن مسعدة بن صدقة ﴾ و كتابه معتمد الاسحاب كما ذكره المصنف ﴿ الحيف ﴾ او الجنف كما في القرآن (١) ﴿ في الوصية من الكبار ﴾ واقفاً او مبالغة والتفصيل اوجه بأن يكون كلما كان كذباً او اعترافاً بوارث كذباً فهو من الكبار واقفاً والباقي مبالغة .

### باب مقدار ما يستحب الوصية به

﴿روى السكوني ﴾ في القوي ﴿ لان الله عز وجل رضى لنفسه بالخمس ﴾ وقال : ﴿ وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمُسَهُ ﴾ (٢) ولم يفرض اكثر منه ابقاء على صاحب المال فينبغي للموصي ان لا يزيد عليه ويحمل على ما لو كانت الورثة فقيرا

(١) في قوله تعالى : فمن خاف من موص جناً او ألماً فاصلح بينهم فلاثم عليه .

القرة - ١٨٢ .

(٢) الانفال - ٢١ .



الخمس اقتصاد ، والرابع جهد ، والثالث حيف .

وروى حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من ماله ؟ فقال : له ثلث ماله وللمرأة أيضاً .

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : لأن أوصي بنخمس مالي أحب إلي من أن أوصي بالربع ، ولأن أوصي بالربع أحب إلي من أن أوصي بالثلث ، ومن أوصي بالثلث فلم يترك فقد بالغ ، وقال :

ويكون ذلك اجعافاً بهم ﴿والرابع جهد﴾ واجعافاً بالورثة ﴿والثلث حيف﴾ أو (جنف) مبالغة سيما مع فقرهم

﴿وروى حماد بن عيسى﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن شعيب بن يعقوب عن أبي بصير﴾ وليس فيهما (من شعيب بن يعقوب) (٢) ﴿قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام وكأني خبر أن أوسقط منهما أوزاده النساخ ، وعلى أي حال فالخبر صحيح﴾ ﴿من الرجل يموت﴾ أي يكون عند الموت محتضراً ﴿ماله من ماله﴾ في الوصية أو الأعم منها ومن المنجزات لعموم (ما) وإن كان استفهاماً أو لقوله ﴿فقال له ثلث ماله وللمرأة أيضاً﴾ أي لهما الثلث فقط كما هو الظاهر ، ويمكن أن يقال إن ما كان له في المنجز مع الوصية الثلث ولا يبعد أن يكون له الزائد في المنجز فقط ، لكنه بعيد عن الظاهر .

﴿وروى عاصم بن حميد﴾ في الحسن كالصحيح كالشيخين ﴿عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام وفيهما قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لأن أوصي بنخمس مالي أحب إلي من أن أوصي بالربع ولأن أوصي بالربع أحب إلي من أن أوصي بالثلث ومن أوصي بالثلث ، فلم يترك فقد (أو وقد) بالغ قال : وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل

(١) أورده والأربعة التي بعده في الكافي باب مال الإنسان أن يوصي بعد موته الخ خبر ٣

(الي) ٧ والتهذيب باب الوصية بالثلث الخ خبر ٣-٥-٦١ .

(٢) الظاهر أنه سهو من قلّمه الشريف أو النساخ بل ليس فيهما (عن أبي بصير) ،

من أوصى بثلك ماله فلم يترك فقد بلغ المدى .  
وفى رواية الحسن بن علي الوشاء ، عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أوصى بالثلث قد أضرب بالودعة ، و الوصية بالنفس والرابع أفضل من الوصية بالثلث ، وقال : من أوصى بالثلث فلم يترك .

### باب ما يجب من رد الوصية الى المعروف وما للميت من ماله

روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفي وأوصى بماله كله أدباً كثرة ، فقال : ان الوصية ترد الى المعروف ويترك لأهل الميراث ميراثهم .

توفي وأوصى بماله كله أدباً كثرة فقال : ان الوصية ترد الى المعروف غير المنكر فمن ظلم نفسه فاني في وصيته المنكر والحيث فانها ترد الى المعروف ويترك لأهل الميراث ميراثهم ، وقال : من أوصى بثلك ماله فلم يترك فقد بلغ المدى (اي الغاية) ثم قال : لأن أوصى بنفس مالي أحب الي من ان أوصى بالربع والظاهر ان هذه الجملة من كلام أبي جعفر عليه السلام .

وفى رواية الحسن بن علي الوشاء عن حماد بن عثمان رضي الله عنه في الصحيح كالشيخين وروى في الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم وحضر بن البختري وحماد بن عثمان رضي الله عنه قال : (الى قوله) فلم يترك .  
وعن السكوني قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام من أوصى بثلكه ثم قتل خطأ فان ثلك ديته داخل في وصيته وسيجيء أيضاً .

### باب ما يجب من رد الوصية الى المعروف

بأن أوصى أكثر من الثلث ولم يجز الودعة يرد الى الثلث وما للميت من ماله روى عاصم بن حميد رضي الله عنه في الحسن كالصحيح كالشيخين رضي الله عنه عن محمد بن قيس رضي الله عنه وهدم آثاف المصنف جزاً .

وروی ابن ایعمیر ، عن مرازم ، عن عمار الساباطی عن ایعبدالله علیه السلام قال :  
المیت احق بماله مادام فیہ الروح یبین به ( ۱ ) قال : فان تعدی ( ۲ ) فلیس له  
الاثلث .

وروی هرون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة الربعی ، عن جعفر بن محمد عن  
ایہ علیه السلام ان رجلا من الاصادقوفی وله صبیة صغار وله ستة من الرقیق فاعتقهم عند  
موته ولس له مال غیرهم ، فاتی النبی صلی اللہ علیہ وسلم فاخبر فقال : ما منعتم بصاحبکم قالوا :  
دفنناه ، قال : لو علمت ما دفنناه مع اهل الاسلام ، ترک ولده یتکفون الناس .  
وروی محمد بن ایعمیر ، عن معویة بن عمار عن ایعبدالله علیه السلام قال : کان

﴿وروی ابن ای عمیر عن مرازم عن عمار الساباطی﴾ فی الموثق كالشیخین (۳)  
﴿عن ای عبدالله علیه السلام (الی قوله) یبین به﴾ ای یخرجه من ماله ولا یقول بعدی اذ یتبین  
به اذ یتمیز ﴿فان تعدی﴾ ای من الثلث كما هو فیہما ، وفی بعض نسخ الكتاب ویب (فان  
قال بعدی) ﴿فلیس له الا الثلث﴾ والأولی تناسب ما عنون به الباب لكن الظاهر  
من الابانة الثانیة ، وبدل علی ان المنجزات من الاصل ولاختلاف النسخ یشکل  
الاستدلال به وسیجیء فی بابہ .

﴿وروی هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة﴾ فی القوی كالکلینی وظاهره نفوذ  
العتق والا لما کان التهذیب .

﴿وروی محمد بن ای عمیر﴾ فی الصحیح كالشیخین (۴) ﴿فجرت السنة به﴾ ای فی

(۱) من الابانة - ای عزله عن ماله وسلمه الی المعطى فی مرضه ولم یلق اعطاه علی موته

(۲) فان قال بعدی ، فلیس له الا الثلث (خ)

(۳) الکافی باب ان صاحب المال احق بماله مادام حیا خبر ۷ والتهذیب باب الرجوع

فی الوصیة خبر ۷ .

(۴) اوردہ والذی بعدہ فی الکافی باب مال الانسان ان یوصی الخ خبر ۱-۲ والتهذیب

باب الوصیة بالثلث الخ خبر ۲-۳ .

البراء بن معرور الأصايري بالمدينة وكان رسول الله (ص) بمكة وانه حضره الموت ، وكان رسول الله ﷺ والمسلمون يصلون الى بيت المقدس ، فأوصى البراء بن معرور ان يجعل وجهه الى لقاء النبي ﷺ الى القبلة وأوصى بثلاث ماله فبررت به السنة .

وروى عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن إسحاق انه كتب الى أبي الحسن عليه السلام : ان ذرة (ذرة - خ) بنت مقاتل توفيت و تركت ضيعة اشقاصا في موضع كذا وأوصت لسيدنا في اشقاصها بأكثر من الثلث ونحن أوصيائها ، فأحيينا انهاء ذلك الى سيدنا فان امرنا بأداء الوصية على وجهها أمضيناها ، وان امرنا بخير ذلك اتهمنا الى امره في جميع ما يأمرنا به ان شاء الله تعالى ، فكتب عليه السلام بخطه : ليس يجب لها في تركتها الا الثلث ، فإن تفضلتم و كنتم الورثة كان جائزا لكم ان شاء الله .

وروى صفوان ، عن مرزوم عن بعض اصحابنا في الرجل يعطى الشيء من ماله في مرضه قال : اذا بان به فهو جائز ، وان أوصى به فمن الثلث .

استقبال الميت والوصية بالثلث والسنة بالمعنى العام .

وروى أحمد بن محمد بن عيسى في الصحيح كالشيخين عن أحمد بن إسحاق الثقة وكيل صاحب الامر صلوات الله عليه انه كتب الى أبي الحسن الهادي عليه السلام : ان ذرة بالذال المعجمة ، اودرة بالمهمله كما هو فيهما ، ويدل على ان الوصية من الثلث الأمع تنفيذ الورثة .

وروى صفوان في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (١) عن مرزوم الثقة عن بعض اصحابنا ولا يضر الارسال لصحة صفوان ، وفيهما (عن أبي عبدالله عليه السلام) و كانه من التنازع ، ويدل على ان المنجز من الاصل .

وروى الشيخان في الصحيح عن الحسين بن مالك قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : اعلم يا سيدي ان ابن اخ لي توفي فأوصى لسيدي بضيعة وأوصى ان يدفع كل

(١) الكافي باب ان صاحب المال احتج بماله مادام حيا غير م



شيء في داره حتى الاوتاد تباع ، و يجعل الثمن الى سيدي و اوصى بهج ، و اوصى  
للفقراء من اهل بيته ، و اوصى لعمته و خالته بمال ، فنظرت فاناً ما اوصى به اكثر من  
الثلث و لعله يقارب النصف مما ترك ، و خلف ابناً له ثلاث سنين و ترك ديناً فرأى  
سيدي ؟ فوقع عليه السلام يقتصر من وصيته على الثلث من ماله و يقسم ذلك بين ما اوصى له  
على قدرتها مهم ان شاء الله (١) و ظاهره التوزيع لا تقديم من قدم الا ان يكون عليه السلام تبرع  
لانه كان المقدم .

وفي الصحيح ، عن الحسين بن مالك قال : كتبت اليه : رجل مات و جعل كل  
شيء له في حياته لك و لم يكن له ولد ، ثم انه اصاب بعد ذلك ولداً ، و مبلغ ذلك ثلاثة  
آلاف درهم و قد بعث اليك بالف درهم فان رأيت جعلني الله فداك ان تعلمني فيه  
رأيك لاعمل به ؟ فكتب : اطلق لهم (٢) .

وفي الموثق من عمرو بن سعيد قال : اوصى اخو رومي بن عمران ، جميع ماله لابي  
جعفر عليه السلام قال عمرو : فاخبرني رومي انه وضع الوصية بين يدي ابي جعفر عليه السلام  
فقال : هذا ما اوصى لك اخي ، و جعلت اقرأ عليه فيقول لي : قف و يقول : احمل كذا  
و ذهبت لك كذا حتى ايت على الوصية فنظرت فاذا انما اخذ الثلث قال : قلت له :  
امرني ان احمل اليك الثلث و ذهبت لي الثلثين فقال : نعم ، قلت : ايعة و احمله  
اليك ؟ قال : لا ، على الميسر عليك ( او منك ) لابع شيئاً ، وفيه على الميسر منك  
من غلتك الخ .

وفي الصحيح عن العباس بن معروف قال : كان لمحمد بن الحسن بن ابي خالد غلام  
لم يكن به بأس عارف يقال له ميمون فحضره الموت ف اوصى الى ابي الفضل العباس بن  
معروف بجميع ميراثه و تركه ان اجله و داهم و ابث بها الى ابي جعفر الثاني عليه السلام

(٢-١) الكافي باب النوادر خير ٦٣-١٢ من كتاب الوصايا و التهذيب باب الرجوع

في الوصية خير ١١-١٢ .

وترك أهلاً حاملاً، وأخوة قد دخلوا في الإسلام وأماً مجوسية قال : ففعلت ما أوصى به وجمعت الداهم ودفعتها إلى محمد بن الحسن، وعزم رأيي أن أكتب له بتفسير ما أوصى به إلى ومات ترك الميت من الورثة فأشار إلي محمد بن بشير وغيره من أصحابنا أن لا أكتب بالتفسير ولا أحتاج إليه فإنه يعرف ذلك من غير تفسير فأبيت إلا أن أكتب إليه بذلك على حقه وصدقه، فكتبته وحصلت الداهم وأوصلتها إليه عليه السلام فأمره أن يزل منها الثلث يدفعها إليه، ويرد الباقي على وصيه يردها على ورثته (١).

وفي الصحيح عن محمد بن سودة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : (فَمَنْ يَدُلْهُ عَلَيْهِ فَمَازَا يَفْعَلُ إِنَّهُمْ عَلَىٰ الذِّمَّةِ يَبْدَلُوهُ) قَالَ سَخَطَهَا الْآيَةُ الَّتِي بَدَّلَهَا (أَيَّ مَخْصَنَتِهَا) قَوْلُهُ : (فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْسَىٰ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا تُهْمُ عَلَيْهِ) قَالَ : يَعْنِي الْمَوْسَىٰ إِلَيْهِ أَنْ خَافَ جَنَفًا مِنَ الْمَوْسَىٰ فِيمَا أَوْصَىٰ بِهِ إِلَيْهِ مَخَالِيفَ رِضَى اللَّهِ بِهِ مِنْ خِلَافِ الْحَقِّ فَلَا تُهْمُ عَلَيْهِ (أَيَّ عَلَى الْمَوْسَىٰ إِلَيْهِ) أَنْ يَبْدُلَهُ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى مَا رِضَى اللَّهُ بِهِ مِنْ سَبِيلِ الْخَيْرِ (٢).

وروى الكليني عن علي بن إبراهيم عن رجاله قال : قال : إن الله عز وجل أطلق للموصي إليه أن يغير الوصية إذا لم يكن بالمعروف وكان فيها حيف ويردها إلى المعروف لقوله تعالى : (فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْسَىٰ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا تُهْمُ عَلَيْهِ) - وسيجيء أخبار كثيرة أن الوصية بالزائد على الثلث يرد إلى الثلث (٣).

(١) التهذيب باب الرجوع في الوصية خبر ١٠ والكافي باب أن صاحب المال أخيه ماله

مادام حي خبر ٢

(٢) التهذيب باب الوصية بالثلث الخ خبر ٢٢.

(٣) التهذيب باب الأوصياء خبر ٥ الكافي باب أن من خاف في الوصية للموصي أن

يردها إلى الحق خبر ٢.

(فاما) مارواه الشيخ ، عن علي بن الحسن ، عن محمد بن عبدوس في القوي قال :  
 اوصى رجل بتركته متاع وغير ذلك لابي محمد عليه السلام فكتب اليه : جعلت فداك  
 رجل اوصى الى بجميع ما خلف لك وخلف ابنتي اخت له فراك ؛ فكتب الي : بيع  
 ما خلف وابعت به التي فبعت وبعت به اليه ، فكتب عليه السلام : قد وصل ، قال علي بن الحسن :  
 ومات محمد بن عبدالله بن زرارة فادعى الى اخي احمد وخلف داراً وكان جميع  
 تركته ( اي لم يكن له غيرها ) ان يباع ويحمل ثمنها الى ابي الحسن عليه السلام فباعها  
 فاعترض فيها ابن اخته وابن عم له ، فاصلحنا امره بثلاثة دنانير ( او الدنانير ) بخطه ، فكتب عليه السلام  
 قد وصل ذلك وترحم علي الميت وقرأت الجواب قال علي : ومات الحسين بن احمد  
 الحلبي وخلف دراهم مائتين فادعى لامرأته بشيء من صداقها وغير ذلك ، وادعى  
 باليقية لابي الحسن عليه السلام فدفعها احمد بن الحسن الى ايوب بن حضرمي وكتب اليه  
 كتاباً ، فورد الجواب بقبضها ودعا للميت (١) .

(قبح) هذه الاخبار على انه كان في ذمتهم الخمس وكانت الوصية لاجله  
 (اد) كانوا وكلاء في قبضه وصرفوا باذنه عليه السلام او بغير اذنه ثم تابوا وادعوا بما كان  
 لهم ليحصل لهم البرائة وكانوا عليه السلام يعلمون الواقعة (اد) كانوا يأخذون ويؤوضون  
 عنه الوكلاء لمصالح يعلمونها عليه السلام .

واحتمل شيخ الطائفة ، ان يكون هذا الحكم مخصوصاً بهم عليه السلام وأن يكون  
 الوصية قبل حصول الولد للموصي ، لما رواه في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى  
 قال : كتب اليه احمد بن اسحاق المتطبب (وبعد) : اطال الله بقاءك فعملك يا سيدنا انا  
 في شبهة من هذه الوصية التي اوصى بها محمد بن يحيى بن درباب ، وذلك ان موالى سيدنا  
 وعبيده الصالحين ذكر والله ليس للميت ان يوصي اذا كان له ولد بأكثر من ثلث ماله  
 وقد اوصى محمد بن يحيى بأكثر من النصف مما خلف من تركته ، فان رأى سيدنا

## باب رسم الوصية

روى علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن اسحاق ، عن الحسن بن حازم الكلبى ابن اخت هشام بن سالم ، عن سليمان بن جعفر وليس بالجعفرى .  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من لم يحسن وصيته عند الموت كان نصراً في مرقعه وعقوله .

وهو لا اطلاقاً بل ان يفتح غياب هذه الظلمة التى شكوا ويفتر ذلك لتأمل عليه ان شاء الله ؟ فأجاب عليه السلام : ان كان اوصى بها من قبل ان يكون له ولد فبالتوصية ، وذلك ان ولد له ولمن بعد (١) .

ويستعمل ان يكون المراد بالجواز عدم الحيف حين الوصية وان كان يعمل على الثلث وكان المآل من جواز مثل هذه الوصية من امثال الفلانة السالحين على ان الاخبار المتقدمة رواها علي بن الحسن الذى لا يقبل قول الائمة عليه السلام فى عدم امانة عباده الاطع فلا يستبعد ان يروى فيهم امثالها وكيف لم يروى عن الائمة عليه السلام مع كونه معاصرهم والله تعالى يعلم .

## باب رسم الوصية

وكيفيتها روى علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن اسحاق عن الحسن بن الحسين بن حازم الكلبى ابن اخت هشام بن سالم عن سليمان بن جعفر روى فى القوى كالشيخين (٢) .

وليس بالجعفرى من كلام المصنف وليس فيهما ولم ينقل رواية الجعفرى عن الصادق عليه السلام قال : اذا حضرته الوفاة كما فى روى ريب واجتمع الناس اليه يظهر منه استحبابها حينئذ ولا ينأى استحبابها قبله حال الصحة لا مكان

(١) التهذيب باب الوصية بالثلث او اقل او اكثر غير ٢٢

(٢) الكافي باب الوصية وما امر بها غير ١ والتهذيب باب الوصية وهو بها غير ٢١

قيل : يا رسول الله وكيف يوصى الميت ؟ قال : اذا حضرته وفاته (الوفات-خ ل) واجتمع الناس اليه قال : ( اللهم فاطر السموات و الارض عالم الغيب و الشهادة الرحمن الرحيم ، اللهم اني أعهد اليك في دار الدنيا اني اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك ، وان محمداً عبدك ورسولك ، وان الجنة حق ، والنار حق ، وان البعث حق ، والحساب حق ، والصراط حق ، والقدر والميزان حق ، وان الدين كما وصفت ، وان الاسلام كما شرعت ، وان القول كما حدثت ، وان القرآن كما أنزلت ، وانك أنت الله الحق المبين جزى الله محمداً عنا غير الجزاء ، وحيثما الله محمداً وآل محمد بالسلام ، اللهم باعدني عندك كربى ، وباصحابى عندى ، وبأولي نعمتى ، الهى واله آبائى لا تكلنى الى نفسى طرفعين ، فانك ان تكلنى الى نفسى ، أقرب من الشئ وأبعد من القبر ،

ان لا يتيسر حينئذ لاغناء وشبهه ﴿فاطر﴾ بالنسب مع ما بعده لكونها صفات او منادى مضافاً ﴿قالى اعهد﴾ اى اشهد (او) اسلم عهدى الذى عاهدتنى اليك ﴿و الصراط حق﴾ وهو الجسر الممدود على جهنم ظاهر أو الائمة المتصومين ﴿باطناً وواقعاً﴾ كما ورد الاخبار المستفيضة بذلك ﴿والقدر﴾ اى حق ، وهو علم الله تعالى بالمكونات السابقة واللاحقة ، او ما قدّر على عباده من البلاء والرخاء ، والصحة ، والمرض ، والفناء والفقر ، وغير ذلك مما ليس بمكلف به ، او الأعم من العلم والمقدّر كما قال الله تعالى : (ما اصابكم من مصيبة فى الارض ولا فى انفسكم الا فى كتاب من قبل ان نبرأها ان ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم) (١) وغير ذلك من الآيات وتقدم .

﴿جزى الله محمداً عنا﴾ ليس فيهما ، والتعميم اولى ﴿فانك ان تكلنى الى نفسى﴾ وفى ربي (طرفة عين) ومع عدمها فهى مرادة ﴿واجعل لى عهداً يوم القاءك منشوراً﴾ اى اجعل هذا العهد لى منشوراً يوم القيمة (او) عهداً ينفعنى يوم الحساب



فَأَنسَ فِي الْقَبْرِ وَحَشَتِي ، وَاجْعَلْ لِي عَهْدًا يَوْمَ الْفَاكِ مَنشُورًا ) ثُمَّ بَوَّصَ بِحَاجَتِهِ .  
وَتَصَدِّقُ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ فِي الْقُرْآنِ فِي السُّورَةِ الَّتِي تَذْكُرُ فِيهَا مَرْيَمَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ  
( لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ) فَهَذَا عَهْدُ الْمَيِّتِ .  
وَالْوَصِيَّةُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، وَحَقٌّ عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ وَيُعَلِّمَهَا ،  
وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَلَّمْنِيهَا جَبْرِئِيلُ ﷺ .

وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلْوَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ عَنْ  
أَبِي بَعْضَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَلِّي ﷺ : يَا عَلِيُّ أَوْصِيكَ فِي نَفْسِكَ  
بِمَصَالٍ فَاحْفَظْهَا ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ أَعِزَّهُ ، ( أَمَّا الْأَوَّلَى ) فَالصَّدَقُ وَلَا تَخْرُجَنَّ مِنْ فِيكَ  
كَذِبَةً أَبَدًا ، ( وَالثَّانِيَةُ ) الْوَرَعُ ( حَتَّى - خ ) لَا تَجْتَرِئَنَّ عَلَى خِيَاةٍ أَبَدًا ، ( وَالثَّلَاثَةُ )

حَالُ كَوْنِي مَنشُورًا مِنَ الْقَبْرِ ﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ ﴾ أَيُّ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ وَالْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمَا  
السَّلَامُ ( أَوْ شَفَاعَتِهِمْ لغيرهم ) ﴿ الْآمَنُ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ بِالْإِيمَانِ أَوْ بِهَذَا الْقَوْلِ  
مَعَ الْإِيمَانِ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ ﴿ وَحَقٌّ عَلَيْهِ ﴾ لَيْسَ فِيهِمَا وَهُوَ مُرَادٌ .  
﴿ وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي الْمَوْثُوقِ ﴾ وَرَوَاهُ الْمَشَايِخُ الثَّلَاثَةُ بِطَرَقٍ صَحِيحَةٍ  
مُتَعَدِّدَةٍ عَنْ مَعْوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : كَانَ فِي وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعَلِّي ﷺ  
﴿ يَا عَلِيُّ أَوْصِيكَ فِي نَفْسِكَ ﴾ أَيُّ لَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الْأُمَّةِ وَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُهُ  
بِلَهِي وَصِيَّةٍ لِلْأُمَّةِ مِنْ بَابٍ ( أَقُولُ لَكَ وَاسْمِي بِإِجَارِهِ ) ﴿ فَالصَّدَقُ ﴾ بِأَنْ يَكُونَ  
صَادِقًا فِي الْأَقْوَالِ مَعَ اللَّهِ فِي الْإِخْلَاصِ كَمَا تَقْدُمُ ، وَكَذَا فِي الْأَفْعَالِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ غَالِبًا  
لِغَيْرِ الْمُعْصُومِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ﴿ لَا تَجْتَرِئَنَّ ﴾ أَوْ لَا تَجْتَرِءْ كَمَا فِي رِبِّ ﴿ عَلَى خِيَاةٍ أَبَدًا ﴾  
فَرَعَهُ عَلَى الْوَرَعِ لِيَشْمَلَ خِيَاةَ الْمُهْودِ الَّتِي عَاهَدَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ فِي جَمِيعِ الْمَنَاهِي  
وَتَرَكِ الْوَاجِبَاتِ بَلِّ لِيَشْمَلَ الْمُسْتَحْبَاتِ وَتَرْكُهَا وَالْمَكْرُوهَاتِ وَفَعْلُهَا ، بَلِّ الْمُبَاحَاتِ  
إِيضًا بِأَنْ لَا يَفْعَلَ غَيْرَ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُرَادٌ .

الخوف من الله عز وجل حتى كأنك تراه ، ( والرابعة ) كثرة البكاء من خشية الله عز وجل  
يُبنى لك بكل دمة بيت في الجنة ، ( والخامسة ) بذل مالك ودمك دون دينك ،  
( والسادسة ) الاخذ بسنتي في صلاتي وصيامي وصدقتي .

اما الصلاة فالخمسون ركعة واما الصيام فتلاثة ايام في كل شهر خميس

﴿ الخوف من الله عز وجل كأنك تراه ﴾ .

وهو ايضاً يختلف باختلاف العباد فخوف المقرين من البعد ، بل من سطوات  
اشعة جلاله بل جماله وهم مخاطبون بقوله تعالى : ( اتقوا الله حق تقاته ) (١) وبعدهم  
من كان في مقام الاحسان وهم من يعبدون الله كأنه يرونه ، وبعدهم من يعبدونه  
كأنه يراهم كما سالوا عنه عليه السلام في تفسير قوله تعالى : إن الله مع الذين اتقوا  
والذين هم محسنون (٢) ما الاحسان ؟ فقال عليه السلام الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه  
فان لم تكن تراه فانه يراك ﴿ كثرة البكاء من خشية الله ﴾ وفي باب ( الله ) وهو  
ايضاً يختلف سيما قوله ( الله ) كما قيل ان البكاء ماء النظر ويختلف بحسب ما نظر  
﴿ يُبنى لك بكل دمة بيت ﴾ وفيهما الف بيت ﴿ في الجنة ﴾ و كأنه سقط من  
النساخ او من رواية هنا ﴿ بذلك مالك و دمك دون دينك ﴾ اي عنده و لاجله  
كالغيرات والمجاهدات او غيره اي لا تراعى احداً في جنب الله كما قال تعالى في حقه  
يُجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم (٣) .

﴿ فالخمسون ركعة ﴾ بالنسبة اليه عليه السلام فان الويرة شرعت لخوف ان يموت  
بدون صلوة الوتر و كان يعلم عليه السلام انها لانفوته (او) هي بدل وليست من الخمسين  
كما تقدم ﴿ ولم تسرف ﴾ فانه لا اسراف في خير وتقدم انه يختلف باختلاف الاشخاص  
في الصبر والتوكل وفيهم تزلت سورة هل اتي ، وقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم

(١) آل عمران - ١٠٢ (٢) النحل - ١٢٨ .

(٣) المائدة - ٥٢

في اوله ، واربعاء في وسطه ، وخميس في آخره ، واما الصدقة فجهدك حتى تقول قد أسرفت ولم تسرف .

وعليك صلاة الليل ، وعليك صلاة الليل ، وعليك صلاة الليل ، وعليك صلاة الزوال ، وعليك تلاوة القرآن على كل حال ، ( و ) عليك برفع يديك في الصلاة وهما بكليتهما ، وعليك بالسواك عند كل وضوء كل صلاة ( و ) عليك بمحاسن الاخلاق فاركبها ، ( و ) عليك بمساوئها فاجتنبها ، فان لم تفعل فلانك الانفسك

و لو كان بهم خصاصة (١) على ما رواه العامة ان اهل البيت لم يطعموا شيئاً في ثلاثة ايام فاقترض امير المؤمنين عليه السلام ديناراً لهم فرأى مقداداً وشاهد منه ضعفاً فسأل منه كم يوم لم تطعم؟ فقال اربعة ايام فأعطاه الدينار فنزلت الآية فجاء رسول الله ﷺ ليشرهم بها فقال يا فاطمة انا ضيفك قد دخلت بيت عبادتها وسئلت الله تعالى للرسول ﷺ وسجعت فشم رائحة طعام الجنة فرفعت رأسها وجاءت به الى رسول الله ﷺ فقال يا فاطمة : أتى لك هذا قالت هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب فسجد رسول الله ﷺ وشكر أذ قال : الحمد لله الذي رزقني بنتاً كريم بنت عمران فجاء جبرئيل من الله عز وجل أن ابنة عمران كانت سيدة نساء عالمها وفاطمة سيدة نساء العالمين (٢) ومظنونى انه رواه الثعلبي ايضاً ونقلته بالمعنى .

﴿ وعليك بصلوة الزوال ﴾ لم يكن في اكثر النسخ وكان فيهما ثلاث مرات والمراد بها صلوات الايام ثمان ركعات قبل الظهر ﴿ وعليك برفع يديك في صلواتك للتكبيرات ﴾ والفتوت ﴿ وهما بكليتهما ﴾ ليست التأكيد في يب والتقليب التحويل والظاهر ان المراد به ان تكون احوال القيام على الفخذين بازاء الركبتين

(١) الحشر - ٩ .

(٢) الفضائل الخمسة ج ٢ باب بعض كرامات على (ع) ص ١٢٢ نقل من ذخائر

الغنى ص ٢٥ وج ٣ باب بعض كرامات فاطمة عليها السلام ص ١٢٦ نقل من الثعلبي في قصص الانبياء ص ٥١٣ والزمخشري في الكشاف والسيوطي في الدر المنثور وغيرها .

وروى عن سليم بن قيس الهلالي قال : شهدت وصية علي بن أبي طالب عليه السلام حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد علي وصيته الحسين ومحمداً . وجميع ولده ورؤساء أهل بيته وشيعته عليه السلام ، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح ، ثم قال عليه السلام : يا بني أمرني رسول الله أن أوصي اليك وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي كما أوصى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ودفع إلى كتبه وسلاحه وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه

بأن يكون بطنهما عليهما وفي حال الركوع على الركبتين ملقمتين ، وفي السجود على الأرض فريبتين من الوجه ، وفي القنوت معاذيتين للوجه ، وفي التشهد على الفضلين ، وفي التكبيرات يكون بطنهما إلى القبلة كما تقدم .

وروى عن سليم بن قيس الهلالي لم يذكر ، والظاهر أنه أخذه من كتابه وعندنا كتابه ومثله يشهد بصحته (وما) نسبته إليه بعض المجاهيل أن هذا الكتاب وضعه أبان ونسبه إلى سليم (فقلط) نشأ من عدم التتبع فإنه رواه ثقات أصحابنا وعرضوه على الأئمة عليه السلام .

(منهم) حماد بن عيسى وحماد بن عثمان عن إبراهيم بن عمر اليماني عن سليم .

(ومنهم) جابر بن يزيد الجعفي . وحكم بصحته ثقة الاسلام والصدوق (وذكر (١) أنه لم يكن سليم أصلاً مع أن عظماء الأصحاب قالوا : أنه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام ومن أصفياء أصحابه (وذكر) أن في هذا الكتاب ما يشهد بكذبه : أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند موته ، ومع أنه ليس ببيعيدليس فيه ، بل فيه أن ابن عمر وعظ أباه (وذكر) . أن فيه أن الأئمة ثلثة عشر ، وليس فيه أصلاً (بل ذكر) مكرراً أن الأئمة اثني عشر ، نعم ذكر أن الأئمة اثنا عشر من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا على التقلب كما هو الشائع مع أنه ذكر أنهم اثني عشر علي واحد عشر من ولده .

(١) يعني وذكر بعض المجاهيل أنه لم يكن سليم موجوداً أصلاً ، وجوابه أن عظماء الأصحاب الخ وكذا قوله وذكر أن في هذا الكتاب الخ .

الى اخيك الحسين ، قال : ثم أقبل على أبنه الحسين عليه السلام فقال : وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفعه الى ابنك علي بن الحسين ، ثم أقبل على أبنه علي بن الحسين عليه السلام فقال : وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفع وصيتك الى أبنك محمد بن علي فاقراءه من رسول الله ﷺ ومنى السلام .

ثم أقبل على أبنه الحسن عليه السلام فقال : يا بني أنت ولي الامر ( بعدى خ ) وولي الدم فان عفوت فلك ، وإن قتلت فضربة مكان ضربة ولأناثم ، ثم قال : اكتب ( بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب أوصى انه يشهد أن

وخصوص هذه الوصية رواها ( فى الكافي ) عن عبدالرحمان بن العجاج فى الصحيح عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ، ورواه الشيخ فى الصحيح عن حماد بن عيسى عن عمرو بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام . وعن حماد عن ابراهيم بن عمر ، عن ابان عن سليم بن قيس الهلالي (١) وفى الصحيح عن ابراهيم بن عمر ، عن ابان قال : قرأتها علي بن الحسين عليه السلام فقال علي بن الحسين عليه السلام صدق سليم (٢) فتأمل .

﴿ أنت ولي الامر ﴾ بالامامة ﴿ وولي الدم ﴾ بالقصاص ﴿ فان عفوت ﴾ من حيث القصاص ﴿ فلك ﴾ المغفور من جهته لا من جهة الحد ﴿ وان قتلت ﴾ قاصاً ﴿ فضربة مكان ضربة ﴾ على جهة الاستحباب ﴿ ولأناثم ﴾ بالرفع اى لا تكون آثماً لو كان اكثر من ضربة لكن الضربة احسن رعاية للقصاص ، ويمكن الجزم على الكراهة . اعلم انهم كانوا يراعون امثال هذه الظواهر لوجوه من الحكم (منها)

(١) الكافي باب صدقات النبي (ص) وفاطمة الخ خبره من كتاب الوصايا والتهذيب

باب الوصية ووجوبها خبر ١٢ من كتاب الوصايا .

(٢) لكن فى التهذيب ذكر بعد نقل تمام الحديث ما هذا لفظه : وزاد فيه ابراهيم بن

عمر قال قال ابان قرأتها على علي بن الحسين (ع) فقال علي بن الحسين (ع) صدق سليم انتهى



لا اله الا الله وحده لا شريك له .

وان محمداً عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، ثم ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وانامن المسلمون .

التاسي لضبط القواعد كما قال تعالى : ( ولا يسرف في القتل ) (١) والافيجوز قتل عالم (٢) بالمعصوم عليه السلام كما فعله الله تعالى باهل الكوفة من حيث تغاذلهم في نصرة الحسين عليه السلام وكما فعله تعالى باهل (بيت المقدس) من حيث تغاذلهم في نصرة يحيى وذكرياً عليه السلام .

(ومنها) لضبط اعتقاد الفلاة فانهم بأدنى شيء كانوا يجزمون بالالوهية والحال انهم ما عرفوا الله تعالى وعظمته ولم يعرفوا انهم مع قولهم بر بويتهم ما عرفوا رببتهم فانها اعظم مما تصوره ، ومتى كانوا يقدررون ان يعرفوا الله تعالى حتى يقولوا بر بويتهم غيره ؟ كما ورد الاخبار الكثيرة انه قال رسول الله ﷺ يا علي لم يعرف الله تعالى الا انا وانت ، ولم يعرفني الا الله وانت ولم يعرفك الا الله وانا (٣) فتأمل فانه دقيق لطيف وظاهر ان معرفتهما لله تعالى كان اعلى مراتب المعرفة التي يمكن للبشر ولا ريب انها ليست كمعرفة الله تعالى ذاته المقدسة .

﴿ ارسله ﴾ مقروناً بهداية العالمين ودين الله فان الدين عند الله الاسلام او باضافة الموصوف الى الصفة وهو اصول الاديان التي لم تتغير بالنسخ ابدان ﴿ ليظهره ﴾

(١) الاسراء - ٣٣

(٢) يفتح اللام اي اهل العالم

(٣) اورد قطعة منه ابن شهر آشوب في المناقب في فصل في المفردات من مناقب

علي (ع) ص ٢٦٧ ج ٣ طبع المطبعة العلمية بقم ونقشه هكذا ، قال النبي (ص) : يا علي ما عرف الله حق معرفته غيري وغيرك وما عرفك حق معرفتك غير الله وغيري انتهى .

وقد تقدم ايضاً في المجلد الخامس ص ٢٩٢ وذكرنا ما يتفكك فلاحظ وتأمل

ثم أتى أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهل بيتي ومن بلغه كتابي من المؤمنين  
بتقوى الله ربكم ولا تموتن إلا أنتم مسلمون .  
( واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم  
أعداءً فألف بين قلوبكم ) فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : صلاح ذات البين

أعبدن الحق أو الرسول والأول أظهر ﴿ على الدين ﴾ أي على الأديان كلها ﴿ ومن بلغه ﴾ أو بلغهم رعاية لللفظ والمعنى ، وكلاهما جائزان ﴿ ولا تموتن إلا أنتم مسلمون ﴾ أي كونوا على الإسلام إلى الموت أو حتى يدر ككم الموت وأنتم مسلمون ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ﴾ وهو الثقلان اللذين (١) خلقهما وقال : إلى تارك فيكم الثقلين كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي لن يترقا حتى يرداهما الجحيم (٢) وسبياً بالثقلين لأن التمسك بهما ثقيل شاق كما ذكره العامة ومنهم صاحب النهاية أو القرآن وهو عند أهل البيت لفظاً ومعنى كما قال عليه السلام : لن يترقا حتى القيمة ﴿ ولا تفرقوا ﴾ بترك ولايتهم ومتابعتهم ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم ﴾ بالقرآن وأهل البيت الذين هم أهل القرآن وقال تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم وأنمت عليكم نعمتي (٣) بإمامة أمير المؤمنين وأولاده الأحد عشر عليهم السلام .

﴿ صلاح ذات البين ﴾ ظاهراً برفع العداوة من بينهم وباطناً برفع العقائد  
المفاسدة عنهم ﴿ وإن البغضة ﴾ بينهم أدبض أهل البيت الذين أمر الله تعالى بمودتهم

(١) كذا في جميع النسخ التي عندنا وهي أربع نسخ والصواب (الذيان)

(٢) هذا الحديث الشريف متواتر في الجملة بل فوق التواتر وقد ورد السيد المتبحر

الخير السيد هاشم البحراني في غاية المرام تسعة وثلاثين طريقاً من طرق العامة واثنا عشر

طريقاً من طرق الخاصة في هذا المعنى فلاحظ من ٢١١ إلى ٢١٧

(٣) المائدة - ٣

أفضل من عامة الصلاة والصيام ، وإن البغضة حالقة الدين وفساد ذات البين ، ولا قوة إلا بالله ، أنظر واذا دى إرحامكم فيلومهم بهون الله عليكم الحساب .  
والله الله في الأيتام فلا تهم أفواههم ولا يضيئوا بحضوركم فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من عال يتيمًا حتى يستغنى أوجب الله له الجنة كما أوجب لا كل مال اليتيم النار ،

والله الله في القرآن فلا يسبقنكم إلى العمل به غيركم ، والله الله في جيرانكم فإن الله ورسوله أوصي بهم .  
والله الله في بيت ربكم فلا يخلون منكم ما بقيتم ، فإنه إن ترك لم تناظر إلا فإن ادنى ما يرجع به من أمه أن يغفر له ما سلف من ذنبه ،  
والله الله في الصلاة فإنها خير العمل وانها عمود دينكم .  
والله الله في الزكاة فإنها تطفي غضب ربكم ،

وجعلها اجر الرسالة في قوله تعالى (قل لا أسئلكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى) (١)  
(حالقة الدين) ورافعه (فساد ذات البين) عطف على البغضة ويمكن العطف على الحالقة .

(والله الله) أي اتقوا الله اتقوا الله للتأكيد و للمبالغة اهتماماً بالامور المذكورة (فلا تهم أفواههم) أي لا يرفع أصواتهم بالبكاء يقال عثر الظليم إذا صاح وفي كثير من نسخ في ويب (فلا تهم أفواههم) أي من الجوع (ولا تهم) أي لا ينقطعوا من الأكل والظاهر تصحيفها وما في المتن اظهر (والذين لم يحدثوا حدثاً) بالبدع سيما بدعة الإمامة وغصبها كما في لصوص الخلافة و لم يؤدوا محدثاً بتقريرهم على الإمامة الباطلة كاتباعهم فلم يبق منهم إلا قليل كما قال الله تعالى (أفان مات أدققت أهلكم على أعقابكم) (٢) فتقلبوا خاسرين (٣)

(١) الشورى - ٢٣

(٢) هذا ذيل آية أخرى وهي : يا أيها الذين آمنوا

(٣) آل عمران - ١٧٢

والله الله في صيام شهر رمضان فإن صيامه جنة من النار .  
 والله الله في الفقراء والمساكين فشاركوهم في معيشتكم .  
 والله الله في الجهاد في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، فإنما يجاهد في سبيل الله  
 رجلان : امام هدى ، ومطيع له مقتد بهداه .  
 والله الله في ندبة بييكم فلا تظلمن بين أظهركم واتم تهدرون على الدفع عنهم ،  
 والله الله في اصحاب بييكم الذين لم يحدثوا حدثاً ولم يؤدوا محدثاً ، فإن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اوصى بهم ولعن المحدث منهم ومن غيرهم  
 والمؤدى للمحدث .  
 والله الله في النساء وما ملكت ايمانكم لا تخافن في الله لومة لائم بكفيكم الله  
 من ارادكم وبني عليكم ، وقولوا للناس حسناً كما امركم الله عز وجل .  
 لا تتركن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيؤلى الله الامر شرادكم ثم  
 تدعون فلا يستجاب لكم - عليكم يا بنى بالتواصل والتبازل والتبادر .  
 واياكم والتقاطع والتدابير والتفرق ، وتعاونوا على البر والتقوى . ولا تعادوا  
 على الاثم والمعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب ، حفظكم الله من اهل بيت ،  
 وحفظ فيكم بييكم واستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام .

﴿ لا تتركن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيؤلى الله الامر شرادكم ﴾ اى  
 يستلمهم عليكم ﴿ ثم تدعون فلا يستجاب لكم ﴾ لانكم فعلتم ما يوجب .  
 و روى الشيخان في القوى كالصحيح عن محمد بن عرفة قال : سمعت ابا الحسن  
 الرضا عليه السلام يقول : اذا امتى تواكلت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فليأذنوا  
 بوقاع من الله (۱) اى عذابه - وتواكله الناس اى تركوه .

(۱) اورده و الستة التى بعده فى الكافى باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 خبر ۱۳ - ۳-۲-۱-۵-۳ والتهذيب باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خبر ۷-۱-۲۰  
 ۲-۲۲-۱۹-۳ - من كتاب الجهاد .

ثم لم يزل يقول : لا اله الا الله حتى قبض صلوات الله عليه وسلامه في اول ليلة من العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين من شهر رمضان ليلة الجمعة لاربعين سنة مضت من الهجرة .

و بالاسناد عن محمد بن عرفة قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : لتأمرن بالمعروف و لتنهن عن المنكر او ليستعملن عليكم شراركم فيدمروا خياركم فلا يستجاب لهم .

و في الحسن كالصحيح عن ابن ابي عمير عن جماعة من اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ما قدست امة لم يؤخذ لضعفها من قوتها بحقه غير متعاع اي غير متمثل بعلّة من العلل الباطلة .

وفي القوي كالصحيح . عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : يكون في آخر الزمان قوم يتبع فيه قوم مرءون يتقرؤن ( اي يتفقهون ) ويتنسكون ( اي يتعبدون ) حداثاء سفهاء لا يوجبون امرا بمعروف ولا نهياً عن منكر الا اذا امنوا الضرر يطلبون لانفسهم الرخص و المعاذير يتبعون زلات العلماء و فساد علمهم يقبلون على الصلوة والصيام وما لا يكملهم ( اي ما لا ضرر عليهم ) في نفس و لامال و لواضررت الصلوة بسائر ( اي سمع سائر ) ما يعملون بأبدانهم و اموالهم لر فضوها كما رفضوا اسمى الفرائض ( اي ارفضها ) و اشرفها ، ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة بها تمام الفرائض هنالك يتم غضب الله عز وجل عليهم فيعمتهم بمقابله فيهلك الابرار في دار الفجار و الصغار في دار الكبار .

ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الانبياء و منهاج الصالحاء فريضة عظيمة بها تمام الفرائض و تأمن المذاهب و تحل المكاسب و تترد المظالم و تضر الارض و تنتصف من الاعداء و يستقيم الامر ، فانكروا بقلوبكم و افعلوا بالسنتكم و سكّوا بها جباههم و لانخافوا في الله لومة لائم ، فان اعطوا و الى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم ( اما



السبيل على الذين يظلمون الناس و يبنون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم(١).

هنالك فجاهدوهم بابدانكم وابضوهم بقلوبكم غير طالبيين سلطاناً ولا باغين مالاً ولا مريدن بالظلم ظهراً حتى يفيثوا الى امر الله ويمضوا على طاعة الله قال : وادعى الله الى شعيب النبي ﷺ : ائت معذب من قومك مائة الفاربعين الفاً من شرارهم وستين الفاً من خيارهم فقال ﷺ : يارب هؤلاء الاشرار فما بال الاخيار فأوحى الله عز وجل اليه انهم داخون اهل المعاصي ولم يفضوا لفضي .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن مسكان عن داود بن فرقد عن ابي سعيد الزهري عن ابي جعفر و ابي عبدالله (ع) قالا : ويل لقوم لا يدينون الله بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وبالاسناد قال : قال ابو جعفر ﷺ : بش القوم قوم يعيبون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي الموثق ، وفي القوي ، عن غياث بن ابراهيم قال : كان ابو عبدالله ﷺ اذا امر بجماعة يختصمون لا يجوزهم حتى يقول ثلاثاً : انقوا الله يرفع بها صوته .

وفي الموثق ، عن ابي اسحاق الخراساني عن بعض رجاله قال : ان الله عز وجل اوحى الى داود ﷺ : اني قد غفرت ذنبك وجعلت عار ذنبك على بني اسرائيل فقال : كيف يارب وانت لا تظلم ؟ قال : انهم لم يعاملوك بالانكارة (٢) .

وفي القوي عن ابي عبدالله ﷺ قال : ان الله عز وجل بعث ملكين الى اهل مدينة ليقلباها على اهلها فلما اتوها الى المدينة وجدوا رجلاً يدعو الله ويتضرع اليه

(١) الثوري - ٢٢

(٢) اودعه والذي بيده في الكافي باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر غير ٧-٨ من

فقال احد الملكين لصاحبه : اما ترى هذا الداعي ؟ فقال : قد رايت الله ولكن امضى لما امر به ربي فقال لا ولكن لا احدث شيئا حتى اراجع ربي (اي بشفاعتهم لاجل الداعي) فعاد الى الله تبارك وتعالى فقال : يا رب اني انتهيت الى المدينة فوجدت عبدك فلانا يدعوك ويتضرع اليك : فقال : امض لما امرتك به فان ذاك رجل لم يتمم وجهه (اي لم يتقير) غيظا لي قط .

وفي القوي كالصحيح عن عبدالله بن محمد ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان رجلا من خشم جاء الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله اخبرني ما افضل الاسلام ؟ قال الايمان بالله قال : ثم ماذا ؟ قال : ثم صلة الرحم قال ثم ماذا قال ثم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال : فقال الرجل فاي الاعمال ابغض الى الله تعالى ؟ قال الشرك بالله قال ثم ماذا ؟ قال ثم قطعية الرحم قال : ثم ماذا ؟ قال : الامر بالمنكر والنهي عن المعروف (١) .

وفي القوي عن السكوي قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : امرنا رسول الله ﷺ ان نلقى اهل المعاصي بوجوه مكفهرة (٢) اي المبوس .

وفي القوي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خلقان من خلق الله فمن نصرهما اعزه الله ومن خذلهما خذله الله (٣) .

وفي القوي عن امير المؤمنين عليه السلام انه خطب فحمد الله واثنى عليه وقال : اما بعد فانه اما هلك من كان قبلكم حيثما عملوا بالمعاصي ولم ينههم الربايون والاحبار عن ذلك وانهم لما تمادوا في المعاصي ولم ينههم الربايون والاحبار عن

(١-٢-٣) الكافي باب الامر بالمعروف الخ خبر ٩ - ١٠ - ١١ والتهذيب باب الامر

بالمعروف الخ خبر ٤-٥-٦ ولكن في باب في الخبر الثاني قال امير المؤمنين (ع) ادنى الانكار ان يلقى اهل المعاصي بوجوه مكفهرة

ذلك نزلت بهم المقوبات فامروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر ، واعلموا ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يقر باجلاد لم يقطعا رزقا ان الامر ينزل من السماء الى الارض كقطر المطر الى كل نفس بما قدر الله لها من زيادة او نقصان فان اصاب احدكم مصيبة في اهل او مال او نفس ورأى عند اخيه غفيرة (اي كثرة، في اهل او مال او نفس فلا تكون له فتنة فان المرء المسلم ليرى كمن الخيانة مالم يفتش دفائة تظهر فيختنق (او فينخشع بمعناه) لها اذا ذكرت ويغري وفيه لثام الناس كان كالفالج الياسر الذي ينتظر اول فورة من قداحه توجب له المظنم يدفع (او يرفع) عنه بها الغرم وكذلك المرء المسلم البري عن الخيانة ينتظر من الله تعالى احدي الحسنين (اما) داعي الله فما عند الله خير له (واما) رزق الله فاذا هو ذو اهل و مال و معه دينه و حسبه ان المال و البنين حرث الدنيا ، و العمل الصالح حرث الآخرة وقد يجمعهما الله لافوام .

فاحذروا من الله ما حذركم من نفسه و اخشوه خشية ليست بتعذيروا عملوا في غير رياء ولا سمعة فانه من يعمل لغير الله يكيله الله الى من عمل له فسأل الله منازل الشهداء و معايشة السعداء و مراقبة الانبياء (١) .

(والفالج الياسر) المقامر الذي يخلب على غريمه والفرس ان المؤمن البري من الخيانة غالب في الدنيا والآخرة بخلاف من ظهر منه خيانة ويكون ذليلا كلما يذكر تلك الخيانة و بسببها يعلو عليه لثام الناس وينسبونه الى تلك الخيانة فالعاقل لا يرتكب شيئا يكون سببا لمذلة الدنيا والآخرة .

وفي القوى كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال النبي ﷺ كيف بكم اذا فسدت نساءكم و فسدت شبابكم ولم تأمروا بالمعروف

ولم تنهوا عن المنكر فقل له ويكون ذلك يا رسول الله ؟ فقال : نعم وشر من ذلك كيف بكم اذا رأيتم المعروف منكراً والمنكر معروفاً (١)

وهذا الاسناد قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : وسئل عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اواجب هو على الامة جميعاً ؟ فقال : لا فليل له : ولم ؟ قال : انما هو على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر لاعلى الضعيف الذي لا يهتدى سبيلا الى اى من اى (يقول من الحق الى الباطل ،) والدليل على ذلك كتاب الله عز وجل ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (٢) فهذا خاص غير عام كما قال الله عز وجل ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون (٣) ولم يقل على امة موسى ولا على كل قومه وهم يومئذ امة مختلفة والامة واحدة فصاعداً كما قال الله عز وجل عز وجل (ان ابراهيم كان امة قاتلاً لله (٤) يقول كان مطيعاً لله عز وجل وليس على من يعلم ذلك في هذه الهدنة من خراج اذا كان لا قوة له ولا عدد ولا طاعة .

قال مسعدة : وسمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله ان افضل الجهاد كلمة عدل عند امام جائر مامعناه ؟ قال : هذا على ان يأمره بعد معرفته وهو مع ذلك يقبل منه والآفلا .

وفي الحسن كالصحيح ، عن يحيى الطويل صاحب المقرئ (المنقرئ - خكا)

(١) اوردته والذي بعده في الكافي باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خبر ١٢

١٦ - والتهذيب باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خبر ٩٨

(٢) آل عمران ١٠٢

(٣) الاحزاب - ١٥٨

(٤) النحل - ١١٩

عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : حسب المؤمن غیراً اذا رأى منکراً أن یعلم اللہ عزوجل من قلبه انکاره (۱) .

وهذا الاسناد قال : قال ابو عبد اللہ علیہ السلام : انما يؤمر بالمعروف وینهى عن المنکر مؤمن فیتعظ او جاهل فیتعلم واما صاحب سوط اوسیف فلا .

وفی القوی کالصحيح عن مفضل بن یزید عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : قال لی یامفضل من تعرض لسلطان جائر فاصابته بلیة لم یوجر علیها ولم یرزق الصبر علیها .

وفی القوی من جابر عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : من طلب مرضاة الناس بما یسخط اللہ عزوجل کان حامده من الناس ذاماً ومن آثر طاعة اللہ بما یغضب الناس کفاه اللہ عزوجل عداوة کل عدو وحسد کل حاسد وبغی کل باغ وکان اللہ له ناصراً وظهیراً (۲) .

وعن السکونی قال : قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : من ارضی سلطاناً بما یسخط اللہ عزوجل خرج من دین الاسلام .

وبالاسناد قال : قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : من طلب مرضاة الناس بما یسخط اللہ عزوجل کان حامده من الناس ذاماً .

وروی الشیخ عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم : انه قال لا یزال الناس بخیر ما امروا بالمعروف ونهوا عن المنکر وتعاونوا علی البر فاذا لم یفعلوا ذلك تزعت منهم البرکات

(۱) اورده و اللذين بعده فی الکافی باب انکار المنکر بالقلب خبر ۱ - ۲ - ۳ من کتاب

الجهاد والتهذیب باب الامر بالمعروف الخ ۱۰ - ۱۱ - ۱۲

(۲) اورده و اللذين بعده فی الکافی باب من اسخط الخائف فی مرضات المخلوق

خبر ۱ - ۲ - ۳ و باب من اطاع المخلوق فی معصية الخائف خبر ۱ - ۲ - ۵ من کتاب الايمان والكفر من

اصول الکافی واورد الاول فی التهذیب باب الامر بالمعروف الخ خبر ۱۵



وسلّط بعضهم على بعض ، ولم يكن لهم ناصر في الارض ولا في السماء (١) .  
وقال امير المؤمنين عليه السلام : من ترك انكار المنكر بقلبه ويده ولسانه فهو  
ميت بين الاحياء (٢) .

وروى الكليني في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام  
لادبن لمن دان بطاعة من عصى الله تعالى ولادبن لمن دان بفرية باطل على الله ،  
ولادبن لمن دان بجهودشيء من آيات الله (٣) .

وفي الصحيح عن سليمان بن خالد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي اهل  
بيت وهم يسمعون مني أفأدعوهم الى هذا الامر ؟ فقال عليه السلام نعم ان الله عز وجل  
يقول في كتابه : يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم تاراً وقودها الناس  
والحجارة (٤) .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير في قول الله عز وجل : قوا انفسكم  
واهليكم تاراً قلت كيف اقيهم ؟ قال : تأمرهم بما امر الله عز وجل وتنهاهم عما  
نهاهم الله فان اطاعوك كنت قد وقيتهم ، وان عصوك كنت قد قضيت ما عليك (٥) وغيره  
من الاخبار وتقدمت في النكاح .

وفي الصحيح ، عن داود الرقي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا ينبغي  
للمؤمن ان يذل نفسه ، قلت : وكيف يذل نفسه ؟ قال يتعرض اما لا يطيق (٦) .

(٢-١) التهذيب باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خبر ٢٢-٢٣ من كتاب الجهاد

(٣) اصول الكافي باب من اطاع المخلوق في معصية المخلوق خبر ٢

(٤) اصول الكافي باب في الدعاء للاهل الى الايمان خبر ١ من كتاب الايمان والكفر

(٥) الكافي باب (بعد باب انكار المنكر بالقلب) خبر ٢ من كتاب الجهاد والتهذيب

باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خبر ١٢٠

(٦) اورده والخسة التي بعده في الكافي باب كراهية التعرض لما لا يطاق خبر ٢-٣ ←

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبدالله بن مسكان عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الله يبارك وتعالى فوض الى المؤمن كل شيء الا اذلال نفسه .  
وفي القوي كالصحيح عن سماعة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الله عز وجل فوض الى المؤمن اموره كلها ولم يفوض اليه ان يذل نفسه الم تر قول الله عز وجل ههنا : **وَاللَّهُ الْعِزَّةُ لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ** و المؤمن ينبغي له ان يكون عزيزاً ولا يكون ذليلاً .

وفي القوي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الله عز وجل فوض الى المؤمن اموره كلها ولم يفوض اليه ان يكون ذليلاً ، اما تسمع قول الله عز وجل يقول **وَاللَّهُ الْعِزَّةُ لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ** ، فالمؤمن يكون عزيزاً ولا يكون ذليلاً ثم قال : ان المؤمن اعز من الجبل ، ان الجبل يستقل منه بالمعاول و المؤمن لا يستقل من دينه شيء .

وعن مفضل بن عمر قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا ينبغي للمؤمن ان يذل نفسه قلت : بما يذل نفسه ؟ قال : يدخل فيما يعتذر منه .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال : قال ابو عبدالله عليه السلام ان الله عز وجل فوض الى المؤمن اموره كلها ولم يفوض اليه ان يذل نفسه الم تسمع لقول الله عز وجل **وَاللَّهُ الْعِزَّةُ لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ** ؟ فالمؤمن ينبغي ان يكون عزيزاً ولا يكون ذليلاً يعز الله بالايمان والاسلام .

﴿حفظكم الله من اهل بيت (١)﴾ بيان للضمير المنصوب ﴿وحفظ فيكم ببيكم﴾  
(اي حفظ فيكم سنته عليه السلام وعلومه واخلاقه (او) حرمة (او) حفظكم باتسابكم اليه حتى قبض صلى الله عليه وآله .

التاريخ الذي ذكره موافق للمشهور ، لكن الكليني رحمه الله ذكر في الصحيح في آخر هذا الخبر) في ثلاث ليال من العشر الاواخر ليلة ثلث وعشرين من شهر رمضان ليلة الجمعة سنة اربعين من الهجرة و كان ضرب ليلة احدى وعشرين من شهر رمضان .

وروي في الصحيح، عن ابي حمزة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : لما قبض امير المؤمنين عليه السلام قام الحسن بن علي عليه السلام في مسجد الكوفة فحمد الله و اثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال ايها الناس انه قبض في هذه الليلة رجل ماسبقه الاولون ولا يدركه الآخرون انه كان لصاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن يمينه جبرئيل ، وعن يساره ميكائيل ، لا ينثنى (اي لا يرجع) حتى يفتح الله له الله ما ترك يضاء ولا حمراء الأسبعمائة درهم فضلت عن عطائه اراد ان يشتري بها خادماً لاهله والله لقد قبض في الليلة التي قبض فيها وصي موسى يوشع بن نون واللييلة التي عرج فيها عيسى بن مريم ، واللييلة التي نزل فيها القرآن (١) .

هذا الخبر وان كان مجملاً لكن الظاهر انها ليلة ثلث وعشرين كما تقدم الاخبار في ليلة القدر .

وروي في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما عليه السلام قال : الفصل في ثلاث ليال من شهر رمضان ، في تسع عشرة ، واحدى وعشرين ، وثلاث وعشرين واصيب امير المؤمنين عليه السلام في ليلة تسع عشرة ، وقبض في ليلة احدى وعشرين قال : والفصل في اول الليل وهو يجزى الى آخره (٢) والجمع مشكل الآن يقال وقع احد الخبرين تقيّة ، والله تعالى يعلم .

(١) اصول الكافي باب مولد امير المؤمنين (ع) خبر ٨ من كتاب الحجة

(٢) الكافي باب الفصل في شهر رمضان خبر ٢ من كتاب الصوم

## باب الاشهاد على الوصية

روى محمد بن الفضيل . عن ابي الصباح الكناي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : ( يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخران من غيركم ) قال هما كافران قلت : ذوا عدل منكم ؟ قال : مسلمان .

## باب الاشهاد على الوصية

روى محمد بن الفضيل رحمته الله رواه الشيخان في القوي كالصحيح (١) عن ابي الصباح الكناي ( الى قوله ) مسلمان رحمته الله الظاهر انه كلما ورد في القرآن بعنوان الخطاب فهو المسلمون مع ان القرينة هنا موجودة وهو قوله تعالى : ( او آخران من غيركم ) لكن الظاهر منه مطلق الكافر وسيجيء ان المراد به الذمي كما يظهر من الآية انها وردت في شهادة الذمي .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن حمزة بن حمران ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئلته عن قول الله عز وجل : ( ذوا عدل منكم او آخران من غيركم ) قال : فقال : اللذان منكم مسلمان و اللذان من غيركم من اهل الكتاب قال : اذا مات الرجل المسلم بأرض غربة فطلب رجلين مسلمين يشهدهما على وصيته فلم يجد مسلمين فليشهد على وصيته رجلين ذميين من اهل الكتاب مرضيين عند اصحابهم (٢) .

وروى الكليني في الصحيح والشيخ في الحسن كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى : ( او آخران من غيركم ) قال : اذا كان الرجل في بلد ليس

(١) الكافي باب الاشهاد على الوصية خبر ١ و التهذيب باب الاشهاد على الوصية

خبر ٣

(٢) التهذيب باب الاشهاد على الوصية خبر ٢ والآية في المائدة - ١٠٦

وروى حماد بن عيسى ، عن ربيع بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام في شهادة امرأة  
حضرت رجلا يوصى ليس معها رجل ، فقال : تجاز في ربع الوصية .

فيه مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم على الوصية (١).

وروي في الحسن كالصحيح عن الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام قال :  
سألته هل يجوز شهادة اهل ملة من غير اهل ملتهم ؟ قال : نعم اذا لم يجد من اهل  
ملتهم جازت شهادة غيرهم لانه لا يصلح اذهاب حق احد .

وروى حماد بن عيسى في الصحيح ورواه الشيخ في الصحيح ، عن ابن ابي  
عمير عن حماد بن عثمان ، ورواه الكليني في الصحيح (على المشهور) عن ابن  
ابي عمير عن ربيع بن عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام وفيهما في شهادة امرأة حضرت  
رجلا يوصى ليس معها رجل فقال : يجاز ربع ما وصى بحساب شهادتها .

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن امير المؤمنين  
عليه السلام انه قضى في وصية لم يشهد بها الا امرأة فأجاز حساب شهادة المرأة ربع  
الوصية (٢).

وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال ابو جعفر عليه السلام  
قضى امير المؤمنين عليه السلام في وصية لم يشهد بها الا امرأة ان تجوز شهادة المرأة في  
ربع الوصية اذا كانت مسلمة غير مريية في دينها (٣).

وفي الصحيح عن الحلبي قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن امرأة ادعت انه اوصى  
لها في بلد بالثلث وليس لها ينة قال : تصدق في ربع ما ادعت (٤) - ويشكل ذلك الا ان  
يحمل انها ادعت لغيرها .

وروي في القوي كالصحيح ، عن ابان عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في وصية

(١) اورده والذين يده في الكافي باب الاشهاد على الوصية خبر ٣ - ٢ - ٢ والتهذيب

باب الاشهاد على الوصية خبر ١١ - ٣ - ١٠

(٢ - ٣ - ٢) التهذيب باب الاشهاد على الوصية خبر ٦ - ٩ - ٧

و روى يونس بن عبد الرحمن ، عن يحيى بن محمد عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته عن قول الله عز وجل : ( يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخران من غيركم ) قال : اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من اهل الكتاب ، فإن لم تجدوا من اهل الكتاب فمن المجوس لان في المجوس سنة اهل الكتاب في الجزية ، وذلك اذا مات الرجل في ارض غربة فلم يوجد مسلمان اشهد رجلا من اهل الكتاب ، يعجزان بعد العصر ( فيقسمان بالله ان ادبتم لا تشتري به تمنا ولو كان ذا قربي ولا نكتم شهادة الله انا اذالين الاعمين ) - قال

لم يشهدا الا امرأة فاجاز شهادة المرأة في الربع من الوصية حساب شهادتها . وذكر الاصحاب انه اذا كانت اثنتان فالنصف ، والثلاث ، الربع ( ١ ) والاربع ، الجميع لانه يصدق في كل امرأة انه ثبت بشهادتها ، الربع ولا يخلو من قوة ، ولو كان عوض المرأة رجلا فهل يثبت شيء او لا ، وعلى تقدير الثبوت فهل يثبت النصف او الربع فيه اشكال ، والظاهر عدم ثبوت شيء لانه يمكن ان يكون هذا الحكم مختصا بالمرأة لحكمة لا نعلمها .

﴿ و روى يونس بن عبد الرحمن ﴾ رواه الكليني في الصحيح عنه ( ٢ ) ﴿ عن يحيى بن محمد ﴾ وهو مشترك ، ورواه الشيخ في الصحيح ، عن يونس . عن علي بن سالم ( وهو ابن ابي حمزة ) عن يحيى بن محمد ( وكانه زيد من قلعه رضى الله عنه ويمكن ان يكون يونس روى عن يحيى بواسطة وبغير واسطة ) ﴿ عن ابي عبد الله (عليه السلام) ﴾ وهو موافق لظاهر الآية ولم يقع هذه الشروط في اكثر الروايات ولم يقل بمضمونه اكثر الاصحاب لكونه واقعة ولا يتعدى .

و روى الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن رجاله رفعه قال : خرج تميم الداري وابن بندي ( بيدعخل ) وابن ابي مارية في سفر وكان تميم الداري مسلماً

( ١ ) هكذا في جميع النسخ التي عندنا وهي اربع نسخ والصواب ( والثلاث ثلاثة ارباع )

( ٢ ) الكافي باب الاشهاد على الوصية خبره والتهدب باب الاشهاد على الوصية خبره



وذلك ان ارتاب ولي الميت في شهادتهما - (فان عثر على انهما) شهدا بالباطل فليس لهما ان ينقض شهادتهما حتى يجيء بشاهدين فيقومان مقام الشاهدين الاولين (فيقسمان بالله لشهادتنا احق من شهادتهما وما اعتدينا انا اذ ائلمن الظالمين) فاذا فعل ذلك قضى شهادة الاولين وجازت شهادة الآخرين ، يقول الله تبارك و تعالي : (ذلك ادنى ان يأتوا بالشهادة على وجهها او يخافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم)

وابن بندى وابن ابي مارية نصرايين وكان مع تميم الدارى خرج (١) له فيه متاع وآية منقوشة بالذهب وقلادة اخرجها الى بعض اسواق العرب للبيع واعتل تميم الدارى علة شديدة فلما حضره الموت دفع ما كان معه الى ابن بندى (يبدى - خل) وابن ابي مارية وامرهما ان يوصلا الى ورثته . فقد ما المدينة وقد اخذا من المتاع الآية والقلادة ووصلا سائر ذلك الى ورثته فاقتصد القوم الآية والقلادة فقال اهل تميم لهما : هل مرض صاحبنا مرضاً طويلاً افق فيه نفقة كثيرة ؟ فقالا : لا ما مرض الاياماً قلائل . قالوا : فهل سرق منه شيء في سفره هذا ؟ قالوا : لا ، قالوا : فهل اتجر تجارة خسر فيها ؟ قالوا : لا قالوا فقد اقتصدنا افضل شيء كان معه آية منقوشة بالذهب مكللة بالجوهر ، وقلادة ، فقالا : مادفع اليها فقد أدبناه اليكم .

فقد موهما الى رسول الله ﷺ وادجب رسول الله ﷺ عليهما اليمين فحلفا فغلى عنهما ثم ظهرت تلك الآية والقلادة عليهما فاجاء اولياء تميم الى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله قد ظهر ابن بندى (يبدى - خل) وابن ابي مارية ما ادعيناه عليهما فانتظر رسول الله ﷺ من الله عز وجل الحكم في ذلك فانزل الله تبارك و تعالي .

(يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او آخر ان من غيركم ان اتم ضربتم في الارض) فاطلق الله عز وجل شهادة اهل الكتاب على الوصية فقط اذا كان في سفر ولم يجد المسلمين (فأصابكم مصيبة الموت تحبسونهما من بعد الصلوة فيقسمان بالله ان ادبتم لا تشتري به ثمناً

## باب اول ما يبدأ به من تركه الميت

روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اول شيء يبدأ به من المال الكفن ، ثم الدين ، ثم الوصية ، ثم الميراث .

و لو كان ذا قربي ولا تكم شهادة الله إنا اذا لمن الآمين) فهذه الشهادة الاولى التي جعلها رسول الله ﷺ (فان عثر على انهما استحقا ائما) اي انهما حلفا على كذب (فأخرا ان يقومان مقامهما) يعني من اولياء المدعى (من الذين استحق عليهما الاوليان فيقسمان بالله) يحلفان بالله انهما احق بهذه الدعوى منهما و انهما قد كذبا فيما حلفا بالله (لشهادتنا احق من شهادتهما وما اعتدنا إنا اذا لمن الظالمين).

فامر رسول الله ﷺ اولياء تميم الداري ان يحلفوا بالله على ما امرهم به فحلفوا فاخذ رسول الله ﷺ القلادة والآية من ابن بندى (بيدى - خل) و ابن ابي مارية و ردهما الى اولياء تميم الداري ( ذلك أدنى أن ياتوا بالشهادة على وجهها او يخافوا ان ترد أيمان بعد أيمانهم ) (١) .

و يحتمل ان يكون اليمين للمدعى باعتبار اللوث كالقسامة ، و ذهب بعض منسوخ هذه الآية و ظاهر الاخبار انها لم تنسخ .

## باب اول ما يبدأ به من تركه الميت

روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام في القوي كالشيخين (٢) و عمل به الاصحاب ووجه بأن الكفن لباس الميت ، والكسوة مقدم على الدين ، والدين

(١) الكافي باب الاشهاد على الوصية خبر ٢ والآية في سورة المائدة - ١٠٦ -

١٠٧ - ١٠٨ وتمام الآية واتقوا الله واسمعوا والله لا يهدي القوم الفاسقين

(٢) الكافي باب انه يبدأ بالكفن ثم الدين الخ خبر ٣ والتهذيب باب الاقرار في

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ، ثم الميراث بعد الوصية ، فان اولى القضاء كتاب الله عز وجل .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الكفن من جميع المال .  
وقال عليه السلام : كفن المرأة على زوجها اذا ماتت .

مقدم على الوصايا المستحبة ، و الواجبة داخلية في الدين ، ثم الميراث والوصايا من الثلث .

﴿ وروى عاصم بن حميد ﴿ في الحسن كالصحيح كالشيخين (١) ﴾ عن محمد بن قيس (الى قوله) كتاب الله عز وجل ﴿ اى يجب ان يقدم و الغرض تقديم الدين والوصية على الميراث كما قال الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها او دين) ويمكن ان يكونوا عليهم السلام فهموا من هذه الآية او غيرها تقدم الدين على الوصية ولا نفهمه .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴿ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴾ عن عبد الله بن سنان (الى قوله) من جميع المال ﴿ اى من الاصل ولو كان الدين مستوعباً للثروة ، لما تقدم ، وللإجماع .

﴿ وقال عليه السلام ﴿ روى الشيخ في القوى كالصحيح عن السكوني عن

(١) الكافي باب من اوصى وعليه دين خبر ١ و التهذيب باب الاقرار في المرض

(٢) الكافي باب انه يلد بالكفن ثم الوصية خبر ١ و التهذيب باب الاقرار في

### باب الرجل يموت وعليه دين بقدر ثمن كفنه

روى الحسن بن محبوب . عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : سألت عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن كفنه ، قال : يجعل ما ترك في ثمن كفنه الآن يتجر عليه بعض الناس فيكفونه ويقضى ما عليه مما ترك .

على (١) وتقدم في باب الكفن .

### باب الرجل يموت وعليه دين بقدر ثمن كفنه

روى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب في الصحيح كالشيخين (٢) عن زرارة (الى قوله) في ثمن كفنه . وبطل على تقدم الكفن على الدين وعُلِّل بأنه لباس الميت ، والمفلس يقدم لباسه على الدين . (الآن يتجر) من التجارة الاخرية او كان اصله يأتجر و ادغم وهو اظهر وان قال بعضهم ان الهمة لا تقلب في الثاء وهذا مبني على ان قواعدهم كلية ولم يتفق لهم قاعدة كلية الا نادراً . مع ان هذه اللفظة في رواياتهم ورواياتنا كثيرة الوقوع ومن التجارة ليس له من اللطف ما في الائتجار وفي بعض النسخ (يعني) اي يترحم وهو تصحيف فان هذا الخبر روى مكرراً في الكفن والتجارة وهذا الجميع يتجر .

(١) التهذيب باب الاقرا في المرض خبر ٢٣ وفيه على الزوج كفن امرأته اذا مات

(٢) الكافي باب انه يبدى بالكفن ثم بالدين الخ خبر ٢ والتهذيب باب الاقرا في

## باب الوصية للوارث

روى ابن بكير، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الوصية للوارث فقال : تجوز ثم تلا هذه الآية : ( إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ) .

## باب الوصية للوارث

﴿ روى ابن بكير ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح (١) ﴿ عن محمد بن مسلم (الى قوله) تجوز ﴾ ردّاً على العامة ﴿ ثم تلا هذه الآية ﴾ استشهداً ﴿ ان ترك خيراً ﴾ اى مالا ﴿ الوصية للوالدين والأقربين ﴾ ولونسخ وجوبها فلا استحباب باق .

وروى الشيخان في الصحيح عن أبي ولاد الحنظلي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت يوصى للوارث بشيء ؟ قال : نعم اذ قال جائز له .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث فقال : تجوز - وفيه - يب - يجوز للوارث وصية ؟ قال : نعم .

وروى الكليني في الصحيح (على المشهور) عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال الوصية للوارث لا بأس بها وفي الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام نحوه .

وروى في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث فقال تجوز ، وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم بسندين ، عن أبي جعفر عليه السلام نحوه .

(١) اورده و الاربعة التي بعده في الكافي باب الوصية للوارث خبر ١-٢-٣-٤

٥-٦ اورده في التهذيب باب الوصية للوارث خبر ٣-٤-٥-٦-٧-٨

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - الخبر الذي روى انه : لادسية لوارث ،  
ليس بخلاف هذا الحديث ومعناه انه : لادسية لوارث باكثر من اثلث كما لا تكون  
لغير الوارث باكثر من اثلث .

و روى عن عبدالله بن محمد الحجال : عن ثعلبة بن ميمون ، عن محمد  
بن قيس قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يفضل بعض ولده على بعض ؟ قال  
نعم ونساءه .

وقال مصنف هذا الكتاب النخ : روى الشيخ في القوي عن القاسم بن سليمان  
قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اصراف لوارث بدين في مرضه قال : لا يجوز وصية  
لوارث ولا اصراف (١) (فحمل) على التقية ويكون المراد ما ذكره المصنف اي في  
الزيادة على اثلث كغيره و بدون التقية لا يجزى .

و روى عن عبدالله بن محمد الحجال : ولم يذكر ، ورواه الكليني في  
الصحيح (٢) و يدل على جواز تفضيل بعض الورثة على بعض ، وكذا تفضيل بعض  
زوجاته على بعض فيما كان له كما تقدم ، و بعبارة يشمل الوصية .

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأله  
عن الرجل يكون له الولد من غير ام (اي واحدة) أيفضل بعضهم على بعض ؟ فقال :  
لا بأس (٣) .

وفي الصحيح ، عن حرير ، عن معوية و ابي كهمش انهما سمعا ابا عبدالله عليه السلام  
يقول : صنع ذلك (اي التفضيل) على عليه السلام بابنه الحسن عليه السلام و فعل ذلك الحسين

(١) التهذيب باب الوصية للوارث خبر ١٠

(٢) الكافي باب الوصية للوارث خبر ٧

(٣) اورده والخمسة التي قبله في التهذيب باب الوصية للوارث خبر ٥ (الي) ٨ -



عليه السلام بآبائه عليهما السلام وفعل ذلك أبي عبد الله عليه السلام بي ، وفعلته أنا .

وفي الصحيح ، عن اسماعيل بن عبد الخالق قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الرجل ينقض بعض ولده ببعض ماله ؟ فقال : لا بأس بذلك .  
وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة قالت لأمها : ان كنت بعدى فجاريته لك ففسي ان ذلك جائز وان كانت (وبنخله) وان ماتت الابنة بعدها فهي جاريته .

وفي الصحيح ، عن الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المرأة تبرىء زوجها من صداقها في مرضها ؟ قال : لا .

ويحمل على كونه زائداً على الثلث مع عدم تجويز الورثة كما رواه في الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألت عن الرجل يكون لامرأته عليه الصداق او بعضه فتبرئه منه في مرضها ؟ فقال : لا ولكن ان وهبت له جاز ما وهبت له من ثلثها .  
ويمكن الكراهة لخصوص الأبراء وان لم نعلم وجهه ، كما رواه في القوي كالصحيح عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لامرأته عليه الدين فتبرئه منه في مرضها قال : بل تهبه له فيجوز هبتها له ويحتسب ذلك من ثلثها ان كانت تركت شيئاً (١) .

وفي الموثق ، عن سماعة قال : سألت عن عطية الوالد لولده فقال : اما اذا كان صحيحاً فهو له يصنع به ما شاء فاما في مرض فلا يصلح (٢) - فحمل على الكراهة وان احتمل تخصيص ما تقدم بغير المرض .

وروى في القوي ، عن جراح المدائني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عطية الوالد لولده بيّنة قال : اذا اعطاه في صحته جاز (٣) اي بدون الكراهة ، والاحتياط ظاهر .

(١) التهذيب باب الوصية بالثلث واقل منه واكثر خبر ١٥

(٢-٣) التهذيب باب الوصية للوارث خبر ١١-١٢



لأن يمتنع .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يوصي الى الرجل بوصية فيكره ان يقبلها ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : لا يخذله على هذه الحال .

وروى علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا وصى الرجل الى اخيه وهو غائب فليس له ان يرد وصيته لانه لو كان شاهداً فأبى ان يقبلها طلب غيره .

### باب الحد الذي اذا بلغه الصبي جازت وصيته

روى محمد بن ابي عمير ، عن ابيان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام عن

على الكراهة .

﴿وروى محمد بن ابي عمير﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح ﴿عن هشام بن سالم﴾ ويدل على كراهة رد الوصية مطلقاً سيما اذا لم يوجد غيره اولم يعتمد على غيره كما يشعر به قوله عليه السلام ﴿لا يخذله على هذه الحال﴾ .

﴿وروى علي بن الحكم عن سيف بن عميرة﴾ في الصحيح والشيخان في القوي كالصحيح - ﴿عن منصور بن حازم﴾ وهو كالاخبار الاولى ولا معارض لهذه الاخبار ، وعمل بها اكثر الاصحاب و حملها بعضهم على الكراهة والتوقف ادلى ، والعمل اخوط .

### باب الحد الذي اذا بلغه الصبي جازت وصيته

﴿روى محمد بن ابي عمير عن ابيان بن عثمان﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ

اي عبدالله عليه السلام انه قال : اذا بلغ الفلام عشرين سنين جازت وصيته .  
وروى صفوان بن يحيى ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال :  
اذا اتى على الفلام عشرين سنين فإنه يجوز له في ماله ما اعتق او تصدق واوصى على حد  
معروف وحق فهو جائز .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن ابي المفراء عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انه  
قال : اذا بلغ الفلام عشرين سنين فأوصى بثلث ماله في حق جازت وصيته ، واذا كان  
ابن سبع سنين فأوصى من ماله باليسير في حق جازت وصيته .  
وروى علي بن الحكم ، عن داود بن النعمان ، عن ابي ايوب ، عن محمد بن  
مسلم قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : إن الفلام اذا حضره الموت فأوصى ولم يدرك  
جائز وصيته لذوي الارحام ولم تجز للفرباء .

والكليني في القوي (١) ﴿عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله﴾ وفي رواية الشيخ بزيادة  
(اذا بلغ الصبي خمسة اشبارا كملت ذبيحته) .

﴿وروى صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر﴾ في القوي كالصحيح كالشيخين  
﴿عن زرارة﴾ (الى قوله) على حد معروف ﴿اي كان يناسبه عرفاً ولا يكون اسرافاً  
بالنظر اليه او على ما حسنه الشارع من التصديق على المحاييج و الصلحاء لا الاغنياء  
الفاسق ، والتعميم اظهر .

﴿وروى محمد بن ابي عمير عن ابي المفراء﴾ في الصحيح والشيخان في الموثق  
كالصحيح ﴿عن ابي بصير﴾ .

﴿وروى علي بن الحكم عن داود بن النعمان﴾ وفي اكثر نسخ الكافي ، على  
بن النعمان وهما تفتان وان كان علي اوثق ﴿عن ابي ايوب﴾ في الصحيح كالكليني  
والشيخ في الموثق كالصحيح ﴿عن محمد بن مسلم﴾ وخص جوازها لذوي الارحام

(١) اورده والثلة التي يملء في الكافي باب وصية الفلام والجارية الخ خبر ٣-١-٢

٢- والتهذيب باب وصية الصبي والمجور عليه خبر ١-٢-٣

دون غيرهم من القرباء .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن أبي بصير وأبي أيوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الغلام ابن عشر سنين يوصى قال : إذا أصاب موضع الوصية جازت (١) .  
وفي الموثق كالصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن وصية الغلام هل تجوز ؟ قال : إذا كان ابن عشر سنين جازت وصيته .  
وفي الموثق كالصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : يجوز إطلاق الغلام إذا كان قد عقل وصدقته ووصيته وإن لم يحتلم .

وفي الموثق كالصحيح عن عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن صدقة الغلام ما لم يحتلم قال : نعم إذا وضعها في موضع الصدقة .  
وفي الموثق كالصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في رجل توفي وله جارية قد ولدت منه بنتاً وابنته صغيرة غيرها ثمين الكلام فاعتقت أمها فخاصمها فيها موالى أبي الجارية فأجاز عتق الجارية لأمها .

والظاهر أن المراد منه أن الجارية تعتق من نصيب ابنتها فكأنها اعتقت أمها .  
وفي القري عن الحسن بن راشد عن العسكوي عليه السلام قال : إذا بلغ الغلام ثمان سنين فجائز أمره في ماله وقد وجب عليه الفرائض والحدود ، وإذا تم للجارية سبع سنين فكذلك .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : انقطاع يتم اليتم الاحتلام وهو أشده وإن احتلم ولم يؤنس منه رشد وكان سفيهاً أضعيفاً فليمسك عنده لئلا ياله ، وفي الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا بلغ أشده ثلاث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة وجب عليه ما وجب على المحتلمين

(١) أورده والعشرة التي بعده في التهذيب باب وصية الصبي والمجور عليه خبر ٢-٥

احتمل اولم يحتمل كتبت عليه السيئات و كتبت له الحسنات و جازله كل شيء الا ان يكون سفيها او ضعيفا .

و في الموثق كالصحيح عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنات و كتبت عليه السيئة و عوقب ، و اذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك و ذلك لانها تحيض لتسع سنين .

و في الصحيح والكليني في الموثق كالصحيح ، عن عيسى بن القاسم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن اليتيمة متى يدفع اليها مالها ؟ قال : اذا علمت انها لا تفسد ولا تضع فسألتها ان كانت قد تزوجت ؟ (اي بلغت حده) فقال : اذا زوجت فقد اقطع ملكك الوصي عنها .

و في القوي كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا تدخل الجارية حتى ياتي بها تسع سنين او عشر سنين .

و في الموثق كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأله ابي وانا حاضر عن قول الله عز وجل حتى اذا بلغ اشده قال : الاحتلام قال : فقال : يحتمل في ست عشرة و سبع عشرة سنة و نحوها فقال : اذا انت عليه ثلاث عشرة سنة و نحوها ؟ فقال : لا اذا انت عليه ثلاث عشر سنة كتبت له الحسنات و كتبت عليه السيئات و جاز امره الا ان يكون سفيها او ضعيفا فقال : و ما السفيه ؟ فقال : الذي يشتري الدرهم بأضعافه قال : و ما الضعيف ؟ قال الابله (١) .

فظهر من هذا الخبر ان اخبار عبدالله بن سنان معمولة على المبالغة في التمرين في هذا السن ، و يمكن حمل الاخبار السابقة على تجويز الولي ولو لم يكن (اولم يجوز)

(١) اوردته والذي بعده في التهذيب باب وصية الصبي والمحجور عليه خبر ١٣ و اورد

الثاني في الكافي باب النش و حديث ١ من كتاب العقيقة ( بعد كتاب النكاح ) و باب الوصي

لذلك ايتاه فيتمتعون من اخطا لهم الخ خبر ٩ من كتاب الوصية .



## باب الوصية بالكتب والايمان

روى عبد الصمد بن محمد ، عن حنان بن سدير ، عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال :  
دخلت على محمد بن علي بن الحنفية وقد اعتقل لسانه ، فأمرته بالوصية فلم يجب  
قال : فأمرت بطست فجعلت فيه الرمل فوضع ، فقلت له : خط يديك ، فنخط وصيته  
بيده في الرمل ، وسخت أظفاري صحيفة .

فعلى جواز وصيته و صدقته اذا بلغ عشرين اذا كانت في ذوى الارحام بالمعروف  
جمعاً بين الاخبار والله تعالى يعلم .

وروي في القوى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام يثغر الصبي  
لسبع ، ويؤمر بالصلوة لتسع ، ويفرق بينهم في المضاجع لعشر ، ويحتلم لاربع  
عشر ، وينتهي طوله لاحدى وعشرين وينتهي عقله لثمان وعشرين الا التجارب .

## باب الوصية بالكتب والايمان

﴿ روى عبد الصمد بن محمد ﴾ لم يذكر ، و الظاهر اخذه من كتاب  
احمد بن محمد بن يحيى الاشعري كما رواه الشيخ عنه عن عبد الصمد بن محمد (١)  
﴿ عن حنان بن سدير عن ابيه ﴾ في القوى ، ورواه الشيخ في الصحيح (عن الحلبي  
عن ابي عبد الله عليه السلام ) ان اباة حدثه ان امامة بنت ابي العاص بن الربيع وامها  
زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله تزوجها بعد علي عليه السلام المفيرة بن نوفل انها وجمعت وجماً  
شديداً حتى اعتقل لسانها فاتاها الحسن والحسين عليهما السلام وهي لا تستطيع الكلام فجعلتا  
يقولان والمفيرة كاره لما يقولان : ائتمني فلانا واهله ؟ فتشير برأسها ان نعم وكذا  
وكذا فتشير برأسها ان لا ، قلت : فاجازا ذلك لها ؟ قال نعم (٢) .

﴿ عن ابي جعفر عليه السلام ﴾ قال : دخلت على محمد بن علي بن الحنفية ﴿ وهو ابن

وروى محمد بن أحمد الأشعري ، عن السندي بن محمد ، عن يونس بن يعقوب ،  
عن أبي مريم ذكره عن أبيه أن إمامة بنت أبي العاص وأما زينب بنت رسول الله ﷺ

أمير المؤمنين ﷺ وأمه من قبيلة مسيلة الكذاب (واستدل) العامة بأن أبا بكر لم  
يكن خليفة الحق. كيف كان يتزوج على ﷺ من غنائمه (والجواب) عنه أنه يجوز  
للمسلم أن يأخذ غنائم الكفار مالم يأخذوها من مسلم على سبيل الاستنقاذ حتى أنه  
يجوز أن يشتري ابن الكافر من أبيه مع أنه لا يملك ابنه ، لكن بتسلط المسلم عليه  
يصير ملكاً له .

وبدل الخبر على أن (ما) افتراء الكيساية من أن محمد بن الحنفية ذهب من  
خوف ابن الزبير إلى اليمن وغاب في جبل رضوى وهو حتى يخرج في آخر الزمان  
(باطل) ، وكان أشد السند الحميري في ذلك آياتاً ، ولما رأى المعجزات من  
الصادق ﷺ تاب ورجع إلى الحق وأشد آياتاً في بطلان ما اعتقده أولاً ، وذكرها  
المصنف في كتاب أكمال الدين .

وامثال هذه ليس يبعد كما ذهب جماعة كثيرة إلى أن أبا الحسن موسى بن  
جعفر ﷺ لم يموت مع أنه ﷺ استشهد في حبس السندي بن شاهك على يده  
لنقله عليه وكان في جنازته ﷺ جميع أهل بغداد ، ومع هذا قالوا ما قالوا .

ورأيت أبا في الكوفة مزاراً حقيقاً وكان عليه لوحاً مكتوباً (١) عليه اسم محمد بن  
الحنفية فيمكن أن يكون أبو جعفر ﷺ حال فوته هناك أو يكون جاء إليه بطن الأرض  
كما روي متواتراً أنهم ﷺ كان لهم طي الأرض وكانوا يذهبون إلى ما أرادوه به  
وبدل على جواز الوصية بالكتابة مع التعذر مع القرائن الدالة على الإرادة .

وروى محمد بن أحمد الأشعري ، ولو كان يذكر أولاً صاحب الكتاب ثم  
يحيل عليه ما بعده لكان أحسن كما فعله الشيخ هنا عن السندي بن محمد عن يونس بن

(١) هكذا في جميع النسخ وهي أربع نسخ والصواب لوح مكتوب عليه بالرفع

كانت تحت علي بن ابي طالب عليه السلام بعد فاطمة عليها السلام فخلف عليها بعد علي عليه السلام المغيرة بن النوفل ، فذكر انها رجعت وجعاً شديداً حتى اعتقل لسانها فبعاءها الحسن والحسين ابنا علي عليه السلام وهي لا تستطيع الكلام فجعلوا يقولان لها والمغيرة كاره لذلك اعتقت فلانا واهله ؟ فجملت تشير برأسها نعم ، وكذا وكذا فجملت تشير برأسها (ان) نعم ، لاتفصح بالكلام ، فاجازا ذلك لها .

وروى عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال : كتبت الى ابي الحسن عليه السلام رجل كتب كتاباً بخطه ولم يقل لورثته : هذه وصيتي ولم يقل لي فداوصيت الآله كتب كتاباً فيه ما اراد ان يوصي به ، هل يجب علي ورثته القيام بما في الكتاب بخطه ولم يأمرهم بذلك ؟ فكتب عليه السلام : ان كان له ولد ينفذون كل شيء يبعدون في كتاب أيهم في وجه البر او غيره .

يعقوب عن ابي مريم عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخ (١) ذكره ابو مريم عبدالغفار بن قيس الانصاري عليه السلام عن ابيه عليه السلام وهو مجهول الحال ويظهر منه انه كان من اصحاب الحسين عليه السلام ويدل على جواز الوصية بالاشارة مع التعمد .

وروى ، عن ابراهيم بن محمد الهمداني (الهمداني - خ) عليه السلام وكيل صاحب الامر عليه السلام في الحسن كالصحيح والشيخ في القوي كالصحيح (٢) قال : كتبت الى ابي الحسن عليه السلام يمكن ان يكون الرضا والهادي عليه السلام لكونه راوياً عنهما والهادي اظهر لكثرة روايته عنه عليه السلام ، ويدل على انه لا اعتبار بالكتابة الآمع القرائن الآمع تبرع الودعة .

(١) التهذيب باب من الزيادة خبر ٢٨ من كتاب الوصية وفي هامش النسخة التي عندنا من التهذيب المطبوع هكذا : وفي بعض النسخ عن ابي مريم عن ابي عبد الله (ع) ذكر ان اياه حدثه ان امامة الخ (واسم ابي مريم عبدالغفار بن سالم) .  
(٢) التهذيب باب من الزيادة حديث ٣٠

## باب الرجوع عن الوصية

روى الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن عقبة، عن يزيد المجلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لصاحب الوصية أن يرجع فيها ويحدث في وصيته ما دام حياً. وروى محمد بن أبي عمير، عن بكير بن أعين عن عبيد بن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: للموصي أن يرجع في وصيته إن كان في صحة أو مرض.

وروى يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام

## باب الرجوع عن الوصية

وروى الحسن بن علي بن فضال عن علي بن عقبة في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) من يزيد المجلبي ويدل على جواز الرجوع عن الوصية وتغييرها ما دام حياً.

وروى محمد بن أبي عمير عن بكير بن أعين فيهما (عن ابن بكير) وهو المصواب وكأه سقط من النسخ لفظ ابن (عن عبيد بن زرارة) في الموثق كالصحيح كالشيخين (إن كان في صحة أي الرجوع إذا الوصية بتأويل الإصاء أو الأعم).

وروى يونس بن عبد الرحمن في رواه الشيخان في الصحيح (عن عبد الله بن مسكان) ويدل على جواز التغيير بالزيادة والنقصان ما لم يمت وإن المدبر من الثلث والتدبير كالوصية.

(١) أوردوا الستة التي بعده في التهذيب باب الرجوع في الوصية خبر ١٢-١٣-١٥-

١٦-١٨-٢٠-٢١ وأورد الأربعة الأولى في الكافي باب الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها

خبر ٢-٣-١-٢.

قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام ان المدبر من الثلث ، وان للرجل ان ينقض وصيته فيزيد فيها وينقص منها ما لم يمت ،

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن بأسناده قال : قال علي بن الحسين عليه السلام : للرجل ان يغير من وصيته فيعتق من كان امر بتمليكه ويملك من كان امر بعتقه ، ويعطي من كان حره ويحرم من كان أعطاء ما لم يكن رجع عنه .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن عليه السلام رواه الشيخان في الصحيحين عليه السلام وفيهما (عن بعض اصحابه) والظاهر ان المرض من التغيير انه ينبغي ان يكون الواسطة اكثر من واحد لان المروى عنه علي بن الحسين عليه السلام وبعد رواية يونس عنه عليه السلام بواسطة لكنه ليس بمستبعد لانه يروى عن ابي حمزة وهو يروى عنه عليه السلام ، مع ان الظاهر من لفظ (قال قال) ان بعض اصحاب يروى عن ابي عبدالله عليه السلام وهو عن علي بن الحسين عليه السلام وهذا دأب المحدثين كما لا يخفى على المتتبع وكثيراً ما يفعل المصنف بالسكوتي وغيره هكذا وفي الكافي والتهذيب (قال قال علي بن الحسين عليه السلام : للرجل ان يغير وصيته فيعتق من كان امر بملكه ويملك من كان امر بعتقه ويعطي من كان حره ويحرم من كان اعطاء ما لم يمت) وفي التهذيب (ويرجع فيه) اي يجوز ان يرجع فيه وعبارة المصنف عليه السلام ما لم يكن رجع عنه لا يخلو من حرازة والمراد كالشيخ عليه السلام وروى الشيخ في الصحيح ، عن منصور بن حازم قال : سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قال : ان حدث بي حدث في مرضي هذا ففلامي فلان حر قال ابو عبدالله عليه السلام يرد من وصيته ما يشاء ويجيز ما يشاء .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اصل الوصية ان يعتق الرجل ماشاء ويمضي ماشاء ويسترق من كان اعتق (اي امر بعتقه) ويعتق من كان استرق .

وفي الصحيح ، عن فضالة بن ايوب عن عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا مرض الرجل فادسى بوصية عتق او تصدق فانه يرد ما عتق وتصدق ويحدث

## باب فيمن اوصى بأكثر من الثلث وورثته شهود

فأجازوا ذلك هل لهم ان ينقضوا ذلك بعد موته!

روى حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك ، فلما مات الرجل قضوا الوصية هل لهم ان يردوا ما أقرؤا به ؟ فقال : ليس لهم ذلك ، والوصية جائزة عليهم إذا أقرؤا بها في حياته .

وروى صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

فيها ما يشاء حتى يموت وكذلك أصل الوصية ، وسيجيء اخبار آخر .

## باب فيمن اوصى بأكثر من الثلث الخ

روى حماد بن عيسى عن حريز في الصحيح و الشيخان في الحسن كالصحيح (١) عن محمد مسلم (الى قوله) فأجازوا ذلك ولم يكفوا بمجرد الحضور لانه لا يدل على الاجازة بمجرد .

وروى صفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح و الشيخان في الصحيح منه (٢) عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن أبي ايوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل اوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك له فلما مات الرجل قضوا هل لهم ان يردوا ما قد أقرؤا به ؟ قال : ليس لهم ذلك ، الوصية جائزة عليهم إذا أقرؤا بها في حياته (٣) .

(١-٢) الكافي (باب) (بعد باب ما للسان ان يوصى الخ) غير ١-٢ والتهذيب باب الوصية

بالتك الخ غير ٧-٨

(٣) اوردته والذي بعده في التهذيب باب الوصية بالتك الخ غير ٩-١٠



### باب وجوب أنفاذ الوصية والنهي عن تبديلها

روى حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أوصى بماله في سبيل الله فقال : أعطه لمن أوصى له به وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله عز وجل يقول : ( فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا أَثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبَدِّلُونَهُ ) - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - ماله هو الثلث .

وفي القوي كالصحيح ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بوصية أكثر من الثلث وورثته يهود فجازوا ذلك له قال جائز .

### باب وجوب أنفاذ الوصية والنهي عن تبديلها

روى حماد بن عيسى عن حريز في الصحيح كالشيخين ( ١ ) ، ورواه الكليني أيضاً في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بماله أي بجميع ماله بناء على أن الجنس المضاف يفيد العموم ، ويمكن أن يقرء بفتح اللام ويكون لفظة - ( ما ) موصولة أو موصوفة ويكون للعموم في سبيل الله ، والظاهر أن مراد الموصي الجهاد لو كان من العامة بقرينة الجواب ولو كان من الخاصة يصرف في أبواب الخير كما سيبي فقال أعطه أي المال أجميعه وهو الثلث لأنه ليس له إلا الثلث لمن أوصى له به وإن كان الموصي له حنفياً أو شافعياً إذا كان الموصي كذلك لقوله وإن كان ( إلى قوله ) فمن بدله أي الإساءة بغير حق فإنما أثمه أي التبديل على الذين يبدلونه والاستشهاد بالآية يدل على أن حكمها باقية كما سبق وإن قيل بنسخ حكم ما تقدم عليها من الوصية للوالدين والأقربين لأن المنسوخ ، الوجوب لا الاستعجاب والجواز لما تقدم من الأخبار بجواز الوصية للوارث و سيبي أيضاً .

( ١ ) الكافي باب أنفاذ الوصية على جهتها خير ١ والتعليق باب الوصية لأهل الضلال خير ٥

وروى سهل بن زياد ، عن محمد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب ان رجلا كان بهمدان ذكر ان اباة مات وكان لا يعرف هذا الامر فأوصى بوصية عند الموت وأوصى ان يعطى شيء في سبيل الله ، فسئل عنه ابو عبدالله عليه السلام كيف يفعل به ؟ وأخبرناه انه كان لا يعرف هذا الامر وأوصى بوصية عند الموت ، فقال : لو ان رجلا أوصى الى ان أضع ماله في يهودى او نصرانى لوضعتهم فيهم ، ان الله عز وجل يقول : ( فمن بدلته بعدما سمعه فإنما أثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم ) فانظر الى من يخرج فى هذه الوجوه - يعنى الثغور - فابغوا به اليه .

وروى عن أبي طالب عبدالله بن الصلت القمى انه قال : كتب الخليل بن هاشم الى ذى الرياستين وهو والى نيسابور : ان رجلا من المجوس مات وأوصى للفقراء

وروى سهل بن زياد رحمته الله لم يذكر ورواه الشيخان فى القوى ( ١ ) عن محمد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب ان رجلا كان بهمدان رحمته الله بالمعجمة اسم البلد يعنى الثغور حتى يدفع الى المجاهدين مع الكفار او المرابطين لحفظها وهو اظهر و ان كانوا على خلاف الحق .

وروى عن ابي طالب عبدالله بن الصلت رحمته الله رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح ( ٢ ) ويدل على انه اذا اوصى المجوس الى الفقراء ينصرف الى فقراء بعلته . وروى الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن الريان بن شبيب قال : اوصت ماردة ( اسم امرأة نصرانية ) لقوم نصارى فراشين بوصية فقال اصحابنا : اقسم هذا فى فقراء المؤمنين من اصحابك فسألت الرضا عليه السلام فقلت : ان اختى اوصت بوصية لقوم نصارى و اردت ان اصرف ذلك الى قوم من اصحابنا مسلمين فقال : امض الوصية على ما اوصت به ، قال الله تعالى ، فإنما اثمهم على الذين يبدلونه ( ٣ ) .

( ١ ) الكافى باب انفاذ الوصية على جهتها خبر ٢ و التهذيب باب الوصية لاهل الضلال خبر ٢ وفيهما بهمدان بالدال المهملة .  
( ٢ - ٣ ) الكافى باب آخر ( قبل باب من اوصى بعتى او صدقة الخ ) خبر ١ - ٢ و التهذيب باب الوصية لاهل الضلال خبر ٣ - ٢

بشيء من ماله ، فأخذ الوصي بنيسابور فجعله في فقراء المسلمين ، فكتب الخليل الى ذي الرياستين بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال : ليس عندي في ذلك شيء فسأل أبا الحسن عليه السلام فقال أبو الحسن عليه السلام : ان المجوس لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس .

وفي الصحيح ، عن حجاج الخشاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن امرأة ادعت الى بعل ان يجعل في سبيل الله فقيل لها نعمج به ؟ قالت : اجعله في سبيل الله فقالوا لها : تعطيه آل محمد ؟ قالت : اجعله في سبيل الله فقال أبو عبد الله عليه السلام : اجعله في سبيل الله كما امرت . قلت : مرني كيف اجعله ؟ قال : اجعله كما امرتك إن الله تبارك وتعالى يقول : فمن بدله بعد ما سمعنا فأثمنا على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ، رأيتك لو امرتك ان تعطيه يهودياً كنت تعطيه نصرانياً ؟ فسكتت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له : مثل الذي قلت اول مرة فسكت عنها قال : هاتها قلت : من اعطيتها ؟ قال : عيسى شلقان (١) .

وفي الصحيح عن الحسن بن راشد قال : سألت العسكري عليه السلام بالمدينة عن رجل ادعى بعل في سبيل الله فقال : سبيل الله شيعتنا (٢) .

وفي القوي كالصحيح عن الحسين بن عمر قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ان رجلاً ادعى الى بشيء في سبيل الله فقال لي : اسرفه في الحج قال قلت له : ادعى الى في السبيل ؟ قال : اسرفه في الحج فاني لا اعلم شيئاً من سبيل الله افضل من الحج (٣) .

وفي القوي ، عن علي بن مهزيار قال : كتب أبو جعفر عليه السلام الى جعفر وموسى :

(٢-١) الكافي باب آخر (بعد باب انفاذ الوصية على وجهها) خبر ١-٢ والتهذيب باب

الوصية لاهل الضلال خبر ٧-٨

(٣) الكافي باب انفاذ الوصية لاهلها خبر ٥ والتهذيب باب الوصية لاهل الضلال خبر ٥

## باب في ان الانسان أحق بماله مادام فيه شيء من الروح

روى ثعلبة بن ميمون ، عن أبي الحسن الساباطي ، عن همار بن موسى انه

وفيما امرتكما من الاشهاد بكذا وكذا بجاه لكما في آخرتكما وانفاذا لما اوصى بهابواكما ، وبرأ منكما لهما ، واحذرا ان لا تكونا بدلتما وصيتكما ولا غيرتكما من حالها وقد خرجا من ذلك رضى الله عنهما وصار ذلك في رفا بكما وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه في الوصية : فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ( ١ ) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال : كتب علي بن بلال الى أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام : يهودى مات و اوصى لدياته بشيء اقدر على اخذه هل يجوز ان آخذه فأدفعه الى مواليك او افذه فيما اوصى به اليهودى فكتب عليه السلام : اوصله الى ورفنيه لا افذه فيما ينهى انشاء الله ( ٢ ) .

وفي القوي ، عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال : كتب احمد بن هلال الى أبي الحسن عليه السلام : يسأله عن يهودى مات و اوصى لدياتهم (لدياته) فكتب عليه السلام : اوصله الى ورفنيه لا افذه فيما ينهى انشاء الله ( ٣ ) .

فيمكن ان يكون غرضه عليه السلام الايصال الى جماعة من اليهود يرجو اسلامهم بذلك ، وليس في الخبرين انه لم يوصله الى اليهود ، ويحتمل جواز صرفه الى قراء القيمة سيما اذا لم تكن اليهود بشرائط الذمة .

## باب في ان الانسان أحق بماله مادام فيه شيء من الروح

روى ثعلبة بن ميمون عن أبي الحسن الساباطي عليه السلام : وكأله عمرو بن شداد

(١) الكافي باب انفاذ الوصية على وجهها خبر ٣

(٢-٣) التهذيب باب الوصية لاهل الضلال خبر ١٠-٩

سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول : صاحب المال أحق بماله مادام فيه شيء من الروح يضعه حيث يشاء .

وروى عبد الله بن جبلة ، عن سماعة ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له : الرجل يكون له الولد يسمعه أن يجعل ماله لقرايته ؟ قال : هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت ،

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : يعني بذلك أن يبين به من ماله في حياته أو يهبه كله في حياته ويسلمه من الموهوب له ، فأما إذا أوصى به فليس له أكثر من الثلث .

وتصديق ذلك : مارواه صفوان ، عن مرازم في الرجل يعطي الشيء من

الآتي ﴿ عن عمار بن موسى ﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿ صاحب المال أحق بماله ﴾ أي له أن يقر ويبدل كما تقدم (أو) يجوز له أن يوصي كلما كان له وهو الثلث (أو) يجوز له التصرف في الجميع ، ولكن الخيار في الأمضاء إلى الورثة ، ومع عدمه يكون الثلث صحيحاً .

﴿ وروى عبد الله بن جبلة عن سماعة عن أبي بصير ﴾ في الموثق وفي القوي للشيخين .

﴿ مارواه صفوان ﴾ في الحسن كالصحيح ﴿ عن مرازم ﴾ وفيهما ( عن بعض اصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام ) .

و روي في الموثق عن مرازم عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : البيت أحق بماله مادام فيه الروح تبين به (فإن تعدى) (٢) فليس له إلا الثلث .

وفي الموثق ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل أحق بماله

(١) أورده والسنن التي بعده في الكافي باب أن صاحب المال أحق بماله غير ٨-١

٨-٥-٧-٩-١٠ والتهذيب باب الرجوع في الوصية غير ١-٣-٩-٦-٢-٥-٨

(٢) فإن قال يعطى فليس لمخ

ماله في مرضه ، قال : اذا أبان به فهو جائز ، وان اوصى به فمن الثلث .  
واما حديث علي بن أسباط ، عن ثعلبة عن ابي الحسن عرو بن شداد الازدي ، عن  
عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل احق بماله مادام فيه الروح ان  
أوصى به كله فهو جائز له فإنه يعني به اذا لم يكن له وارث قريب ولا بعيد فيوصى  
بماله كله حيث يشاء ، ومتى كان له وارث قريب اوبعيد لم يجز له ان يوصى  
بأكثر من الثلث ، واذا اوصى بأكثر من الثلث رد الى الثلث .  
وتصديق ذلك ما رواه اسماعيل بن ابي زياد السكوني ، عن جعفر بن محمد

مادام فيه الروح ان اوصى به كله فهو جائز له .

وفي القوي عن سماعة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون له  
الولد يسه ان يجعل ماله لقرايته ؟ قال : هو ماله يصنع به ما شاء الى ان يأتيه الموت  
وفي القوي عن ابي المعامل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الانسان احق بماله مادامت  
الروح في بدنه .

وفي القوي : عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل له الولد  
أيسعه ان يجعل ماله لقرايته ؟ فقال : هو ماله يصنع به ما شاء الى ان يأتيه الموت ان  
لصاحب المال ان يعمل بماله ما شاء مادام حياً ان شاء وحبه ، وان شاء تصدق به ، وان  
شاء تركه الى ان يأتيه الموت ، فإن اوصى به فليس له الا الثلث الا ان الفضل في ان  
لا يصنع من ماله ولا يضر بورثته .

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل من الانصار اعتق ممالك له لم يكن له  
غيرهم فمأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال : ترك صبية صغاراً يتكففون الناس .

وروى الشيخ في القوي . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الميت ادلى بماله مادام

فيه الروح (١) وحمل ايضاً على من لم يكن له وارث كما فعله المصنف .

وتصديق ذلك ما رواه اسماعيل بن ابي زياد السكوني كالشيخ (٢) .

عن ابيه عليه السلام انه سئل عن الرجل يموت ولا وارث له ولا وصية ، قال : يوصى بماله حيث يشاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل ، وهذا حديث مفسر و المفسر يحكم على المجمل .

### باب وصية من قتل نفسه متعمداً

روى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها ، قيل له : ارايت ان كان اوصى بوصية ثم قتل نفسه متعمداً من ساعته تنفذ وصيته ؟ قال : ان كان اوصى قبل ان يحدث حدثاً في نفسه من جراحة او فعل أجيزت وصيته في ثلثه ، وان كان اوصى بوصية وقد أحدث في نفسه جراحة او فعلاً لعله يموت لم تجز وصيته .

و اعلم ان ظاهر هذه الاخبار ان المنجزات من الاصل ، ولو لم يكن لها معارض من الاخبار الصحيحة لكان العمل بها متعيناً لكثرتها وان اشتركت في الضعف على اصطلاحهم ولكن تقدم وسيذكر ما يناقياها من الاخبار .

### باب وصية من قتل نفسه متعمداً

روى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها عليه السلام والمراد بالخلود هنا المكث الطويل وان لم ير حمة الله بالايمان و لم يشفع له الرسول و الائمة عليهم السلام فقال : عليه السلام ان كان (الى قوله) تنفذ وصيته عليه السلام لعله السفاهة التي فعلها عليه السلام فقال (الى قوله) او فعل عليه السلام و في الكافي لعله يموت (اي بها) عليه السلام أجيزت وصيته في الثلث عليه السلام مع عدم تنفيذ الورثة في الزائد عليه السلام وان كان ( الى قوله ) لم تجز وصيته عليه السلام لسفاخته او لعدم قابليته لرحة الله

(١) الكافي باب من لا تجوز وصيته من البالغين خبر ١ والتهذيب باب وصية من قتل

نفسه الخ خبر ١ .



## باب الرجلين يوصي اليهما فينفرد كل واحد منهما بنصف التركة

كتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام : رجل اوصى الى رجلين أيجوز لأحدهما ان ينفرد بنصف التركة والآخر بالنصف؟ فوقع عليه السلام : لا ينبغي لهما ان يخالفا الميت ويعملان على حسب ما أمرهما انشاء الله ، وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام .

وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني - رحمه الله - عن أحمد بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي ، عن أخويه محمد و أحمد ، عن أبيهما ، عن داود بن أبي يزيد ، عن يزيد بن معاوية قال : ان رجلا مات ووصى الى رجلين فقال أحدهما

ها جلال الله الشنيع الآن يتداركه الله برحمته وبالشفاعة وعمل به الاصحاب لصحته مع عدم المعارض ظاهرا .

## باب الرجلين يوصي اليهما الخ

كتب محمد بن الحسن الصفار عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) الى أبي محمد عليه السلام : الحسن بن علي العسكري عليه السلام لا ينبغي لهما ان يخالفا الميت لا يوصي الى رجلين ومعناه ان يكون كل واحد منهما وصياً على الجميع عليه السلام ويعملان وفيهما ( و ان يعمل ) اي ينبغي ان يعمل عليه السلام على حسب ما أمرهما انشاء الله وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام كانوا يتباهون بالمكاتب وكانت عندهم اعلى مما يشافه به .

عن أحمد بن محمد عليه السلام وكأنه العاصمي الثقة عليه السلام عن علي بن الحسن الميثمي عليه السلام وليس فيهما (الميثمي) ويمكن ان يكون التيمى فسحق به ، والظاهر انه ابن فضال

(١) التلخيص باب الاوصياء غير ٣ والكافي باب من اوصى الى اثنين الخ غير ١

لصاحبه خذ نصف ماترك واعطنى النصف مما ترك فأبى عليه الآخر فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ذاك له .

قال مصنف هذا الكتاب . رحمه الله . : لست افتى بهذا الحديث بل افتى بما عندى بخط الحسن بن علي عليه السلام ، ولو صح الخبر ان لكان الواجب الاخذ بقول الاخير كما امر به الصادق عليه السلام وذلك ان الاخبار لها وجوه ومعان وكل امام اعلم بزمانه واحكامه من غيره من الناس وبالله التوفيق .

كما يروى دائماً عن اخويه عن ابيه ، ويحتمل ان يكون الميثمي وان لم يذكر في الرجال والابوه ، نعم يروى الكليني في ميراث الملل المختلفة : احمد بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي ، وفي اكثر النسخ التيمي ، وكأنه كان نسخة الكليني عند المصنف ( الميثمي ) فعلم هنا ايضا بانه الميثمي ، ويظهر من الشيخ انه ابن فضال لانه قال : علي بن الحسن عن اخويه محمد واحمد عن ابيهما ، ومثل هذا عن الشيخ كثير ، ومراده ابن فضال ، فعلى هذا ، السند موثق ، وعلى ما ذكره المصنف قوى **وقال** : ذاك له **أي** الإباء على الظاهر ولولم يكن ظاهراً فيمكن حمله عليه لثلاثينافي السابق ، ولهذا فهمه الشيخان بل الاكثر .

وطرح المصنف الخبر بناء على ما ظهر له من معناه وهو جواز القسمة لان الخبر الاول عنده اصح ، ولعله من السهو او العجلة .

وروى الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى قال : سالت ابا الحسن عليه السلام من رجل كان لرجل عليه مال فهلك و له و صيان فهل يجوز ان يدفع الى احد الوصيين دون صاحبه ؟ قال : لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم بينهم المال فوضع على يدهذا ، النصف و على يدهذا ، النصف او يجتمعان بأمر سلطان (١) اي يكون تصرفهما بالقيموعة من الحاكم و رخص لهما الانفراد اذ رأى الحاكم المصلحة في تفوذ كل واحد بالنصف .

### باب الوصية بالشيء من المال والسهم والجزء والكثير

روى ابان بن تقلاب، عن علي بن الحسين عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى بشيء من ماله، فقال: الشيء في كتاب علي عليه السلام واحد من ستة.

وروى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله فقال: السهم واحد من ثمانية لقول الله عز وجل: (اِيتُوا الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ) وقدرى ان السهم واحد من ستة.

### باب الوصية بالشيء الخ

روى ابان بن تقلاب في القوي والشيخان في الصحيح (١) على الظاهر وفي القوي ايضاً قال: الشيء في كتاب علي عليه السلام من ستة اي جزؤها وهو السدس.

وروى السكوني في القوي كالشيخين (٢) وروى في الحسن كالصحيح عن صفوان قال: سألت الرضا عليه السلام، و في الصحيح عن صفوان والبرقي قال: سألتنا ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل اوصى لك بسهم من ماله لا يدري (بالياء او النون) السهم أي شيء هو؟ فقال: ليس عندكم فيما بلغكم عن جعفر عليه السلام ولا ابي جعفر عليه السلام فيها شيء؟ قلنا له جعلنا فداك ما سمعنا اصحابنا يذكرون شيئاً من هذا من آباءك فقال: السهم واحد من ثمانية فقال: اما تقرأ كتاب الله عز وجل قلت جعلت فداك كيف ابي لأقرعه ولكني لا ادري أي موضع هو فقال قول الله عز وجل اما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب

(١) الكافي باب من اوصى بشيء من ماله خبر ١ والتهذيب باب الوصية المبهمة خبر ١٢

(٢) اورده والذي يعلقه في الكافي باب من اوصى بسهم من ماله خبر ١-٢ والتهذيب

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: متى اوصى بسهم من سهام الزكاة كان السهم واحداً من ثمانية ، و متى اوصى بسهم من سهام الموارث فالسهم واحد من ستة و هذان الحديثان متفقان غير مختلفين فتضمنى الوصية على ما يظهر من مراد الموصى .

وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن معوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بجزء من ماله ، فقال : جزء من عشرة قال الله عز وجل : ( ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ) وكانت الجبال عشرة .

والفارمين وفي سبيل الله و ابن السبيل ، ثم عديده ثمانية قال : و كذلك قسمها رسول الله ﷺ على ثمانية اسهم والسهم واحد من الثمانية .

وروى الشيخ في الموثق من طلحة بن زيد ، عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال من اوصى بسهم من ماله فهو سهم من عشرة (١) .

فحمله الشيخ على سهو الراوى الجزؤ بالسهم او اعتقاده ذلك فراء على ذلك والحمل على التخيير يحتمل ، وعلى هذا فيقدم الاخبار الاولى لكونها اصح واكثر **﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾** لامناسبة بين الشيء والسهم حتى يحمل على ما حمل وكأنه وقع سهواً (٢) .

**﴿ وروى الحسن بن علي بن فضال عن ثعلبة ﴾** في الموثق كالصحيح كالشيخين (٣) **﴿ عن معوية بن عمار ﴾** وروى في الحسن كالصحيح ، عن ابان بن تغلب قال قال :

(١) التهذيب باب الوصية المبهمة خبر ١١

(٢) الظاهر ان الصندوق له اراد الجمع بين رواية السكوني المشتلة على ان السهم واحد من ثمانية وبين المرسله التي بعدها قوله وقد روى الخ المشتلة على انه واحد من ستة ولعل هذا الاراد وقع سهواً من قلم الشارح قدس سره .

(٣) اورده والله التي بعده في التهذيب باب الوصية المبهمة خبر ٢-٣-٤ واورد غير الثالث في الكافي باب من اوصى بجزء من ماله خبر ٢-٣-٤ .

وروى البزطي ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عن رجل أوصى بجزء من ماله ، قال : سُبِع ثلثه :

أبو جعفر عليه السلام الجزء واحد من عشرة لأن الجبال ( كانت - يب ) عشرة والطير ( الطيور - نخ ) أربعة .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى بجزء من ماله قال : جزء من عشرة وقال : كانت الجبال عشرة .  
وروي في الحسن كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن سيابة قال : إن امرأة أوصت إلى وقالت ثلثي يقضى به ديني وجزء منه لفلانة فسألت عن ذلك ابن أبي ليلى فقال : ما أرى لها شيئاً ما أدري ما الجزء فسألت عنه أبا عبد الله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف قالت المرأة ربما قال ابن أبي ليلى . فقال : كذب ابن أبي ليلى ، لها عشر الثلث فإن الله عز وجل أمر إبراهيم عليه السلام فقال : اجعل على كل جبلٍ منهم جزء وكانت الجبال يومئذ عشرة والجزء هو العشر من الشيء .

والظاهر أن الضمير في قوله ( وجزء منه ) راجع إلى الثلث كما يفهم من التعليل ويمكن الجمع أيضاً بأنه إن كانت الوصية حال الصحة فهو العشر من الجميع وإن كان في المرض فهو عشر الثلث لأن ماله حينئذ الثلث .

﴿وروى البزطي عن الحسين بن خالد﴾ في القوي كالشيخ (١) ﴿سُبِع ثلثه﴾  
ويجعل على المرض لما رواه الشيخ في الصحيح ، عن البزطي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله فقال : واحد من سبعة . إن الله تعالى يقول : لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم ، قلت : فرجل أوصى بسهم من ماله فقال : السهم واحد من ثمانية ثم قرأنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها إلى آخر الآية .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - كان اصحاب الاموال فيما مضى يجزؤن اموالهم فمنهم من يجعل اجزاء ماله عشرة ، ومنهم من يجعلها سبعة ، فعلى حسب رسم الرجل في ماله تمضي وصيته ، ومثل هذا لا يوصى به الا من يعلم اللغة و يفهم عنه ، فأما جمهور الناس فلا تقع لهم الوسايا الا بالمعلوم الذي لا يحتاج الى تفسير مبلغه .

فإذا وصى رجل بمال كثير ، او نذر أن يتصدق بمال كثير فالكثير ثمانون وما زاد لقول الله تبارك وتعالى : (لقد نصّركم الله في مواطن كثيرة) وكانت ثمانين موطناً .

وفي الصحيح ، عن اسماعيل بن همام الكندي بسندين عن الرضا عليه السلام في الرجل اوصى بجزء من ماله قال : الجزء من سبعة يقول : لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم .

ويجمع بين الاخبار بالتخيير وان المستحب للموصي لما أخذ العشر ، وللورثة اعطاء السبع اذا كان الوصية في السبعة وسبع الثلث وعشر الثلث اذا كانت في المرض والذي ذكره المصنف من ان الناس يقسمون اموالهم لا يحصل له وهو اعلم بما قال ، والحق ان هذه المعاني شرعية لا لغوية فان اهل اللغة يطلقون كل واحد من هذه الالفاظ مكان الآخر ، ومع قطع النظر عن الاخبار يكفي مسمى المال ولو كان جزء من الف الف اذا كان مما يشمول والله تعالى يعلم .

﴿ واذا وصى رجل بمال كثير ﴾ فقد تقدم الرواية في النذر ولم نطلع على الوصية فيمكن ان يكون من باب النص على العلة ولكنه ليس من دأب القدماء فلعله يكون له خبر .

### باب الرجل يوصي الرجل بمال في سبيل الله

روى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن الحسن بن راشد قال : سألت أبا الحسن العسكري عليه السلام عن رجل أوصى بمال في سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا .

وروى محمد بن عيسى ، عن محمد بن سليمان . عن الحسين بن عمر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن رجلاً أوصى إلى شيء في سبيل الله فقال لي : أصرفه في الحج ، قال : قلت : أوصى إلى في السبيل ؟ قال : أصرفه في الحج فاني لأعلم سبيلاً من سبيله أفضل من الحج .

قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله - هذان الحديثان متفقان وذلك أنه يصرف ما أوصى به في السبيل إلى رجل من الشيعة يصح به عنه فهو موافق للخبر الذي قال : سبيل الله شيعتنا .

### باب الرجل يوصي بمال في سبيل الله

روى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن الحسن بن راشد عليه السلام في الصحيح كالشيخين ( ١ ) ﴿ سبيل الله شيعتنا ﴾ أي يجوز أن يصرف في الفقراء من الشيعة الإمامية لا غيرهم .

وروى محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عليه السلام في القوي عليه السلام عن الحسين بن عمر عليه السلام كالشيخين ( ٢ ) ويدل على جواز صرفه في الحج ، والظاهر أنه ورد فرداً كالاول والجمع أحوط كما فعله المصنف وتقدم .

(١) الكافي باب آخر بعد (باب انفاذ الوصية على جهتها) خبر ٢ والتهذيب باب الوصية

لاهل الضلال خبر ٨ .

(٢) الكافي باب انفاذ الوصية على جهتها خبر ٥ والتهذيب باب الوصية لاهل الضلال



## باب ضمان الوصى لما يغيره عما اوصى به الميت

روى محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن ابي سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل اوصى بحبة فجعلها وصيه في نسمة ، فقال : يفرمها وصيه ويجعلها في حبة كما اوصى به ، فان الله عز وجل يقول : (فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ) .

وروى الحسن بن محبوب ، عن محمد بن مازد قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى الى رجل وامره ان يعق عنه نسمة بستمائة درهم من ثلثه فانطلق الوصى فاعطى الستمائة رجلا يستحق بها عنه ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : ارى ان يفرم الوصى ستمائة درهم من ماله ويجعلها فيما اوصى به الميت في نسمة .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن زيد النرسي ، عن علي بن مزيد صاحب السابري قال : اوصى الى رجل بتركته وامره ان احج بها عنه فنظرت في ذلك فاذا شيء .

## باب ضمان الوصى لما يغيره الخ

﴿روى محمد بن سنان ، عن ابن مسكان عن ابي سعيد﴾ في القوي كالشيخين (١) ويدل على ضمان الوصى لما يغيره .

﴿وروى الحسن بن محبوب عن محمد بن مازد﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ويدل على الضمان .

﴿وروى محمد بن ابي عمير ، عن زيد النرسي﴾ بالتون او الياه ﴿عن علي بن

(١-٢) الكافي باب ان الوصى اذا كانت الوصية في حق الخ خبر ٢-٣ والتهذيب باب

وصية الانسان لحيده وعقته له الخ خبر ٥٢ - ٣٦

يسير لا يمكن للحج فسألت أبا حنيفة وفقهاء أهل الكوفة فقالوا: تصدق بها عنه، فلما  
 تليت عبد الله بن الحسن في الطواف سأله فقالت إن رجلاً من مواليكم من أهل الكوفة  
 مات وأوصى بتركته التي وأمرني أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج  
 فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها عنه فتصدقت بها فمات قول؟ فقال لي:  
 هذا جعفر بن محمد في الخبر فأنه، فدخلت الخبر فإذا أبو عبد الله عليه السلام  
 نعمت النيزاب مقبل بوجهه إلى البيت يدعو. ثم التفت فرأى فقال: ما حاجتك؟  
 قلت: رجل مات وأوصى بتركته أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج  
 فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدق بها، فقال: ما صنعت؟ قلت: تصدقت  
 بها، فقال: ضمنت الآن لا يكون يبلغ ما يحج به من مكة، فإن كان لا يبلغ ما يحج  
 به من مكة فليس عليك ضمان. وإن كان يبلغ ما يحج به من مكة فأنت ضامن.

مزبد بالميم والزاي كما في التهذيب (وفي الكافي (فرقد) (١) بالفاء والفاء وهما  
 مجهولان، وبديل على أنه لو أوصى بمال للحج ولم يكفه من البلد فليحج عنه من مكة  
 أي الميقات والأقصد به، ومع التغير الضمان.

و روى الشيخ في الموثق كالصحيح عن سعيد الأمرج عن أبي عبد الله عليه السلام  
 قال: سأله عن رجل يوصى بنسمة فيجعلها الوصي في حجة قال بغيرها ويقضى  
 وصيته (٢).

(١) الكافي باب إن الوصي إذا كانت الوصية في حق الخ خبراً والتهذيب باب

وصية الإنسان لغيره الخ خبر ٢٤

(٢) التهذيب باب وصية الإنسان لغيره الخ خبر ٣١

### باب الوصیۃ للأقرباء و الموالی

روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أوصى بثلاث ماله في أعمامه و أخواله ، فقال : لأعمامه الثلثان و لأخواله الثلث .

و كتب سهل بن زياد الأدمي إلى أبي محمد عليه السلام رجل له و لذکور و إناث فافر بضيعة أها لولده ولم يذكر أها بينهم على سهام الله و فرائضه ، الذكر و الأنثى فيه سواء ؟ فوق عليه السلام : ينفذون و صية أئيم على ما سئى ، فان لم يكن سئى شيئاً ردوها على كتاب الله عز وجل ان شاء الله .

### باب الوصیۃ للأقرباء و الموالی

روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رباب عليه السلام في الصحيح و الكليني في الحسن كالصحيح ، و الشيخ في القوي كالصحيح عن زرارة (۱) و يدل على ان الاطلاق ينصرف إلى الميراث .

و كتب سهل بن زياد الأدمي عليه السلام في القوي كالشيخين عليه السلام إلى أبي محمد عليه السلام الحسن العسكري عليه السلام ، وفيهما (قال كتبت إلى أبي محمد عليه السلام رجل كان له ابنان فمات أحدهما وله ولد ذکور و إناث فأوصى لهم جدهم بسهم أئيم فهذا السهم الذكر و الأنثى فيه سواء أم للذكر مثل حظ الأنثيين ؟ فوق عليه السلام : ينفذون و صية جدهم كما أمر الله ، قال : و كتبت إليه : رجل له ولد ذکور و إناث فافر لهم بضيعة أها لولده ولم يذكر أها بينهم على سهام الله عز وجل و فرائضه ، الذكر و الأنثى فيه سواء ؟ فوق عليه السلام : ينفذون فيها و صية أئيم على ما سئى فان لم يكن سئى شيئاً ردوها

(۱) اورده و الثلثة التي بعده في التمهيد باب الوصیۃ المهمة خبر ۲۳ - صدر ۲۲

۲۵ - ذیل ۲۲ اورده و الثلثة الاول في الكافي باب من اوصى قراياته و موالیه الخ خبر ۳

و كتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - الى ابي محمد الحسن بن علي عليه السلام : رجل اوصى بثلث ماله في مواليه وموالياته ، الذكر والاثني فيه سواء ؟ اولئك كمثل حظ الاثني من الوصية ؟ فوقع عليه السلام : جائز للميت ما اوصى به علي ما اوصى به ان شاء الله تعالى .

الى كتاب الله عز وجل وسنته انشاء الله .

ويبدل كالسابق على ان المطلق ينصرف الى الميراث .

وروي الشيخ في الصحيح عن البرزطي قال : نسخت من كتاب بخط ابي الحسن عليه السلام : رجل اوصى لقربته بالف درهم وله قرابة من قبل ابيه وامه ما حد القرابة يعطى من كان بينه قرابة او لها حد ينتهي اليه ؟ رأيك فذلك نفسي ، فكتب : ان لم يسم اعطاها قرابته - اي بالسوية - .

و كتب محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه في الصحيح كالشيخين عليه السلام الى ابي محمد الحسن بن علي عليه السلام رجل اوصى بثلث ماله في مواليه وموالياته عليه السلام و يدل ظاهراً على التسوية ، ويمكن الفرق بان الخبرين الاولين كانا في الوارث فينصرف فيهم الى الميراث ، وفي غيرهم الى ظاهر اللفظ وهو التسوية ، وفي بعض النسخ ( في مواليه وموالي ايه ) .

وروي الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن علي بن محبوب قال : كتب رجل الى الفقيه ( اي الهادي عليه السلام ) : رجل اوصى لمواليه وموالي ابيه بثلث ماله فلم يبلغ ذلك قال : المال امواليه وسقط موالى ابيه (١) ويحمل على انه قدر لكل واحد شيئاً ويزيد على الثلث فيقدم مواليه للتقدم المذكور .

واعلم انه اذا كان له الموالى من اعلى فقط او الاسفل فقط فلا ريب في انه يعطى الجميع اما اذا كان له فالظاهر انه يعطى الموالين وان كان مجازاً لكنه شايع ويحمل القرعة .

(١) التمهيد باب من الزادات خبر ٣١ من كتاب الوصايا

## باب الوصية الى مدرك وغير مدرك

روى محمد بن عيسى بن عبيد ، عن اخيه جعفر بن عيسى بن عبيد ، عن علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى الى امرأة واشرك في الوصية معها صبياً ، فقال : يجوز ذلك وتمضى المرأة الوصية ولا تنتظر بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس له ان لا يرضى الا ما كان من تبديل او تغيير فان له ان يردّه الى ما اوصى به الميت .

و كتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى ايمن محمد الحسن بن علي عليه السلام : رجل اوصى الى ولده وفيهم كبار قد ادر كوا وفيهم صفار ، أيجوز للكبار ان ينفذوا الوصية و يقضوا دينه لمن صحح على الميت بشهود عدول قبل ان

## باب الوصية الى مدرك (اي بالغ) وغير مدرك

﴿ روى محمد بن عيسى بن عبيد عن اخيه جعفر بن عيسى ﴾ في الحسن كالشيخين (١) ﴿ عن علي بن يقطين ( الى قوله ) فليس له ان لا يرضى ﴾ والظاهر ان غرض الموصي تفرد المرأة بذلك و الفائدة في تشريك الصبي ان يكون له التغيير الى الحق لو فعلت بخلافه كما يظهر من قوله ﴿ الا ما كان من تبديل او تغيير ﴾ ويمكن حمله على الواجبات المضيقة كالديون وحجة الاسلام فانه لا يجوز التأخير كما يدل عليه المكاتبه .

﴿ و كتب محمد بن الحسن الصفار ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ الى اي محمد الحسن بن علي عليه السلام رجل اوصى الى ولده ﴾ اي جعل الجميع او صيائه ﴿ وفيهم كبار ﴾ بالضم مفرد وبالكسر جمع ﴿ قد ادر كوا وفيهم صفار ﴾ مثل الكبار والكسر اظهر فيهما ﴿ على الاكابر من الولدان ﴾ بالكسر كصبيان جمع

(١-٢) الكافي باب من اوصى الى مدرك واشرك معه غيره خبر ١ - ٢ والتهذيب باب

يبدك السناد؟ فوق عليه السلام : على الاكابر من الولدان ان يقضوا دين ايهم ولا يجسوه بذلك .

### باب الموصى له يموت قبل الموصى او قبل ان

يقبض ما اوصى له به

روى عمرو بن سعيد المدائني ، عن محمد بن عمرو الساباطي قال : سألت ابا جعفر يعني الثاني عليه السلام عن رجل اوصى الي و امرني ان اعطى عمّا له في كل سنة شيئا فمات العم ، فكتب عليه السلام : أعط ورثته .

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل اوصى لآخر والموصى له قائب ، فتوفي الذي اوصى له

الولد عليه السلام ان يقضوا دين ايهم عليه السلام وان لم يكونوا اوصياء فكيف مع الوصاية عليه السلام ولا يجسوه بذلك عليه السلام اي لسفر الاوصياء .

### باب الموصى له يموت قبل الموصى او قبل ان يقبض

ما اوصى له به

روى عمرو بن سعيد المدائني عليه السلام في الموثق ووصفه في الفهرست بالساباطي والساباط قرية من قرى مدائن عليه السلام عن محمد بن عمرو الساباطي عليه السلام والظاهر ان الابن ذهب الى ابي جعفر عليه السلام وسمع منه ، والاب يروي عن ابنه ورواه الشيخان في القوي (١) عليه السلام فكتب : أعط ورثته عليه السلام اذا لم يرجع عن الوصية فهي باقية للورثة عليه السلام وروى عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخين عليه السلام الا ان

(١) الكافي باب من اوصى بوصية فمات الموصى له قبل الموصى الخ خبر ٢ وفيه محمد بن

عمرو الساباطي والتعليق باب الموصى له بشيء يموت قبل الموصى خبر ٢

قبل الموصى ، قال : الوصية لو ارث الذي اوصى له .

و قال عليه السلام : من اوصى لاحد شاهد او غائب فتوفى الموصى له قبل الموصى فالوصية لو ارث الذي اوصى له ، الا ان يرجع في وصيته قبل ان يموت .  
وروى العباس بن عامر ، عن مثنى قال : سألت عن رجل اوصى له بوصية فمات قبل ان يقبضها ولم يترك عقبا ، قال : اطلب له وارثا او مولى فادفعها اليه ، قلت : فان لم يعلم له ولي ؟ قال : اجهد ان تقدر له على ولي فان لم تجده وعلم الله عز وجل منك الجهد فتصدق بها .

يرجع في وصيته قبل ان يموت عليه السلام وظاهره ما ذكرناه ، ويمكن ان يكون عدم الرجوع تنفيذا اودالا على التنفيذ .

وروى العباس بن عامر عن مثنى عليه السلام في الحسن كالشيخ (١) وهو كالسابق ، ويدل على انه ان لم يوجد للموصى له وارث يتصدق به ، ولا يرجع الى ورثة الموصى ورواه الكليني في الصحيح ، عن العباس بن عامر قال : سألت (وهو اظهر لان العباس يروي عن الكاظم عليه السلام ، وكانت التقية في زمانه عليه السلام شديدة ولهذا قال : سألت ولم يذكر المعصوم عليه السلام والمثنى من رواة الصادق عليه السلام ولم يعهد منه الاضمار ويحتمل السقوط من النسخ) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، وفي الصحيح ، عن ابي بصير جميعا عن ابي عبدالله عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصى قال : ليس بشيء .

وفي الموثق كالصحيح عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل اوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصى قال : ليس بشيء .

فحملت على الرجوع كما ظهر من خبر محمد بن قيس ، ويمكن حملها على

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب الموصى له بشيء الخ خبر ٣-٢

٥- وورد الثاني في الكافي باب من اوصى بوصية فمات الخ خبر ٣



### باب الوصية بالعتق والصدقة والحج

روى محمد بن أبي عمير ، عن معوية بن عمار قال : أوصت إلى امرأة من أهل بيتي بمالها وأمرت أن يعتق منها ويحج ويتصدق فلم يبلغ ذلك فمالت أبا حنيفة فقال : يجعل ذلك اثلاثاً ثلثاً في الحج ، وثلثاً في العتق ، وثلثاً في الصدقة ، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقالت له : إن امرأة من أهلي ماتت وأوصت إلى بثلث مالها وأمرت أن يعتق منها ويحج عنها ويتصدق عنها فنظرت فيه فلم يبلغ . فقال عليه السلام : ابدأ بالحج

ما علم بالقرائن أن مراد الموصي خصوص الموصي له للعلم والصلاح والفقير ، ولم يكن الورثة بالوصف بخلاف الأخبار الأولى بأن يكون الوصف مثلاً ، القرابة وكانت موجودة أو يحمل الأولى على ما لو نفذ لورثة الموصي له وهو أظهر من حيث السند فإن الأخبار الأخيرة أصح سنداً وأوفق بالاصول ، ويمكن حمل الأخيرة على التقيّة ولهذا الاشكال اختلف الأصحاب فيه والاحتياط لا يترك .

### باب الوصية بالعتق والصدقة والحج

روى محمد بن أبي عمير في الصحيح ، والشيخان في الحسن كالصحيح عن معوية بن عمار (١) .

و روى الكليني في الصحيح عن معوية بن عمار قال : ماتت أخت مفضل بن غياث فأوصت بشيء من مالها الثلث في سبيل الله والثلث في المساكين ، والثلث في الحج فأذاً هو لا يبلغ ما قالت فذهبت أنا وهو إلى ابن أبي ليلى فقصر عليه القصة فقال اجعلوا ثلثاً في ذا وثلثاً في ذا وثلثاً في ذا فأتينا ابن شبرمة فقال أيضاً كما قال ابن أبي ليلى فأتينا أبا حنيفة فقال كما قالاً فخرجنا إلى مكة فقال لي سل أبا عبد الله

(١) الكافي باب من أوصى بعتق أو صدقة أو حج خبر ١٢ والتهديب باب وصية الإنسان

فانه فريضة من فرائض الله عز وجل واجعل ما بقى طائفة في المتق طائفة في الصدقة، فأخبرت اباحنيفة بقول ابي عبدالله عليه السلام فرجع عن قوله وقال بقول ابي عبدالله عليه السلام

عن ذلك ولم تكن حجت المرأة فسألت اباعبدالله عليه السلام فقال لي : ابدء بالحج فانه فريضة من الله عليها وما بقى اجمله بعضاً في ذا : وبعضاً في ذا قال : فقدمت فدخلت المسجد فاستقبلت اباحنيفة وقلت له : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن الذي سألتك فقال لي ابدء بحق الله أولاً فانه فريضة عليها وما بقى فاجمله بعضاً في ذا قال : فوالله ما قال لي خيراً ولا شراً وجئت الى حلقة قد طرحوها وقالوا : قال ابو حنيفة ابدأ بالحج فانه فريضة من الله عليها قال : قلت بالله كان كذا و كذا فقالوا : هو خبرنا هذا (١) .

والظاهر ان غرض معوية من السؤال عنهم اظهار جهلهم على رفيقه ، والظاهر انه كان من العامة و الافلا يليق بأمثال هؤلاء الاجلاء السؤال عن هؤلاء سيما في المسائل الشرعية .

وروي في الصحيح ، عن معوية بن عمار في امرأة اوصت بمال في عتق و صدقة وحج فلم يبلغ قال : ابدأ بالحج فانه مفروض ، فان بقى شيء فاجمله في الصدقة طائفة وفي المتق طائفة (٢) .

وفي الصحيح عن معوية بن عمار في رجل مات وادعى ان يحج عنه فقال : ان كان سرورة يحج من وسط المال وان كان غير سرورة فمن الثلث (٣) . وفي الحسن كالصحيح ، عن معوية بن عمار : عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل توفي وادعى ان يحج عنه قال ان كان سرورة فمن جميع المال انه بمنزلة الدين

(١) الكافي باب النوادر خبر ٢٢ من كتاب الوصايا والتهذيب من الزيادات في فقه

الحج خبر ٦٣ نحوه من كتاب الحج .

(٢-٣) التهذيب باب وصية الانسان لبعده الخ خبر ٨-٢٥ وورد الاول في الكافي

باب من اوصى بعتق او صدقة او حج خبر ٨

وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن داود بن فرقد قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له و غلامان مملوكان فقال لهما : اتما احرار لوجه الله فأشهدا أن ما في بطن جاريتي هذه مني ، فولدت غلاما فلما قدموا على الورثة انكروا ذلك واسترقوهم ، ثم ان الغلامين اعتقا بعد فتهدا بعد ما اعتقا ان مولاها الاول أشهدهما ان ما في بطن جاريته منه ، قال : تجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقهما الغلام الذي شهداه لانهما أثبتا نسيبه .

الواجب وان كان قد حج فمن ثلثه الخبر (١) .

ويدل هذه الاخبار على ان الدين من الاصل ، وعلى ان الواجبات المالية بل الاعم من الاصل .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت رجل عن امرأة توفيت ولم تحج فادعت ان ينظر قدر ما يحج به فان كان امثل ان يوضع في قراء ولد فاطمة عليها السلام وضع فيهم ، وان كان الحج امثل حج عنها ؟ فقلت له : ان كان عليها حجة مفروضة فان تنفق ما ادعت به في الحج احب الي من ان يقسم في غير ذلك . و رواه الشيخ في الموثق كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) .

وروى الحسن بن علي بن فضال في الموثق كالصحيح كالشيخين (٣) عن داود بن ابي يزيد ( الى قوله ) فقال لهما اتما حران لوجه الله ليقبل فقهاء العامة شهادتهما «وأشهدا» بالمجهول «ولا يسترقهما الغلام» استحبابا «لانهما اثبتا نسيبه» .

(١) الكافي باب الرجل يموت ضرورة او يوصى بالحج خبرا من كتاب الحج

(٢) الكافي باب من اوصى بعتي الخ خبر ٥ و التهذيب باب وصية الانسان لبعده

الخ خبر ٥١

(٣) التهذيب باب وصية الانسان لبعده الخ خبر ٢٠ والكافي باب من اوصى بعتي

الخ خبر ١٦

وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي جميلة ، عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أوصى عند موته و قال : أعتق فلاناً و فلاناً و فلاناً حتى ذكر خمسة فنظر في ثلثه فلم يبلغ ثلثه أثمان قيمة الممالك الخمسة الذين أمر بعقوبتهم قال : ينظر الى الذين سماهم وبدأ بعقوبتهم فيقومون وينظر الى ثلثه فيعتق منه اول شيء ذكر ثم الثاني والثالث ، ثم الرابع ، ثم الخامس ، فإن عجز الثلث كان في الذي سمي آخر آلايه اعتق بعد مبلغ الثلث بما لا يملك فلا يجوز له ذلك .

وروى العلامة بن رزين ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته

و روى الشيخ في الصحيح عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية حبلى ومملوكين فودعها اخ له فاعتق العبدتين وولدت الجارية غلاماً فشهدا بعد المتقأن مولاها كان اشهدهما انه كان ينزل على الجارية وان العبد (اوان الحمل) منه قال يجوز شهادتهما ويردان عبيدين كما كانا (١) . ولا ينافي الخبر المتقدم ؛ بل يؤيده لانه قال عليه السلام : ولا يسترهما الغلام ومعناه فليعتقهما .

﴿وروى الحسن بن محبوب عن أبي جميلة﴾ في القوى كالصحيح كالشيخين (٢) ﴿عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام﴾ ويدل على اعتبار الترتيب الذكري ، وتقدم اشعار صحيحة محمد بن علي بن محبوب بذلك وعمل به اكثر الاصحاب ، وتقدم اخبار تقديم الحج ونسوة ما بقي وعدم الاستفصال . وسيجيء اخبار اخر ايضاً وتحمل على انه وقع وصية المجموع دفعة بان يقول : اعملوا على ما في هذه الصحيفة او يذكروا غيره بان اوصى كذا وكذا وكذا فيقول : اوصيت بالجميع او يصرح بعدم الترتيب ،

﴿وروى العلامة بن رزين﴾ في الصحيح كالشيخين (٣) ﴿فأعتق﴾ (الى قوله)

(١) التهذيب باب وصية الانسان لعبد الخ خبر ٢١

(٢-٣) الكافي باب من اوصى بعتق اوصدلة اوحج خبر ١٥ - ٢ والتهذيب باب الوصية

بالتك ، واقل منه واكثر خبر ٢١ - ١٢

عن رجل حضره الموت فاعتق غلامه وأوصى بوصية فكان أكثر من الثلث قال: يمتنى عتق الغلام ويكون النقصان فيما بقي .

و روى أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي همام إسماعيل بن همام - عن أبي الحسن عليه السلام في رجل أوصى عند موته بمال لذوي قرابته واعتق مملوكاً فكان

فيما بقي ﴿ و يدل على أن المنجزات من الثلث ، وعلى أن المنجزات مقدمة على الوصايا .

﴿ و روى أحمد بن محمد بن عيسى ﴿ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿ عن أبي همام إسماعيل بن همام وهو كالسابق .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : للرجل عند موته ثلث ماله ، وإن لم يوص فليس على الورثة أمثاله (٢) .

وفي الصحيح ، عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام مال الرجل من ماله عند موته ؟ قال : الثلث و الثلث كثير .

وفي الصحيح ، عن هشام بن سالم ، وفي الصحيح ، عن ابن مسكان جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : امرأة اعتقت ثلث خادمها عند الموت هل على أهلها أن يكاتبوها إن شاموا ، وإن أبوا ؟ قال : ليس لها ذلك ولكن لها ثلثها ، وللوارث ثلثها فتتخدم بحساب ذلك و يكون لها بحساب ما اعتق منها - ويحمل على أنه لم يكن لها غيرها والأعتقت بالسراية من الثلث .

ورد بها في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : في رجل أوصى بأكثر من الثلث واعتق مملوكه ( أو مماليكه ) في مرضه فقال :

(١) التهذيب باب وصية الإنسان لعبد الخ خبر ١١ والكافي باب من أوصى بعتي الخ

(٢) أودعه والذين بعده في التهذيب باب من الزادات حديث ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ من

جميع ما اوصى به يزيد على الثلث كيف يصنع في وصيته ؟ فقال : يبدأ بالعتق فينفذ .

وروى النضر بن شبيب ، عن خالد بن ماذ ، عن الجازي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل توفي فترك جارية اعتق ثلثها فترك زوجها الوصي قبل ان يقسم شيء من الميراث انها تقوم وتستسعى هي وزوجها في بقية ثمنها بعد ما تقوم فما اصاب المرأة من عتق

ان كان اكثر من الثلث رد الى الثلث وجاز العتق (١)

وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان اعتق رجل عند موته خادماً له ثم اوصى بوصية اخرى اعتق الخادم والفيت الوصية واعتقت الخادم من ثلثه الا ان يفضل من الثلث ما يبلغ الوصية (٢) .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل حضره الموت فاعتق غلامه واوصى بوصية وكان اكثر من الثلث قال : يمضي عتق الغلام ويكون النقصان فيما بقي (٣)

وفي الموثق كالصحيح ، عن علي بن عقبة عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حضره الموت فاعتق مملوكاً له ليس له غيره فابى الورثة ان يجيزوا ذلك كيف القضاء فيه ؟ قال : ما يعتق منه الا ثلثه ، وسائر ذلك ، الورثة احق بذلك ولهم ما بقي (٤) وسيجيء غيرها من الاخبار الكثيرة

وروى النضر بن شبيب عليه السلام لم يذكر ، ورواه الشيخان في القوي عن النضر بن شبيب ، عن الجازي (٥) ، وذكر اصحاب الرجال ان عبد الغفار الجازي الثقة

(١-٢) الكافي باب من اوصى بعتق او صدقة اوضح خبر ١-٢ و التهذيب باب وصية

الانسان لمعه خبر ٩-١٠

(٢-٣) التهذيب باب الوصية بالثلث واقل منه واكثر خبر ١٢-١٣

(٥) اودده واللى يده في الكافي باب من اوصى بعتق او صدقة اوضح خبر ١٨-١٧

والتهذيب باب وصية الانسان لمعه الخبر ٢٢-٢٣

أوردق جرى على ولدها .

و روى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي . عن أحمد بن زياد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يحضره الوفاة وله ممالك خاصة نفسه و ممالك في الشركة مع رجل آخر فيوصي في وصيته ممالك أحرار ما خلا ممالك الذين في الشركة ، فكتب عليه السلام : يقومون عليه ان كان ماله يحتمل ، ثم هم أحرار .

وروى عنه النضر بن شعيب ، وكذا في كتاب نواذر الحكمة ، ويحتمل ان يكون النضر روى ، عن الجازي بواسطة خالد بن ماذ القلاسي أيضاً وهو ثقة .  
واعلم انه يقع الاشتباه كثيراً في جميع كتب الحديث والرجال في الجازي ويكتب بالحادثي ، والخارقي ، وامثالهما . وفي خالد بن ماذ بابن زياد ، وبإد ، وامثالهما ، والكل تصحيف . إلا ما ذكرناهما كما هما الغالب في الكتب المصححة وقال النجاشي : ان عبد الغفار من اهل الجازية قرية بالنهرين .  
ويبدل على الاستسعاء اذا تعذر منه شيء ، وعلى ان حكم وطى الشبهة حكم الصحيح ، وعلى ان المنجز من الثلث ، ويعمل على عدم خروج الامة من الثلث .

﴿ وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي عن أحمد بن زياد ﴾ في القوى كالصحيح كالشيخين ﴿ فيوصي في وصيته ﴾ اطلقت عليه مجازاً فانه منجز ، وربما كانت العلاقة تسوية الحكم بنحو وجههما من الثلث ﴿ ممالك أحرار ﴾ وهو جمع مضاف يفيد العموم ، والخبر دال عليه ايضاً ﴿ ما خلا ﴾ وفيهما (ما حال) وهو الصواب ، والظاهر ان التصحيف من النسخ ، ويمكن اصلاحه بان يكون مراده عدم السراية في حصص الشركاء ويكون الجواب بان العتق يسرى وان قصد خلافه ﴿ ان كان ماله يحتمل ﴾ الظاهر ان المراد بماله ، الثلث ولهذا عبر عنه بذلك والآل كان الاسباب قوله : ( مع ساره ) ونحوه كما ورد في اخبار آخر في السراية ﴿ ثم هم أحرار ﴾ الظاهر ان المراد انهم أحرار بعد دفع بقية قيمتهم



وروى محمد بن اسمعيل بن بزيع ، عن علي بن النعمان ، عن سويد القلاء عن  
ايوب بن الحر ، عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ان علقمة بن  
محمد اوصى ان اعتق عنه رقبة فاعتقت عنه امرأة أفتجزيه او اعتق عنه بن  
مالي ؟ قال : يجزيه ، ثم قال : ان فاطمة أم ابني اوصت ان اعتق عنها رقبة ، فاعتقت  
عنها امرأة .

وروى معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل مات واوصى  
ان يحج عنه ، قال : ان كان ضرورة حج عنه من وسط المال وان كان غير ضرورة  
فمن الثلث .

او ضمائها مع رضاهم ، ولهذا عبر عنه بـ (ثم) الدالة على التراخي غالباً .

﴿ وروى محمد بن اسمعيل بن بزيع ﴾ في الحسن بابي بكر الحضرمي  
والبواقي ثقات ، ويدل على جواز عتق الاثني عن الرقبة الموصى بها ولا ريب فيه .  
﴿ وروى معوية بن عمار ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن  
كالصحيح (١) ﴿ من وسط المال ﴾ اي من اصله لامن ثلثه او يخرج الوسط ممن  
يناسب حال الموصى او الاعم ، ويدل كغيره من الاخبار سيما اخبار معوية بن عمار على انه اذا  
اوصى بمال في الحج وغيره وكان عليه حجة الاسلام فهو يتعلق بذلك المال وان  
كان من الاصل لولم يكن اوصى به ، ولا ريب في انه اذا لم يف بها يتم الاجرة  
من الاصل لكن ينفع في نقصان ما اوصى به من غير الحج ، ويظهر منه انه مع تقديمه  
العتق لا يقدم الا ان يأول بانه لم يرب في الوصية كما تقدم .

واعلم انه يمكن ان يكون الوصية بعتق ثلاثة مثلاً ولا يفي المال بها فيعتق  
واحد و يعتق بعض العبد و لو كان سدسه ويسمى العبد في الباقي كما سيجيء .

(١) الكافي باب من اوصى بعتق او صدقة او حج غير ٧ والتهذيب باب وصية الانسان لعبد

وقال في امرأة أوصت بمال في عتق وحج وصدقة فلم يبلغ ، قال : ابدأ بالحج فانه مفروض فان بقي شيء فاجعل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة .

وروى ابن ابي عمير ، عن علي بن ابي حمزة قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بثلاثين ديناراً يستق بها رجل من اصحابنا فلم يوجد بذلك ؟ قال : يشتري من الناس فيعتق .

وروى علي بن ابي حمزة عنه عليه السلام ايضاً انه قال : فليشتروا من عرض الناس ما لم يكن ناصبياً .

وروى ابان بن عثمان عن محمد بن بروان عن الشيخ - يعني موسى بن جعفر عن ابيه عليه السلام انه قال : ان ابا جعفر عليه السلام مات وترك ستين مملوكاً فاعتق ثلثهم فاقرعت بينهم واعتقت الثلث .

وروى القاسم بن محمد الجوهري ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن محررة كان اعتقها اخي وقد كانت تخدم الجوارى وكانت

﴿ وروى محمد بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين (۱) ، ويدل على انه اذا وصى بعتق رقبة مؤمنة ولم توجد تجزى عنها غير المؤمن ، ويحمل على المستضعف كما رواه الكليني ﴿ عن علي بن ابي حمزة ﴾ قال : سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن رجل هلك فاوصى بعتق نسمة مسلمة بثلاثين ديناراً فلم يوجد له بالذي سمي ؟ قال : ما أدى لهم ان يزيدوا على الذي سمي لهم ، قلت فان لم يجدوا ؟ قال : فليشتروا ( او يشترون ) من عرض الناس ما لم يكن ناصبياً ، والظاهر ان ذلك مع اليأس .

﴿ وروى القاسم بن محمد الجوهري ﴾ كالشيخين ﴿ فقال : ان كانت مع الجوارى ﴾ كما يظهر من الوصية من قوله : ( وقد كانت تخدم الجوارى ) ويدل

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب من اوصى بعتق الخ خبر ۹ - ۱۰ - ۱۲ - ۱۳

واورد غير الثاني في التهذيب باب وصية الانسان لعبده خبر ۱۳ - ۱۵ - ۱۷

في عياله ، فأوصاني ان اتفق عليها من الوسط فقال : إن كانت مع الجوارى واقامت عليهم فأتفق عليها وأتبع وصيته .

وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى ان يعتق عنه نسمة من ثلثه بخمسة درهم فاشتري الوصي نسمة بأقل من خمسة درهم وفضلت فضلة فمات في الفضلة ؟ قال : تدفع الى النسمة من قبل ان تعتق ثم تعتق عن الميت .

### باب الوصية للمكاتب وام الولد

روى عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب كانت تحت امرأة حرة ، فأوصت له عند موتها بوصية ، فقال أهل الميراث : لا تجوز وصيتها له انه مكاتب لم يعتق ، فقضى عليه السلام انه يرث بحساب ما

على جواز الوصية بالاتفاق مادام المنفق عليه حياً لكن ان وفي الثلث والآ فما يحتمله .

وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب عن سماعة عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخين عليه السلام فاشتري الوصي نسمة بأقل من خمسة درهم عليه السلام يحتمل على انه لا يوجد بقيمة ما وصى والآ قد تقدم انه يضمن بالمخالفة عليه السلام فقال : تدفع الفضلة عليه السلام الظاهر انه على الاستحباب .

### باب الوصية للمكاتب وام الولد

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح ، كالشيخين (١) ، ويدل على انه ينفذ من وصية المكاتب بمقدار ما اعتق منه .

(١) الكافي باب الوصية للمكاتب خبر ١ والتهديب باب وصية الانسان لبيده الخ

اعتق منه ، ويجوز له من الوصية بحساب ما اعتق منه - وقضى عليه في مكاتب اوصى له بوصية وقد قضى نصف ماعليه فأجاز له نصف الوصية - وقضى في مكاتب قضى ربع ماعليه فأوصى له بوصية فأجاز له ربع الوصية و قال عليه في رجل اوصى لمكاتبته وقد قضت سدس ما كان عليها فأجاز لها بحساب ما اعتق منها .

و روى الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح عن ابي عبيدة قال : سألت ابا عبدالله عليه عن رجل كانت له ام ولد وله منها غلام ، فلما حضرته الوفاة اوصى لها بألفي درهم او بأكثر ، للودثة ان يسترقوها ؟ فقال : لا ، بل تعتق من ثلث الميت وتعطي ما اوصى لها به .

و روى الشيخ أيضاً في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه قال : قضى امير المؤمنين عليه في مكاتب قضى بعض ما كوتب عليه ان يجاز من وصيته بحساب (او من حساب) ما اعتق منه وقضى عليه في مكاتب قضى نصف ماعليه فأوصى بوصية فأجاز نصف الوصية ، وقضى عليه في مكاتب قضى ثلث ماعليه وأوصى بوصية فأجاز ثلث الوصية (١) .

و روى الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن ابي عبيدة عليه في الصحيح كالشيخين عليه بل تعتق من ثلث الميت وتعطي ما اوصى لها به عليه الظاهر ان المراد به ان هذه الوصية من الثلث و يبدأ بعتقها منها فاذا كان قيمتها الفاتعطي الالف اذا كان تركتها ستة آلاف او اكثر ، ولو كانت ثلاثة آلاف تعتق ولا شيء لها ، ولو كان اقل تعتق ما يشمله الثلث منها و يعتق الباقي من نصيب الولد ، وذكر الشيخان بعد هذا الخبر وفي كتاب العباس ، تعتق من نصيب ابنها وتعطي من ثلثه ما اوصى لها به .

(١) اورده و الاربعة التي بعده في التهذيب باب وصية الانسان لعيده و عتقه الخ  
خبر ٢٦ - ٣٢ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - واورد الثلاثة الاخيرة في الكافي باب الوصية لامهات الاولاد  
خبر ٢ - ١ - ٣

وروى (عن) احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي قال : نسخت من كتاب بخط  
ابي الحسن عليه السلام فلان مولاك توفي ابن اخ له فترك ام ولد له ليس لها ولد واوصى لها  
بالف درهم هل تجوز الوصية ، وهل يقع عليها عتق ، وما حالها ؟ رأيك - فذلك نفسي -  
في ذلك - فكتب عليه السلام : تعتق من الثلث ولها الوصية .

### باب الرجل يوصي لرجل بسيف او صندوق او سفينة

روى احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر ، عن ابي جميلة عن الرضا عليه السلام قال : سأله  
عن رجل اوصى لرجل بسيف و كان في جفن وعليه حلية فقال له الورثة : انمالك  
النصل و ليس لك السيف ، فقال : لا ، بل السيف بما فيه له ، قال : قلت له : رجل

﴿و﴾ مثله ما ﴿روى عن احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي﴾ في الصحيح  
كالشيخين .

ووديا في الصحيح ، عن ابن ابي عمير عن حسين بن خالد الصيرفي عن ابي  
الحسن الماضي عليه السلام قال كتبت اليه في رجل مات وله ام ولد وقد جعل لها شيء  
في حياته ثم مات قال : فكتب : لها ما انا بها به سيدها في حياتهم معروف ذلك لها تقبل  
على ذلك شهادة الرجل والمرأة والغادم غير المتهمين .

و في القوي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في ام الولد اذا مات عنها مولاها  
وقد اوصى لها فقال : تعتق في الثلث ولها الوصية .

### باب الرجل يوصي لرجل بسيف او صندوق او سفينة

﴿روى احمد بن محمد بن ابي نصر﴾ البزنطي في القوي كالشيخين (١)  
﴿عن ابي جميلة﴾ ويبدل على انه اذا اوصى بسيف يدخل فيه الغلاف للعرق ، وكذا

(١) اوردته والثلثة التي بعده في الكافي باب ( بعد باب الرجل يترك الشيء القليل

الخ ) خبر ١-٢-٣-٤ والتهذيب باب الوصية المبهمة خبر ١٢-٥-١٧-١٦

أوصى بسندوق لرجل و كان فيه مال فقال الورثة : إنما لك الصندوق و ليس لك المال فقال : الصندوق بما فيه له .

وروى محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال . عن عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قال : هذه السفينة لفلان ولم يسم ما فيها وفيها طعام أعطيتها الرجل و ما فيها ؟ قال : هي للذي أوصى له بها إلا أن يكون صاحبها استثنى ما فيها وليس للورثة شيء .

### باب فيمن لم يوص و له ورثة فيقسم بينهم أو يباع عليهم

روى زرعة . عن سماعة قال : سألته عن رجل مات وله بنون و بنات صفار

يدخل ما في الصندوق في الصندوق وهو مضموم ، وقد يفتح .

و روى محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال في القوي كالشيخين عن عقبة بن خالد و يدل على دخول ما في السفينة فيها الآن يخرج بالاستثناء و نحوه من القرائن .

و روى عن عقبة بن خالد في الحسن قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لرجل بسندوق و كان في الصندوق مال فقال الورثة : إنما لك الصندوق و ليس لك ما فيه فقال : الصندوق بما فيه له .

و في القوي عن أبي جميلة قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن رجل أوصى لرجل بسيف فقال الورثة : إنما لك الحديد و ليس لك الحلية و ليس لك غير الحديد فكتب عليه السلام إلى : السيف له و حليته .

### باب فيمن لم يوص و له ورثة فيقسم بينهم أو يباع عليهم

و روى زرعة عن سماعة في الموثق كالشيخين (١) ، و يدل على جواز

(١) أورده والذين جلد في الكافي باب من مات على غير وصية وله وارث الخ خبر ٣

١-٢ و التهذيب باب من الزادات خبر ٢٢ - ٢١ - ٢٣ من كتاب الوصايا

و كبار من غير وصية و له خدم و ممالك و عقد ، كيف يصنع الورثة بقسمة ذلك الميراث ؟ قال : إن قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كله فلا بأس .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل بينى وبينه قرابة مات وترك أولاداً صفاراً وترك ممالك له غلماناً وجواري ولم يوص فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أم ولد ؟ وما ترى في بيعهم ؟ فقال : إن كان لهم ولي يقوم بامرهم باع عليهم ونظر لهم كان مأجوراً فيهم ، قلت فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أم ولد ؟ قال : لا بأس بذلك إذا باع عليهم القيم لهم ، الناظر فيما يصلحهم ، وليس لهم أن يرجعوا عما صنع القيم لهم ، الناظر فيما يصلحهم .

تصرف الثقة في مال اليتيم .

وروى الحسن بن محبوب . عن علي بن رئاب عليه السلام في الصحيح كالشيخين ويدل على جواز تصرف الولي والقيم في مال الطفل .

وروي في الصحيح ، عن اسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل مات بغير وصية وترك أولاداً ذكراناً (وإناثاً - خ كا) وغلماناً صفاراً وترك جواري ممالك هل يستقيم أن تباع الجواري ؟ قال : نعم ، وعن الرجل يصعب الرجل في سفره فيحدث به حدث الموت ولا يدرك الوصية كيف يصنع بمتاعه ؟ وله أولاد صفار وكبار أيجوز أن يدفع متاعه ودوابه إلى ولده الأكبر (أو ولده الأكبر) أو إلى القاضي فإن كان في بلدة ليس فيها قاض كيف يصنع ؟ وإن كان دفع المال إلى ولده الأكبر ولم يعلم به فذهب به ولم يقدر على ردّه كيف يصنع ؟ قال : إذا أدرك الصفار وطلبوا فلم يجدوا بداً من أخراجه الآن يكون بامر السلطان . وعن الرجل يموت بغير وصية وله ورثة صفار وكبار أيجوز (لهم - خ) شراء خدمه ومتاعه من غير أن يتولى القاضي بيع ذلك ، فإن تولاه قاض قد نرا ضوابه ، ولم يستعمله الخليفة أيطيب الشراء منه أم لا ؟ فقال : إذا كان الأكبر من ولده معه في البيع فلا بأس به إذا رضى



## باب الرجل يوصي بوصية فينساها الوصي ولا يحفظ منها

الا بابا واحدا

روى محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - عن سهل بن زياد ، عن محمد بن

الورثة بالبيع وقام عدل في ذلك .

واعلم ان هذا الخبر يدل على ان العدل قيم من قبل ، وعلى انه يجوز للقاضي التحكيمى التصرف كالامام وان كان ظاهر الخبر القضاة الجائرين .

وفي الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بزيع قال : ان رجلا من اصحابنا مات ولم يوص فرفع امره الى قاضي الكوفة فسير عبد الحميد بن سالم ، القيم بما له وكان رجلا خلف ورثة صفاراً ومتاعاً و جوارى فباع عبد الحميد المتاع فلما اراد بيع الجوارى ضعف قلبه في بيعهن ولم يكن الميت صير اليه وصيته وكان قيامه بها بأمر القاضي لانهن فروج قال محمد : فذكرت ذلك لابي جعفر عليه السلام فقلت : جعلت فداك يموت الرجل من اصحابنا فلا يوصي الى احد وخلف جوارى فيقيم القاضي رجلاً منا لبيعهن (او قال يقوم بذلك رجل منا) فيضعف قلبه لانهن فروج فما ترى في ذلك ؟ فقال : اذا كان القيم مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس (١) وتقدم وسيجيء .

## باب الرجل يوصي الخ

روى محمد بن الحسن الصفار رضي الله عنه في الصحيح كالشيخين (٢) عن سهل بن زياد وثقه الشيخ في الرجال وضعفه النجاشي ، لكنه معتمد الكليني والمصنف وابن الوليد ، والمعدة في تضعيفه انه روى بعض الاخبار الدالة على علو رتبة الائمة عليهم السلام ولهذا اخرجه ابن عيسى من قم مع جماعة منهم احمد بن محمد بن

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٥ من كتاب الوصايا

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٧ من كتاب الوصايا

ريان قال : كتبت اليه - يعنى على بن محمد عليه السلام - اسأله عن انسان اوصى بوصية فلم يحفظ الوصى الاباباً واحداً منها كيف يصنع فى الباقي ؟ فوقع عليه السلام : الابواب الباقية اجعلها فى البر .

خالد وبعده طلب احمد وثاب ومشى فى جنازته حافياً حاسراً ، والظاهر ان الاخراج كان من الاجتهاد وغلظه فى الاجتهاد كثير ، و الجزم بضعفه مشكل مع شهادة عظماء اصحابنا بتركه وثقته و كثرة روايته مع انالم نطلع على رواية تدل على غلوه مع ان الكلينى يروى عن الكتب المعتمدة كالمصنف والشيخ ، وهو من مشايخ الاجازة و لو كان ضعيفاً لم يضر ضعفه سيما هذا الخبر فان اكثر اصحابنا تلقوه بالقبول عن محمد بن الريان عن الثقة صاحب المسائل و كتاب مسائله الى ابي محمد عليه السلام كان مشهوراً مضبوطاً بين الاصحاب مع ثقته وجلالته ، ومع ان الشيخ رحمه الله كثيراً ما يرد الاخبار بضعف الاسناد و لم نطلع على حكمه بضعف خبر سهل اورده خبره ، والحاصل ان هذا الخبر مقبول عن فوقع عليه السلام : الابواب الباقية اجعلها فى البر .

ووجه بان المال خرج من ملك الموصى بالوصية و صار لله و كان الواجب مع الامكان صرفه فى الوجوه الخاصة فلما تمذرت صرف فى وجوه البر فانها من سبله تعالى و هذا التوجيه نكتة بعد الوقوع و يؤيده ما روى عنه عليه السلام اذا امرتكم بشيئ فأتوا منه ما استطعتم و قوله عليه السلام لا يسقط الميسور بالميسور - وغيرهما من الاخبار .

## باب الوصي يشتري من مال الميت شيئاً اذا بيع فيمن زاد

روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسين بن إبراهيم الهمداني قال : كتبت

## باب الوصي يشتري من مال الميت شيئاً اذا بيع فيمن زاد

اي اذا سعى الدلال في ان يبيعه فيمن يزيد عليه و وصل الى مرتبة لا يزيد احد عليه جاز للوصي حينئذ ان يشتريه كغيره ولا معذور في ان يكون الموجب و القابل و احداً لان التغاير الاعتباري كافٍ و لم يرد في البيع ما يدل على لزوم التعدد .

ثم ورد في النكاح فيما رواه الشيخ في الموثق ، عن عماد الساباطي عن ابي الحسن (عليه السلام) قال : سألت عن امرأة وكلت رجلاً بتزويجها منه وقالت اخرج وأشهد وهي في اهل بيت أيجوز ذلك قال : لا ، قلت : جعلني الله فداك وان كانت ايماً (اي لزوج لها) ؟ قال : وان كانت ايماً ، قلت : فان كانت و كلت غيره بتزويجها فزوجها منه ؟ قال : نعم جائز (١) .

فيمكن حمله على انه لما كان الا اعلان في النكاح مستحباً والغالب في ذلك الزمان حضور العامة وهم مختلفون في هذه المسئلة فلا ينبغي ايقاع عقد مختلف فيه عندهم ، ومع التسليم فلا يجوز القياس لان العلة مختفية وربما كانت ما قلناه مع ورود الخبر بالجواز على انه لا يجوز المعاطاة في النكاح اجماعاً بخلاف غيره فيجوز أن يأخذ معاطاة كما هو الظاهر من هذا الخبر .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسين بن إبراهيم الهمداني (عليه السلام) في القوي كالشيخين (٢) ، بل يمكن الحكم بصحته لان اصحاب

(١) التهذيب باب من الزيادات في فقه النكاح غير ٢٨ من كتاب النكاح

(٢) التهذيب باب من الزيادات غير ٢٣ من كتاب الوصايا والكافي باب النوادر

غير ١٠ من كتاب الوصايا .

مع محمد بن يحيى هل للوصى ان يشتري شيئاً من مال الميت اذا بيع فيمن زاد يزيد ويأخذ لنفسه ؟ فقال : يجوز اذا اشترى صحيحاً .

### باب اخراج الرجل ابنه من الميراث لاتيائه ام ولد لاييه

روى الحسن بن علي الوشاء ، عن محمد بن يحيى ، عن وصي علي بن السري قال قلت لابي الحسن عليه السلام : ان علي بن السري توفي و ادعى الي ، فقال : رحمه الله ، قلت : وان ابنه جعفر اوقع علي ام ولد له فأمرني ان اخرجه من الميراث فقال لي : اخرجه ان كنت صادقاً ، فسيصيبه خبل قال : فرجعت فقدمتني الي ابي يوسف القاضي فقال له : اصلحك الله انا جعفر بن علي بن السري و هذا وصي ابي ، فمره ان يدفع الي ميراثي من ابي ، فقال لي : ما تقول ؟ قلت : نعم هذا جعفر بن علي السري

مكاتب الائمة عليهم السلام هم اصحاب اسرارهم كما هو ظاهر من تتبع سيما في ازمة شدة التقية كازمنة المسكرين عليهم السلام قال يجوز اذا اشترى صحيحاً بان لا يلاحظ دفع نفسه ويساهل في سعي الزيادة بان كان يعلم او يظن ان قيمته اكثر او يقول الصيغة على احتمال ، او يوكل غيره حتى يحصل التعدد على احتمال بعيد ، والحاصل من كلامه عليه السلام اشتراط الصحة فكلما كان شرطاً في صحة الشراء لم يضر اعائه

### باب اخراج الرجل ابنه من الميراث لاتيائه ام ولد لاييه

الذي يظهر من المصنف ان حكم الواقعة عام وكل من فعل هذا الفعل يجوز اخراجه من الميراث والمشهور عدم التعدد ولو كان الخبر صحيحاً .  
 ﴿ روى الحسن بن علي الوشاء ﴾ في الصحيح ﴿ عن محمد بن يحيى ﴾ ، والظاهر انه الخزاز الثقة ﴿ عن وصي علي بن السري ﴾ و علي ثقة على ما ذكره العلامة وابن داود . والظاهر انه لا يوصى الي غير الثقة مع ان الخبر بشهادة الوشاء في اصابته الجنون يدل على صدقه ايضاً على الظاهر .

وأنادى على بن السري ، قال : فادفع إليه ماله ، فقلت له : أريد أن أكلمك ، قال :  
فادن مني فدوت حيث لا يسمع أحد كلامي فقلت له : هذا وقع على أم ولد لآية  
فامرئ أبوه وأوصى إلى أن أخرجه من الميراث ولا ورثه شيئاً ، فأيت موسى بن  
جعفر عليه السلام بالمدينة فأخبرته و سأله فأمرني أن أخرجه من الميراث ولا ورثه  
شيئاً فقال : الله أن أبا الحسن أمرك ؟ فقلت : نعم فاستحلفني ثلاثاً ثم قال لي : انفذ ما أمرك  
فالقول قوله ، قال الوصي : فأصابه الخبل بعد ذلك ، قال أبو محمد الحسن بن علي  
الوشاء : رأيت بعد ذلك .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : ومضى أوصى الرجل بأخراج ابنه من  
الميراث ولم يحدث هذا الحدث لم يجز للوصي أنفذ وصيته في ذلك .  
وتصديق ذلك : ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد العزيز بن المهدي ،  
عن سعد بن سعد قال : سأله - يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام - عن رجل كان له ابن يدعيه  
فنفاه وأخرجه من الميراث وأنا وصيه فكيف أصنع ؟ فقال عليه السلام : لزمه الولد لأقراره  
بالمشهد ، لا يدفعه الوصي عن شيء فدعلمه .

﴿ ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن المهدي ﴾ وفي الكافي  
جد محمد بن الحسين ، وفي رجال الشيخ ( محمد الحسين بن عبد العزيز روى عنه  
ابن الوليد لم يرو عنهم ) ، وكثير من نسخ الكافي يكتبون ( عن ) بدل ( جد )  
ولو كان أيضاً فالخبر صحيح لكنه ليس الوسيلة في التهذيب والفقهاء ﴿ عن سعد  
بن سعد ﴾ في الصحيح كالشيخين ( ٢ ) ﴿ قال سأله يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام ﴾  
كما هو فيهما ، ويدل على عدم جواز نفى الولد وأخراجه من الميراث إذا قرّبه وأن  
لم يولد على فراشه لأن الأقرار كاف في اللحق فكيف إذا اجتمع معه القرائن وتقدم

( ١ ) الكافي باب النواذر خبر ١٥ من كتاب الوصايا والتهذيب باب من الزادات خبر ١٠

من كتاب الوصايا .

( ٢ ) الكافي باب النواذر خبر ٢٥ من كتاب الوصايا

### باب انقطاع يتم اليتيم

روى منصور بن حازم عن هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انقطاع يتم اليتيم الاحتلام وهو اشده ، وان احتلم ولم يونس منه رشده وكان سفيهاً اضعيفاً فليُمسك عنه وليه ماله .

الاخبار في ذلك وعمل به الاصحاب ، ويمكن حمل الخبر الاول على ما لولم يقربه ولولد على فراشه ، بل كان متولداً من جارية في بيته ونسب اليه ووقع منه ما وقع فاخرجه من الميراث لعله باتفاقه عنه والله تعالى يعلم .

### باب انقطاع يتم اليتيم

قال الله تبارك وتعالى : واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا (١) وقال تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم (٢) روى منصور بن حازم في الحسن كالصحيح ، وعنه العلامة صحيحاً ورواه الشيخان في الصحيح (٣) عن هشام بن سالم كفاي التهذيب وهو اشده اي قوته وكمال في العقل التكليفي وهو موافق لظاهر الآية وهو كان سفيهاً اي مسرفاً اضعيفاً في العقل ولا يضبط امواله ولا يمكنه الاستثناء منه على الخلاف فيهما وهو مقتبس من قوله تعالى : فان كان سفيهاً اضعيفاً او لا يستطيع ان يملّ هو فليملّ وليه بالعدل (٤) فاذا يعتبر اقرارهم فغيره بالطريق الاولى .

(١) النور - ٩٥

(٢) النساء - ٦

(٣) الكافي باب الوصي يترك ايتامه الخ خبر ٢ والتهذيب باب وصية الصبي والمجور

عليه خبر ١٢

(٤) البقرة - ٢٨٢

وروى ابن ابي عمير، عن مثنى بن راشد، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن يتيم قد قرأ القرآن وليس بعقله بأس ، وله مال على يدي رجل فأراد الذي عنده المال ان يعمل به حتى يحتلم ويدفع اليه ماله ، قال : وان احتلم ولم يكن له عقل لم يدفع اليه شيء ( شيئاً - خل ) ابدأ .

وروى الحسن بن علي الوشاء ، عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا بلغ الفلام اشدّه ثلاث عشرة سنة ودخل في الاربع عشرة سنة وجب عليه ما وجب على المحتلمين احتلم او لم يحتلم ، و كتبت عليه السيئات ، و كتبت له الحسنات و جازله كلّ شيء الا ان يكون ضعيفاً او سفيفاً .

وروى ابن ابي عمير عن مثنى بن راشد في القوي كالصحيح كالكليني (١) عن ابي بصير عليه السلام ، و في الموثق كالصحيح عن داود بن سرحان (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن يتيم قد قرأ القرآن و ليس بعقله بأس وله مال على يدي رجل فأراد الرجل الذي عنده المال ان يعمل بمال اليتيم مضاربة فاذن له الفلام في ذلك فقال : لا يصلح ان يعمل به حتى يحتلم ويدفع اليه ماله ، قال : وان احتلم ولم يكن له عقل لم يدفع اليه شيء ابدأ - والظاهر ان السقط من النسخ .

وروى الحسن بن علي الوشاء في الصحيح كالشيخين (٣) عن عبد الله بن سنان عليه السلام و يدل على حصول البلوغ بالدخول في اربع عشرة سنة ، وتقدم صحيحة مموية بن وهب في الصوم ، وتقدم قبيل هذا اخبار آخر تؤيده ، وحمله الاكثر (على الوجوب على الولي تمرينه) ( ٤ ) .

(١-٢) الكافي باب الوصي تدرك ايتامه خبر ٣-٢

(٢) اوردته والذين بعده في التهذيب باب وصية الصبي والمحجور عليه خبر ٦-١٥-١٧

والكافي باب الوصي تدرك ايتامه الخ خبر ٧-٥-٦

(٣) هكذا في النسخ التي عندنا ولعل حق العبارة هكذا ، على وجوب تمرينه على

الولي



وروى صفوان بن يحيى ، عن عيسى بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن اليتيمة متى يدفع اليها مالها ؟ قال : اذا علمت انها لا تفسد ولا تضيع . فسألته ان كانت قد تزوجت ؟ فقال : اذا تزوجت فقد انقطع ملك الوصي عنها - قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله يعني بذلك اذا بلغت تسع سنين .

و روى موسى بن بكر ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا يدخل بالجارية حتى يأتى لها تسع سنين او عشرة .

وقال ابو عبد الله عليه السلام اذا بلغت الجارية تسع سنين دفع اليها مالها و جاز امرها في مالها واقامت الحدود التامة لها وعليها .

﴿وروى صفوان بن يحيى﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح والكليني في الموثق كالصحيح ﴿عن عيسى بن القاسم﴾ .

﴿وروى موسى بن بكر﴾ والشيخان في القوي كالصحيح ﴿عن زرارة﴾ وتقدم مثله من الاخبار في النكاح .

﴿وقال ابو عبد الله عليه السلام﴾ روى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن حمran قال : سألت ابا جعفر عليه السلام قلت له : متى يجب على الفلام ان يؤخذ بالحدود التامة ويقام ويؤخذ بها فقال : اذا خرج عنه اليتيم وادرك ، قلت : فلذلك حدي عرف ؟ فقال : اذا احتلم وبلغ ( او ابلغ ) خمس عشرة سنة او اشعر او ابنت قبل ذلك ( او قبيله ) اقيمت عليه الحدود التامة واخذ بها واخذت له ، قلت : فالجارية متى تجب عليها الحدود التامة واخذت بها ؟ قال : ان الجارية ليست مثل الفلام ان الجارية اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم ودفع اليها مالها و جاز امرها في الشراء والبيع و اقيمت عليها الحدود التامة واخذها بها قال : والفلام لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يخرج من اليتيم حتى يبلغ خمس عشرة سنة او يحتلم او يشعر او يشبت قبل ذلك (١) .

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب حكم الفلام والجارية الذي يجب عليهما الحدانما خبر ١-٢ من كتاب الحدود والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١٣٠ - ١٣١ من كتاب الحدود .

وقد روى عن الصادق عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل : (فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) قال : ايناس الرشد حفظ المال .

وفي رواية محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المغيرة عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في تفسير هذه الآية اذا رأيتموهم يحبون آل محمد عليه السلام فارفعوهم درجة .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذا الحديث غير مخالف لما تقدم وذلك انه اذا اونس منه الرشد وهو حفظ المال دفع اليه ماله وكذلك اذا اونس منه الرشد في قبول الحق اختبر به ، وقد تنزل الآية في شيء وتجرى في غيره .

وفي الصحيح عن يزيد الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام قال : البجارية اذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتيم وزوجت واقيم عليها الحدود التامة ، عليها ولها ، قال : قلت : الفلام اذا زوجه ابوه ودخل بأهله وهو غير مدرك أبقام عليه الحدود وهو في تلك الحال ؟ قال : فقال : اما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا ، ولكن يبجل في الحدود كلها على مبلغ سنة فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة ولا يبطل حدود الله في خلقه ولا يبطل حقوق المسلمين بينهم .

وقد روى عن الصادق عليه السلام وظاهر من خبري عيسى وابن سنان ايضاً .  
 وفي رواية محمد بن احمد بن يحيى في القوي كالصحيح  
 فارفعوهم درجة اي اعزوهم و اكرمهم ، وما ذكره المصنف محتمل ، و  
 على هذا يكون بطلن الآية و ادخله المصنف في الظاهر بأن عمم الاموال بحيث  
 يشمل اعتقاد الحق .

### باب ما جاء فيمن يمتنع من اخذ ماله بعد البلوغ

روى احمد بن محمد بن عيسى ، عن سعد بن اسماعيل عن ابيه قال : سألت الرضا عليه السلام عن وصي أيتام يدرك ايتامه فيعرض عليهم ان يأخذوا الذي لهم فيأبون عليه كيف يصنع ؟ قال : يرد عليهم ويكرهم عليه .

### باب الوصي يمنع الوارث ماله بعد البلوغ فيزني

#### لعجزه عن التزويج

روى محمد بن يعقوب الكليني - رضى الله عنه - عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن قيس ، عن رواء عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في رجل

### باب ما جاء فيمن يمتنع من اخذ ماله بعد البلوغ

و الرشد وان كان الامتناع بشعر بالسفاهة لكنه يمكن ان يكون الوصي اضبط ﴿روى احمد بن محمد بن عيسى﴾ في القوي كالصحيح ﴿قال يرد عليهم﴾ اى جبرا ﴿ويكرهم عليه﴾ بنفسه او بالحاكم وهو احوط ، والظاهر انه يجوز له التسليم حينئذ الى الحاكم وهو الفقيه الامامى .

### باب الوصي يمنع الوارث (الى قوله) عن التزويج

﴿روى محمد بن يعقوب الكليني رضى الله عنه عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين﴾ او الحسن ﴿عن محمد بن قيس﴾ وفي روى عن محمد بن عيسى (١) وكأته الاشعري والتصحيح من النسخ ﴿عن رواء﴾ يمكن ان يكون نسيان اسم الراوى عن محمد بن عيسى كما هو دأبه كثيرا وان يكون من روايه محمد وهو بحسب

(١) الكافي باب الوصي تدرك ايتامه فيمتنعون من اخذ ماله الخ خبر ١٠

مات وأوصى الى رجل وله ابن صغير فأدرك الغلام وذهب الى الوصى فقال له : ردّ علىّ مالى لا تزوج فابى عليه فذهب حتى زنى ، قال : يلزم ثلثي أثم زنا هذا الرجل ذلك الوصى الذى منعه المال ولم يعطه فكان يتزوج .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : ما وجدت هذا الحديث الا فى كتاب محمد بن يعقوب ، وما رويته الا من طريقه ، حدثنى به غير واحد ، منهم محمد بن محمد بن عمام الكلىنى - رضى الله عنه - عن محمد بن يعقوب .

### باب ما جاء فيمن أوصى أو اعتق وعليه دين

روى محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن زكريا بن أبي يحيى السعدى

المبارة اظهر ، ويدل على انه اذا منع الوصى من اداء ماله ان كان رشيداً او عن تزويجه مع عدمه كان آثماً و يكون اثمه اكثر من الزانى لان الزانى كالمعذور بسبب الشباب بخلاف الوصى فانه كالسبب الغالب ويحتمل المبالغة .

﴿ما وجدت هذا الحديث﴾ لما كان دأبهم فى العمل بالخبر تكرّره فى الكتب بأسايد مختلفة وبه يصير الخبر آمناً واثراً او مستفيضاً ، ولولم يكن كذلك كان خبر واحد (۱) ولا يعملون به غالباً الا ما كان فى الكتب المعتمدة فيعملون به حينئذ مع عدم المعارض فذكره وعمل به و اشار الى الواقع .

### باب ما جاء فيمن أوصى أو اعتق وعليه دين

﴿روى محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج﴾ فى الصحيح كالشيخين (۲)

(۱) هكذا فى النسخ كلها والصواب خبراً واحداً بالنصب

(۲) اورده والاربعة التى بعده فى التهذيب باب الاقرار فى المرض خبر ۱۶ - ۱۵ - ۳۶

۱۲ - ۱۳ واورد الاول فى الكافى باب من أوصى وعليه دين خبر ۳ و الرابع والخامس

فى باب بعض الورثة يقره حتى اودين خبر ۱-۳

عن الحكم بن عتيبة قال : كنا على باب أبي جعفر عليه السلام ونحن جماعة ننتظر أن يخرج  
 إذ جاءت امرأة فقالت : أيكم أبو جعفر ؟ فقال لها القوم : ما تريد من منه ؟ قالت  
 أسأله عن مسألة فقالوا لها : هذا فقيه أهل العراق فأسأله فقالت : إن زوجي مات وترك  
 ألف درهم وكان لي عليه دين من صدقي خمسمائة درهم فأخذت صدقي وأخذت ميراثي  
 ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له .

قال الحكم : فبينما أنا أحسب إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فقال : ما هذا الذي أراك  
 تحرك به أصابعك يا حكم ؟ فقلت : إن هذه المرأة ذكرت أن زوجها مات وترك ألف  
 درهم وكان لها عليه من صداقها خمسمائة درهم فأخذت منه صداقها وأخذت ( منه )  
 ميراثها ، ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له قال الحكم : فوالله ما أتممت  
 الكلام حتى قال : أقرت بثلاث مافي يديها ولأميراث لها ( قال الحكم : ) فما رأيت  
 والله أفهم من أبي جعفر عليه السلام قط .

قال ابن أبي عمير : وتفسير ذلك أنه لا يرث حتى يقضى الدين ، وإنما ترك ألف  
 درهم وعليه من الدين ألف وخمسمائة درهم لها وللرجل فلها ثلث الألف لأن لها خمسمائة  
 درهم وللرجل ألف درهم فله ثلثها .

عن زكريا بن يحيى السعدي رحمته الله كما في باب وفي (الشميرى) وهو مشترك بين الثقة  
 وغيرها عن الحكم بن عتيبة رحمته الله وبطل على أن الأفراد على الأشاعة ، ويلزمه في  
 حصته بالنسبة .

وروى الشيخ في القوي ، عن الفضيل بن يسار قال : قال أبو جعفر عليه السلام في رجل  
 مات وترك امرأته وعصبته وترك ألف درهم فاقامت امرأته البينة على خمسمائة درهم  
 فأخذتها وأخذت ميراثها ثم إن رجلا ادّعى عليه ألف درهم ولم يكن له بينة فافترت له  
 المرأة فقال أبو جعفر عليه السلام أقرت بذهب ثلث مالها ولأميراث لها ، تأخذ المروثة ثلثي  
 الخمسمائة وترد عليه ما بقي لأن أفرادها على نفسها بمنزلة البينة .

وروى ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق مملوكه عند موته وعليه دين ، فقال : إن كان قيمته مثل الذي عليه ومثله جازعته والآلم يجز .

و يحمل ذلك على إقرار الورثة أيضاً ، و تقدم خبر وهب بن وهب في باب الديون .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين قال : يلزمه ذلك في حصته - أي بالنسبة أو على الاستحباب .

وفي القوي كالصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات و ترك عبداً فشهد بعض ولده أن أباه اعتقه قال : يجوز عليه شهادته ولا يفرم ويستسعى الفلام فيما كان لغيره من الورثة .

وروي ابن أبي عمير في الصحيح عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح ، والمصنف في الصحيح ، عن جميل ، عن زرارة عن أحدهما عليه السلام (١) .

وروي الشيخ في الصحيح ، عن زرارة . عن أبي عبد الله عليه السلام (والظاهر من أحوال جميل أنه كان كلما يروي عن مشايخه كان يسأل عن أبي عبد الله عليه السلام عند ملاقاته فترى كثيراً ما كان يروي مرسلًا ، ثم يروي مسنداً ، وكذا حريز بن عبد الله والذي من زرارة عن أحدهما عليه السلام ) في رجل اعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال : إن كان قيمته مثل الذي عليه ومثله جازعته والآلم يجز (٢) .

(١) الكافي باب من اعتق وعليه دين خبر ٢ والتهذيب باب وصية الإنسان لبيده وعتقه

الخبر ٢ وفي الكافي أيضاً عن زرارة عن أحدهما (ع)

(٢) التهذيب باب العتق وأحكامه خبر ٧١ من كتاب العتق

والفرض انه اذا كان قيمته ضعف الدين فنصفه يصرف فيه وينعتق ثلث النصف الآخر ليبقى للورثة ضعف ما عتق منه فيعتق سدسه يصح العتق في السدس ويسرى في الباقي بأن يستسمى العبد فيه ، واذا كان اقل من السدس فليس بشيء يعتد به ويحصل الضرر على الديان والورثة .

و يؤيده ما رواه الشيخان في الصحيحين باسناد متكررة عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألتني ابو عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن ابي ليلى وابن شبرمة ؟ فقلت : بلغني انه مات مولى لعيسى بن موسى و ترك عليه ديناً كثيراً وترك ممالك يحيط بدينه بأثمانهم فأعتقهم عند الموت فسألهم عيسى بن موسى عن ذلك فقال ابن شبرمة يستسميهم في قيمتهم فيدفعها الى الغرماء فانه قد اعتقهم عند موته ، وقال ابن ابي ليلى ارى ان يبيعهم ويدفع اثمانهم الى الغرماء فانه ليس له ان يعتقهم عند موته وعليه دين يحيط بهم ، وهذا اهل الحجاز ، اليوم يعتق الرجل عبده وعليه دين كثير فلا يجيزون عتقه اذا كان عليه دين كثير ، فرجع ابن شبرمة يدعى الى السماء فقال : سبحان الله يا ابن ابي ليلى متى قلت بهذا القول والله ما قلته الا طلب خلافي فقال ابو عبد الله عليه السلام : و عن رأي ايها صدر ؟ قال : قلت : بلغني انه اخذ برأى ابن ابي ليلى وكان له في ذلك هوى فباعهم وقضى دينه قال : فمع ايها من قبلكم ؟ قلت له : مع ابن شبرمة وقد رجع ابن ابي ليلى الى رأي ابن شبرمة بعد ذلك فقال : اما والله ان الحق لفي الذي قال ابن ابي ليلى وان كان قد رجع عنه .

فقلت له : هذا ينكسر عندهم في القياس فقال : هات قابسني فقلت : انا قابسك فقال : لتقولن بأشد ما يدخل فيه القياس فقلت له : رجل ترك عبداً ولم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة درهم ودينه خمسمائة درهم فاعتقه عند الموت كيف يصنع ؟ قال يباع العبد فيأخذ الغرماء خمسمائة درهم ويأخذ الورثة مائة درهم فقلت : اليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه ؟ فقال : بلى قلت : اليس للرجل ثلثه يصنع به ما يشاء ؟



قال : بلى ، قلت : أليس قد أوصى للعبد بالثلث من المأة حين اعتقه ؟ قال : ان العبد لأوصية له ، انما ماله لمواليه فقلت له : فاذا كان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه اربعمائة ؟ فقال : كذلك يباع العبد فيأخذ الفرما اربعمائة درهم ويأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء<sup>١</sup> .

قلت له : فان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه ثلثمائة درهم فضحك وقال : من ههنا انى اصحابك فجعلوا الاشياء شيئاً واحداً ولم يعلموا السنة ، اذا استوى مال الفرما و مال الورثة او كان مال الورثة اكثر من مال الفرما لم يتهم الرجل على وصيته واجيزت وصيته على وجهها فالآن يوقف هذا فيكون نصفه للفرما ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس (١) .

وفى الموثق كالصحيح . عن الحسن بن الجهم قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : فى رجل اعتق مملوكاً له وقد حضره الموت واشهد له بذلك و قيمته ستمائة وعليه دين ثلثمائة درهم ولم يترك شيئاً غيره فقال : يعتق منه سدسه لانه انما له ثلثمائة درهم منه ويقضى منه ثلاثمائة درهم فله من الثلثمائة ثلثها وهو السدس من الجميع (٢) وروى الشيخ فى الصحيح . عن حفص بن البختري ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا ملك المملوك سدسه استسمى واجيز (٣) .

وفى الصحيح ، عن زرارة ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : اذا ترك الدين عليه ومثله اعتق المملوك واستسمى .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن الحلبي قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل قال

( ٢-١ ) التهذيب باب وصية الانسان لعبد وعتقه الخ خبر ٢-٥ واورد الاول ايضاً فى

باب العتق واحكامه خبر ٧٢ من كتاب العتق والكافى باب من اعتق وعليه دين خبر ١-٢

(٣) اورده والذى به فى التهذيب باب الاقرار فى المرض خبر ٣٣-٣٢ والكافى

باب من اعتق وعليه دين خبر ١-٣

وفي رواية ابان بن عثمان قال : سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى الى رجل أن عليه ديناً فقال : يقضى الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما بقى بين الورثة ،

أن مت فعبدى حر وعلى الرجل دين فقال : أن توفي وعليه دين قد احاط بضمن الغلام يبيع العبد وإن لم يكن احاط بضمن العبد استسمى العبد في قضاء دين مولاه وهو حر إذا توفي (إذا وفاه) (۱) .

ولا ينافى الاخبار السابقة لان هذا في التدبير وتلك في المنجز مع انه يمكن تخصيصه بالاخبار السابقة .

وروى في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى لمملوك له بثلث ماله قال : فقال يقوم المملوك بقيمة عادلة ثم ينظر مائت الميث فإن كان الثلث أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسمى العبد في ربع القيمة وإن كان الثلث أكثر من قيمة العبد اعتق العبد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة - والظاهر أن الربع وقع مثلاً مع انه وصية للمملوك (۱) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في المملوك ما دام عبداً فانه وماله لاهله لا يجوز له تحرير ولا كبير (بالموحدة او المثلثة) عطاء ولا وصية إلا أن يشاء سيده - أي ليس للمملوك الوصية لغيره .

وكذا ما رواه في القوي ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن احدهما عليهما السلام انه قال : لا وصية لمملوك - أي لغيره او لغير المولى ، و تقدم الاخبار في جواز الوصية للمكاتب وام الولد وغيرهما سيحجى .

وفي رواية ابان بن عثمان عليه السلام في الموثق كالصحيح عليه السلام قال : سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وظاهره ان ابان كان حاضراً عند السؤال وروى الشيخان في القوي ، عن ابان بن عثمان عن رجل قال سألت النخ (۲) .

(۱) اورده والذين بعده في التهذيب باب وصية الانسان لعبده الخ خبر ۱-۳-۲

(۲) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الاقرار في المرض خبر ۲۹-۳۰-۳۱-۲۷

قلت : فيفرق الوصى ما كان اوصى به في الدين م ممن يؤخذ الدين أمن الورثة ام من الوصى ؟ فقال : لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصى ضامن له .

و في الصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : في رجل توفي فادصى الى رجل و على الرجل المتوفى دين فعند الذي اوصى اليه فمزل الذي للفرماء فرفعه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة فيسرق الذي للفرماء من الليل ممن يؤخذ؟ قال : هو ضامن حين عزله في بيته يؤدى من ماله ، ورواه ايضا في القوي عنه عليه السلام وفي القوي ، عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن ابيه قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى الى رجل فأعطاه الفدرهم زكاة ماله فذهبت من الوصى فقال : هو ضامن ولا يرجع على الورثة .

فجعلها الاصحاب على التفسير . ويمكن ان يقال : اخذه المال قصير ، او بعد في غير الاخير فانه مال جماعة لم يأتمنوه في الاخذ و ليس للموصى ان يوصى باخذه الوصى ، بل له ان يوصى باخراجه الى الفرماء فكان الواجب اخراجه اليهم الا ان يكونوا و كلوه في الاخذ فانه يرد التفصيل بالتفريط وعدمه اما الزكاة فيمكن ان يكون كذلك لكن الظاهر جواز التوكيل فيه وكذا الوصية في اخذها و دفعها الى المستحق فالتفصيل في موقعه كما ذكره الاصحاب فجواز اخذه مشروط بعدم التأخير مع الامكان و على اى حال فالظاهر انه لا يلزم الورثة دفعه مرة اخرى ، بل يكون قد ذهب من الوصى لهم وما ذكرناه اظهر ، والله تعالى يعلم ومن علمه من اوليائه .

## باب براءة ذمة الميت من الدين بضمان من يضمه للغرماء برضاهم

روى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين فيضمنه ضامن للغرماء ، قال : اذا رضى الغرماء فقد برئت ذمة الميت .

## باب براءة ذمة الميت من الدين بضمان من يضمنه للغرماء برضاهم

روى الحسن بن محبوب في الصحيح كالشيخين (١) عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام (الى قوله) اذا رضى الغرماء ، وبديل على اشتراط رضى المضمون له في الضمان دون المضمون عنه ويمكن ان يقال بعدم الاحتياج الى رضى المضمون عنه في هذه الصورة لعدم الامتنان وان كان الظاهر امتنان الورثة وربما لم يرضوا به ، لكن ظاهر الخبر عدم الاحتياج والالكان يذكر كما ذكر رضى المضمون لهم .

ويؤيده ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن الحسن بن الجهم قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل مات وله على دين وخلف ولداً رجلاً ورساءً وصبياً فجاء رجل منهم فقال : انت في حل مما لى عليك من حصتي ، وانت في حل مما لى اخوتى واخوانى وانا ضامن لرضاهم عنك قال : يكون في سعة من ذلك وحل قلت : فان لم يعطهم ؟ قال : كان ذلك في عنقه ، قلت فان رجع الورثة على فقالوا : اعطنا حقنا ؟ قال : لهم فذلك في الحكم الظاهر فاما ما بينك وبين الله عز وجل فانت منها في حل اذا كان الرجل الذي احلك (او حلك) يضمن لك عنهم رضاهم فيحمل (او فيحتمل)

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب من اوصى وعليه دين خبر ٥-٧ واتهذيب باب

## باب المبيع اذا كان قائماً بعينه ومات المشتري وعليه

### دين وثمن المبيع

روى محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه ، فقال : اذا كان المتاع قائماً بعينه ردّ الى صاحب المتاع وليس للفرءاء أن يخاصموه ،

الضامن لك ، قلت : فما نقول في الصبي لأمه أن تحلل؟ قال : نعم اذا كان لها ما ترضيه او تعطيه ، قلت : فان لم يكن لها؟ قال : فلا ، قلت : فقد سمعتك تقول : انه يجوز تحليلها؟ فقال : انما اعنى بذلك اذا كان لها مال قلت : فالأب يجوز تحليله على ابنه؟ فقال له : ما كان لنا مع ابي الحسن امر بفعل في ذلك ما يشاء ، قلت : فان الرجل ضمن لي عن ذلك الصبي وانا من حصته في حل فان مات الرجل قبل ان يبلغ الصبي فلا شيء عليه؟ قال : الامر جائز على ما شرط لك .

اي شرط لك رضاهم فاذا لم يرضهم فيجب عليك ان يكون في ماله اذا كان غرضه الضمان كما هو الظاهر ، والظاهر منه عدم رضى المضمون له في الواقع عند الله وان كان يلزم رضاهم لرفع النزاع .

## باب المبيع اذا كان قائماً بعينه الخ

روى محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عليه السلام في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (١) عن بعض اصحابنا عليه السلام ولا يضر الارسال لصحته عنهما ، ويدل على ان البايع احق بمتاعه اذا كان قائماً .

ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن عمر بن يزيد ، عن ابي الحسن عليه السلام

قال : سألته عن الرجل يركبه الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه قال : لا يحاسبه  
الفرماء (۱) .

(فاما) مارواه في الصحيح عن ابي ولاد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
باع من رجل متاعاً الى سنة فمات المشتري قبل ان يحلّ ماله واصاب البايع متاعه  
بعينه، له أن يأخذه اذا خفى له ؟ قال فقال : ان كان عليه دين وترك نحواً مما عليه  
فليأخذ ان خفى له فان ذلك حلال له ولو لم يترك نحواً من دينه فان صاحب المتاع  
كواحد ممن له عليه شيء يأخذ بحصته ولا سبيل له على المتاع (فمحمول) على  
الاستحباب وهو احوط .

وروي في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل  
كانت عنده مضاربة ووديعة واموال ايتام وضايع وعليه سلف لقوم فهلك وترك الف  
درهم او اكثر من ذلك والذي للناس عليه اكثر مما ترك ؟ فقال يقسم لهؤلاء الذين ذكرت  
كلهم على قدر حصصهم اموالهم (۲) .

وفي الصحيح عن ابي بصير . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل معه  
مال مضاربة فمات وعليه دين وادنى ان هذا الذي ترك لاهله المضاربة أيجوز ذلك ؟  
قال : نعم اذا كان مصدقاً (۳) اي ثقة ،

(۱) اورده والذي بعده في التهذيب باب الديون واحكامها خبر ۲۵-۲۶

(۲-۳) التهذيب باب الاقرار في المرض خبر ۲۳ - ۲۴

## باب قضاء الدين من الدية

روى صفوان بن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يقتل وعليه دين ولم يترك مالا فأخذ أهله الدية من قاتله ، عليهم أن يقضوا دينه ؟ قال : نعم ، قلت : وهو لم يترك شيئا ، قال ، إنما أخذوا دينه ، فليهم أن يقضوا دينه .

## باب قضاء الدين من الدية

﴿ روى صفوان بن يحيى الأزرق ﴾ و الصواب عن يحيى الأزرق كما رواه الشيخان في الصحيح عن صفوان عن يحيى الأزرق (١) والظاهر أنه ابن عبد الرحمن الأزرق الثقة - ويدل على أن الدية في حكم مال الميت يقضى منها ديونه و وصاياه وظاهره يشمل الممد والخطأ - ورواه الشيخ أيضاً في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن عليه السلام .  
و روي في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : قلت له رجل أوصى لرجل بوصية من ماله تلك أربيع فقتل الرجل خطأ يعني الموصى فقال : يجازي هذه الوصية من ميراثه ومن دينه (٢) .

وفي القوي عن السكوني قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام من أوصى بثلاثة ثم قتل خطأ فإن تلك دينه داخل في وصيته (٣) .

- (١) التهذيب باب من الزادات خبر ٢٥ من كتاب الوصايا لكنه عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام أيضاً نعم نقله في باب الديون وأحكامها خبر ٢١ من كتاب التجارات عن عبد الحميد بن سعيد الكافي باب من أوصى وعليه دين خبر ٤  
(٢) التهذيب باب وصية من قتل نفسه أو قتله غيره ذيل خبر ٣  
(٣) التهذيب باب الوصية بالثلث خبر ٤ من كتاب الوصايا وباب من الزادات خبر ٨ من كتاب الديات .



## باب كراهية الوصية الى المرأة

روى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال : قال  
امير المؤمنين عليه السلام : المرأة لا يوصى اليها لان الله عز وجل يقول : ( ولا تؤنوا السفهاء  
أموالكم ) .

وفي خبر آخر : سئل ابو جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل ( ولا تؤنوا السفهاء  
أموالكم ) قال : لا تؤنوها شارب الخمر ولا النساء ، ثم قال : واتي سفيه أسفه من  
شارب الخمر .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - اما معنى كراهة اختيار المرأة للوصية ،  
فمن أوصى اليها لزمها القيام بالوصية على ما تؤمر به ويوصى اليها فيه انشاء الله  
تعالى .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :  
قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل أوصى لرجل وصية مقطوعة غير مستأنة من ماله  
ثلثاً اربعاً او اقل من ذلك اذا كثرت قتل بعد ذلك الموصى فودي قضى في وصيته  
انها تنفذ من ماله وديته كما اوصى (١)

## باب كراهة الوصية الى المرأة

﴿ روى السكوني ﴾ في القوي كالشيخ (٢)

﴿ وفي خبر آخر ﴾ قد تقدم الاخبار المستفيضة الدالة على انه لا يؤتمن شارب  
الخمر ﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾ حمله على الكراهة لما تقدم من الاخبار

(١) الكافي باب النوادر خبر ٢١ من كتاب الوصايا و التهذيب باب وصية من قتل

نفسه الخ خبر ٢

(٢) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٥ من كتاب الوصية - قال الشيخ بعد نقله :

هذا الخبر محمول على ضرب من الكراهية لانا قد بينا فيما تقدم جواز الوصية الى النساء انتهى

## باب ما يجب على الوصى من القيام بالوصية

كتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى أبى محمد الحسن بن على عليه السلام : رجل كان وصى رجل فمات وأوصى الى رجل (آخر - خ) هل يلزم الوصى وصية الرجل الذى كان هذا وصيه فكتب عليه السلام : يلزمه بحقه ان كان له قبله حق ان شاء الله .

## باب الرجل يوصى من ماله بشيء لرجل ثم يقتل خطأ

روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس قال : قلت له : رجل أوصى لرجل بوصية من ماله تلك ادريع فيقتل الرجل خطأ - يعنى الموصى - فقال : يجازلهذا



الكثيرة فى جواز الوصية الى المرأة .

## باب ما يجب على وصى الوصى من القيام بالوصية

كتب محمد بن الحسن الصفار رحمهما الله فى الصحيح كالشيخين (١) \* يلزمه بحقه ان كان له قبله حق انشاء الله رحمهما الله الظاهر ان المراد به انه اذا كان على الوصى حقوق واجبة وأوصى اليهم فلم يخرج فيجوز ان يوصى لآخر اجها ، وحمله بعض الأصحاب على ان الوصى يخص له فى الوصية وفسر الخبر به وهو محتمل ، والاحوط ان يستأذن الفقيه فى ذلك ، ولو استأذن معه من الورثة كان غاية الاحتياط .

## باب الرجل يوصى الخ

\* روى عاصم بن حميد رحمهما الله فى الحسن كالصحيح و الشيخان فى الصحيح ،

( ١ ) التهذيب باب الوصى يوصى الى غيره خبر ١ ولم نثر عليه فى الكافى ولم ينقله عنه صاحب الوسائل ايضاً فراجع باب ٧٠ من كتاب الوصية منه .

الوصیة من ماله ومن دینته .

وفی خبر آخر : سئل ابو عبد الله علیه السلام عن رجل اوصی بثلث ماله ثم قتل خطأ ، قال : ثلث دینته داخل فی وصیته .

### باب الرجل یوصی الی رجل بولده و مال لهم

واذن له عند الوصیة ان یعمل بالمال والربح بینہ و بینهم

روی محمد بن یعقوب الكلینی - رضی الله عنه - قال : حدثنی احمد بن محمد الماصی ، عن علی بن الحسن المیثمی ، عن الحسن بن علی بن یوسف عن مثنی بن الولید ، عن محمد بن مسلم عن ابی عبد الله علیه السلام انه سئل عن رجل اوصی الی رجل بولده و مال لهم و اذن له عند الوصیة ان یعمل بالمال و یكون الربح بینہ و بینهم ، فقال : لا بأس به من اجل ان اباہ قد اذن له فی ذلك وهو حی .

وروی ابن ابی عمیر ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن خالد الطویل قال : دعانی ابی حنین حضرته الوفاة فقال : یا بنی اقبض مال اخوتك الصغار و اعمل به و خذ نصف

عن محمد بن مسلم و محمد بن قیس و تقدم آفأ .

﴿ وفی خبر آخر ﴾ رواه السکونی و تقدم .

### باب الرجل یوصی الی رجل الخ

﴿ روی محمد بن یعقوب الكلینی رضی الله عنه ﴾ فی القوی كالشیخ (۱) ویدل علی جواز المضاربة بمال الطفل مع الوصیة .

﴿ وروی ابن ابی عمیر ﴾ فی القوی كالصحيح كالشیخین مثله فی الجواز

(۱) اورده واللذين بعده فی التهذيب باب من الزيادات خبر ۱۲ - ۱۲ - ۲۶ واورد

الاولین فی الکافی باب النوادر خبر ۱۹ - ۱۶

الربح وأعطهم النصف ، وليس عليك ضمان فقد متنى ام ولدأبى بعد وفاة أبى الى ابن أبى ليلى ، فقالت : ان هذا يأكل اموال و لدى ، قال : فقصت عليه ما أمرنى به أبى ، فقال ابن أبى ليلى : ان كان أبوك أمرك بالبطل لم أجزه ثم اشهد على ابن أبى ليلى ان اتحرر كنه فاناله ضامن ، فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام بعد فاقصصت عليه قصتى ثم قلت له : ما ترى ؟ فقال : اما قول ابن أبى ليلى فلا يستطيع رده ، واما فيما بينك وبين الله عز وجل فليس عليك ضمان .

### باب اقرار المريض للوارث بدين

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن اسماعيل بن جابر قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أقر لوارث له وهو مريض بدين عليه فقال : يجوز اذا كان الذى أقر به دون الثلث .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن اسماعيل بن سعد الاشعري ، عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال : سأله عن مال اليتيم هل للوصى ان يعينه <sup>(۱)</sup> أو يتجر فيه ؟ قال : ان فعل فهو ضامن .

فلاينا فى الخبرين لانه يمكن ان يكون الجواز مشروطاً بالضمان و لهذا لم يعمل كثير من الاصحاب بهما وبعضهم فيما زاد على الثلث وهو احوط .

### باب اقرار المريض للوارث بدين

﴿ روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن اسماعيل بن جابر ﴾ فى الصحيح كالشيخين (۲) ﴿ يجوز اذا كان الذى أقر به دون الثلث ﴾ اى الثلث فمادونه (او) اذا أقر بمادون الثلث يظهر انه لا يريد الاضرار بالورثة مع انه

(۲) اورده والارهمة التى بعده فى الكافى باب المريض يقر لوارث بدين خبر ۲-۱-۲

۵-۳ والتهذيب باب الاقرار فى المرض خبر ۲-۱-۲-۳-۵-۶

وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له الرجل يقرّ لو ارث بدين عليه فقال : يجوز اذا كان ملياً .

وروى صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لبعض ورثته بأن له عليه ديناً ، فقال : إن كان الميت مرضياً فأعطه الذي أوصى له .

وروى علي بن النعمان عن ابن مسكان ، عن العلاء يبيع السابري قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالا فلما حضرها الموت قالت له : ان المال الذي دفعته اليك لفلانة ، وماتت المرأة فأني ادليائها الرجل وقالوا : انه كان لصاحبتنا مال لا لراة الأعندك ، فاحلف لنا ما قبلك شيء أفيحلف لهم ؟ فقال : ان كانت مأمونة عنده فليحلف وإن كانت متهمة فلا يحلف و يضع الامر على ما كان ، فانما لها من مالها ثلثه .

لا ينافي صحته في الثلث الآبالمفهوم ، والمنطوق مقدم .

﴿ وروى حماد عن الحلبي ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح ﴿ قال يجوز اذا كان ملياً ﴾ اي الوارث الذي اقر له ، وملاءته قرينة على صدقه او المقر وتكون في الصدق والامانة مجازاً او في الثلث ومادونه بأن يبقى ملاءته بعد الاقرار بالثلثين وهو الظاهر مما فهمه الاصحاب .

﴿ وروى صفوان بن يحيى ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح ﴿ عن منصور بن حازم ( الى قوله ) مرضياً ﴾ اي معتمداً بانه لا يكذب في الاقرار ، ورواه الشيخ ايضاً في الموثق كالصحيح ، عن ابي ايوب ، عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ وروى علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ عن العلاء يبيع السابري ﴾ وهو ابن كامل المجهول ولا يضر لصحته عن ابن مسكان ﴿ وان كانت متهمة ﴾ بان كان الوصي يعرف عداوتها لهم ويظن كذبها في اقرارها ﴿ فلا يحلف و يضع الامر على ما كان لها ﴾ من المال فانما لها من مالها ثلثه فان كان

للموصى شهود يمكنه ان يثبت اقرارها فيعترف و يأخذ الثلث بالبيّنة و الا فيعترف بالزائد عن الثلث ويحلف على الباقي بانه ليس من مال الميت عنده شيء ، بل الثلث من مال الموصى له .

وروي في الصحيح ، عن ابي ولاد قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض اقر عند الموت لو ارث بدين له عليه قال : يجوز ذلك ، قلت : فان اوصى لو ارث بشيء قال : جائز وروي الشيخ في الصحيح ، عن علي بن مهزيار قال : سالت عن رجل له امرأة لم يكن له منها ولد وله ولد من غيرها فاحب ان لا يجعل لها في ماله نصيباً اذا شهد بكل شيء له في حياته وصحته لولده دونها و اقامت معه بعد ذلك سنين ايسر له ذلك اذا لم يعلمها ولم يتحللها وانما عمل به على ان المال له يصنع فيه ما شاء في حياته وصحته فكتب عليه السلام : حقها واجب فينبغي ان يتحللها (۱) .

والظاهر انه لم يقبضهم و كان غرضه حرمان المرأة بذلك . وفي الصحيح ، عن محمد بن عبد الجبار قال : كتبت الى العسكري عليه السلام : امرأة اوصت الى رجل و اقرت له بدين ثمانية آلاف درهم و كذلك ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس و كل مالها اقرت به للموصى اليه واشهدت على وصيتها و اوصت ان يحج عنها من هذه التركة حبتان (او حبتين) و تعطى مولاة لها اربعمائة درهم و ماتت المرأة و تركت زوجاً فلم يدرك كيف الخروج من هذا و اشتبه علينا (او عليه) الامر و ذكر كاتب ان المرأة استشارته فسألته ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصى فقال : لا يصح تركك لهذا الوصى الا باقرارك له بدين يحيط بتركك بشهادة الشهود و تأمر به بعد ان ينفذ ما توصيه به ؟ فكتبت له : الوصية على هذا و اقرت للموصى بهذا الدين فراك ادام الله عزك في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا و تمر بفنا ذلك لنعمل به ان شاء الله .

## باب اقرار بعض الورثة بعق او دين

روى يونس بن عبد الرحمن ، عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك عبداً فشهد بعض ولداه ان اياه اعتقه فقال : تجوز عليه شهادته ولا يفرم ، ويستسمى الفلام فيما كان لغيره من الورثة .  
وروى ابن ابي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ، وحسين بن عثمان ، عن أسحاق

فكتب عليه السلام بخطه : ان كان الدين صحيحاً معروفاً مفهوماً فيخرج الدين من رأس المال ان شاء الله وان لم يكن الدين حقاً انفذ بها ما اوصت به من ثلثها كفى اولم يكف ( فاما ) ما رواه عن السكوني عن علي عليه السلام انه كان يرّد النحلة في الوصية وما اقر عند موته بلائبت ولا يئنة رده .

وفي القوي كالصحيح عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام . لا وصية لواحد ولا اقرار بدين اذا يعني اقرار المريض لاحد من الورثة بدين فليس لفظك .

( فيحمل ) على التهمة فيما زاد عن الثلث ونفي الوصية على التقية كما هو مذهب العامة بقريئة الراوى العامي .

## باب اقرار بعض الورثة بدين او عتق

روى يونس بن عبد الرحمن عن منصور بن حازم في الصحيح على الظاهر والشيخان في القوي كالصحيح (١) قال : يجوز عليه شهادته في اى على نفسه وهي اقرار ولا يفرم لانه لم يعتقه وانما اقر بعقته بالشهادة على ابيه .  
وروى ابن ابي عمير في الموثق كالصحيح كالشيخين (٢) يلزمه ذلك

(١-٢) التهذيب باب الاقرار في المرض خبر (١٣ - ١٢) والكافي باب بعض الورثة



ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين فقال : يلزمه ذلك في حصته .

وفي حديث آخر : انه اذا شهد اثنان من الورثة وكانا عدلين أجز ذلك على الورثة ، وان لم يكونا عدلين ألزما ذلك في حصتهما .

### باب الرجل يموت وعليه دين وله عيال

روى ابن أبي نصر البزنطي بأسناده انه سئل عن رجل يموت ويترك عيالا وعليه دين فينفق عليهم من ماله ؟ قال : ان استيقن ان الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم ، وان لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال .

في حصته اي بالنسبة كما تقدم .

و روى في القوي عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل مات وترك غلاما مملوكا فشهد بعض ورثته انه حر فقال : ان كان الشاهد مرضيا جازت شهادته في نصيبه ويستسعى فيما كان لغيره من الورثة (١) ،  
 ﴿وفي حديث آخر﴾ رواه المصنف في باب الدين عن وهب بن وهب مع غيره من الاخبار (٢) .

### باب الرجل يموت وعليه دين وله عيال

﴿روى ابن أبي نصر البزنطي﴾ في الصحيح كالشيخين (٣) ولا يضر الارسال لان مراسيله في حكم المساييد كما ذكره الشهيد وغيره ويدل على ان الدين مقدم

(١) الكافي باب بعض الورثة يقر بحق او دين غير ٢ والتهذيب باب الافراد في المرض غير ١٣

(٢) راجع ص ٢٣ من المجلد السادس من هذا الكتاب

(٣) التهذيب باب الافراد في المرض غير ١٧ والكافي باب الرجل يترك الشيء القليل

### باب نواذر الوصایا

روى محمد بن يعقوب الكليني - رضي الله عنه - عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة وغيره، عن أسحق بن عمار، عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اعتق أبو جعفر عليه السلام من غلمانه عند موته شراهم وامسك خيارهم، فقلت له: يا أبتُ تعتق هؤلاء فتمسك هؤلاء؟ فقال: إنهم قد أصابوا متى ضرباً فيكون هذا بهذا.

و روى الحسن بن علي الوشاء، عن عبدالله بن سنان، عن عمر بن يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: مرض علي بن الحسين عليه السلام ثلاث مرضات في كل مرضه يوصي

على الميراث فلا ينفق على العيال مع الاستيعاب.

و روى الشيخان في الموثق كالصحيح، عن عبد الرحمان بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام مثله إلا أنه قال: إن كان استيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق عليهم وإن لم يكن يستيقن فلا ينفق عليهم من وسط المال (۱) أي من غير اسراف ولا تقتير من حصصهم وسيجيء ما يخالفهما مع الجمع في الباب الثاني بعد

### باب نواذر الوصایا

﴿روى محمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه﴾ في الموثق كالشيخ (۲)، ويدل على استحباب عتق من وصل إليه ضرر ولو كان مشروفاً أو واجباً.

﴿و روى الحسن بن علي الوشاء﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي

(۱) التهذيب باب الاقرار في المرض خبر ۱۵ والكافي باب الرجل يترك الشيء القليل

الخ خبر ۲

(۲) اورده والذي بعده في الكافي باب صدقات النبي (ص) وفاطمة (ع) الخ خبر ۱۴-۱۵

والتهذيب باب من الزيادة خبر ۲۸-۲۷

بوصية ، فاذا أفاق أمضى وصيته .

وروى ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن الحجاج قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عما يقول الناس في الوصية بالثلث والرابع عند موته شيء صحيح معروف ، أم كيف صنع أبوك ؟ فقال : الثلث ذلك الذي صنع أبي عليه السلام .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن سلمى مولاة ولد أبي عبدالله عليه السلام قالت : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام حين حضرته الوفاة فأغمى عليه فلما أفاق قال : أعطوا الحسن بن علي بن الحسين - وهو الأفضل (۱) - سبعين

كالصحيح ويدل على استحباب تنفيذ الوصايا بعد الصحة شكر الله تعالى .

وروى ابن أبي عمير في الصحيح وصفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح والكليني في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج ( ۲ ) في الثلث ذلك الأمر الذي صنع أبي عليه السلام ( ۳ ) الظاهر أنه فعل عليه السلام لبيان الجواز أولاً لأنه كان الورثة راضين .

وروى محمد بن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد في الموثق كالشيخين وروى الكليني في القوي كالصحيح أيضاً عن هشام بن أحمر جميعاً عن سلمى مولاة ولد أبي عبدالله عليه السلام كما في باب أيضاً وفي عن سائمة مولاة أبي عبدالله عليه السلام قال أعطوا الحسن بن علي بن الحسين عليه السلام وفي باب (الحسن بن علي بن الحسين عليه السلام) كما في بعض النسخ إماما تفرئين القرآن وفي حديث هشام حمل

(۱) الأفضل في كتب الأنساب لقب أحداً بن الحسين بن الحسن أو عبدالله بن الحسن وفي الكنى واللقاب (ج ۲ ص ۲۰) الأفضل الحسن بن علي الأصغر بن الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع)

(۲) أورده والذي بعده في الكافي باب صدقات النبي (ص) وفاطمة (ع) خبر ۱۲ - ۱۱

الآخر في وأورد في التهذيب باب الزهادات خبر ۲۶

(۳) في النسخ التي عندنا من الشرح (أبي رحمه الله) بدل (أبي عليه السلام)

ديناراً ، قلت : أتعطى رجلاً حمل عليك بالشفرة ؟ فقال : ويحك أما تقرئين القرآن ؟ قلت : بلى ، قال : أما سمعت قول عز وجل : ( وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصل وَيَخْشَوْا رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ) .

وروى ابن أبي عمير ، عن عمار بن مروان قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ان أبى حضرة الموت قتلته : اوص ، فقال هذا ابني ، يعنى عمر ( عمرو - خ ) فما منع فهو جائز ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : فقد أوصى أبوك وأوجز ، قال : قلت فانه امر وأوصى لك بكذا وكذا ؟ فقال : أجز ، قلت : فأوصى بنسمة مؤمنة عارفة ، فلما أعتقناها بان انها لغير ريشة فقال : قد أجزأت عنه اما مثل ذلك مثل رجل اشترى اضحية على انها سمينة فوجدها مهزولة فقد أجزأت عنه .

وروى عبد الله بن جعفر الحميرى ، عن الحسن ( الحسين - خ ل ) بن مالك قال : كتب اليه - يعنى على بن محمد عليه السلام - رجل مات وجعل كل شىء فى حياته لك

عليك بالشفرة يريد ان يقتلك فقال : تريد ان لا اكون من الذين قال الله تبارك وتعالى الذين يصلون ما امر الله به ان يوصل ويخشون ربهم ويخافون الحساب (١) نعم يا سائلة ان الله خلق الجنة وطيبها وطيب ريحها وان ريحها ليوجد من مسيرة الفى عام ولا يجد ريحها عاق ولا قاطع رحم - ويدل على استحباب الوصية لذى الرحم الكاشح كما يستحب الصدقة عليه كما تقدم .

وروى ابن ابي عمير عن عمار بن مروان \* فى الصحيح والشيخان فى الحسن كالصحيح (٢) \* يعنى عمرو \* وفى فى ( يعنى عمر ) وهو الصحيح كما فى الرجال \* بان لنا انه لغير ريشة \* اى كان ولدنا ويظهر منه ان ولدنا ليس بمؤمن كما يظهر من التمثيل ويمكن حمله على نفى الكمال .

وروى عبد الله بن جعفر الحميرى عن الحسين بن مالك \* فى الصحيح

(١) الرعد - ٢١

(٢) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٣ والكافى باب النوادر خبر ١٢

ولم يكن له ولد ، ثم انه اصاب بعد ذلك ولداً ومبلغ ماله ثلاثة آلاف درهم وقد بعث اليك بألف درهم ، فان رأيت جعلني الله فداك ان تعلمني رأيك لا عمل به ؟ فكتب **عليه السلام** : أطلق لهم .

وروى محمد بن يعقوب الكليني - رضي الله عنه - عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى عن عبيد قال : كتبت الى علي بن محمد **عليه السلام** ؛ رجل جعل لك - جعلني الله فداك - شيئاً من ماله ، ثم احتاج اليه أياخذه لنفسه او يبعث به اليك ؟ فقال : هو بالخيار في ذلك ما لم يخرج من يده ولو وصل الينا لرأينا أن نواسيه به وقد احتاج اليه قال : وكتبت اليه : رجل اوصى لك - جعلني الله فداك - بشي معلوم من ماله ووصى لاقربائه من قبل ابيه وامه ، ثم انه غير الوصية فحرم من أعطى ، واعطى من حرم ، أيجوز لذلك ؟ فكتب عليه السلام : هو بالخيار في جميع ذلك الى ان يأتيه الموت .

كالشيخين (١) ويدل على ان الوصية من الثلث .

وروى محمد بن يعقوب الكليني **عليه السلام** في الصحيح ، ويدل على انه مالم يقبض العطايا يجوز له الرجوع والموصى بالخيار في الرجوع الى ان يموت .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن جعفر بن عيسى قال : كتبت الى ابي الحسن **عليه السلام** اسأله في رجل اوصى ببعض ثلثه من بعد موته من غلة ضيعة له الى وصيه يضع ( او يضعه ) في مواضع سماها له معلومة في كل سنة والباقي من الثلث يعمل فيه بما شاء ورأى الوصي فانفذ الوصي ما اوصى به اليه من المستي المعلوم وقال في الباقي قد صيرت لفلان كذا ولفلان كذا في كل سنة وفي الحج كذا ، وفي الصدقة كذا في كل سنة ثم بداله في ذلك فقال قد شئت الاول و رأيت خلاف مشيتي الاولى ورأيت ، أله ان يرجع فيه ( او فيها ) وبصير ما صير لغيرهم او ينقصهم ويدخل معهم غيرهم ان

وروى محمد بن عيسى العبيدي ، عن الحسن بن راشد قال : سألت العسكري عليه السلام عن رجل اوصى بثلثه بعد موته فقال : ثلثي بعد موتي بين موالي ومواليائي ، ولا ييه موال يدخلون موالى أبيه في وصيته بما يسمون مواليه ام لا يدخلون ؟ فكتب عليه السلام : لا يدخلون .

وروى محمد بن احمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن عيسى ، عن محمد بن محمد قال : كتب علي بن بلال الى أبي الحسن - يعني علي بن محمد عليهما السلام - يهودى

اراد ذلك ؟ فكتب عليه السلام انه يفعل ما شاء الا ان يكون كتب كتاباً على نفسه (١) .  
اي اوجبها على نفسه بالنذر وشبهه او تكلم بصيغة الوقف مع شرائطه او على الاستحباب .

وروى محمد بن عيسى العبيدي في الصحيح كالشيخ (٢) عن الحسن بن راشد الثقة و احتمال الطفاوى (٣) ضعيف بحسب المرتبة (٤) ويدل على ان المولى ينصرف الى مولا لا الى مولى ابيه وان اطلق عليه فهو على المجاز ، والاطلاق منصرف الى الحقيقة .

وروى محمد بن احمد بن يحيى في القوى كالصحيح (٥) وادعى لديانه

(١) الكافي باب النوادر خبر ٩ والتهذيب باب من الزيادة خبر ٧

(٢) التهذيب باب الوصية المبهمة خبر ٢٦

(٣) ولكن في النسخ التي عندنا من نسخ شرح الطفاوى بالقاعول له مهوم من النسخ

(٤) يعني ان الحسن بن راشد مشترك بين الحسن بن راشد ابي علي البغدادي الذي

هو من اصحاب الجواد (ع) وبين الحسن بن راشد الطفاوى الذي ضعفه النجاشي والعلامة

رحمهما الله وبين الحسن بن راشد مولى بني العباس الذي هو من اصحاب الصادق (ع) والمراد

هنا هو الاول بقرينة رواية محمد بن عيسى بن عبيد عنه - ولا استبعاد في بقائه الى زمن

العسكري (ع) وروايته عنه (ع) والله العالم .

(٥) التهذيب باب الوصية لاهل الضلال خبر ٨



مات وادصى لديانه بشي معلوم اقدر على اخذه هل يجوز ان آخذه فأدفعه الى مواليك  
او أنفذه فيما ادصى به اليهودي ؟ فكتب عليه السلام : اوصله الى وعرفنيه لانفذه فيما ينبغي  
انشاء الله تعالى .

وروى السكوني بأسناده قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل أقر عند موته  
فقال لفلان وفلان لاخذهما عندي الف درهم ثم مات على تلك الحال فقال : ايهما اقام  
البينة فله المال ، فان لم يقم أحد منهما البينة فالمال بينهما نصفان .  
وروى علي بن مهزيار ، عن أحمد بن حمزة قال : قلت له : ان في بلد ناديا  
ادصى بالمال لآل محمد فيأتوني به فأكره ان أحمله اليك حتى استأمرك فقال : لانا أتني  
به ولا تعرض له .

في مكتبة أحمد بن هلال (لديانهم) اي المتدين منهم اداقاضي والحاكم ، والسايس  
والحاسب والمجازي الذي لا يضيع عملا او الافضل كما روى ان عليا عليه السلام ديان هذه  
الامة ، ولما كان اللفظ مشتركا وكان عليه السلام عالما بمراده قال (اوصله الي) وان  
كان يكتب اليهم بمراده لكانوا يتخذونه حجة في كل واقعة والله تعالى يعلم  
﴿وعرفنيه﴾ اي من بين الاموال الذي ترسله الي ﴿لانفذه فيما ينبغي﴾ فلا يحتاج  
الى رد الخبر بانه مخالف للاخبار المتقدمة .

﴿وروى السكوني﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿فالمال بينهما نصفان﴾  
وهذا من الصلح الاجباري كما تقدم في بابه .

﴿وروى علي بن مهزيار﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) وعدم التعرض للتقية  
او لعدم اهلية الراوي للوكالة وان كان ثقة في الرواية لان حفظ الاموال معنى  
آخر .

(١) التهذيب باب الاقرار في المرض خبر ١١ والكافي باب النوادر خبر ٥

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٢ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٥



وروى محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أوصى رجل بثلاثين ديناراً لولد فاطمة عليها السلام قال : فأتى بها الرجل أبا عبد الله عليه السلام فقال أبو عبد الله عليه السلام : أدفعها إلى فلان شيخ من ولد فاطمة عليها السلام وكان معيلاً مقللاً ، فقال له الرجل : إنما أوصى بها الرجل لولد فاطمة عليها السلام فقال أبو عبد الله عليه السلام : إنها لاتقع من ولد فاطمة عليها السلام وهي تقع من هذا الرجل وله عيال .

وروى ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن بريد بن معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن رجلاً أوصى التي فسألته إن يشرك معي ذقراً له ففعل وذكر الذي أوصى التي إن له قبل الذي أشر به في الوصية خمسين ومائة درهم وعنده رهن بها جام من فضة فلما هلك الرجل انشأ الوصي يدعى إن له قبله أكرار حنطة ، قال : إن أقام البيئة والآفلا شيء له قال : قلت له : أيعمل له أن يأخذ مما في يديه شيئاً ؟

﴿وروى محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (١) ﴿وكان﴾ من قول حماد ويحتمل أن يكون منه عليه السلام ﴿معيلاً﴾ ذاعيل ﴿مقللاً﴾ معسراً ﴿إنما أوصى بها الرجل لولد فاطمة عليها السلام﴾ أي وهم كثيرون فكيف تميزوا أحدهم ﴿فقال أبو عبد الله عليه السلام﴾ إنها لاتقع لولد فاطمة عليها السلام ﴿أي لا يمكن بسط هذا المقدار للجميع وهذه قرينة على أن الوصي لم يرد البسط ، بل أراد المصروف﴾ وهي تقع من هذا الرجل وله عيال ﴿أي بوقوعها في يد واحد يصرف مع أنه له عيال وحصل أقل مرتبة الجمع بل ربما كان عياله كثيرين بأن يكون علاوة أوبدونها بأن يكون إعطائها إلى جماعة لازماً .

﴿وروى ابن فضال : عن علي بن عقبة ، عن بريد بن معاوية﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين (٢) ﴿خمس مائة درهم﴾ أو خمسين ومائة درهم كما هو فيهما ﴿جام من فضة﴾ والجام أناة من فضة وقد يطلق على الأعم ﴿قال إن هذا ليس مثل

(١) الكافي باب النوادر خبر ٢ وألتهذيب باب من الزيادات خبر ٥ من كتاب الوصايا

(٢) أورده والذي بعده في الكافي باب النوادر خبر ١-٢٦ وألتهذيب باب من الزيادات خبر ٣-١٦

قال : لا يحمل له ، قلت : أرايت لو ان رجلا اعتدى عليه فاخذ ماله فقد رعى ان يأخذ من ماله ما أخذ أيحل ذلك له ؟ فقال : ان هذا ليس مثل هذا .

وروى محمد بن الحسين بن ابي الخطاب ، عن عبد الله بن حبيب ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل كانت له عندى دنائير وكان مريضاً فقال لي ان حدث بي حدث فاعط فلاناً عشرين ديناراً وأعط اختي بقية الدناير ، فمات ولم اشهد موته ، فأتى رجل مسلم صادق فقال لي : انه امرى أن أقول لك : أنظر (الى - خ) الدناير التي أمرتك ان تدفعها إلى اختي فتصدق منها بعشرة دنائير أقسمها فى المسلمين ، ولم تعلم اخته ان عندى شيئاً ؟ فقال : أرى أن تصدق منها بعشرة دنائير كما قال :

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ،

هذا ﴿ اى يجوز التقاص اذا لم يكن امانة او اذا لم يطلع عليه احد وهنا وبيان لا يجوز لاحد ان يدع الآخر أن يقام ، وربما كانا مرادين كما تقدم فى باب الديون .

﴿ وروى محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن عبد الله بن حبيب ﴾ وفيهما (عن عبد الله بن جبلة) و هو الصواب وكأنه من النسخ ﴿ عن اسحاق بن عمار ﴾ فى الموثق كالشيخين ﴿ فقال ادى ان تصدق ﴾ و الظاهر حصول العلم بالخبر المحفوف بالقرائن فى امثال هذه الوقائع وان كان العلم عادياً او يكون يكفى الظن المتأخم للعلم وفيهما مكان (الاخت) (الاخ) و هو ايضا من النسخ فى الكلمات الاربع .

﴿ وروى محمد بن أحمد بن يحيى ﴾ فى القوى ﴿ قال هوشى جعله الله عز وجل ﴾ لصاحب هذا الامر فى قوله تعالى : حقاً على المتقين (١) كما قال تعالى : والعاقبة

عن عمار بن مروان ، عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل :  
( الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين ) قال : هو شيء جعله الله  
عز وجل لصاحب هذا الامر قال : قلت : فهل لذلك حد ؟ قال : نعم ، قال : قلت :  
وما هو ؟ قال : ادنى ما يكون ثلث الثلث .

وروى يونس بن عبد الرحمن ، عن داود بن النعمان ، عن الفضيل مولى ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال : أشهد رسول الله صلى الله عليه وآله على وصيته الى علي عليه السلام اربعة من  
عظماء الملائكة جبرئيل وميكائيل واسرافيل و آخر لم أحفظ اسمه .

وروى محمد بن يعقوب الكليني - رضى الله عنه - عن حميد بن زياد ، عن ابن  
سماعة ، عن سليمان بن داود ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت  
له : ان رجلا من مواليك مات وترك ولداً صغيراً وترك شيئاً عليه دين وليس يعلم به  
الفرماء ، فإن قضى لفرمائه بقي ولده ليس لهم شيء فقال : أنفقه على ولده .

للمتقين ( ١ ) و روى الاخبار في انه يورث على الاخوة في الميثاق كما سيجيء  
في الميراث ، فالمراث لهم والوصية للنسب الظاهر ولا ينافي استحبابه اليوم .  
وروى يونس بن عبد الرحمن في القوي ويدل على استحباب اشهاد اربعة  
من المدول كما ورد الاخبار في ابواب وصايا الائمة المعصومين عليهم السلام .

وروى محمد بن يعقوب الكليني رضى الله عنه . عن حميد بن زياد ، عن  
ابن سماعة عن سليمان بن داود عن علي عليه السلام وفيه في ويب عن ابن سماعة ، عن سليمان  
بن داود او بعض اصحابنا عن علي ( ٢ ) بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام وضعفه الشيخ  
بالارسال قال : أنفقه على ولده عليه السلام وهو مخالف لخبر البرزطي وابن الحجاج ،  
ويحتمل على كون الفرماء من النواصب او على عدم ثبوت الديون او استهلاك الورثة

( ١ ) الاعراف - ١٢٨

( ٢ ) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢١ والكافي باب الرجل يترك الشيء القليل وعليه

دين الخ خبر ٣

وروى محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم قال : سألته عن الرجل يدبر مملوكه أله ان يرجع فيه ؟ فقال : نعم هو بمنزلة الوصية .  
وروى علي بن الحكم ، عن زياد بن أبي الجلال قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ هل أوصى الى الحسن والحسين عليهما السلام مع أمير المؤمنين عليه السلام ؟ قال : نعم ؛ قلت : وهما في ذلك السن ؟ قال : نعم ولا يكون لسواهما في أقل من خمس سنين .

بحيث يموتون لو دفعوا المال الى الغرماء ، ويمكن ان يكون عليهما ابرء ذمته من ماله كما كان رأيه عليه السلام .

وروى محمد بن أبي عمير في الصحيح كالشيخين (۱) عن هشام بن الحكم ويدل على جواز الرجوع في الوصية والتدين مادام حياً .  
وروي في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المدبر من الثلث وقال للرجل ان يرجع في ثلثه ان كان أوصى في صحة او مرض .  
وفي الصحيح . عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المدبر قال هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها .

وفي الحسن كالصحيح ، عن زرارة ، عن أحدهما عليه السلام قال : المدبر من الثلث وروى علي بن الحكم ، عن زياد بن أبي الجلال في الصحيح ، وروي الكليني ، والبرقي والصفار والمصنف (۲) وغيرهم اخباراً متواترة في ذلك .  
و روي في الصحيح ، عن أبي علي بن راشد ، عن صاحب العسكر عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك تؤني بالشيء فيقال : هذا كان لأبي جعفر عليه السلام عندنا فكيف صنع ؟ فقال : ما كان لأبي جعفر عليه السلام بسبب الإمامة فهو لي (أي كالخمس) وما كان

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ان المدبر من الثلث خبر ۲ - ۳ - ۴ - ۱

والتهذيب باب وصية الانسان لعبد وعنه الخ خبر ۳۶ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵

(۲) في الكافي ، والمحاسن ، وبصائر الدرجات ، واكمال الدين والامالي فلاحظها

غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسماعيل بن سعد قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل حضره الموت فادعى الى ابنه واخوين شهدا لابن وصيته وغاب الاخوان فلما كان بعد ايام ابيا ان يقبلوا الوصية مخافة ان يتروث عليهما ابنه ولم يقدر ان يعمل ابما ينبغي فضمن لهما ابن عم لهم وهو مطاع فيهم ان يكفيهما ابنه فدخل بهذا الشرط فلم يكفهما ابنه وقد اشترط عليه ابنه وقال : نحن نبرء من الوصية او ترك الوصية ونحن في حل من ترك جميع الاشياء والخروج منه أيسقيم ان يخليا عما في ايديهما ويخرجهما منه ؟ قال : هو لازم لك فادفع على اي الوجوه كان ، فانك مأجور لذلك بعمل بابنه (٢) .

وبالاسناد قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل مسافر قد حضره الموت فدفع ماله الى رجل من التجار فقال : ان هذا المال لفلان بن فلان ، وليس لي فيه قليل ولا كثير فادفع اليه يضعه حيث يشاء فمات ولم يأمر صاحبه الذي جعل له بامر ولا يدري صاحبه ما الذي حمله على ذلك كيف يصنع به ؟ قال : يضعه حيث يشاء اذا لم يأمره (٣) وعنه عن رجل ادعى الى رجل ان يعطى قرابته من ضيعته كذا وكذا جريباً من طعام فموت عليه سنون لم يكن في ضيعته فضل ، بل احتاج الى السلف والعينة ، على من ادعى له من السلف والعينة ام لا فان اصابهم بعد ذلك يجزأ عليهم لما فاتهم من السنين الماضية فقال : كافي لا ابالي ان اعطاهم واخر ثم يقضى ، وعن رجل ادعى بوصايا لقرباته وادرك الوارث فقال : للوصى ان يعزل ارضاً بقدر ما يخرج منه وصايا ما اذا قسم الورثة ، ولا تدخل هذا الارض في قسمتهم ام كيف يصنع ؟ فقال : نعم كذا ينبغي (٤) .

(٢-١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٨ - ٩ من كتاب الوصايا والكافي باب النوادر

خبر ١١ - ١٢ من كتاب الوصايا

(٣) الكافي باب النوادر خبر ٢٣

(٤) الكافي باب النوادر خبر ٢٢

وروى الشيخ في الصحيح، عن سعد بن سعد الاحوص القمي قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اوصى الى رجل آخر الى آخر السئوالين (١).

و روي في الصحيح، عن عبدالرحمان بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل كان غارماً (اد) عاملاً (اد) غازیاً (على اختلاف النسخ) فهل لك فاخذ بعض ولده بما كان عليه ففرموا غرماً عن ايهم فانطلقوا الى داره فابتاعوها و معهم ورثة غيرهم نساء ورجال لم يطلقوا البيع ولم يستأمر و هم فيه فهل عليهم في ذلك شيء؟ فقال: اذا كان اما اصاب الدار من عمله ذلك فكلما غرموا في ذلك العمل فهو عليهم جميعاً (٢).

وفي الصحيح، عن غنبة العابد قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: اوصني فقال: اعد جهازك، وقدم زادك، وكن وصي نفسك، ولا تقل لغيرك يبعث اليك بما يصلحك وفي الصحيح، عن سعيد بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل دفع الى رجل مالا وقال: انما ادفعه اليك ليكون ذخراً لابنتي فلانة وفلانة ثم بدا للشيخ بعد ما دفع المال ان يأخذ منه خمسة وعشرين ومائة دينار فاشتري بها جارية لابن ابنه ثم ان الشيخ هلك فوقع بين الجاريتين وبين الغلام اد احدهما فقالتا له ويحك والله انك لتنكح جاريتك حراماً انما اشتراها ابونا من مالنا الذي دفعه الى فلان فاشتري لك منه هذه الجارية فأت تنكحها حراماً لانحل لك فأمسك الفتى عن الجارية فما ترى في ذلك؟ فقال: ليس الرجل الذي دفع المال اباً للجاريتين وهو جد الغلام وهو اشترى له الجارية؟ قلت بلى، فقال: فقل له: فليأت جاريتيه اذا كان الجد هو الذي اعطاه وهو الذي اخذه.

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٥

(٢) اورده والذين بعده في الكافي باب النوادر خبر ٢٧ - ٢٨ - ٣٠ واورد الاخيرين

في التهذيب باب من الزيادات خبر ١٨ - ١٩ من كتاب الوصايا



والظاهر انه كان وصية اذهبة غير مقبوضة او بالولاية وإن كان يلزمه العوض  
اولا يلزم كما في قوله عليه السلام : انت ومالك لا ييك .

وفي الموثق كالصحيح ، عن علي بن سالم قال : سألت ابا الحسن موسى عليه السلام  
فقلت : ان ابي اوصى بثلاث وصايا فبايهن آخذ؟ قال : خذ بأخريهن ، قال : قلت : فانها  
اقل؟ قال فقال وإن قل (١) .

و يحمل على المتعارف من الرجوع عن الاولين او مع القرينة او لعلمه  
عليه السلام به .

وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب عن صالح بن رزين (وله اصل) عن ابن اشيم  
عن ابي جعفر عليه السلام في عبد يقوم مأذون له في التجارة دفع اليه رجل الف درهم فقال  
له : اشتر منها سمدة وأعتقها عني وحج عني بالباقي ثم مات صاحب الالف درهم فانطلق  
العبد فاشترى اياه فأعتقه عن الميت ودفع اليه الباقي في الحج عن الميت فحج عنه  
فبلغ ذلك موالى ابيه ومواليه وورثة الميت فاخصموا جميعاً في الالف درهم فقال  
موالى المعتق : انما اشتريت اباك بمالنا ، وقال الورثة : انما اشتريت اباك بمالنا ،  
وقال مولى العبد : انما اشتريت اباك بمالى فقال ابو جعفر عليه السلام : اما الحجة فقد مضت  
بما فيها لا ترد ، واما المعتق فهو رد في الرق لموالى ابيه ، وأى الفريقين اقام البينة  
ان العبد اشترى اياه من اموالهم كان لهم رقاً .

(١) اورده والذي بعده في التهذيب باب من الزيادات خبر ٣٥-٣٨ واورد الثاني في  
الكافي باب النوادر خبر ٢٠ من كتاب الوصايا .



# كتاب الوقوف والصدقات

## باب الوقف و الصدقة و النحل

كتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - الى ابي محمد الحسن بن علي  
عليه السلام في الوقوف وما روى فيها عن آباءه عليه السلام ، فوقع عليه السلام : الوقوف تكون على  
حسب ما يوقفها أهلها ان شاء الله تعالى .

# كتاب الوقوف والصدقات

## باب الوقف و الصدقة و النحل

بالضم : العطية ﴿ كتب محمد بن الحسن الصفار ﴾ في الصحيح كالشيخين (١)  
ولكن ذكر الكليني : محمد بن يحيى قال : كتب بعض اصحابنا ﴿ الى ابي محمد  
الحسن بن علي عليه السلام ﴾ فحينئذ يكون محمد بن يحيى ايضاً شاهداً على الكتابة  
كالصفار ﴿ في الوقوف و ما روى فيها عن آباءه عليه السلام ﴾ وليس فيهما (عن آباءه)  
﴿ فوقع : الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها ان شاء الله تعالى ﴾ وليس فيهما (تعالى) .  
وروى الشيخ ايضاً ، عن محمد بن الحسن الصفار قال : كتبت الى ابي محمد عليه السلام

(١) اورده والذي يملء في التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢-٩ واورد الاول

في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٢٣ من كتاب الوصايا .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى اليقطينى ، عن على بن مهزيار ، عن أبى الحسين قال : كتبت الى أبى الحسن الثالث عليه السلام أنى وقفت أرضاً

أسأله عن الوقف الذى يصح كيف هو ؟ فقد روى ان الوقف اذا كان غير موقت فهو باطل مردود على الورثة ، واذا كان موقتاً فهو صحيح ممضى ، قال قوم : ان الموقت هو الذى يذكر فيه انه وقف على فلان وعقبه فاذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين الى ان يرث الله الارض ومن عليها قال : وقال آخرون : هذا موقت اذا ذكر انه لفلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر فى آخره ( للفقراء والمساكين الى ان يرث الله الارض ومن عليها ) والذى هو غير موقت ان يقول : هذا وقف ولم يذكر احداً فما الذى يصح من ذلك ؟ وما الذى يبطل ، فوقع عليه السلام : الوقوف بحسب ما يوقفها اهلها ان شاء الله .

اعلم ان ظاهر الجواب ان الوقف بحسب ما يوقف ، فإن كان مؤبداً بأى وجه كان سواء ضم ( الفقراء والمساكين الى ان يرث الله الارض ومن عليها ) او لم يضم فهو وقف مؤبد ، وان كان موقتاً بان يكون الى مدة معلومة او على شخص معين والغالب انقراضه فليس بوقف بالمعنى الاخص ولكنه حبس صحيح لا يجوز بيعه مادام المحبوس عليه حياً وبمده يرجع الى ورثة الواقف ، وهذا هو معنى قوله عليه السلام ( باطل مردود على الورثة ) اى يبطل بعد المدة لانه باطل عند الصيغة ، ولو كان باطلاً عندها فالمراد بطلان وقفها بالمعنى الاخص وهو كونها مؤبدة لامطلقاً فانه يصح حبساً كما سيبنى و الاخبار بذلك .

ثم ان هذه الكلمة الوجيزة التى صدرت من معدن النبوة اصل من الاصول ويشرع عليها مسائل كثيرة ، فمن ذلك ، الشروط التى تذكر فى العقد اذا كانت مشروعة فهى لازمة ولولم تكن مشروعة فالظاهر بطلان الوقف لانه مع الشرط بمنزلة كلام واحد فكأنه اوقفه باطلاً لعموم الكلمة والتفصيل فى الفروع .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى اليقطينى عن على بن مهزيار في الصحيح عن أبى الحسين عليه السلام وكأنه ابن هلال الثقة من اصحاب

على ولدى وفى حج ووجوه بر ذلك فيه حق بعدى ولمن بعدك وقد أزلتها عن ذلك المجرى  
فقال : أنت فى حل وموسع لك .

وروى على بن مهزيار قال : قلت له : روى بعض مواليك عن آبائك عليه السلام  
ان كل وقف الى وقت معلوم (١) فهو واجب على الورثة ، وكل وقف الى غير وقت  
جهل مجهول باطل مردود على الورثة ، وأنت أعلم بقول آبائك عليك وعليهم السلام

الهادى كالشيخ والكلينى من رجل من اصحابنا (٢) قال كتبت الى ابي الحسن  
الثالث (الى قوله ) أنت فى حل وموسع لك عليه السلام يمكن ان يكون التفسير للتقية لما  
ادخله فى الموقوف عليهم (او) لعدم القبض (او) لعدم شرط من شروط الوقف  
والاول اظهر .

عليه السلام وروى على بن مهزيار عليه السلام فى الصحيح كالشيخين (٣) قال قلت له عليه السلام اى  
ابا جعفر عليه السلام لتقدم ذكره فى الكافى عليه السلام كل وقف الى وقت معلوم عليه السلام اى يكون  
مؤبداً او موقفاً بوقت معلوم ويكون حبساً عليه السلام فهو واجب على الورثة عليه السلام امضائهم اياه .  
عليه السلام وكل وقف الى غير وقت عليه السلام بأن يقول او فته مدة ولم يقيد بالتأيد ولا بالزمان المعين  
او لا يعين الموقوف عليه كما فهمه الشيخ (او) لا يكون مؤبداً بأحد المعنيين السابقين  
فى مكانة الصفار عليه السلام جهل مجهول عليه السلام للتاكيد عليه السلام باطل مردود على الورثة عليه السلام ابتداء  
او بعد المدة كما تقدم عليه السلام هو هكذا عندي عليه السلام ان كان مراد الراوى على التفسير فعدمه  
لمصلحة كما تكون كثيراً فى المكاتب والظاهر ان مراده صحة الحديث و يكون  
تقريراً لها وسيجىء تفسيره فى خبر ابن ابي ليلى .

(١) أطلق وقت معلوم على جهة معلومة ومصرف معين مجازاً .

(٢) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٢ والكافى باب النوادر خبر ٨ من كتاب

الوصايا

(٣) اورده و الذى بعده فى الكافى باب ما يجوز من الوقف والصدقة خبر ٣١-٣٢

والتهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٨-١

فكتب عليه السلام : هو هكذا عندي .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العبيدي ، عن علي بن سليمان بن رشيد قال : كتبت إليه : جعلت فداك ليس لي ولد ولي ضياع ورثتها عن أبي وبعضها استفدتها ولا آمن من الحدثان فإن لم يكن لي ولد وحدث بي حدث فماتري - جعلت فداك - أن أقف بعضها على فقراء إخواني والمستضعفين أو أبيعها وأتصدق بشئ منها في حياتي عليهم ؟ فأتى أنخوف أن لا ينفذ الوقف بعد موتي ، فإن وقفتها في حياتي فلي أن آكل منها أيام حياتي أم لا ؟ فكتب عليه السلام فهمت كتابك في أمر ضياعك وليس لك أن تأكل منها ولا من الصدقة ، فإن أنت أكلت منها لم ينفذ ، إن كان لك ورثة فبيع

وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن العبيدي محمد بن عيسى بن عبيد عن علي بن سليمان بن رشيد في القوي كالصحيح كالشيخين قال كتبت إليه وفيهما يعني أبا الحسن عليه السلام وليس لك أن تأكل منها ولا وفيهما أن تأكل منها من الصدقة ويدل على أنه لا يصح الوقف على نفسه إلا أن يوقفها على الفقراء ثم يصير منهم كما ذكره الأصحاب ، والمنع أحوط .

لما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن رجلاً تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسين عليه السلام : أخرج منها (١) .

وروي في الموثق ، عن أبان عن أبي الجارود قال : قال أبو جعفر عليه السلام لا يشتري الرجل ما تصدق به وإن تصدق بمسكين على ذي قرابته فإن شاء سكن معهم وإن تصدق بخادم على ذي قرابته خدمته إن شاء (٢) .

أي مع أذنتهم ، فإن منفعة الوقف للموقوف عليه وله أن ينتفع به بنفسه وبغيره

(١) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٨

(٢) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ١٢ الكافي باب ما يجوز من الوقف و

الصدقة الخ خبر ٢١

وتصدق ببعض ثمنها في حياتك فإن تصدقت أمسكت لنفسك ما يقوتك مثل ما صنع أمير المؤمنين عليه السلام.

وروى محمد بن عيسى العبيدي قال : كتب أحمد بن حمزة إلى أبي الحسن عليه السلام مدبر وقف ثم مات صاحبه وعليه دين لا يفي بماله ، فكتب عليه السلام : يباع وقفه في الدين .

وروى محمد بن أحمد ، عن عمر بن علي بن عمر ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني قال : كتبت إليه عليه السلام : ميت أوصى بأن يجري على رجل ما بقي من ثلثه

وحمل الشيخ الخبرين على الاستحباب ولازوم **﴿وان تصدقت﴾** أي أوقفت لقوله عليه السلام **﴿مثل ما صنع أمير المؤمنين﴾** كما سيأتي عليه السلام انه وقف ، ويدل على انه اذا خاف ان لا يصرف الوقف في مصرفه فالتصدق بالمال افضل .

**﴿وروى محمد بن عيسى العبيدي﴾** في الصحيح كالشيخ (١) **﴿قال كتب أحمد بن حمزة إلى أبي الحسن﴾** مدبر **﴿وفي ياب (مدين) وفي بعض نسخه (مدبر)﴾** وقف **﴿بالمجهول على الأصل وبالمعلوم على ما في ياب﴾** يباع وقفه في الدين **﴿(فعلى التدبير) يكون الوقف بالمعنى اللغوي وتقدم الاخبار بان الدين مقدم على التدبير (وعلى المدين) يكون بطلان الوقف للاضرار بالديان وعدم القرية فيه .﴾**

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أبي طاهر حمزة انه كتب إلى محمد بن اوقف ثم مات صاحبه وعليه دين لا يفي ماله اذا وقف فكتب عليه السلام يباع وقفه في الدين (٢) .

**﴿وروى محمد بن أحمد عن عمر بن علي بن عمر ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني﴾** في القوي والكليني في الصحيح (٢) **﴿قال : كتبت إليه﴾**

(١-٢) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٧-١٢

(٣) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٥ والكافي باب ما يجوز من الوقف

والصدقة الخ خبر ٣١

ولم يأمره بأفاد ثلثه ، هل للوصى أن يوقف ثلث الميت بسبب الاجراء ؟ فكتب رحمته :  
ينفذ ثلثه ولا يوقف .

والذى يظهر من الكافى ان المكتوب اليه الجواد رحمته **﴿ ميت اوصى بان يجرى ﴾** اى ينفق على رجل مابقى الرجل و مادام حياً **﴿ من ثلثه ﴾** اى مادام الثلث باقياً بأن يقوم التركة فاذا كان الثلث مائة دينار ينفق عليه كل يوم بما يحتاج اليه حتى يتم المائة فان مات قبل التمام كان الباقي للورثة **﴿ ولم يامر بانفذ ثلثه ﴾** اى لم يوص بان يعطى الثلث (او) لم يوص بان يجرى عليه الثلث فانه لو اوصى كذلك كان الباقي لورثته **﴿ فهل للوصى ان يوقف ثلث الميت ﴾** اى يجعله وقفا **﴿ بسبب الاجراء ﴾** اى حتى يجرى عليه من حاصله **﴿ فكتب رحمته ينفذ ثلثه ولا يوقف ﴾** لانه ضرر على الورثة ولم يوص الميت ان يوقف .

ويحتمل ان يكون المراد بقوله ( ان يوقف ) ان يجعله موقوفاً بان يأخذ الوصى الثلث منهم ويجرى عليه حتى يموت فان فضل شئ ادى اليهم ويكون الجواب بانه لم يوص هكذا ، بل على الوصى ان يأخذ كل يوم نفقته من الورثة و يؤدى اليهم لكنه بعيد ، بل الظاهر ان للوصى ان يجعل ثلثه موقوفاً بان لا يدع ان يتصرفوا فيه لانه يمكن ان يصرفه الورثة ولا يبقى شئ .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن سعد بن سعد القمى ما يدل على انه يوقف وقال رحمته :  
كذا ينبغي وتقدم فى الباب السابق وان امكن حمله على الاستحباب لكنه خلاف الظاهر .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن رحمته قال : سألته عن الرجل يوقف ثلث الميت بسبب الاجراء فكتب رحمته ينفذ ثلثه ولا يوقف (١) .

وروى عن احمد بن هلال قال : كتبت الى ابي الحسن رحمته : ميت اوصى بان يجرى على رجل مابقى من ثلثه ولم يامر بانفذ ثلثه هل للوصى ان يوقف ثلث الميت



و درى صفوان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام قال : سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدوله ان يحدث فى ذلك شيئاً ، فقال : ان كان أوقفها لولد او لغيرهم ثم جعل لها قيماً لم يكن له ان يرجع ، وان كانوا صفاراً وقد شرط ولايتها لهم حتى يبلغوا فيحوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها (وإن كانوا كباراً ولم يسلمها إليهم و لم يخاصموا حتى يحوزها عنه فله ان يرجع فيها-خ) لا لهم لا يحوزوها عنه وقد بلغوا .

بسبب الاجراء فكتب عليه السلام ينفذ ثلثه ولا يوقف (١) .

و دروى صفوان بن يحيى عليه السلام فى الحسن كالصحيح والشيخان فى الصحيح (٢) عليه السلام عن ابي الحسن عليه السلام وفيهما وفى بعض نسخ المتن (قال : سألت عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدوله ان يحدث فى ذلك شيئاً فقال : ان كان أوقفها لولده و لغيرهم ثم جعل لها قيماً لم يكن له ان يرجع وان كانوا صفاراً وقد شرط ولايتها لهم حتى يبلغوا فيحوزها ( بالمهملة ) لهم لم يكن له ان يرجع فيها و ان كانوا كباراً لم يسلمها اليهم ولم يخاصموا حتى يحوزوها عنه فله ان يرجع فيها لانهم لا يحوزونها عنه وقد بلغوا .

والحاصل انه يشترط فى الوقف قبض الموقوف عليهم او من يقوم مقامهم كالناظر و الولي فلو وقف على الصغار كان قبضه قبضهم للولاية بخلاف الكبار من الاولاد وغيرهم فاذا لم يتم الوقف بالقبض فله الرجوع و اذا تم فليس له الرجوع . و ظاهره انه بشرطية القبض عن الصغار او شرط ولايتها عنهم باللفظ كما ذهب اليه جماعة ، والاكثر على عدم الاشتراط فعلى هذا يأول بانه قد شرط الله تعالى ولايتهم له (او) يقرء مجهولاً بهذا المعنى وسيجىء الاخبار فيه .

(١) تقدم آنفاً عين هذا الخبر مع كون الراوى ابراهيم بن محمد فلاحظ

(٢) الكافى باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٣٥ و التهذيب باب الوقوف



وروى محمد بن علي بن محبوب ، عن موسى بن جعفر البغدادي ، عن علي بن محمد بن سليمان النوفلي قال : كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن ارض أوقفها جدي علي المحتاجين من ولد فلان بن فلان الرجل الذي يجمع القبيلة وهم كثير متفرقون في البلاد ، وفي ولد الواقف حاجة شديدة فسأولي ان أخصهم بها دون سائر ولد الرجل الذي يجمع القبيلة فأجاب عليه السلام : ذكرت الارض التي أوقفها جدك علي فقراء ولد فلان وهي لمن حضر البلد الذي فيه الوقف وليس لك ان تبتغي من كان غائباً .

وروى العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام : ان فلاناً ابتاع ضيعة فوقفها وجعل لك في الوقف الخمس ويسأل عن رأيك في بيع حصتك من الارض اوقفوها علي نفسه بما اشتراها به اريدعها موقوفة ؟ فكتب عليه السلام أعلم فلاناً اني أمره ببيع حصتي من الضيعة وأيسال ثمن ذلك الي وان ذلك رأيي ان شاء الله ، اوقفوها علي نفسه ان كان ذلك ارفق به قال : وكتبت اليه ان الرجل

وروى محمد بن علي بن محبوب رحمهما الله في القوي كالشيخين (١) ويدل علي انه اذا وقف علي قبيلة فلا يجب اعطاء من كان خارجاً عن البلد وبمفهومه علي تتبع من كان في البلد لكن المفهوم ليس بحجة والتتبع اولي واحوط مع الامكان وتقدم في الوصية .

وروى العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار رحمهما الله في الصحيح كالشيخين (٢) قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام الثاني عليه السلام فكتب عليه السلام أعلم فلاناً اني أمره ببيع حصتي رحمهما الله (حقى - خ ل) و الظاهر ان جواز البيع لعدم اقباضه منه عليه السلام او لفقد شرط من شروطه رحمهما الله ليس يأمن ان يتفاقم ذلك رحمهما الله اي معظم ذلك الاختلاف و التنازع رحمهما الله (الي قوله) بما جاء رحمهما الله كما هو فيهما (او) جاء رحمهما الله في الاختلاف

(٢-١) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ١٠ - ٢ والكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة خبر ٣٢ - ٣٠ من كتاب الوصايا .

ذكر أنّ بين من وقف هذه الضيعة عليهم اختلافاً شديداً وأنه ليس بأمن أن يتفاقم ذلك بينهم ، فإن كان يرى أن يبيع هذا الوقف ويدفع إلى كل انسان منهم ما كان وقف له من ذلك أمر به ، فكتب عليه السلام بخطه إلى : أعلمه ان رأيي ان كان قد علم اختلاف ما بين أصحاب الوقف وان يبيع الوقف أمثل فليبيع فإنه ربما جاء في الاختلاف تلف الاموال و النفوس .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : هذا وقف كان عليهم دون من بعدهم ولو كان عليهم وعلى اولادهم ما تناسلوا ومن بعد على فقراء المسلمين الى ان يرث الله الارض ومن عليها لم يجز بيعه ابداً .

وروى محمد بن عيسى ، عن أبي علي بن راشد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت : .. جعلت فداك - اشتريت ارضاً الى حنظلي بالف درهم ، فلما وفرت المال خبرت ان الارض وقف ، فقال : لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الفلة في مالك أدفعها الى من وقف عليه ، قلت : لا أعرف لها رباً ، قال : تصدق بفلتها .

تلف الاموال و النفوس عليه السلام اي قد يحصل ، وحمله بعض الاصحاب على انه اذا كان مظنوناً ، وحمل جواز بيعه على ما لو كان حبساً كما فعله المصنف وذهب جماعة الى انه ان يبيع ، يجب ان يشتري كل واحد منهم ضيعة تكون وقفاً لانه ليس فيه الاجواز البيع وهو اعم من جواز اكل ثمنه ، ويجب ابقاء الوقف مهما امكن و هو احوط ، ولو امكن القسمة بينهم كان مقدماً على البيع .

عليه السلام وروى محمد بن عيسى عن أبي علي بن راشد عليه السلام في الصحيح والشيخان في القوي كالصحيح (١) ويدل على عدم جواز بيع الوقف ووجوب دفعه الى الموقوف عليه ومع عدم المعرفة يتصدق بحاصلها الى ان يتحقق عنده المصروف .

(١-٢) اورده والذي يهده في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٢٩ - ٢٨

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن جعفر بن حنان (حيان-خل) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقف غلة له على قرابة له من أبيه وقرابة من أمه وأوصى لرجل ولعقبه من تلك الغلة ليس بينه وبينه قرابة بثلاثمائة درهم في كل سنة ويقسم الباقي على قرابته من أبيه وأمّه، قال: جائز للذي أوصى له بذلك، قلت: أ رأيت أن لم يخرج من غلة الأرض التي وقفها الخمسمائة درهم؟ فقال: ادليس في وصيته أن يعطى الذي أوصى له من الغلة بثلاثمائة درهم ويقسم الباقي على قرابته من أبيه وأمّه؟ قلت: نعم، قال: ليس لقرابته أن يأخذوا من الغلة شيئاً حتى يوفوا الموصى له ثلاثمائة درهم، ثم لهم مابقى بعد ذلك، قلت: أ رأيت أن مات الذي أوصى له، قال: أن مات كانت الثلاثمائة درهم لورثته يتوارثونها مابقى أحد منهم فإذا انقطع ورثته ولم يبق منهم أحد كانت الثلاثمائة درهم لقرابة الميت، ترد إلى ما يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك مابقى (منهم أحد-خ) وبقيت الغلة قلت: و للورثة من قرابة الميت أن يبيعوا الأرض إذا احتاجوا إليها ولم يكفهم ما يخرج من الغلة؟ قال: نعم إذا رضوا كلهم وكان البيع خيراً لهم باعوا.

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن جعفر بن حيان (حيان-خل) في الأقوى كالصحيح كالشيخين (خ) قال أن مات كانت الثلاثمائة درهم لورثته (خ) و يدل على أن المراد بالعقب، الوارث أعم من أن يكون ولداً أو غيره لقرابة الميت وفقاً بشرطه لأن الميت وقفها و أخرج منها شيئاً وجعل الباقي بين الورثة فإذا انقطع الفريب كان لهم، ولا يخرج عن الوقف ويحتمل عوده إلى الملك ويحمل جواز البيع على هذه الحصة لكنها غير معينة القدر لاختلافه باختلاف السنين في القيمة.

و يمكن حمل ما ورد في جواز البيع على الوقف الذي لم يكن لله وما ورد بعدم الجواز على ما نوى القرية فيه و به يجمع بين الاخبار و يشهد عليه شواهد مستجيبة.

وروى العباس بن معروف ، عن عثمان بن عيسى ، عن مهران بن محمد قال :  
سمعت أبا عبد الله عليه السلام أوصى أن يباح عليه سبعة مواسم فاوقف لكل موسم مالا  
ينفق فيه .

وروى عاصم بن حميد . عن أبي بصير قال قال أبو جعفر عليه السلام : **أَلَا أُحَدِّثُكَ**  
بوصية فاطمة عليها السلام ؟ قلت : بلى فأخرج حقا أو سقطا فأخرج منه كتابا فقراء  
(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصت به فاطمة بنت محمد عليها السلام أوصت بحوائطها السبعة :  
العُواف ، والدَّلال ، والبرقة ، والميثب ، والحسنى ، والصفية ، ومالام إبراهيم إلى علي بن  
إبي طالب عليه السلام ، فان مضى على فالي الحسن ، فان مضى الحسن فالي الحسين فان مضى الحسين

﴿وروى العباس بن معروف﴾ في القوى كالشيخين (١) ويدل على جواز الوقف  
لتعزية الأئمة المعصومين عليهم السلام .

﴿وروى عاصم بن حميد﴾ في الحسن كالصحيح كالكليني والشيخ في  
الصحيح (٢) ﴿عن أبي بصير (إلى قوله) هذا ما أوصت به﴾ أي وقفت وجعلت توليتها  
اليهم عليهم السلام ﴿العُواف والدَّلال والبرقة﴾ بضم الباء وسكون الراء ﴿والميثب﴾ بالياء  
المنقطعة تحتها نقطتين والثاء المثناة والباء الموحدة كما ضبطه أهل اللغة في  
صدقات رسول الله عليه السلام ﴿والحسنى والصفية ومالام إبراهيم﴾ يمكن أن يكون  
أصله لمارية ثم انتقل إليها عليها السلام ﴿فالي الأكبر من ولدي﴾ وأخذها بعده عليه السلام  
زيد بن الحسن فإنه كان أكبر ﴿والزبير بن العوام﴾ كان من الممدوحين قبل أن  
يبلغ ابنه عبد الله كما ورد الخبر بأنه كان ضلّاته لابنه لعنهما الله كما هو المشهور  
في الأخبار والآثار .

(١) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٧

(٢) الكافي باب صدقات النبي وفاطمة والأئمة عليهم السلام خبر ٥ والتهذيب باب الوقوف

قالى الاكبر من ولدى شهد الله على ذلك والمقداد بن الاسود الكندى ، و الزبير بن العوام و كتب على بن ابيطالب عليه السلام .

وروى ان هذه الحوائط كانت وقفاً كان رسول الله ﷺ يأخذ منها ما ينفق على أضيافه ومن يمر به فلما قبض جاء العباس بن خاسم فاطمة عليها السلام فيها ، فشهد على عليه السلام وغيره انها وقف عليها - المسموع من ذكر أحد الحوائط المنيب ولكنى سمعت السيد أبا عبد الله محمد بن الحسن الموسوى - ادام الله توفيقه - يذكر انها تعرف عندهم بالمنيب .

انه لما كان يوم الجمل طلبه امير المؤمنين عليه السلام وقال له : يا زبير اما تذكر يوماً كانت يدك فى يدى و رأنا رسول الله ﷺ و قال يا زبيراً تحب علياً ؟ فقلت بلى و كيف لاحب رجلاً يحب الله و رسوله فقال عليه السلام : اتق من يوم تحارب علياً وتكون على الباطل ويكون على مع الحق ، فقال : ما كنت اذكر ذلك الى الآن ، والآن تبت الى الله ورجع الى عيشة وقال لها : ما ذكر و كان ابنه عبد الله عند جملها فقال : خفت من سيف على فعملته الحمية الجاهلية الى ان جرد السيف و حمل على اصحاب امير المؤمنين عليه السلام فقال عليه السلام طرّفوه فطرّفوه وسيفه مجرد ليعلم انه لا يخاف احداً و تبعه عمرو بن جرموز فقتله وجاء برأسه الى امير المؤمنين عليه السلام فقال : هذا رأس الزبير فقال عليه السلام : الم انهكم عن اتباع المدبرين فقال عمرو : بش الامير انت فقال عليه السلام صدق رسول الله ﷺ ، حمزة و قاتله فى الجنة ، و زبير و قاتله فى النار .

و من هنا قال المصنف ان قاتل العمد لا يوفق للتوبة و جزائه جهنم خالداً فيها من كان قاتل نبي او معصوم او محاربهما و يظهر من التتبع ان من رجع فى النهار و ان من الخوارج رجع لخوف القتل و كانوا خوارج حتى اولادهم الى الآن .

والمعجب من هؤلاء النواصب انهم روى فى صحاحهم الستة عن ابى سعيد الخدرى وغيره بطرق كثيرة قال بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً اناه ذوالحويصرة

وهو رجل من بني تميم فقال : يا رسول الله : اعدل فقال : ويلك ومن يعدل اذا لم اعدل؟ قد خبت و خسرت ان لم اكن اعدل ، فقال عمر : يا رسول الله : ائذن لي فيه اضرب عنقه فقال له : دعه فان له اصحاباً يحقر احدكم صلواته مع صلواتهم وصيامه مع صيامهم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية آيتهم رجل اسود احدى عضديه مثل ثدى المرأة او مثل البضعة تدرور ويخرجون على خير فرقة من الناس وفي خبر آخر - على خير البرية قال ابو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ واشهد ان على بن ابي طالب قاتلهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتمس فأتى به حتى نظر اليه على نعت النبي ﷺ الذي نعته رواه البخاري في مواضع متعددة منها في معجزات النبي ﷺ وروى مسلم في اواخر كتاب الزكاة في قصة الغنائم احداً وعشرين حديثاً عن سهل بن حنيف ، وعن ابي ذر ، وعن عبيد الله بن ابي رافع ، وعن زيد بن وهب ، وعن عبيدة ، وعن سويد بن غفلة وعن ابي سعيد الخدري بطرق متكررة ، وعن جابر بن عبد الله ما يقرب منه زيادة ونقصانا .

والكل مشترك في خروجهم من الدين وفي غيرهما من الصحاح اكثر منهما ، ومع هذا اجمعوا على انهم مسلمون فأى اجماع بعد التواتر ، وهل هذا الا معاندة لعلي عليه السلام فتأمل في ان الخوارج ما قتلوا من اصحاب امير المؤمنين عليه السلام عشرة بالانفاق ، وعائشة ، وطلحة ، والزبير ، ومعوية ، وعمر بن العاص قتلوا افاخم اصحاب رسول الله ﷺ ، والخوارج مطعونون عندهم وهؤلاء مقبولون . مع انهم ردوا في صحاحهم الستة متواتراً خبر عمار دانه يقتله الفئة الباغية وذكر البخاري اخباراً كثيرة في ذم مطلق الخوارج وانهم يولّون من خير البرية ويخرجون من الدين ، والغرض التنبيه والاشادة الى الهداية لمن ارادها . وروى الكليني باسناد آخر في الحسن كالصحيح ، عن عاصم بن حميد مثله



ولم يذكر (حقاً) ولا (سقطاً) وقال (الى الاكبر من ولدى دون ولدك) (١) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : الاقرئك وصية فاطمة عليها السلام قلت : بلى قال فاخرج الى صحيفة هذا ما عهدت فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم في ماها الى على بن ابي طالب عليه السلام وان مات فالى الحسن ، وان مات فالى الحسين ، فان مات الحسين فالى الاكبر من ولدى دون ولدك الدلال والعواف والميثب وبرقة ، والحسنى ، والصفية ومال (٢) ام ابراهيم شهد الله عز وجل على ذلك ، والمقداد بن الاسود ، والزيير بن العوام .

وفى الصحيح ، عن احمد بن محمد ، عن ابي الحسن الثاني عليه السلام قال : سألته عن الحيطان ( اى البساتين ) السبعة التى كانت ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام فقال : لا اما كانت وقفاً فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ اليه منها ما ينفق على اضيافه ، والتابعة (٣) تلزمه فيها فلما قبض جاء العباس بن ابي طالب ففاطمة عليها السلام فيها فشهد على علي عليه السلام وغيره انها وقف على فاطمة عليها السلام وهى الدلال ، والعواف ، والحسنى ، والصفية ، ومال ام ابراهيم والميثب والبرقة .

وفى الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبى ومحمد بن مسلم

(١) اورده والخمسة التى بعده فى الكافى باب صدقات النبی (ص) و فاطمة والائمة (ع)

خبر ٦-٧-١ (الى) ٢

(٢) فى الكافى فى غير موضع (مالام ابراهيم) والمراد مشربة ام ابراهيم - اعنى مارية القبطية - وهى بعمالى المدينة بين النخيل ، وهذه الحوائط السبعة من اموال مخبرين اليهودى الذى اوصى بامواله الى النبی (ص) على قول ، وعلى قول آخره من اموال بنى النضير مما افاء الله على رسوله (ص) وقيل غير ذلك راجع و فاعا الوفاء للسهودى - (٣) اى التوابع اللازمة ، وللمها تصحيف التبعة ، وهى ما يتبع المال من نوائب الحقوق او هى بمنهاها وعن قرب الاستاد ، النائية بالنون ولعله الاصول .



وروى محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الفرّج ، عن علي بن مبدق قال :  
كتب اليه محمد بن احمد بن ابراهيم في سنة ثلاث وثلاثين ومائتين يسأله عن رجل  
مات وخلف امرأة وبنين وبنات وخلف لهم غلاما أوقفه عليهم عشر سنين ثم هو حر  
بعد العشر سنين هل يجوز لهؤلاء الورثة بيع هذا الغلام وهم مضطرون اذا كان على  
ما وصفته لك جعلني الله فداك ؟ فكتب عليه السلام : لا يبيعه (لا يبيعه) الى ميقات شرطه  
الا ان يكونوا مضطرين الى ذلك فهو جائز لهم .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن عمر بن اذينة قال : كنت شاهداً لابن ابي

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألناه عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصدقة فاطمة عليها السلام قال :  
صدقتهما لبني هاشم وبنو المطلب .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابراهيم بن ابي يحيى المدني ، عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال : الميتب هو الذي كاتب عليه سلمى فافاء الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو  
في صدقتها .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقة  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و صدقة علي عليه السلام فقال : هي لنا حلال وقال ان فاطمة عليها السلام جعلت  
صدقتهما لبني هاشم وبنو المطلب .

وروى محمد بن علي بن محبوب رحمته الله في القوي كالصحيح كالشيخ (۱) فكتب  
عليه السلام لا يبيعه عليه السلام اي خدمته عليه السلام الى ميقات شرطه عليه السلام الا مع الضرورة فيجوز بيع  
خدمته حينئذ و يكون المراد بالبيع الصلح او الاجارة مباحا ( او ) يقال بجواز  
الرجوع للورثة في الرقبى كما سيجي .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن عمر بن اذينة رحمته الله في الصحيح و الشيخان في

(۱) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ۲۷ - ۳۶

۵۷ - ۱۲ - ۵۱ واورد الثاني في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة خبر - ۲۷

من كتاب الوصايا .

ليلي وقضى في رجل جعل لبعض قرابته غلة داره ولم يوقت وقتاً فمات الرجل وحضرته ورثته ابن ابي ليلي وحضر قرابته الذي جعل لغلة الدار، فقال ابن ابي ليلي : اري ان ادعها على مانر كهها صاحبها ، فقال محمد بن مسلم الثقفى : اما ان على بن ابيطالب عليه السلام قد قضى في هذا المسجد بخلاف ما قضيت ، فقال وما علمك ؟ قال : سمعت أبا جعفر محمد بن على عليه السلام يقول : قضى على عليه السلام برّد الحبيس و انفاذ المواريث فقال ابن ابي ليلي : هذا عندك في كتاب ؟ قال : نعم قال : فأرسل فأتني به ، فقال له محمد بن مسلم : على ان لا تنظر من الكتاب الا في ذلك الحديث قال : لك ذلك ، قال : فاحضر الكتاب واره الحديث عن ابي جعفر عليه السلام في الكتاب فردّ قضيته - والحبيس كل موقف الى غير وقت معلوم هو مردود الورثة .

الحسن كالصحيح عليه السلام قال كنت شاهداً لابن عليه السلام وفيهما (شاهد ابن) عليه السلام ابي ليلي وقضى في رجل لبعض قرابته غلة عليه السلام اى حاصل عليه السلام داره و لم يوقت وقتاً عليه السلام اى لم يجعله وقتاً مؤبداً ولا سكنى مدّة عمره (او) عمر الساكن عليه السلام وقضى على عليه السلام برّد الحبيس و انفاذ المواريث عليه السلام اى حكم عليه السلام بان ما كان حبساً كذلك يرد الى الورثة بعد موت الحابس ويجعل ميراثاً لورثته .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن اسماعيل بن الفضل . عن ابي عبد الله عليه السلام (ع) قال : من اوقف ارضاً ثم قال : ان احتجبت اليها فانا احق بها ثم مات الرجل فانها ترجع الى الميراث ، وفي القوى عن اسماعيل بن الفضل مثله معنى .

وفي الموثق كالصحيح عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصدق ببعض ماله في حياته في كل وجه من وجوه الخير وقال ان احتجبت الى شىء من مالى او من غلته فانا احق به آله ذلك ؟ وقد جعله الله وكيف يكون حاله اذا هلك الرجل أيرجع ميراثاً او يضمن صدقته ؟ قال : يرجع ميراثاً على اهله .

ويدل على انه اذا اشترط في الوقف ان يكون له الرجوع يخرج عن كونه وقتاً ويكون حبساً يجوز له ان يرجع فيه .

وروى عبدالله بن المغيرة، عن عبدالرحمن الجعفي قال: كنت أختلف الى ابن ابي ليلى في موارث لنا يقسمها وكان فيه حبس فكان يدافعني ، فلما طال ذلك شكوتنه الى ابي عبدالله عليه السلام فقال: او ما علم ان رسول الله ﷺ امر برّد الحبس وأنفاذا الموارث؟ قال: فأثبته ففعل كما كان يفعل ، فقلت له : اني شكوتك الى جعفر بن محمد عليه السلام فقال لي : كيت وكيت ، قال: فحلّفتني ابن ابي ليلى انه قد قال ذلك فحلّفت له ففعلت لي بذلك .

وروى يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن شعيب ، عن ابي كههمس عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ستة تلحق المؤمن بعد وفاته : ولديستغفر له ، ومصحف يخلفه ، وغرس يفرسه ، وبشر يحفرها . وصدقة يجريها ، وسنة يؤخذ بها من بعده .

﴿والحبس النخ﴾ من كلام المصنف لانه ليس فيهما .  
 ﴿وروى عبدالله بن المغيرة﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن عبدالرحمن الجعفي﴾ كما في باب ، وفي (الختيم) وهما مجهولان ولا يضر لصحته عن عبدالله و كان فيه حبس كما هو فيهما او خير وهو تصحيف النسخ .  
 ﴿وروى يعقوب بن يزيد﴾ في القوي كالكليني (٢) ﴿ومصحف﴾ اي مكتوب من العلوم الدينية او قرآن و الاول اظهر ﴿وغرس يفرسه﴾ الله او الامم كالبر ﴿و صدقة يجريها﴾ كالوقوف على المستحقين و المساجد و المدارس و الرباطات والقناطر والعمّامات ﴿وسنة﴾ اي العمل بها او مثل الرباطات والقناطر فانه لم يرد نص فيهما لكن ورد العمومات فاذا اجراها احد واتبعه جماعة فهو مثاب .  
 ومنها كتب الفقه والكلام على المشهور ، والذي فعلته من شرح الاحاديث نرجو

(١) الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة خير ٨ والتهذيب باب الوقوف والصدقات

خير ٣٧

(٢) اورده والخسة التي بعده في الكافي باب ما يلحق الميت بعد موته خير ٦-١

٣-٢ - ٢-٥ - من كتاب الوصايا

وروى علي بن أسباط ، عن محمد بن حمران ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتصدق بصدقة مشتركة ، قال : جائز .

من الله تعالى ان يكون منها ، ومن كان يفعل بعد ذلك من العلماء فترجوان يكون لنا اجرا بالاتباع وهو الكريم الوهاب .

وروى الكليني في الصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس يتبع الرجل بعد موته من الاجر الا ثلاث خصال ، صدقة اجراها في حياته فهي تجري بعد موته ، سنة هدى سنها فهي تعمل بها بعد موته او ولد صالح يدعوه وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس يتبع الرجل بعد موته من الاجر الا ثلاث خصال ، صدقة اجراها في حياته فهي تجري بعد موته ، وصدقة مبتولة (اي مفروزة من ماله) لا تورث او سنة هدى فهو يعمل بها بعده او ولد صالح يدعوه .

وفي الصحيح (على المشهور) عن محمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله الا انه قال : او ولد صالح يستغفر له .

وفي الصحيح (على المشهور) عن معوية قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ما يلحق الميت بعد موته ؟ قال : سنة سنها يعمل بها بعد موته فيكون له مثل اجر من عمل بها من غير ان ينتقص من اجورهم شيء ، والصدقة الجارية تجري من بعده ، والولد الطيب يدعوا لوالديه بعد موتهما ويحج و يتصدق و يعتيق عنهما ويصلي و يصوم عنهما قلت أشر كهما في حجي ؟ قال نعم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتبع الرجل بعد موته الا ثلاث خصال ، صدقة اجراها لله في حياته فهي تجري له بعد موته ، وسنة هدى سنها فهي يعمل بها بعد موته ، وولد صالح يدعوه .

وروى علي بن أسباط عن محمد بن حمران وهو النهدي لرواية علي عنه .

﴿عن زرارة﴾ في الصحيح والشيخان في القوي كالصحيح (١) وبديل على جواز الصدقة والوقف بالمشاع .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي (٢) قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دار لم تقسم فتصدق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار فقال : يجوز ، قلت : أرايت أن كان هبة ؟ قال : يجوز .

و روى في الحسن كالصحيح . عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة مالم تقسم ولم يقبض قال : جائزة إنما أراد الناس النحل فأخطئوا .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عمر الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن دار لم تقسم فتصدق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار قال : يجوز قلت : أرايت أن كانت هبة ؟ قال : تجوز - الخبر .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن صدقة مالم يقبض ولم يقسم قال تجوز .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : في الرجل يتصدق بالصدقة المشتركة قال : جائز (٣) وفي الموثق كالصحيح عن محمد بن حمزاة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

(١) أورده والأربعة التي بعده في التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٢-١١ صدر

٣٢-٢٩-٣١ وأورد الأول والثالث في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٢٦

ع- من كتاب الوصايا

(٢) الظاهر أنها بينتها هي رواية عمر الحلبي الأتية فلا تنفل

(٣) الظاهر أنها عين الرواية الأولى لا رواية مستقلة

وروى الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل تصدق على ولد له قد ادر كوا فقال: اذا لم يقبضوا حتى يموت فهي ميراث ، فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان الوالد - هو الذي يلي امرهم .

وقال عليه السلام ، لا يرجع في الصدقة اذا تصدق بها ابتغاء وجه الله عز وجل وفي رواية ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصدق على ابنه بالمال او الدار ، ألهان يرجع فيه ؟ فقال: نعم ، إلا ان يكون صغيرا .

﴿ وروى الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم بن سليمان ﴾ كالشيخ (١) ﴿ عن عبيد بن زرارة ﴾ ، و يدل على اشتراط الوقف و الصدقة بالقبض وان قبض والد الصغير بمنزلة قبضه كما تقدم في صحيحة صفوان ﴿ وقال عليه السلام ﴾ جزؤا الخبر ، و يدل على انه لا يجوز الرجوع اذا تصدق لله لانه كالمعوضة التي اخذ عوضها من الله تعالى .

﴿ وفي رواية ابن أبي عمير ﴾ في الصحيح ، والشيخان في الحسن كالصحيح ﴿ عن جميل بن دراج ﴾ و يدل على ان الصدقة على الصغار لا يجوز الرجوع فيها لانها مقبوضة بيده ومقبوضة ايضاً و هما سببان اجتماعاً فيه .

وروي في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام انه قال في الرجل يتصدق على ولده قد ادر كوا اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث ، فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان والده هو الذي يلي امره وقال : لا يرجع في الصدقة اذا ابتغى بها وجه الله عز وجل ، وقال : الهبة والنحلة يرجع فيها ان شاء ، حيث اوتى من

(١) اوردته والخمسة التي بهذه في التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٣ - ١٦٢

١٥-١٨-٢١-٢٠ وورد الثاني و الثالث والرابع في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة خبر ٦-٧-٩ من كتاب الوصايا



وروى موسى بن بكر، عن الحكم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: ان والدي تصدق على بدار ثم بداله أن يرجع فيها وان قضائنا يقضون لي بها فقال: نعم ما قضيت به قضائكم ولبس ما صنع والدك انما الصدقة لله عز وجل فما جعل لله فلا رجعة فيه له، فان انت خاصمته فلا ترفع عليه صوتك وان رفع صوته فاخفض انت صوتك .

الالذي رحم فانه لا يرجع فيه .

وروى في الصحيح (على المشهور) عن عبد الرحمان بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئاً وهم صغار ثم يبدوله يجعل معهم غيرهم من ولده قال لا بأس - وروى الشيخ في الصحيح، عن علي بن يقطين قال: سألت ابا الحسن (ع) عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدوله بعد ذلك ان يدخل معهم غيره من ولده قال: لا بأس بذلك وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده ويبيئه لهم أله ان يدخل معهم من ولده غيرهم بعد أن ابانهم بصدقة؟ قال: ليس له ذلك الآن يشترط انه من ولد (له - نخ) فهو مثل من تصدق عليه فذلك له .

وفي الحسن عن سهل بن اليسع قال: سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدوله بعد ذلك انه يدخل معه غيره من ولده قال: لا بأس به .

فطريق الجمع بين هذه الاخبار انه اذا قبضها لم يجز له ان يأخذ منهم ولا ان يشرك معهم غيرهم وان لم يقبضها جاز التشريك بادخال اولاده الأخر معهم ، وفي الصغار اذا ابانها لم يجز له الادخال والآجاز والله تعالى يعلم .

وروى موسى بن بكر عن الحكم روى الشيخان في الموثق كالصحيح عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن ابي عقيلة (١) .

والظاهر انه كان في نسخة المصنف (ابن بكر) فتوهم انه موسى ، ويمكن ان

(١) الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ١٨ من كتاب الوصايا و

التهذيب باب الوقف والصدقات خبر ١٩



قال: قلت له انه قد توفي قال: فاطب بها .

يكون سنداً آخر الى الحكم ، ويدل على انه لا يجوز الاخذ من الاولاد ، و الاخبار السابقة دالة على جواز التشريك فلا ينافيها ، ويدل على جواز المخاصمة مع الاب بدون ان يرفع صوته .

و روى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن جميل بن دراج قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل يتصدق على ولده بصدقة وهم صغار له ان يرجع فيها ؟ قال : لا الصدقة لله (١).

وروي في الصحيح (على المشهور) عن عبدالرحمان قال : سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق على ولده وهم صغار بالجارية ثم تُعجبه الجارية وهم صغار في عياله أترى ان يصيبها او يقوّمها قيمة عدل فيشهد بشئها عليه ام يدع ذلك كله فلا يعرض بشيء منه قال : يقوّمها قيمة عدل ويحتسب بشئها لهم على نفسه ويمسها (٢) وتقدم الاخبار في ذلك في النكاح .

وقال : قلت له انه قد توفي قال فاطلب بها (او فاطب بها) وليس فيهما هذا السؤال والجواب ، وهو مؤيد لانه خبر آخر .

و روى الشيخان في الصحيح . عن علي مهزيار قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام اعلمه ان اسحاق بن ابراهيم وقف ضيعة على الحج وام ولده ، و ما قنل عنها للفقراء وان محمد بن ابراهيم أشهدني على نفسه بمال ليفرق على اخواننا وان في بني هاشم من يعرف حقه يقول بقولنا ممن هو محتاج فترى ان اصرف ذلك اليهم اذا كان سبيله سبيل الصدقة لان وقف اسحاق اما هو صدقة ؟ فكتب عليه السلام فهمت يرحمك الله ما ذكرت من وصية اسحاق بن ابراهيم رضي الله عنه وما شهد لك بذلك

(١) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٢٣

(٢) الكافي باب ما يجوز من الوقف و الصدقة الخ خبر ٩ والتهذيب باب النحل و

الهبة خبر ٣ من كتاب الوقوف

وروى ربيع بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال : تصدق امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام بداره التي في المدينة في بنى زريق فكتب (بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به على بن ابي طالب وهو حى سوى ، تصدق بداره التي في بنى زريق صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارض وأسكن هذه الصدقة خالائه ماعشن وعاش عقيبهن فاذا انقرضوا فهي لذوى الحاجة من المسلمين شهد (الله) .

محمد بن ابراهيم رضى الله عنه و استمرت فيه من ايصالك بعض ذلك الى من له ميل ومودة من بنى هاشم ممن هو مستحق فقير فاوصل ذلك اليهم فهم اذا صاروا الى هذه الخطة احق به من غيرهم لمعنى لو فسرت لك لعلمته ان شاء الله (١) والخطة بالضم الامر والحال والشأن .

وروى ربيع بن عبد الله عليه السلام في الصحيح والشيخ في القوي عن ربيع (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) شهد اى شهد بذلك فلان وفلان كما تقدم وليس فيهما ، ويدل على رجحان الوقف بهذا العنوان .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح والكليني في القوي عن عجلان ابي صالح قال : املى على ابو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به فلان بن فلان وهو حى سوى بداره التي في بنى فلان بحدودها، صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث حتى يرثها وارث السموات والارض وانه قد اسكن صدقته هذه فلانا وعقبه فاذا انقرضوا فهي على ذى الحاجة من المسلمين .

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣٠ من كتاب الوصايا والتهذيب باب الزيادات خبر ١٨ من كتاب الوصايا .

(٢) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٧-٥-٦-٥٣ واورده الثاني والثالث في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٣٩ - ٢٠ واورده الرابع في باب صدقات النبي (ص) وفاطمة (ع) الخ خبر ٩ من كتاب الوصايا

وروي في القوي كالصحيح ، عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام مثله .

وفي الصحيح عن ايوب بن عطية الحذاء قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول  
قسم نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم الفيتى فأصاب على عليه السلام ارضاً فاحتفر فيها عيناً فخرج ماء ينبع  
(اي يغور) في السماء (اي الى فوق) كهيئة عنق البعير اى فى الكثرة فسمّاها ينبع  
فجاء البشير يبشّر فقال عليه السلام : بشّر الوارث هي صدقة بنته بتلا وفي حجيج بيت الله الحرام  
وعابر سبيل الله لا تباع ولا توهب ولا تورث فمن باعها او وهبها فعليه لعنة الله والملائكة  
والناس اجمعين ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

وفي الصحيح عن عبدالرحمان بن الحجاج قال : بعث الى ابو الحسن موسى عليه السلام  
بوصية امير المؤمنين عليه السلام .  
وهي بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما اوصى به وقضى به فى ماله عبدالله عليه السلام  
ابتغاء وجه الله ليولجنى به الجنة ويصرفنى به عن النار ويصرف النار عنى يوم تبيض  
وجوه وتسود وجوه . انما كان لى من ينبع من مال يعرف لى فيها وما حولها صدقة  
ورقيقتها غيران رباحاً ( بالموحدة ) وابايزر ( بتقديم الزاى او تأخيرها ) وجبير اعتقاء  
ليس لاحد عليهم سبيل فهم موالى يعملون فى المال خمس حجج وفيه نفقتهم ورزقهم  
وارزاق اهلهم .

ومع ذلك ما كان لى بوادى القرى كله من (مال بنى فاطمة) (مال بنى فاطمة خنل)  
ورقيقتها صدقة وما كان لى بداغاه او بدغاه (او بديمة وهو اظهر) واهلها صدقة (١) (غير ان ذريقاً  
له مثل ما كتبت لاصحابه . وما كان لى باذينة واهلها صدقة والتفيزتين (كما فى فى) والتقصير  
(كما فى رب) كما قد علمتم صدقة فى سبيل الله وان الذى كتبت من اموالى هذه صدقة واجبة  
بتلة حياً انا ادميتاً ينفق فى كل نفقة يبتغى بها وجه الله فى سبيل الله ووجهه وذوى الرحم من

(١) يب غيران رقيقتها لهم مثل ما كتبت لاصحابهم

بنى هاشم وبنى المطلب ، و القريب والبعيد فانه يقوم على ذلك الحسن بن علي يا كل منه بالمعروف وينفقه حيث يريه الله (او يريد الله كما في يب) عز وجل في حل محلل لأخرج عليه فيه فإن اراد ان يبلغ نصيباً من المال فيقضى به الدين فليفعل ان شاء و لأخرج عليه فيه وان شاء جعله سري الملك (اي نفسه او شراء الملك كما في يب) و ان ولد علي ومواليهم الى الحسن بن علي عليه السلام .

وان كانت دار الحسن غير دار الصدقة فبداله ان يبيعها فليبيع ان شاء لأخرج عليه فيه وان باع فانه يقسم ثمنها ثلاثة اثلث فيجعل ثلثاً في سبيل الله ويجعل ثلثاً في بنى هاشم وبنى المطلب ويجعل الثلث في آل ابي طالب وانه يضعه فيهم حيث اراد الله .

و ان حدث بحسن حدث وحسين حتى فانه الى الحسين بن علي وان حسناً يفعل فيه مثل الذي امرت به حسناً مثل الذي كتبت لحسن وعليه مثل الذي على حسن و ان لبنى (ابنى - خ) فاطمة من صدقة علي مثل الذي لبنى علي ، واني اما جعلت لابني فاطمة ابتغاء وجه الله عز وجل وتكريم حرمة رسول الله صلى الله عليه وآله ومعظيمهما وتشريفهما ورضاهما .

و ان حدث بحسن وحسين حدث فان الآخر منهما ينظر في بنى علي فان وجد فيهم من يرضى بهديه واسلامه واماته فانه يجعله اليه ان شاء وان لم يرفيهم بعض الذي يريده فانه يجعله الى رجل من آل ابي طالب يرضى به فإن وجد آل ابي طالب قد ذهب كبرائهم وذو آرائهم فانه يجعله الى رجل يرضاه من بنى هاشم ، وانه يشرط على الذي يجعله اليه ان يترك المال على اصوله و ينفق ثمره حيث امرته به في سبيل الله ووجهه وذوي الرحم من بنى هاشم وبنى المطلب و القريب والبعيد لا يباع منه شيء ولا يوهب ولا يورث .

و ان مال محمد بن علي (١) علي ناحية (او ناحيته) و هو الى ابني (٢) فاطمة وان رقيقى الذين فى صحيفة صغيرة ، التى كتبت لى (وليس لى) فى بب (عتقاء).

هذا ما وصى (٣) على بن ابي طالب عليه السلام فى امواله هذه ، الفد من يوم قدم مسكن (٤) ابتغاء وجه الله والدار الآخرة والله المستعان على كل حال ولا يحل لامرئ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول فى شئ قضيته من مالى ولا يخالف فيه امرئ من قريب او بعيد

اما بعد فان ولائى اللاتى اطوف عليهن السبعة عشر منهن امهات اولاد معهن اولادهن ، ومنهن حبالي ومنهن من لاولد له ، فقضائى فيهن ان حدث بى حدث ان من كان منهن ليس لها ولد وليست بحبلى ففى عتيق لوجه الله عز وجل ليس لاحد عليهن سبيل و من كان منهن لها ولد ادبلى فتمسك على ولدها وهى من حفظه (حسته - خل) فان مات ولدها وهى حية ففى عتيق ليس لاحد عليها سبيل هذا ما قضى به على فى ماله ، الفد من يوم قدم مسكن شهد ابو سمر (بالمهمله او المعجمة كما فى بب) بن ابرهة وصمصمة بن صوحان ويزيد بن قيس ، وهياج بن ابي هياج وكتب على بن ابي طالب بيده لعشر خلون من جمادى الاولى سنة تسع (او سبع) وثلثين (٥).

(١) بنى عليه السلام ابن الحنفية

(٢) بالثنية بنى عليه السلام الحسن والحسين عليهما السلام

(٣) فى التهذيب وبعض نسخ الكافى هذا ما قضى به على بن ابي طالب

(٤) فى القاموس مسكن كمسجد موضع بالكوفة ومنع صرفه للعلمية والتأنيث بتأويل

البقة والقرية .

(٥) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٥٢ والكافى باب صدقات النبى (ص) الخ خبر ٨

وروى حماد بن عثمان ، عن أبي الصباح ( الكناي ) قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : ان أمي تصدقت على بنصيب لها في دار ، فقلت لها : ان القضاة لا يجيزون هذا ولكن اكتبه شري فقلت : اصنع من ذلك ما بدالك وكلماتي انه يسوغ لك فتوثقت ، فأراد بعض الورثة ان يستحلفني اني قد نقدت هذا الثمن اولم انقدها شيئاً فما ترى ؟ قال : احلف له .

واعلم ان هذه الوصية مع صحتها بطرق متعددة و اشتمالها على احكام كثيرة لم يلتفت اليها الاصحاب وبسببه وقع فيها الاختلافات وان كانت غير مضره لانه ليس مما يتعلق به حكم ، بل اكثرها من الاسامي التي لم يذكرها اهل اللغة و لم يبق لها اثر ولو كان باقيا لكان لها اسامي أخر والله تعالى يعلم .

﴿ وروى حماد بن عثمان ﴾ في الصحيح ﴿ عن أبي الصباح ﴾ و في بعض النسخ ( الكناي ) وقد تقدم هذه الرواية بعينها في باب الايمان عن حماد بن عثمان عن محمد بن عثمان عن محمد بن الصباح ( او أبي الصباح كما في ب ) ( ١ ) .

وروى الكليني في الصحيح ، عن صفوان بن يحيى ، عن محمد الطائي ( او محمد بن مسلم الطائي او محمد بن مسلم بن مسعود الطائي او محمد بن مسعود الطائي و الكل مجاهيل ) قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : ان أمي تصدقت على بدار لها ( او قال بنصيب لها ) في دار فقلت لي : استوثق لنفسك فكتبت عليها شري و انها قد باعت ( او فكتبت عليها اني اشتريت ) و انها قد باعتني و قبضت الثمن فلما ماتت قال الورثة : احلف انك اشتريت و نقدت الثمن فان حلفت لهم اخذته وان لم احلف لهم لم يعطوني شيئاً قال : فقال : احلف لهم و خذ ما جعلته لك ( ٢ ) - وعلى نسخة الاصل صحيح كالسابق في اليمين ، وعلى البواقى قوى كالصحيح .

( ١ ) راجع ص ٩ من المجلد الثامن من هذا الكتاب

( ٢ ) الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ غير ١١

وروى محمد بن سليمان الديلمي ، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتصدق على الرجل الغريب ببعض داره ثم يموت قال : يقوم ذلك قيمة فيدفع إليه ثمنه .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن أبان ، عن اسماعيل الجعفي قال : قال أبو جعفر عليه السلام : من تصدق بصدقة فردها عليه الميراث فهي له .

✽ و روى محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه ✽ كالشيخ ( ١ ) ✽ يتصدق ✽ أي يهبه الله ✽ قال : يقوم ذلك ✽ أي برضاه أو كان هذا الحكم لقربه بمنزلة الزوجة في الحرمان من العين أو صرح الموصي بقيمتها مع ضعف الخبر ✽ و روى محمد بن أبي عمير عن أبان ✽ في الموثق كالصحيح والشيخ في القوي ( ٢ ) ✽ عن اسماعيل ✽ بن جابر ✽ الجعفي قال قال أبو جعفر عليه السلام : من تصدق بصدقة فردها عليه الميراث فهي له ✽ يعني ذلك لا يجوز الرجوع في الصدقة لأنها هبة موهبة سيما إذا كان من الزوج أو الزوجة أو المحارم ، ويكره شرائها أmaalومات من تصدق عليه ورجع إليه بالميراث فلا بأس بأكملها .

واعلم ان الفرق بين الصدقة والنحلة والمطية لا يكون الأبنية القربة فلو قصدها فهي صدقة ، ولولم يقصدها فيجوز الرجوع مع بقاء العين الآن يعوض عنها بأن يعطى بشرط العوض في المقد أو بإرادة العوض ويعوض كما هو الظاهر من الاخبار ، والمشهور الاول ( ٣ ) - و الآفي ذوي الارحام فإن المشهور انه لا يشترط القربة في عدم جواز الرجوع ويظهر من بعض الاخبار انهم كفيرهم وقصر المصنف اذا كتفى بهذا الخبر .  
روى الشيخان في الحسن كالصحيح والشيخ أيضاً في الموثق كالصحيح عن هشام و حماد و ابن اذينة و ابن بكير و غيرهم كلهم قالوا : قال أبو عبد الله عليه السلام

( ٢-١ ) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٥٠ - ٥٧

( ٣ ) يعني ان يعطى بشرط العوض في العقد ولا يكفي مجرد ارادة اخذ العوض في

لزوجها .



لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل (١).

وفى الحسن كالصحيح والشيخ أيضاً فى الموثق كالصحيح ، عن حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال : لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل .  
وفى الصحيح ، عن زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام قال : إنما الصدقة محدثة إنما كان الناس على عهد رسول الله ﷺ ينحلون و يهبون و لا ينهبى لمن أعطى الله عز وجل شيئاً ان يرجع فيه قال : وما لم يُعط الله و فى الله فانه يرجع فيه ، فحلة كانت او هبة حيزت ( اى قبضت ) اولم تحز ولا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته ولا المرأة فيما تهب لزوجها حيزا ولم تحزاً ليس الله تبارك و تعالى يقول : ( ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ) (٢) و قال : ( فإن طبن لكم عن شيءٍ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ) (٣) وهذا يدخل فيه الصدقات والهبة - اى بعمومها بشملهما .

وروي فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام انه سئل عن رجل كانت له جارية فأذنته امرأته فيها فقال : هى عليك صدقة فقال : ان كان قال ذلك : لله فليعضها وان كان لم يقل فله ان يرجع ان شاء فيها .

فبظاھرہ ینافی ماسبق ویحمل علی القصد لانه قال : ( عليك صدقة ) وهو بمنزلة قوله : لله لكن الغالب انهم يقولون لرفع النزاع ولا يقصدون الهبة .

وروي فى الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال . سألت ابا عبد الله عليه السلام

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافى باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٢

١-٣-١٢ - واورد الاولین فی التهذیب باب الوقوف و الصدقات خبر ٦٣ - ٦٢ - والآخرین

باب التحل والهبة خبر ١-٥

(٢) البقرة - ٢٢٩ - ولكن الآية الشريفة هكذا - ولا يحل لكم ان تأخذوا

مما آتيتموهن شيئاً .

(٣) النساء - ٢

عن الرجل يتصدق بالصدقة أله ان يرجع في صدقته ؟ فقال : ان الصدقة محدثة انما كان النحل والهبة ولمن ذهب او ينحل ان يرجع في هبته حيزا ولم يحز ، ولا ينبغي لمن اعطى الله شيئا ان يرجع (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن جميل وعن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا كانت الهبة قائمة بعينها فله ان يرجع والا فليس له ؛  
وفي الصحيح ( على المشهور ) عن معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل ، الدراهم فيهبها له ، أله ان يرجع فيها ؟ قال : لا . ويدل على انه لا رجوع في الابرار .

وفي الحسن كالصحيح ، عن منصور بن حازم عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان تصدقت بصدقة لم ترجع اليك ولا تشترها الا ان تورث .  
وروى الشيخ في الصحيح ، عن منصور بن حازم قال : قال ابو عبدالله عليه السلام اذا تصدق الرجل بصدقة لم يحل له ان يشتريها ولا يستوهبها ولا يشتريها الا في ميراث (٢) .

وفي القوي وفي الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام في الرجل يتصدق بالصدقة أيحل له ان يرثها ؟ قال : نعم .  
وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألت عن رجل اعطى امه عطية فماتت وكانت قد قبضت الذي اعطاها ثبات به ( وفيه وثابت به ) قال : هو و الورثة فيها سواء (٣) .

(١) اورده والثلة التي يهده في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ غير ١١-٣

١٢-٦ واورد الثلة الاولى في التهذيب باب النحل والهبة غير ٢-٥-٦

(٢) اورده والذي يهده في التهذيب باب الوقوف والصدقات غير ٥٧-٥٨

(٣) التهذيب باب النحل والهبة غير ٨

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا تصدق الرجل على ولده بصدقة فانه يرثها ، واذا تصدق بها على وجه يجعله الله فانه لا ينبغي له (١) .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : سالت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتصدق بالصدقة ثم يعود في صدقته فقال : قال رسول الله ﷺ : انما مثل الذي يتصدق بالصدقة ثم يعود فيهما مثل الذي بقي . ثم يعود في قبضته (٢) .

وفي الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : انما مثل الذي يرجع في صدقته كالذي يرجع في قبضته (٣) .

وفي الموثق كالصحيح عن الفضل بن عبد الملك عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل تصدق بنصيب له في دار على رجل قال : جائز وان لم يعلم ما هو (٤) .

ويدل كما تقدم وسيجيء على ان حكم الصدقة غير حكم الهبة ، فيجوز الصدقة بالمجهول وبما لم يقبض بخلاف الهبة فانه يشترط فيه القبض ولا يتيسر قبض المجهول بل لا يمكن غالباً .

وفي الموثق عن طلحة بن زيد ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : من تصدق بصدقة ثم ردت عليه فلا يأتى كلها لانه لا شريك لله عز وجل في شيء مما جعل له ، انما هو بمنزلة العتاقة فلا يصلح ردّها بعد ما يعتق (٥) .

وفي القوي كالصحيح ، عن جراح المدائني عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال

(١-٢) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٥٩ - ٦٠

(٣) التهذيب باب النحل والهبة خبر ١٣

(٤-٥) التهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٦٣ - ٦٤

في الرجل يرتد في الصدقة قال: كالذي يرتد في قبضه (١) وتدل على حرمة الرجوع لأن أكل القبيح حرام وقد يطلق مجازاً كما سيجيء .

وفي الصحيح ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الهبة جائزة قبضت أم لم تقبض قسمت أولم تقسم والنحل لا يجوز حتى يقبض وإنما أراد الناس ذلك فإخطأوا - أي الهبة لله لا يشترط فيها القبض .

وفي الصحيح : عن معوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل كانت عليه دراهم لانسان فوهبها له ثم رجع فيها ثم وهبها له ، ثم رجع فيها ثم وهبها له ، ثم هلك ؟ قال : هي للذي وهب (أو وهبها له) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي مرزوم قال : إذا تصدق الرجل بصدقة أو هبة قبضها صاحبها علمت أولم تعلم فهي جائزة - وفي الموثق عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

وفي الصحيح ، عن صفوان قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل ، المال الذي له عليه فقال له ليس عليك فيه شيء في الدنيا والآخرة يطيب ذلك له وقد كان وهبه لولد له ؟ قال : نعم يكون وهبه له ثم نزع ففعله لهذا - ويحمل على الولد الكبير أو الصغير للولاية أو لعدم القبض وفي الموثق كالصحيح ، عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الهبة والنحلة ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال : هو ميراث فان كانت لصبي في حجره فاشهد عليه فهي جائزة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال الهبة

(١) أورده والسبعة التي بعده في : التهذيب باب النحل والهبة خبر ١٢ - ١٨ - ١٥ - ١٦ -

١٧ - ٢٦ - ٢٥ - ٣١ من كتاب الوقوف والصدقات وأورد الرابع في الكافي باب ما يجوز من الوقوف والصدقة خبر ٢٠

لا يكون هبة ابدأ حتى يقبضها ، و الصدقة جائزة عليه و اذا بعث بالوصية الى رجل من بلده فليس له الآن يقبلها وان كان في بلده و يوجد غيره فذلك اليه .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا عوض صاحب الهبة فليس له ان يرجع (١) .

وروي الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله وعبدالله بن سنان (اوسليمان) قالا : سألتنا ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يهب الهبة أيرجع فيها ان شاء أم لا ؟ فقال : يجوز الهبة لذوي القرابة والذي يثاب (اي يعوض) من هبته ويرجع في غير ذلك ان شاء (٢) .

و في الموثق كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان (او ابن سليمان) كما في بعض النسخ ( عن ابي عبدالله عليه السلام مثله .

و في القوي كالصحيح عن القاسم بن سليمان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يهب الجارية على ان يثاب فلا يثاب أله ان يرجع فيها ؟ قال : نعم ان كان شرط له عليه ، قلت : ارايت ان وهبها له ولم يشبه أيطاها أم لا ؟ قال : نعم اذا كان لم يشترط عليه حين وهبها .

(فاما) ما رواه في الموثق عن داود بن الحصين عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته هل لاحد ان يرجع في صدقة او هبة ؟ قال : أما ما تصدق به لله فلا ، واما الهبة والنحلة فيرجع فيها حازها اولم يعزها وان كانت لذى قرابة .

و في الصحيح ، عن حماد عن المعلى بن خنيس قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام هل

(١) الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة خبر ١٩ و التهذيب باب النحل والهبة

خبر ٩

(٢) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب النحل والهبة خبر ١٣-١٠-١٢-٢٢-٢٨

من كتاب الوقوف والصدقات .

لاحد أن يرجع في صدقة اربعة ؟ قال : أما ما تصدق به الله فلا داما الهبة والنحل يرجع فيها حازها اولم يمزها وان كانت لذى قرابة ، و قال : من أضرب بطريق المسلمين شيئاً فهو ضامن ، قال : وسمعتنه يقول لا تحل الصدقة لاحد من ولد العباس ولا لاحد من ولد علي عليه السلام ولا ننظر انهم من ولد عبدالمطلب .

(فحملهما ) الشيخ على غير الولد من ذوى الارحام ، و يمكن حملهما على ما لو وقع العيابة بدون اذن الواهب ، و المسئلة موضع اشكال ، و الاحوط عدم الرجوع .

و فى القوى ، عن ابراهيم بن عبد الحميد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : انت بالخيار فى الهبة مادامت فى يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها و قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من رجع فى هبته فهو كالراجع فى قبته (١) .

وروى فى الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألت عن رجل تصدق بصدقة على حميم أ يصلح له ان يرجع فيها ؟ قال : لا ولكن ان احتاج فليأخذ من حميمه وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن ابان عن اخبره ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : النحل والهبة مالم يقبض حتى يموت صاحبها قال : هى بمنزلة الميراث وان كان الصبي فى حجره فهو جائز قال : و سألت هل لاحد ان يرجع فى هبته وصدقته ؟ قال : اذا تصدق ( او تصدقه ) لله فلا واما النحل والهبة فيرجع فيها حازها اولم يمزها وان كانت لذى قرابة .

وفى الصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عن الرجل ينص بعض ولده

(١) اوردته والاربعة التى بعده فى التهذيب باب النحل والهبة خبر ٣٠ - ٢٩ - ١٢

٢١ - ٢٢ - وورد الثانى فى الكافى باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ١٢ من

كتاب الوصايا .

وفى رواية السكوني أن علياً عليه السلام كان يرث النحلة فى الوصية (و-خ) ما اقر عند موته بلائبت ولا بينة رده .

وروى محمد بن على بن محبوب ، عن على بن السندی ، عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : اوصى ابو الحسن عليه السلام بهذه الصدقة : هذا ما تصدق به موسى بن جعفر عليه السلام تصدق بأرضه فى مكان كذا وكذا كلها وحد الارض كذا

بالمطية ؟ قال : ان كان موسراً فنعم وان كان مفسراً فلا - وحمل على الاستحباب . وفى الموثق كالصحيح ، عن ابن ابى عمير عن على بن اسماعيل عن ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام فى الرجل يخرج الصدقة يريد ان يعطيها السائل فلا يعده قال : فليعطها غيره ولا يردها فى ماله - و هو للاستحباب ﴿ وفى رواية السكوني ﴾ كالشيخ (١) وتقدم حملها على التقية . ﴿ وروى محمد بن على بن محبوب ، عن على بن السندی عن صفوان بن يحيى ﴾ كالشيخ فى الحسن كالصحيح و كالكليني وروى ايضاً بسندين صحيحين عن صفوان ، (٢) وروى الشيخ ايضاً بسند صحيح عن صفوان ﴿ عن عبد الرحمن بن الحجاج ﴾ (٣) ان ابا الحسن موسى عليه السلام بعث اليه بوصية ابيه وصدقته مع ابى

(١) التهذيب باب الوقوف والصدقات غير ٥٢ والكافى باب صدقات النبی (ص)

وقاطمة (ع) والائمة (ع) الخ غير ٩

(٢) واعلم ان قوله ان ابا الحسن موسى (ع) (الى قوله ) بسم الله الرحمن الرحيم

ليس فى التهذيب كما يشير اليه الشارح قلده بقوله و اما رواية الشيخ فهو قريب مما فى المتن .

(٢) بل يارب اسانيد صحيحة - فان سنده فى الكافى هكذا - ابو على الاشعري عن

محمد بن عبد الجبار عن صفوان - و محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان -

وعلى بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان - و محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان .

عن عبد الرحمن بن الحجاج ان ابا الحسن (ع) الخ واما السند الذى ذكره فى التقية فليس فى الكافى



و كذا تصدق بها كلها و بنخلها وارضها وقنائها وماءها وارجائها وحقوقها وشربها من الماء .

اسماعيل مصادف بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما عهد جعفر بن محمد وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير ، وان محمداً عبده ورسوله ، وان الساعة آتية لا ريب فيها ، وان الله يبعث من في القبور ، على ذلك نحياء عليه نموت وعليه نبعث انشاء الله تعالى ، وعهد الى ولده ان لا يموتوا الا وهم مسلمون ، وان يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ما استطاعوا فالهم لم يزالوا بخير ما فعلوا ذلك ، وان كان دين يدان به وعهدان حدث به حدث ولم يغير عهده هذا وهو ادلى بتغييره ما ابقا الله لفلان كذا وكذا ولفلان كذا . و فلان حر .

وجعل عهده الى فلان بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما تصدق به موسى بن جعفر عليه السلام بارض بمكان كذا وكذا ، وحد الارض كذا وكذا كلها ونخلها وارضها وبياضها ومائها وارجائها ( بالمهملة جمع الرحي وبالجيم اى اطرافها و نواحيها ) وحقوقها وشربها من الماء وكل حق قليل او كثير هو لها فى مرفع ( او مرتفع ) او مظهر او مغيض ( او غيض بدله ) او مرفق او ساحة او شعبة او مشعب او مسيل او عامر او غامر - تصدق بجميع حقه . من ذلك على ولده من صلبه الرجال والنساء يقسم ما اخرج الله عز وجل من غلتها بعد الذى يكفيها من عمارتها ومراقفها وبعد ثلثين عذفا يقسم فى مساكين القرية بين ولد موسى للذكر مثل حظ الانثيين . فان تزوجت امرأة من ولد موسى فلاحق لها فى هذه الصدقة حتى ترجع اليها بغير زوج ، فان رجعت كان لها مثل حظ التى لم تتزوج من بنات موسى ، وان من توفي من ولد موسى وله ولد فولد على سهم ابيهم للذكر مثل حظ الانثيين على ما شرطه موسى بن جعفر عليه السلام فى ولده من صلبه ، وان من توفي من ولد موسى عليه السلام ولم يترك ولداً رد حقه على اهل الصدقة ، وان ليس لولد بناتى فى صدقتى هذه حق

الآن يكون آباءهم من ولدي ، وانه ليس لاحد منهم حق في صدقتي مع ولدي او ولد ولدي واعقابهم ما بقي منهم احد وان انقرضوا لم يبق منهم احد فصدقتي على ولد ابي من امي ما بقي منهم احد على ما شرطت بين ولدي وعقبى ، فان انقرض ولد ابي من امي فصدقتي على ولد ابي واعقابهم ما بقي منهم احد فصدقتي على الاول فالاول حتى يرثها الله الذي ورثها و هو خير الوارثين .

تصدق موسى بن جعفر بصدقته هذه وهو صحيح صدقة حسنا ( حسباً - خ ل ) بثلاثين لاشنوية ( مشوبة - خ ك ) فيها ولا رد فيها ابداً ابتغاء وجه الله عز وجل والدار الآخرة لا يحل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيعها او شيئاً منها ( اذ يبتاعها - خ ) ولا يهبها ولا ينفقها ولا يغير شيئاً منها مما وضعته عليها حتى يرث الله الارض ومن عليها ، وجعل صدقته هذه الى علي و ابراهيم ، فان انقرض احدهما دخل اسماعيل مع الباقي منهما ، فان انقرض احدهما دخل العباس مع الباقي منهما ، فان انقرض احدهما فلا كبير من ولدي ، فان لم يبق من ولدي احد فهو للذي يليه .

و زعم ابو الحسن عليه السلام ان اباہ قدم اسماعيل في صدقته على العباس وهو اصغر منه .

هذه رواية الكليني ، واما رواية الشيخ فهو قريب مما في المتن .  
( و المظهر ) ما ارتفع من الارض او المصعد ( و الاسقية ) بالفتح مخففة ، النخيل التي تسقى ، ويمكن ان يكون جمع الساقية وهي النهر الصغير ( والمنشعب ) الاراضي التي يسيل الماء عليها او الانهار الصغيرة التي يتفرق الماء فيها من النهر الكبير ( والمسيل ) كما هو فيها وفي اكثر نسخ المتن ، محل سيلان الماء ، وفي بعضها ( مثيل ) بالثاء وهو المحل الذي ينبت فيه النيل و بالفارسية ( مرغ ) و مكانه ( مرغزار ) .

وفي القاموس المرغ الروضة او الكثيرة النبات و هو معنى آخر قريب منه

وكل حق هولها في مرتفع او مظهر او عرض او طول او مرفق او ساحة او اسقية او متشعب او مسيل (ميشل - خ ل) او عامر او غامر، تصدق بجميع حقوقه من ذلك على ولد صلبه من الرجال والنساء، يقسم واليهاما اخرج الله عز وجل من غلتها الذي يكفيها في عمارتها ومراقفها بعد ثلاثين عذقا يقسم في مساكين القرية بين ولد فلان للذكر مثل حظ الانثيين فإن تزوجت امرأة من بنات فلان فلا حق لها من هذه الصدقة حتى ترجع اليها بغير الزوج.

فإن رجعت فان لها مثل حظ التي لم تزوج من بنات فلان وان من توفي من ولد فلان وله ولد فلولده على سهم ابيه للذكر مثل حظ الانثيين مثل ما شرط فلان بين ولده من صلبه.

وان من توفي من ولد فلان ولم يشرك ولد آرد حقه الى اهل الصدقة، وانه ليس لولد بناتي في صدقتي هذه حق الا ان يكون آبائهم من ولدي، وانه ليس لاحد في صدقتي حق مع ولدي وولد ولدي واعقابهم ما بقي منهم احد.

فان انقرضوا فلم يبق منهم احد قسم ذلك على ولد ابي من امي ما بقي منهم احد على مثل ما شرطت بين ولدي وعقبى، فاذا انقرض ولد ابي من امي ولم يبق منهم احد فصدقتي على ولد ابي واعقابهم ما بقي منهم احد على مثل ما شرطت بين ولدي وعقبى، فاذا انقرض ولد ابي فلم يبق منهم احد فصدقتي على الاولى فالاولى حتى يرثها الله الذي ورثها وهو خير الورثين، تصدق فلان بصدقته هذه وهو صحيح صدقة بتاتلا مشوبة (مثنوية - خ) فيها ولا رد ابدًا، ابتغاء وجه الله والدار الآخرة ولا يحل لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيعهما ولا يبتاعهما ولا يهبها ولا ينعلمها ولا يغير شيئًا منها حتى يرث الله الارض ومن عليها، جعل صدقته هذه الى علي و ابراهيم.

والظاهر ان التصحيف من النساخ (و القاموس) باللعجمة الخراب و البابر، و في القاموس (الفيضة) بالفتح الاجمة ومجتمع الشجر في مفيض ماء او خاص بالقراب لا كل شجر وبالفارسية (ييدستان) (والمرافق) مصالح الملك كمرعى الحيوانات.

فإذا انقضى أحدهما دخل القاسم مع الباقي ، فإن انقضى أحدهما دخل اسماعيل مع الباقي منهما ، فإن انقضى أحدهما دخل العباس مع الباقي منهما ، فإن انقضى أحدهما ، دخل الأكبر من ولدي مع الباقي منهما ، وإن لم يبق من ولدي معه إلا واحد فهو الذي يليه .

وروى العباس بن عامر ، عن أبي الصحرارى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل اشترى داراً فبقيت عرصة فبناها بيت غلة أبو قفٍ على المسجد ؟ قال : إن المجوس ادقوا على بيت النار .

(والساحة) الفضاء بين دورالرحى او مطلقاً (و العذق) بالفتح النخلة بحملها (والبتّ والبتل) القطع - أى مفروزة منقطعة عن ملكى (لامثنوية) أى لا يستثنى بأشاء الله (او) ما لم افتقر - وفى يب (مثنوثة) بدون لا - لارجعة فيها ولا ردّاً بدأ (الذى ورثها) وفى يب (رزقها) .

﴿وروى العباس بن عامر عن أبي الصحرارى﴾ فى القوى كالشيخ (١) قال : إن المجوس ادقوا على بيت النار ﴿فيكره التشبه بهم اذا تم احق به فانهم مع بطلان دينهم يسمون فى تعمير بيوت النار فاتم اولى بتعمير بيوت الله تعالى والمصنّف فهم المعنى الاول وحكم بالحرمة فى باب المساجد (و وجه) بانه يجب ان يكون الموقوف عليه قابلاً للتملك والمسجد ليس كذلك (وأجيب) بانه ينصرف الى مصالح المسلمين فعلى هذا لو كان مقصود الوقف نفع المسجد يكون باطلا .

## باب السكنى والعمرى والرقبى

روى محمد بن ابي عمير ، عن الحسين بن نعيم ، عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل سكنى داره لرجل ايام حياته او جعلها له ولعقبه من بعده ، قال : له ولعقبه كما شرط ، قلت : فإن احتاج الى بيعها يبيعهها ؟ قال : نعم ، قلت : فينقض بيعه الدار السكنى ؟ قال : لا ينقض البيع السكنى كذلك سمعت ابي عليه السلام يقول قال ابو جعفر عليه السلام : لا ينقض البيع الاجارة ولا السكنى ولكنه يبيعه على ان الذى يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقضى السكنى على ما شرط والاجارة ، قلت : فان رد على المستأجر ماله وجميع ما لزمه فى النفقة والعمارة فيما استأجر ؟ قال : على طيبة النفس ورضى المستأجر بذلك لا بأس .

## باب السكنى

وهو الاسكان فى الدار مدة عمر الساكن او المسكن ﴿ والعمرى ﴾ اعم من السكنى من وجه واخص من وجه آخر ﴿ والرقبى ﴾ كالعمرى من المراقبة كأن كل واحد منهما يراقب موت الآخر او اخذام رقبة العبد او اسكان رقبة الارض او امتاعها ، والمشهور الاول و سيج ذكر .

﴿ روى محمد بن ابي عمير ﴾ فى الصحيح ﴿ عن الحسين بن نعيم ﴾ الصحاف الثقة ( كما هو فى فى ويب (١) فى الحسن كالصحيح و هنا فى الصحيح ، وفى بعض النسخ (عن الحسين بن ابي بصير) (او) ابي نصر وكأنه من النسخ او اراد المصنف ذكر كنية ابيه ، ولم يذكر اصحاب الرجال الكنية ﴿ عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ﴾ و يدل على ان عقد السكنى لازم و يجوز بيع المسكن المسلوب المنفعة مدة حياة

(١) الكافى باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ غير ٣٧ والتهذيب باب الوقوف

وروى الحسن بن محبوب ، عن خالد بن نافع البجلي . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل جعل لرجل سكنى دار له مدة حياته - يعنى صاحب الدار - فمات الذى جعل السكنى وبقى الذى جعل له السكنى ارايت ان اراد الورثة ان يخرجوه من الدار ألهم ذلك ؟ فقال : ارى ان تقوم الدار بقيمة عادلة وينظر الى ثلث الميت فإن كان فى ثلثه ما يحيط بثلث الدار فليس للورثة ان يخرجوه وإن كان الثلث لا يحيط بثلث الدار فلهم ان يخرجوه ، قيل له : ارايت ان مات الرجل الذى جعل له السكنى بعدموت صاحب الدار يكون السكنى لعقب الذى جعل له السكنى ؟ قال : لا .

الساكن او المـسكن وكذا يجوز بيع العين المستأجرة كذلك مع رضاها وعليه عمل الاصحاب .

وروى الحسن بن محبوب عن خالد بن نافع البجلي (١) فى القوى كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأله عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته يعنى صاحب الدار والظاهر ان التفسير من خالد وهو سهو الآان يكون النسخة خلاف ما ذكر فى كتبنا الاربعة للمشايخ الثلاثة رضى الله عنهم (٢) او يا اول صاحب الدار بالساكن مجازاً فقال ارى ان تقوم الدار اى سكنها كذلك او يقوم الدار بدون السكنى وتقوم بان له السكنى مدة حياته فما نقص فهو قيمة السكنى ويمكن ان يحمل الدار على دار العرب فان قيمتها قليلة غالباً و يذهب السكنى بقيمة الدار او يكون تعطيل الدار على الورثة اضراراً عليهم فيقوم اصله فلهم ان يخرجوه بعد سكنى الثلث او بقدر الثلث من الدار لو كان نصفها اذا كان له شىء غيرها .

(١) فى نسخة من الكافى خالد بن رابع ولم يعرف فى هذه الطبقة، نعم فى تنقيح المقال نقله عن ابن مندة وابونعيم انه من الصحابة .

(٢) الكافى باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٣٨ والتهذيب باب الوقوف والصدقات خبر ٣٩ والاستبصار باب السكنى والعمرى خبر ٥ من كتاب الوقوف والصدقات

وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن احمد بن عمر الحلبي ، عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل اسكن داره رجلا مدة حياته ، فقال : يجوز له وليس له أن يخرج به ، قلت : فله ولعقبه ؟ قال : يجوز له ، وسألت عن رجل اسكن رجلا ولم يوقت له شيئا ، قال يخرج به صاحب الدار اذا شاء .

وروى محمد بن ابي عمير ، عن ابان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ، عن حمran قال : سألت عن السكنى والعمرى فقال : الناس فيه عند شروطهم ان كان شرط حياته فهو حياته ، وان كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم ترد الى صاحب الدار .

وروى محمد بن الفضيل ، عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن السكنى والعمرى ، فقال : ان كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط ، وان كان جعلها له ولعقبه من بعده حتى يفنى عقبه فليس لهم ان يبيعوا ولا يورثوا الدار ، ثم ترجع الدار الى صاحبها الاول .

وروى الحسن بن علي بن فضال عن احمد بن عمر الحلبي عن ابيه عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) ويدل على انه اذا وقته فيلزم الوفاء ، واذا لم يوقت فله الاخراج متى شاء .

وروى محمد بن ابي عمير عن ابان بن عثمان عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخين ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن حمran عليه السلام ويدل على وجوب الوفاء بالعقود والشروط والسكنى بحسب الشرط .

وروى محمد بن الفضيل عليه السلام في القوي كالصحيح كالشيخين عليه السلام عن ابي الصباح الكناني (الى قوله) فليس لهم ان يبيعوا عليه السلام بان يخرجوا الساكن او بدون ذكر السكنى و لو بيع مطلقا مع عدم علم المشتري بذلك فله الخيار في الفسخ والامضاء بالثمن

(١) اورده والذين بعده في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ ذيل خبر ٢٢

٢٢-٢٢١ والتهذيب باب الوقوف والصدقات ذيل خبر ٣٢-٣٣-٣٢



مع الصبر الى انقضاء الساكن بموته او موت المُسكن ، ويمكن ارجاع الضمير في قوله (لهم) الى الساكن في عقبه.

وروي في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده؟ قال يجوز وسئلته عن رجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال : يجوز وليس لهم أن يبيعوا ولا يورثوا قلت فرجل اسكن داره رجلاً حياته قال يجوز ذلك قلت : فرجل اسكن رجلاً داره ولم يورثه؟ قال : جائز ويخرجه اذا شاء (١) .  
والشكرار الاول موجود في اكثر نسخ الكافي . وليس في يب مع نقله عن الكافي ويمكن ان يكون السؤال في مجلسين و ذكرهما تاركاً ، وان يكون من النسخ وروي الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في العمري انها جائزة لمن امرها فمن امر شيئاً مادام حياً فانه لورثته اذا توفي (٢) اي اذا كان العمري مقيداً بحياة المُسكن و توفي الساكن فلورثته السكنى مادام المُسكن حياً لما تقدم من الاخبار و روي في الصحيح ، عن يعقوب بن شعيب ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون له الخادم يخدمه فيقول هي لفلان تخدمه ما عاش فإن مات فهي حرة فتأبى الامة قبل ان يموت الرجل بخمس سنين او ستة ثم يجدها و رثته ألهم ان يستخدموها قدر ما آبقت؟ قال : اذا مات الرجل فقد عتقت (٣) .

وتقدم ان الاباق من المولى يبطل التدبير و هذا ليس من المولى والخدمة

(١) الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة الخ خبر ٢٥ وليس التكرار بموجود

في النسخة التي عندنا من الكافي، والتهذيب باب الوقف والصدقات خبر ٣٧

(٢) التهذيب باب الوقف والصدقات خبر ٢٠

(٣) اورده والذي بعده في التهذيب باب الوقف والصدقات خبر ٢٢- ٢٣ واورد

الاول في الكافي باب ما يجوز من الوقف والصدقة خبر ٢٣

ليست مثلية حتى تموت ، ولا ينافي ان يكون اجرة المثل في ذمة العبد لورثة الميت ،

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل جعل لذات محرم جاريته حياتها قال : هي لها على النحو الذي قال - وتقدم غيرها من الاخبار .



مركز تحقيقات فقه اسلامی

# كتاب الفرائض والمواريث

## باب ابطال العول في المواريث

---

# كتاب الفرائض والمواريث

## باب ابطال العول في المواريث

اي الزيادة في السهام عليها على وجه يحصل النقص على الجميع بالنسبة وذلك بدخول الزوج او الزوجة ، بل على تقدير الزيادة يدخل النقص عندنا على الاب والبنات والبنات والاخوات للاب والام والاب . خلافاً لاكثر العامة حيث جعلوه موزعاً على الجميع بالحق السهم الزائد للفريضة وقسمتها على الجميع . سمي هذا القسم عولاً (إمّا) من الميل ومنه قوله تعالى : ذاك ادنى ان لاتعولوا (١) ، وسميت الفريضة عائلة على اهلها بميلها بالجور عليهم بنقصان سهامهم ( او ) من عال اذا غلب لقلبة اهل السهام بالنقص (او) من عالت الناقة ذنبها اذا رفعت لارتفاع الفرائض على اهلها بزيادة السهام .

وبطلانه عندنا بالاخبار المتواترة عن الصادقين عليه السلام واجماع اهل البيت عليهم السلام وهم عليهم السلام اعلم بما في البيت ، ودأب العامة لعنهم الله في امثال هذه المسائل الافتراء

روى سماعة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : ان الذي احصى رمل عالج يعلم ان السهام لاتعول على ستة لو يبصرون وجوهها لم تجز ستة - وروى سيف بن عميرة ، عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام (ع) قال : كان ابن عباس يقول : ان الذي احصى رمل عالج ليعلم ان السهام لاتعول من ستة .

على امير المؤمنين عليه السلام واولاده كسيد الساجدين و الباقرين عليهم السلام رداً علينا ، واذنا تصبعت اخبارهم وجدت انهم لا ينقلون عنهم شيئاً عن امير المؤمنين عليه السلام الا في هذه الاخبار المفتراة عليهم ، بل تجدونهم يعتمدون على ابي هريرة الكذاب الفاسق ، الخائن عندهم اكثر ( ١ ) من خير الخلائق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله باعترافهم في نقل الاخبار الصريحة في صحاحهم الستة كما سبق قريباً .

وان شئت التوضيح فانظر الى مشكونهم المعتمدة عندهم اكثر من الستة . فان صاحبها جعل الاخبار ثلاث مراتب في الصحة واخبار ابي هريرة في المرتبة الاولى ، واخبار امير المؤمنين عليه السلام في المرتبة الثالثة ، مع انهم رووا في صحاحهم ، عن عايشة انه نزلت آية التطهير فيهم ، وذكره مفسرهم كالزمخشري ، والرازي ، والنيسابوري و البيضاوي ، و الثعلبي ، وغيرهم في تفاسيرهم مرتين ، مرة في تفسير آية المباهلة و مرة في تفسير آية : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت و يطهركم تطهيراً ، قالوا : قالت عايشة : غدا علينا رسول الله صلى الله عليه وآله غداة وعليه مرط (٢) مرحل من شعر اسود فجاء الحسن بن علي فادخله ثم جاء الحسين فادخله فدخل معه ثم جاءت فاطمة فادخلها ثم جاء علي فادخله ثم قال : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس

(١) يعني اعتمادهم بابي هريرة اكثر من اعتمادهم بامير المؤمنين عليه السلام (ع) الذي هو خير الخلائق

بعد رسول الله صلى الله عليه وآله (ص)

(٢) كحبل والمرط كساء من صوف او خز كان يؤتز به - ( مجمع البحرين )

اهل البيت ويطهر كم تطهيراً ، واللفظ لمسلم (١) .

وسمى العامة هذا السند بالمنبرية وذكروا ان امير المؤمنين عليه السلام كان على المنبر فسئل عليه السلام عن ابوين وبنيتين وزوجة فقال عليه السلام من غير روية صار ثمنها تسعاً ؟ وعلى تقدير الصحة فعلى رد قولهم ، (٢) لان الله تعالى جعل للزوجة الثمن ، وعلى العول يكون لها التسع فكيف يصح العول .

مع انهم ردوا ، عن ابي طالب الابارى قال : حدثني الحسن بن محمد بن ايوب البعوزجاني قال : حدثنا عثمان بن ابي شيبة ، قال : حدثنا يحيى بن ابي بكر ، عن شعبة ، عن سماك ، عن عبيدة السلماني قال : كان على عليه السلام على المنبر فقام اليه رجل فقال : يا امير المؤمنين : رجل مات وترك ابنتيه وابويه وزوجة فقال على عليه السلام : صار ثمن المرأة تسعاً ؟ قال سماك : قلت لعبيدة و كيف ذلك ؟ قال : ان عمر بن الخطاب وقعت في امارته هذه الفريضة فلم يدر ما يصنع ، وقال : للبنتين ، الثلثان ، وللأبوين السدسان ، وللزوجة الثمن قال : هذا الثمن باقيا بعد الأبوين و البنتين فقال له اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم : أعط هؤلاء فريضتهم ، للأبوين السدسان ، وللزوجة الثمن ، وللبنتين ما يبقى فقال : فاین فريضتهما الثلثان ؟ فقال له على بن ابي طالب : لهما ما يبقى فأبى ذلك عليه عمرو بن مسعود فقال له على عليه السلام : على ما رأى عمر .

(١) صحيح مسلم ج ٧ ص ١٣٠ طبع مصر باب فضائل اهل البيت حديث ١ وفي هامشه -

مرط مرحل اى فيه صور الرجال وقال فى المرقاة بفتح الحاء المهمة المشددة ضرب من برودالين لما عليه من تصاوير الرجال انتهى .

- واورد السيد الخبير الماهر المتبع المبدع هاشم البحرى فى غاية المرام احداً واربعة حديثاً من طرق العامة واربعة وثلاثين حديثاً من طرق الخاصة فى ان نزول آية التطهير فى شأن النبى (ص) واهل بيته على وفاطمة والحسن والحسين عليهم صلوات الله فراجع ص ٢٨٧ الى ٢٩٢ .  
(٢) يبنى على تقدير صحة سند هذا الخبر فهو على رد قولهم لا على اثباته لان الله بالخ

وروى الفضل بن شاذان ، عن محمد بن يحيى ، عن علي بن عبد الله ، عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابيه ، قال حدثني ابي ، عن محمد بن اسحاق : قال حدثني الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : جلست الى ابن عباس فمرض علي ذكر فرائض المواريث فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم أنرون أن الذي احصى رمل

قال عبيدة واخبرني جماعة من اصحاب علي عليه السلام بهد ذلك في مثلها انه اعطى الزوج الربع مع الابنتين وللأبوين السدسين والباقي رد على البنيتين وذلك هو الحق وإن أباه قومنا (١) .

والعامة ردوا عن ابي عبيدة الجزأ الاول و تركوا ما بقي تأييداً لعمر ، وعبيدة من اولياء امير المؤمنين عليه السلام على ما ذكره العلامة .

ويظهر من هذا الخبر ايضاً انه كان من الشيعة وقد استقر دأب قدمائنا انهم يذكرون مسألة العول في اول كتاب الميراث وينقلون الاخبار في الرد عليهم عن الصحابة ولا خلاف بين العامة والخاصة انه لم يقل رسول الله ﷺ بالعول ولا كان في زمن ابي بكر وإنما كان في زمان عمر .

واما التعصيب فردوا عنه عليه السلام انه اعطى العصة ، اما العول فلم يردوا اقتراء ايضاً عنه عليه السلام خبراً .

وروى الفضل بن شاذان عن من علمائنا عن المذكورين بعد ، وهم ثقات العامة عن محمد بن يحيى (الى قوله) قال حدثني ابي عن محمد بن اسحاق ، ورواه الشيخ ايضاً عن ابي بن سعد قال : حدثني ابي (٢) عن محمد بن اسحاق ، ورواه الشيخ ايضاً عن ابي طالب الانباري ، عن احمد بن هوزة ابوبكر الحافظ قال : حدثني علي بن محمد الحضيبي قال : حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد قال : حدثني ابي عن محمد بن اسحاق

(١) التهذيب باب في ابطال العول والعصة خبر ١٢ من كتاب الفرائض والمواريث.

(٢) الكافي باب في ابطال العول خبر ٣ من كتاب المواريث والتهذيب باب في ابطال

العول والعصة خبر ٤ .

عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ؟ فهذان النصفان قد ذهباً بالمال فأين موضع الثلث ؟ فقال له زفر بن أوس البصري : يا بن عباس فمن ادّعى من عال الفرائض ؟ قال : رمع ، لما التفت عنده الفرائض ودافع بعضها بعضها قال : والله ما أدري أيكم قدم الله وإيكم أخر الله ، وما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص ، فأدخل على كذا ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة ، وإيم الله أن لو قدم من قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة ، فقال له زفر بن أوس : وإيهما قدم وإيهما أخر ؟ فقال كل فريضة لم يهبطها الله عز وجل عن فريضة الآلى فريضة فهذا ما قدم الله وإماماً أخر الله فكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما يبقى (بقي - خ) فتلك التي أخر الله ، فاما التي قدم الله فالزوج له النصف فإذا دخل عليه ما يزيد عنه رجع إلى الربع لا يزيد له عنه

عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال جلست إلى ابن عباس رضي الله عنه ولا خلاف عندهم أنه لم يقل ابن عباس بالعول والفرض من ذكر هذا الخبر أن القول بالعول نشأ من عمر في زمانه وأظهرا أنه لم يثبت أن النقص يدخل على من أخرهم الله تعالى لأعلى الجميع رضي الله عنه (أوردون) (إلى قوله) ونصفاً وثلاثاً رضي الله عنه يعني أن الله تبارك وتعالى يعلم عدد رمل عالج ولا يعلم أنه لا يمكن أن يكون في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ؟ كيف يمكن هذا الافتراء على الله تعالى في هذا الحكم .

وغرض ابن عباس الفرض المحال فانه لا يقع هذا الفرض في مسائل الميراث صحيحاً لأعلى مذهب العامة على القول بالتمصيب فانهم يجعلون للبنات النصف وللعصبية النصف فإذا اجتمع الأم معها يكون لها الثلث ولا يصح عندهم أيضاً ، بل يجتمع الثلثان للبنتين والسدسان للابوين فهما بمنزلة النصفين فإذا اجتمع زوج معهم يكون له الربع ، أو زوجة يكون لها الثمن ولا يحتمل المال شيئاً منهما بالضرورة فإن الأولين ذهباً بالمال فكيف يجعل الله تعالى ذلك .

الآن يقال أنه تعالى لا يعلم الحساب وهل هذا الأعظم الكفر فلما قرر سبحانه وتعالى ذلك في المال نعلم يقيناً أن غرضه تعالى إدخال النقص على جماعة فلما تفكرنا



شيء ، والزوجة لها الربع فإذا زالت عنه صارت الى الثمن لا يزِيلها عنه شيء ، والام لها الثلث فإن زالت عنه صارت الى السدس لا يزِيلها عنه شيء ، فهذه الفرائض التي قدم الله عز وجل ، وأما التي أخر الله ففريضة البنات والاخوات لها النصف ان كانت واحدة ، وان كانت اثنتين او اكثر فالثُلثان ، فإذا ازالتهن الفرائض لم يكن لهن الا ما يبقى ، فذلك التي أخر الله . فإذا اجتمع ما قدم الله وما أخر بدء بما قدم الله فاعطى حقه كاملا ، فإن بقي شيء كان لمن أخر ، فان لم يبق فلا شيء له .

فقال له زفر بن اوس : فما منعك ان تشير بهذا الرأي على رمع ؟ قال : هيئته فقال الزهري والله لولا انه تقدمه امام عدل كان امره على الورع ، فأمضى أمر أفضى

علمنا ان النقص على الجماعة الذين وقر لهم المال اولى من جماعة قرد لهم شيء قليل او ادخال النقص على من أخرهم الله في آية الميراث اولى من ادخاله على من قدمهم الله فيها .

و التقديم باعتبار انه تعالى قرر وقدر للزوج والزوجة حالتين ، عليا ودنيا فالمناسب ان لا يدخل النقص على دياهما ، وكالام قدر لها الثلث في حالة ، والسدس في اخرى فينبغي ان لا تنقص عن السدس ، ومن قدر له حالة واحدة كالأب والبنات والبناتين فصاعداً والاخت والاختين فصاعداً فهؤلاء أخرهم الله تعالى ، ولم يعتن بشأنهم ما اعتنى بشأن الذين قدر لهم حالتين في كل حالة شيئاً .

ما منعك ان تشير بهذا الرأي على رمع ؟ مقلوب عمر ، وفي الرواية عمر بن الخطاب صريحاً لكن المصنف انتهى او اراد ان لا ينحس كتابه بذكره وهذا المعنى لم يكن من رأى ابن عباس ، بل كان سمع من امير المؤمنين عليه السلام ،

وهذه المناسبات موافقة لاستحساناتهم قالها عليه السلام ردأ عليهم كما قال عليه السلام : لهم اتوجبون عليه الجلد والرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء (١) ، والعمدة انه عليه السلام

ما اختلف على ابن عباس من اهل العلم اثنان .

قال الفضل : و روى عبدالله بن الوليد العبدى صاحب سفیان قال : حدثنى

كان عالماً بمراده تعالى وحافظاً لاحكامه بنصوص النبى ﷺ انه قال فيما روجه متواتراً : ائتى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى اهل بيتى لن يفترقا حتى يردا على الحوض (۱) ولا شك ان المراد بعدم الافتراق انه لا يعلم كتاب الله تعالى ومراده تعالى من الكتاب الآم ﷺ .

وقال ﷺ : انا مدينة العلم (او مدينة الحكمة) وعلى بابها ولا يدخل المدينة الآمن الباب (۲) .

وروى خبر الثقلين بطرق متعددة - مسلم - فى فضائل امير المؤمنين عليه السلام انه قال ﷺ فى غدير خم (۳) .

وفى المشكوة انه قال رسول الله ﷺ فى غدير خم : ألت اولى بالمؤمنين من انفسهم ؟ قالوا : بلى فقال : من كنت مولاه فهذا على مولاه فقال عمر بن الخطاب : بئخ لك يا بن ابي طالب اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة .

وروى البخارى فى مواضع من صحيحه انه قال رسول الله ﷺ : على ولي كل مؤمن بعدى وقال ﷺ : انت منى وانا منك .

﴿ قال الفضل ﴾ كالشيخ (۴) ﴿ وروى عبدالله بن الوليد العبدى ﴾ او العبدى

(۱) اورد السيد الجليل والمتبع الخير السيد هاشم البحرانى فى غاية المرام تسعة وثلاثين حديثاً من طرق العامة واثنين وثمانين حديثاً من طرق الخاصة فى وجوب التمسك بحديث الثقلين فلاحظ ص ۲۱۱ الى ۲۱۷

(۲) اورد السيد الجليل المتبع السيد هاشم البحرانى قدس سره فى غاية المرام ستة عشر حديثاً من طرق العامة وستة احاديث من طرق الخاصة فى ذلك فراجع ص ۵۲۰

(۳) لاحظ صحيح مسلم ص ۱۱۹ ج ۷ طبع مصر باب من فضائل على بن ابي طالب حديث ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲

(۴) التهذيب باب ابطال العول والعصبة خبر ۷

ابو القاسم الكوفي صاحب ابى يوسف ، عن ابى يوسف قال : حدثنا ليث بن ابى سليم ، عن ابى عمر العبدى ، عن ابى سليمان عن على بن ابي طالب عليه السلام انه كان يقول الفرائض من ستة اسهم الثلثان اربعة اسهم والنصف ثلاثة اسهم والثلث سهمان والرابع سهم ونصف. والثلث ثلاثة ارباع سهم ، ولا يرث مع الولد الا الابوان والزوج والمرأة ، ولا يحجب الام عن الثلث الا الولد والاخوة ولا يزداد الزوج على النصف ولا ينقص عن الربع ، ولا يزداد المرأة على الربع ولا تنقص عن الثمن ، وان كن اربعاً اودون ذلك فهن فيه سواء ، ولا يزداد الاخوة من الام على الثلث ولا ينقصون من السدس وهم فيه سواء الذكر والانثى ، ولا يحجبهم عن الثلث الا الولد والوالد ، والدية تقسم على من احرز الميراث .

قال الفضل بن شاذان : هذا حديث صحيح على موافقة الكتاب ، وفيه دليل على انه لا يرث الاخوة والاختوات مع الولد شيئاً ، ولا يرث الجدة مع الولد شيئاً وفيه دليل على ان الام يحجب الاخوة من الام عن الميراث ، فان قال قائل : انما قال والد

كما فى يب بخطه (١) ادا العرفى او العوفى عليه السلام ليث بن ابى سليم عليه السلام وفى يب ابى سليمان عليه السلام عن ابى عمر العبدى عن ابن سليمان عليه السلام وليس فى يب ولا فى العلل بل فيهما (عن ابى عمر العبدى عليه السلام عن على بن ابى طالب عليه السلام الى قوله) والثلث ثلاثة ارباع سهم عليه السلام ولم يذكر السدس للظهور اذ سقط من النسخ والغرض ان السهام التى ذكرها الله فى الكتاب ليست الاستة وليس فيها السبع والتسع والعشر وما فوقه كما يلزم على المول ،

عليه السلام وهذا حديث صحيح عليه السلام اى موافق للحق ، ويمكن ان يكون وصل اليه متواتراً او من طريقنا ، صحيحاً لكنه خلاف الظاهر .

عليه السلام فان قال قائل عليه السلام من كلام الفضل او المصنف نقلاً من كلامه عليه السلام انما قال والد عليه السلام فى قوله (ولا يحجبهم عن الثلث الا الولد والوالد) اى اطلق الوالد على المعنى

(١) فى العلل ، العدى صاحب مبيان كما فى بعض نسخ الفقيه ايضاً - علل الشرايع باب العلة التى من اجلها لا تعول سهام المواريث على ستة اسهم ذيل خبر ٢

ولم يقل والدين ولا قال والدته ؟ قيل له : هذا جائز كما يقال : الولد يدخل الذكر والانثى ، وقد تسمى الأم والدأ اذا جمعتها مع الأب كما تسمى ابأ اذا اجتمعت مع الأب لقول الله عز وجل : ( ولأبويه لكُلِّ واحدٍ منهما السدس ) واحد الابوين هي الام وقد سماها الله تعالى ابأ حين جمعها مع الأب ، وكذلك قال : ( الوصية للوالدين والاقرين ) فأحد الوالدين هي الام ، وقد سماها الله والدأ كما سماها ابا وهذا واضح بين والحمد لله وقال الصادق عليه السلام : انما صارت سهام الموارث من ستة أسهم لا تزيد عليها لان الانسان خلق من ستة اشياء ، وهو قول الله تعالى : ( ولقد خلقنا الانسان من سلالَةٍ مِنْ طِينِ الآية (١) )

الاعم فان كل واحد من الابوين والد الولد فيصح اطلاق الوالد عليهما معاً كما في التغليب ولا نفهم ذلك من هذا الخبر ، بل نعلم من الاخبار المتواترة الواردة في ان الأم تحجب الاخوة ، ان مراده عليه السلام من الوالد اعم منهما فلا يمكن الاستدلال به عليهم ، نعم لو استدلوا به كان لنا المنع بالامكان وهو ايضا لا ينفع لان لهم ان يقولوا : ان الظاهر من الوالد هو الأب ، والحصر يدل على ان الأم لا تحجبهم فالادلى ان يتمسك بأخبار اهل البيت عليه السلام لا بنخب الكذابين لانا اذا علمنا بالتواتر امامتهم فكل ما يقولونه فهو حق وسيجيء الاخبار

وقال الصادق عليه السلام ﴿ رواه المصنف في الملل صحيحاً عن ابن ابي عمير عن غير واحد عنه عليه السلام ﴾ (٢) وعلة اخرى ﴿ وهي من كلام يونس (٣) ويمكن ان تكون دواة .

#### (١) المؤمنون - ١٢

(٢) علل الشرايع باب العلة التي من اجلها لا تعول سهام الموارث على ستة أسهم خبراً  
(٣) هو يونس بن عبد الرحمان مولى علي بن يقطين من اجله اصحابنا الامامية وقد ادرك الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ولكن لم يرو عن الصادق وله كلام طويل في مسألة العول عنون له في الكافي باباً مستقلاً بعنوان باب العلة في ان السهام لا تكون اكثر من ستة فلاحظ .

وعلة اخرى وهي ان اهل الموارث الذين يرثون ابداً ولا يسقطون ، ستة : الابوان ، والابن ، والبنت ، والزوج ، والزوجة .

وروى الكليني في الصحيح ، وفي الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم والفضيل بن يسار وبريد العجلي وزرارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال : السهام لاتعول لاتكون اكثر من ستة (١) .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : السهام لاتعول (٢) . وفي القوي كالصحيح . عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : السهام لاتكون اكثر من ستة اسهم .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن سعيد قال : قلت لزرارة : ان بكير بن اعين حدثني عن ابي جعفر عليه السلام ان السهام لاتعول ولا تكون اكثر من ستة ، فقال : هذا ماليس فيه اختلاف بين اصحابنا عن ابي عبدالله وابي جعفر عليه السلام .

وفي القوي كالصحيح عن زرارة قال : امر ابو جعفر عليه السلام ابا عبدالله عليه السلام واقرأني صحيفة الفرائض فرأيت جل ما فيها على اربعة اسهم .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : اقرأني ابو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي املاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وخط علي عليه السلام يده فاذا فيها ان السهام لاتعول (٣) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبدالله عليه السلام قال :

(١) الكافي باب آخر في ابطال العول الخ خبر ١ ثم قال : و عنه ( اي علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبد الرحمان عن عمر بن اذينة مثل ذلك .

(٢) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب آخر في ابطال العول الخ خبر ٣-٥-٢

(٣) اورده والذين بعده في التهذيب باب في ابطال العول والعصبة خبر ٢-٥-٣



كان ابن عباس يقول : ان الذي يحصى رمل عالج ليعلم ان السهام لاتعول من ستة فمن شاء لاعتته عند الحجر ، ان السهام لاتعول من ستة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : ربما عالت السهام حتى تجوز على الماء اداقل اذاكثر فقال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : ان الذي احصى رمل عالج ليعلم ان السهام لاتعول لو كانوا يبصرون وجوهها وروى الكليني في القوي كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قرأ علي ابو عبدالله عليه السلام فرائض علي عليه السلام فكان اكثر هن من خمسة او من اربعة ، واكثره من ستة اسهم (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن بكير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اصل الفرائض من ستة اسهم (٢) لاتزيد على ذلك ولا تعول عليها ثم المال بعد ذلك لاهل السهام الذين ذكروا في الكتاب .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن ابن اذينة قال : قال زرارة : اذا اردت ان تلقى المول فاما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الولد والاخوة من الاب واما الزوج والاخوة من الام فانهم لا ينقصون مما سمي لهم شيئاً (٣) .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير . عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث ، الوالدان ، والزوج والمرأة .

وفي القوي عن سالم الاشث انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول : ان الله ادخل الوالدين على جميع اهل الموارث فلم ينقصهما من السدس وادخل الزوج والمرأة فلم ينقصهما من الربع والثلث .

(٢-١) الكافي (باب آخر في ابطال المول خبر ٦-٧)

(٣) اورده والثلثة التي بعده في الكافي باب معرفة القاء المول خبر ١-٣-٢-٢

والتهذيب باب في ابطال المول والعصبة خبر ٨-١-٩-١١

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الله ادخل الابوين على جميع اهل الفرائض فلم ينقصهما من السدس لكل واحد منهما و ادخل الزوج والمرأة على جميع اهل الموارث فلم ينقصهما من الربع والثمن .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : ربما عانت السهام حتى تكون على المائة او اقل او اكثر فقال : ليس تجوز ستة ثم قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : ان الذي احصى رمل عالج ليعلم ان السهام لا تعمل على ستة لو يبصرون وجهها لم تجز ستة (١) وفي القوي كالصحيح عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الذي يعلم عدد رمل عالج ليعلم ان الفرائض لا تعمل على اكثر من ستة (٢) . وقد اكثر قد مائتا في الوجوه على الرد على العامة ذكر اكثرها الشيخ رحمه الله وغيره لم تشتغل بذكرها لان مدارها على الاخبار من الائمة الاطهار صلوات الله عليهم ولا يعقل مقابلة العامة بالسيف .

روى الكليني في الصحيح وفي الحسن كالصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يستقيم الناس على الفرائض والطلاق الا بالسيف (٣) .

وفي القوي كالصحيح ، عن يزيد الصائغ قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن النساء هل يرثن الرابع ؟ فقال : لا ولكن يرثن قيمة البناء قال : قلت فان الناس لا يرضون بهذا قال : فقال : اذا ولينا فلم يرض الناس بذلك ضربناهم بالسوط فان لم يستقيموا ضربناهم بالسيف (٤) . وفي القوي ، عن معمر بن يحيى ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا تقوم الفرائض والطلاق الا بالسيف (٥) .

وفي الموثق ، عن يونس بن يعقوب عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : الحمد لله الذي لا مقدم لما اخر ولا مؤخر لما قدم ، ثم ضرب باحدى يديه

(٢-١) الكافي باب ابطال العول خبر ١-٢ واورد الاول في التهذيب باب في ابطال

العول والعصبة خبر ٣

(٢-٤-٥) الكافي باب ان الفرائض لا تقوم الا بالسيف خبر ١-٣-٢



على الاخرى ثم قال ! يا ايها الامة المتحيرة بعد نبيا لو كنتم قدتمتم من قدم الله واخرتم من اخر الله ، وجعلتم الولاية والوراثة حيث جعلها الله ما عا دلى الله ، ولا عال سهم من فرائض الله ، ولا اختلف اثنان فى حكم الله . ولا تنازعت الامة فى شىء من امر الله الا وعند على عليه السلام علمه من كتاب الله ، فذوقوا وبال امركم وما فرطتم فيما قدمت ايديكم وما الله بظلام للعبيد وسيعلم الذين ظلموا ائى منقلب ينقلبون (١) .

فتفكر فى لطائف كلماته وحسن اشاراته فانه عليه السلام جعل تقديم الثلاثة عليه بمنزلة العول الذى جعلوه فى احكامه تعالى او بالعكس .

و فى القوى كالصحيح ، عن سعدان بن مسلم عن غير واحد من اصحابنا قال ائى امير المؤمنين عليه السلام رجل بالبصرة بصحيفة فقال : يا امير المؤمنين انظر الى هذه فان فيها نصيحة فنظر فيها ثم نظر الى وجه الرجل فقال ان كنت صادقا كافيناك وان كنت كاذبا عاقبناك و ان شئت ان نزيلك اقلناك ، قال : بل تعيلنى يا امير المؤمنين فلما ادبر الرجل قال : ايتها الامة المتحيرة بعد نبيا اما انكم لو قدتمتم من قدم الله واخرتم من اخر الله ما عا دلى الله ولا طاش (اى عدل) سهم من فرائض الله ولا اختلف اثنان الا علم ذلك عندنا من كتاب الله فذوقوا وبال ما قدمت ايديكم وما الله بظلام للعبيد وسيعلم الذين ظلموا ائى منقلب ينقلبون . اعلم ان مراتب الارث بالقرابة ثلاث (الاولى) الابوين والاولاد و ان تزلوا (والثانية) الاجداد وان علوا ، وكذا الجدات والاخوة والاخوات واولادهما (والثالثة) الاعمام وان علوا ، وكذا العمات والاخوال والخالات وان علوا واولادهم وان تزلوا .

والسبب قسمان ، زوجية ، وولاء فالزوج والزوجة يرثان فى كل مرتبة لكنهما مع الولد يرثان النصيب الادنى ومع عدمه ، الأعلى ، و مراتب الارث بالولاء ثلاثة

(١) اورده والذى بعده فى الكافى باب نادر (بعد باب ان الفرائض لا تقام الا بالسيف)

(الأولى) ولاء النعمة وهو المعتقد ومعتقد الأب والجدوان علواً - (والثانية) ولاء تضمن  
الجريرة وقد سبق وسيجيء (والثالثة) ولاء الامامة فان الامام عليه السلام وارث من لا وراث له ،  
والجميع يظهر من الآيات بأدنى تأمل .

قال (١) الله تبارك وتعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَر مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى )  
فانه ظهر منه انه اذا كان الذكر والانثى فللذكر ضعف الانثى وللانثى الثلثان  
لان نصيبهما نصيب الذكر مع الانثى وهو الثلثان (٢) .

ظهر انه اذا كان للميت ابن واحد فانه يرث جميع المال لانه تعالى يذكر  
ان للبنات النصف فيكون للابن ضعفه وهو الجميع .

و ظهر ان اولاد الاولاد كالاولاد في ان للذكر ضعف الانثى و يقومون مقام  
آبائهم لان الله تعالى جعل النصيب ابتداء للآباء فلكل منهم نصيب من يتقرب  
به و ينقسم بينهم للذكر ضعف الانثى فظهر منها نصيب البناتين ، مع انه اذا كان  
للبنات مع الذكر الثلث فبالحرى ان يكون لها الثلث مع الانثى مع الاجماع و

(١) من هنا شرح الشارح قدس في ذكر ما يستفاد من آيات الارث التي في اوائل سورة  
النساء من آية ١٢ الى آخر آية ١٨ وفي اوائلها من آية ١٧٥ الى آخر السورة  
(٢) وهذا ملخص ما افاده الكليني ره في باب بيان (الفرائض في الكتاب) في كلام  
طويل له - قال : وقد تكلم الناس في امر الابنتين من اين جعل لهما الثلثان والله جل وعز انما جعل  
الثلثين لما فوق اثنتين ، (فقال) قوم : باجماع (وقال قوم قياساً كما ان كان للواحدة النصف  
كان ذلك دليلاً على ان لما فوق الواحدة الثلثان (وقال) قوم : بالتقليد والرواية - ولم يصب  
واحد منهم الوجه في ذلك .

فلما ان الله عز وجل جعل حظ الانثيين الثلثين بقوله : (للذكر مثل حظ الانثيين) وذلك  
انه اذا ترك الرجل بنتاً وابناً فللذكر مثل حظ الانثيين وهو الثلثان فحظ الانثيين الثلثان واكتفى  
بهذا البيان ان يكون ذكر الانثيين بالثلثين وهذا بيان قد جهله كلهم والحمد لله كثيراً انتهى موضع  
الحاجة من كلامه رفع في الخلد مقامه وانما نقلناه لما هو من ابتكاره في هذا الفهم قدس .

الاخبار المتواترة ، و الذى نسبوه الى ابن عباس من ان حكم البنيتين حكم البنت الواحدة افتراء عليه كما سيذكر فى التعصيب .

ثم لما اوضح ذلك ان يزداد النصيب بزيادة المدد دفع ذلك بقوله تعالى : (فان كن) اى المولودات او التأنيث باعتبار الخبر (نساء فوق اثنتين) خبر ثان (كن) اوصفة للنساء اى نساء زائدات على اثنتين (فلهن ثلثا ما ترك) المتوفى منكم ، ويدل عليه المعنى او حذف للفرائن فصار الثلثان نصيب البنيتين فصاعداً ان لم يكن معهما او معهن ذكر لانه ذكر حكمهن معه ، فلا ولادهن نصيب امهاتهن وينقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بالجملة الاولى ويظهر ان للولاد التقديم بما قدمهم الله تعالى .

(وان كانت) المولودة (واحدة فلها النصف) بالتسمية والنصف بالرد بآية (واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وبما سيصرح به فى الاخبار هذا اذا لم يكن معها غير هاولو كان فسيذكر .

(ولا يورثه) اى الميت (لكل واحد منهما السدس) يدل بتكرير العامل للتنصيص على استحقاق كل واحد منهما السدس تأكيداً لثلاثين نقص حقهما بالعول (مما ترك) اى من جميع المتروكات (ان كان له ولد) ذكر او انثى غير انه ان كان الولد ذكراً فنصيبه الجميع لانه لم يقدر له شىء و ان كان انثى فلها وله الرد بالنسبة بالرحم ، فلو كان بنت مع احد الابوين يرد الفاضل عليهما ارباعاً ومعهما بدون الحاجب اخماساً ، ومعه يرد على البنت والاب ارباعاً والرد فى الجميع بآية اولى الارحام والاخبار الآتية ، وكذا ان كان ولداً الولد لاهم ولد بأول الآية فانه لا خلاف فى ان ولد الولد يرثون للذكر مثل حظ الانثيين وللأخبار الآتية :

(فان لم يكن له) للميت (ولد) ذكر ولا انثى (وورثة ابواه) سواء كان معهما احد الزوجين ام لا فانه تعالى شرط عدم الولد لاعداد الوارث (فلا يورثه الثلث) ولم يفرض للاب لانه قد يكون له الثلثان اذا لم يكن زوج او زوجة وقد يكون له الباقي

إذا كان معه أحد الزوجين ، والحاصل أنه تعالى قدر النقص على من له النصيب  
الأوفر .

(فإن كان له) للميت (أخوة فلائمه السدس) والمراد من الأخوة على ما سيجيء  
من الأخبار إخوان للاب والام (أو) للاب ، (أواخ) وأختان (أو) أربع أخوات كذلك  
وأطلق على الاثنين والأخوات مجازاً ، والأخوة وإن كانوا لا يرثون لكنهم بالحجب  
يوفرون نصيب الوالد لكونهم في نفقته غالباً .

(من بعد وصية يوصى بها أو دين) أي هذا التورث بعد إخراج الوصية من  
الثلث أو الدين من الأصل كما ظهر من الأخبار ، وإنما قدم الوصية للتنبيه على  
الاعتناء بشأنها كالدين أو أكثر فإنها تصل إلى الميت كالدين لكن الدين يدفع  
الضرر ، والوصية تجلب النفع ولما تقرر في الطباع من المساهلة في أمر الوصية فكان  
المناسب التأكيد في الاعتناء بها .

اعلم أنه لما تم المرتبة الأولى من الأثر بالقرابة ذكر الله تعالى الوصية والدين للفصل  
بين المرتبتين فلا يكون في هذه المرتبة أثر لغيرهم من العصة ، مع أن عدم  
ذكرهم كافٍ في عدم أثرهم ، وأثر العصة نشأ من آرائهم الباطلة للجهل بأحكام  
الله تعالى وسيجيء .

(آبائكم وأبنائكم لأن تدرون أيهم أقرب لكم نفعا) لما كان في الجاهلية يورثون  
الرجال دون النساء بأرائهم واستحساناتهم العقلية وكان في بدو الإسلام كذلك تأليفاً  
لقلوبهم لئلا يتنفردوا كما ذكر في الخبر قرّر الله تعالى الميراث وأعطى كل ذي حق  
حقه وكذلك بقوله تعالى: هذا - أي نحن - نعلم قرب كل واحد من الورثة وبُعده من حيث  
النفع منكم في الدنيا والآخرة وأتمم لنعلمون فقدّرنا لكل واحد من الورثة نصيبه  
باعتباره فيجب عليكم اتباعه وترك مذهب الآباء ، لكن لما كان الغالب على المنافقين  
حبّ مذهب الآباء تركوا وصية الله تعالى ومقدّراته في كل شيء كما تقدم من ترك حج

التمتع ، و متعة النساء ، ونقل المقام وغيرها .

( او ) لما شرع الله تعالى الوصية للوالدين والاقربين سابقاً اكدها هنا بقوله تعالى (من بعد وصية) ثم اكّد ذلك بقوله : هذا ، لئلا يتساهلوا في الوصية لهما بقولهم المفترى على النبي ﷺ : (لا وصية لوارث) او الاعم منهما .

وبدل على انه اذا بقي شيء من ذوى الفروض في كل مرتبة فهم اولى من غيرهم لانه تحقق من الله تعالى انهم في المرتبة الاولى اقرب لنا نفعاً من المرتبة الثانية ، وكذا الثالثة وبحسب قرب النفع قرّر تعالى لهم الميراث فيجب ان يكون الرد ايضاً كذلك منضمّاً الى قوله تعالى : ( وَاُولُواْ الْاَرْحَامِ مِنْهُمْ اُولَى بَعْضٍ فِى كِتَابِ اللّهِ ) .

(فريضة من الله) اي فرض فريضة او يوصيكم فريضة مقدرة من الله لا تتجاوز زوا منها بأدائكم السخيفة ( ان الله كان عليماً ) بالرب والمصالح ( حكيماً ) فيما قضى وقدر واثم لا تعلمون .

و هذه الآيات و امثالها من المعجزات للاخبار بما سيفعلون امته ﷺ من التفسيرات في الاحكام الالهية بالآراء الوهمية كما هو ظاهر لمن له ادنى مسكة .

(ولمّا) بين تعالى المرتبة الاولى من الارث بالقرابة وكان المرتبة الاولى من الارث بالاسباب ، تجمع معها ( ذكرها ) بقوله تعالى : ( و لكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ) من هذا الزوج او غيره ( فان كان لهن ولد ) كذلك ( فلكن الربع مما تركن ) والولد شامل للذكر والانثى وان سفلوا ( من بعد وصية يوصين بها او دين ) كرّر للاهتمام ( ولهن الربع مما تركن ) اي جميع ما تركن الا ما اخرجته الاخبار الصحيحة الآتية ( ان لم يكن لكم ولد ) منهن او من غيرهن ذكوراً كانوا او ائناً قريباً ام بعيداً ( فان كان لكم ولد ) كذلك ( فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها او دين ) .

والربع والثلث لهن ، واحدة كانت اومائة كما تقدم ان الزوجة تراث الى سنة لو طلقت في المرض وصحة النكاح في المرض مع الدخول فيمكن فرض المائة واكثر اذا تزوج باليائسات وبغيرها يمكن فرض اثنتين وخمسين وان بعدلانه يمكن الاعتداد بثلاثة قروء في ستة وعشرين يوماً ولحظتين .

ثم شرع تعالى في المرتبة الثانية بقوله عز وجل : ( وان كان رجلاً يورث كلاله او امرأة ) يعني بحسب الظاهر ان كان الميت الموروث منه رجلاً كان او امرأة ، كلاله لم يكن له والدان ولا ولد ، ويؤيده ما روى عن جابر انه قال ارسل الله ﷺ : اني كلاله ، ويمكن ان يكون المراد بالكلالة الوارث لانهم كل ومشقة على الميت توريثهم لما لم يكن له الاصل والفرع من الابوين والاولاد ، فعلى هذا يكون ( ذو كلاله ) ( وله ) اي الرجل والمرأة الميت او الميتة او يكون الضمير راجعاً الى الرجل ويظهر حكم الميراث ايضاً بتشاركها في العطف اولاً او الميت مطلقاً وهو اظهر ( اخ او اخت ) من الام للاخبار المتواترة من الجانبين ، ويؤيده قراءة أبي ، وابي ايوب الانصاري ( او اخت من الام ) وليما سيجي من حكم كلاله الاب .

( فليكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ) وان كانوا مائة ، الذكر والانثى ( من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضار ) اي لا ينقص حقهم من السدس والثلث بدخول الزوج او الزوجة كما تقدم من الاخبار انهم ممن قدمهم الله على كلاله الاب ونقص حقهم لثلاث ينقص منه شيئاً بخلاف كلاله الاب فانه تعالى وفر حظهم بازاء النقص الذي يقع عليهم بدخولهما ، ويمكن ان يتم المضادة بحيث يشمل الوصية او يتعلق بها بأن لايزاد على الثلث ( وصية من الله ) اي يوصيكم وصية صادرة من الله في التوريث او في عدم المضادة او الاعم ( والله عليم ) بالمصالح ويقدر لكل واحد بمقدار قربه فلما كان قريبهم من الام وكانت الام تراث السدس تارة والثلث اخرى وزعمهما عليهم بالوحدة والكثرة ( حلیم ) لا يعاجل في



الدنيا من نقص حقهم بالمول و يعاقبهم في العقبى .  
( تلك حدود الله ) اى التى تقدمت فى الميراث والديون والوصايا واليتامى  
( ومن يطع الله ورسوله ) وعد للمطيعين فيها و وعيد للمخالفين لها بعذاب الخلود  
فى جهنم .

ولما ذكر الله تعالى كلاله الام و قدّمهم على كلاله الاب لثلاث ينقص حقهم  
بالمبالغات الوكيدة شرع فى كلاله الاب بقوله المتعالى : ( يستفتونك ) اى فى  
كلاله الاب لما روى من الجاهليين ان جابر بن عبدالله كان مريضاً فعاده رسول الله  
ﷺ فقال : ائنى كلاله فكيف اصنع فى مالى - فنزلت ( قل الله يفتيكس فى  
الكلاله ) وفسرها الله تعالى ( ان امرؤ هلك ليس له ولد ) فيدل صريحاً على ان الاخت  
لا ترث مع البنت ولم يذكر الوالدين لانه تقدم انهما فى مرتبة الاولاد فى القرب من  
الميت ، بل هما اقرب من الولد لانهما اصله والولد فرعه ( وله اخت ) من الابوين  
او من الاب مع عدم من ينسب بهما ( قلها نصف ما ترك ) تسمية والباقي رداً بآية  
ذوى الارحام ان لم يكن زوج والاّ فينهما نصفين او زوجة فيرد الربع على الاخت  
وليس للزوجين من الرد شيء لانه لا ينقص من حقهما شيء حتى يجبر بالرد ( وهو )  
اى المراء ( يرثها ) اى الاخت ولم يقدّر له شيئاً فيكون الجميع له مع عدم وارث آخر  
والاّ فالباقي من كلاله الام ، واحد الزوجين يشار كونه ان لم يكن لها ولد ذكر او انثى  
ويدل على ان الاخ لا يرث مع البنت بالعصوبة .

( فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) وكذا اذا كانت اكثر و ارثهن  
الثلثين بالطريق الاولى وعدم الزيادة بالاجماع و الاخبار و ذلك بالتسمية و الباقي  
بالرد كما تقدم .

( وان كانوا اخوة رجالا ونساءً أفلذ كرمثل حظ الاثنيين ) وليس لهم حينئذ  
مقدّر كالا ولاد ( يبين الله لكم ) احكامه ( ان تضلّوا ) كراهة ان تضلّوا او لثلاث تضلّوا



كما ذهب اليه الكوفيون من حذف ( لا ) في امثالها او يكون مفعولا به اى يبين ضلالكم لثلاثوا ولم ينفع في اكثر الامة وضلوا عالمين بتركهم اخذ الكتاب من شريكه ( والله بكل شيء عليم و يعلم انهم يضلون عن الصراط فبين لا تمام الحجة عليهم .

وفى هذه المرتبة ذكر الاخوة واما اولادهم فلكل نصيب من يتقرب به بآية اولى الارحام وكذا الاجداد فانهم يتقربون الى الميت بواسطة الابوين كالاخوة فلهذا قال رسول الله ﷺ و الائمة المعصومون عليهم السلام ان الجّد كالاخ و الجدة كالاخت ، و يدل عليه آية اولى الارحام كالاعمام والاخوال فانهم يتقربون الى الميت بواسطة الجد و الجدة فانهم اولادهم .

قال الله تعالى ( واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ) فى الميراث ( فى كتاب الله (١) اى فيما فرض الله ( او ) فى اللوح ( او ) فى القرآن بهذه الآية او آية الموارث و غيرها مما يفهمه النبى و الائمة صلوات عليهم اجمعين فانه ورد الاخبار المتواترة فى انه كل شيء فى القرآن ولا يفهمها منه الا المستنبطون الذين ذكرهم الله تعالى بقوله تعالى ( و لورده الى الرسول و الى اولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم ) (٢) .

وروى الاخبار المتواترة فى انهم المستنبطون وانهم اولى الامر الذين امر الله تعالى بطاعتهم فى قوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله و اطيعوا الرسول واولى الامر منكم (٣) ومحال ان يأمر الحكيم باطاعة غير المعصوم بحكم العقل وبالاخبار المتواترة .

(١) الانفال - ٧٥

(٢) النساء - ٨٣ والاحزاب ٦

(٣) النساء ٥٩

وهم الراسخون في العلم في قوله تعالى : وما يعلم تأويلهم الا الله والراسخون في العلم (١) للاخبار المتواترة .

و هم الصادقون الذين امر الله تعالى بالكون معهم في قوله عز وجل : يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين (٢) الى غير ذلك من الآيات و الاخبار المتواترة .

(من المؤمنين والمهاجرين) اي اولى الارحام اولى منهما ، فاتهم قبل نزول هذه الآية وآية الميراث كانوا يرثون بالايمان و الهجرة فنسخ (الا ان فعلوا الى اوليائكم معروفاً) (٣) اي وان نسخ الارث لكن بقي الوصية لهم بالثالث لحق الايمان و الهجرة .

وأما ولاء تضمن الجبرية فبقوله تعالى (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون) اي لكل ميت جعلنا وارثاً مما ترك الوالدان او الاقربون اي الاقرب يمنع الابعد (او) لكل تركه جعلنا وراثاً يلوئها ويعرذونها وعلى هذا يكون (مما ترك) بياناً (لكل) والوالدان و الاقربون ) بيان للموالى .

( والذين عقدت ايمانكم ) عطف على الوالدين و يكون المعنى انهم موالى ووارث لمن عاقده اذا لم يكن له وارث (او) يكون مبتدأ وخبره قوله (فاتوهم نصيبهم) والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط ، وعلى الاول يكون متفرعاً على الجميع (ان الله كان على كل شئ شهيداً) (٤) تهديد في منع نصيبهم من الارث وتقدم وسيجيء احكامه .

و اما الولاء بالامامة فيمكن اثباته من قوله تعالى : (النبى اولى بالمؤمنين

(١) آل عمران - ٨

(٢) التوبة - ١١٩

(٣) الاحزاب - ٦

(٤) النساء - ٣٣

من انفسهم (١) بعموم الولاء و قوله وَاللَّهُ متواتراً مَنْ كنت مولاه فعلي مولاه و امثالها لكن الاخبار المتواترة كافية و تقدم بعضها في باب الولاء و سيجيء ايضاً مع غير ما ذكر من الايات .

وروى الكليني والشيخ في الموثق كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ( وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ) قال : انما عني بذلك اولى الارحام في الموارث ولم يعن اولياء النعمة فاوداهم بالميت اقربهم اليه من الرحم التي يجره اليها (٢) .

وفي الصحيح ، عن يزيد الكناسي ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ابنك اولى بك من ابن ابنك ، وابن ابنك اولى بك من اخيك ، قال : واخوك لايبك وامك اولى بك من اخيك لايبك ، قال : واخوك لايبك اولى بك من اخيك لامك (اي بكثرة النصيب والرد) قال : وابن اخيك لايبك و امك اولى بك من ابن اخيك لايبك ، قال : وابن اخيك لايبك اولى بك من عمك ، قال : عمك - اخوايبك - من ابيه و امه اولى بك من عمك - اخى ايبك من ابيه - قال : و عمك - اخوايبك من ابيه - اولى من عمك - اخى ايبك لامه - قال : وابن عمك - اخى ايبك لايبه و امه - اولى بك من ابن عمك - اخى ايبك لايبه - ، قال : وابن عمك - اخى ايبك من ابيه اولى بك من ابن عمك - اخى ايبك لامه -

اي بكثرة النصيب و الرد فان من يتقرب بالاب يقوم مقام من يتقرب بالابوين في الرد ايضاً على ما ذهب اليه اكثر الاصحاب وهذه الرواية تؤيدهم مع ما سيجيء .

وفي الصحيح ، عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان في كتاب علي عليه السلام ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجر به الا ان يكون وارث اقرب

(١) الاحزاب - ٦

(٢) اورده والذي بعده في الكافي باب بيان الفرائض في الكتاب خبر ١-٢ و التهذيب

باب الاولى من ذوي الانساب خبر ١-٢

### باب ميراث ولد الصلب

إذا ترك الرجل ابناً ولم يترك زوجة ولا أبوين فالمال كله لابن ،  
وكذلك إن كانا أثنين أو أكثر من ذلك فالمال بينهم بالسوية ،  
وكذلك إن ترك ابنة ولم يترك زوجاً ولا أبوين فالمال كله للابنة لأن الله  
تعالى جعل المال للولد ولم يسم لابنة النصف الأمع الأبوين ،  
وكذلك إذا كانتا إثنين أو أكثر فالمال كله لهنّ بالسوية ،  
وإن ترك ابنة وابنة ابن أو ابن ابن ولم يكن زوج ولا أبوان فالمال كله للابنة وليس  
لولد الولد مع ولد الصلب شيء ، لأن من تقرب بنفسه كان أولى وأحق بالمال ممن  
تقرب بغيره ، ومن كان أقرب إلى الميت يبطن كان أحق بالمال ممن كان أبعد  
يبطن ،

إلى الميت منه في حجبته (١) .

وفي الصحيح عن يونس ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا التفتت  
القرابات فالسابق أحق بميراث قريبه فإن استوت قام كل واحد مقام قريبه (٢) .  
وفي القوي كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير -  
المؤمنين عليه السلام يقول : إذا كان وراث ممن له فريضة فهو أحق بالمال (٣) .

### باب ميراث ولد الصلب

﴿ فالمال كله للابنة لأن الله عز وجل جعل المال للولد ﴾ إن كان مراده  
من قوله تعالى : للذكر مثل حظ الأنثيين (٤) فلا يدل على حكم النسب منفرداً

(١-٢-٣) الكافي باب الكافي إن الميراث لمن سبق إلى سهم قريبه الخبر ١-٣-٢

والتهذيب باب الأول من ذوي الأنساب خبر ٣-٥-٢

(٢) النساء - ٦

فَإِنْ تَرَكَ ابْنًا وَابْنَةً ابْنَيْنِ وَبَنَاتٍ فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهُمَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى إِذَا  
 لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ زَوْجٌ وَلَا وَالِدَانِ ،  
 فَإِنْ تَرَكَ ابْنَةً وَأَخًا أَوْ أُخْتًا أَوْ جَدًّا فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْإِبْنَةِ وَلَا يَرِثُ مَعَ الْإِبْنَةِ أَحَدٌ  
 إِلَّا الْإِبْنُ وَالزَّوْجُ وَالْوَالِدَانِ ،  
 وَكَذَلِكَ لَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَحَدٌ إِلَّا الزَّوْجُ وَالْإِبْنُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ  
 عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ .

وروى جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : ورث  
 علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه ، وورثت فاطمة عليها السلام تركته .

و ان كان من آية ذوى الارحام فلا يحتاج الى هذا التكلف ، بل لها النصف تسمية  
 والنصف ردًّا ﴿﴾ ولم يسم للابنة النصف الا مع الابوين ﴿﴾ هذا غير ظاهر ، بل الظاهر  
 خلافه كما تقدم ، نعم ما قاله محتمل ولا يمكن الاستدلال به على العامة ﴿﴾ ومن كان  
 اقرب ﴿﴾ اى فى مرتبة واحدة والآقبن ابن ابن الابن اولى من الجد مع ان الجد  
 اقرب بيطنين ﴿﴾ اذا لم يكن ﴿﴾ شرط لارث الكل لالارث مطلقا فانه مع اجتماع الزوج  
 والابوين كان للذكر مثل حظ الانثيين ايضا ﴿﴾ الا الزوج ﴿﴾ بالمعنى الاعم الشامل للزوجة  
 ايضا .

﴿﴾ وروى جميل بن دراج ﴿﴾ فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح (١)  
﴿﴾ عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (الى قوله) وورثت فاطمة عليها السلام تركته ﴿﴾ اى كانت  
 التركة كلها لكنهم لعنهم الله لم يعطوها بخبر افتراء اشقى الاشقياء - نحن معاشر الانبياء  
 لانورث ما نر كنائه صدقة - ولم يسمع احدا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الخبر غير المفتري  
 وكان الشاهد عليه ابنته اشقى نساء الاولين والآخرين ، البخارجية المملوكة .  
 والاشياء التى تقدمت من الفرس والبغلة واشباههما اخذها امير المؤمنين عليه السلام

في حياة رسول الله ﷺ لقضاء ديونه لآلته ﷺ كان عصبه كما اقترأ العامة وقالوا كان نصفها من فاطمة ﷺ ونصفها من علي ﷺ لكونه عصبه لانه كان ابن العم من الابوين وكان العباس العم من الاب ، وابن العم من الابوين اولى من العم للاب ، وذكروا في صحاحهم دعوى العباس مع امير المؤمنين ﷺ .

والظاهر من اتساب عباس الى اهل البيت ﷺ انه كان ينازع لفاطمة ﷺ لانفسه الزاماً لهم و كان غرضهم ان لا يكون لاهل البيت شيء حتى لا يميل احد اليهم ، بل كان المطلوب الاهم ايذائهم كما هو مصرح في كتاب سليم بن قيس الهلالي .

بل هو مصرح في صحاحهم ، مع ان البخاري نقل حكاية بطولها باسناد مختلفة في ستة مواضع او اكثر لكن الطرق تصل الى عايشة ان فاطمة ﷺ بنت رسول الله ﷺ ارسلت الى ابي بكر تسأل ميراثها من رسول الله ﷺ مما افاء الله عز وجل عليه بالمدينة و فذك وما بقي من خمس خبير فقال ابوبكر : ان رسول الله ﷺ قال لا تورث ما تركناه صدقة ، اما يا كل آل محمد في هذا المال والله اني لا غير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ وأبي ابوبكر ان يدفع الى فاطمة منها شيئاً فوجدت فاطمة على ابي بكر في ذلك فهجرتة ولم تكلمه حتى توفيت ، وعاشت بعد النبي ﷺ ستة اشهر فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها ابابكر وصلى عليها .

وكان لعلي ﷺ من الناس وجه حياة فاطمة ﷺ فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة ابي بكر ومبايعته ولم يكن يبائع تلك الاشهر فأرسل الى ابي بكر أن ائتنا ولا يأتنا احدمك كراهية ليعضر عمر فقال عمر : لا والله لا تدخل عليهم وحدك فقال ابوبكر : وما هيتم ان يفعلوا بي والله لا يئبنهم فدخل

عليهم ابوبكر فتشهد علي فقال : انا قد عرفنا فضلك وما اعطاك الله ولم تنفس عليك خيراً ساقه الله اليك ولكنك استبددت علينا بالامر و كنا نرى لقرابتنا من رسول الله ﷺ نصيباً حتى فاضت عينا ابى بكر .

فلما تكلم ابوبكر قال : و الذي نفسى بيده لقرابة رسول الله ﷺ احب الى من ان اصل قرابتى واما الذى شجر بينى وبينكم من هذه الاموال فانى لم آل فيها عن الخير ولم امرك امرأ رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها الا صنعته .

فقال علي عليه السلام لابي بكر : موعذك العشية للبيعة فلما صلى ابوبكر الظهر رقى على المنبر فتشهد و ذكر شأن علي عليه السلام و تخلفه عن البيعة و عذره بالذى اعتذر اليه ثم استغفر و تشهد علي فعظم حق ابى بكر و حدث انه لم يحمله على الذى صنع نفاسة على ابى بكر ولا انكار بالذى فضله الله به ، ولكننا كنا نرى لنا فى هذا الامر نصيباً فاستبد علينا فوجدنا فى انفسنا ، فتربذلك المسلمون و قالوا اصبت و كان المسلمون الى علي قريباً حين راجع الامر بالمعروف .

وروى البخارى فى اكثر من عشرة مواضع من كتابه عن عائشة قالت : اقبلت فاطمة تمشى كان مشيها مشى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : مرحباً بابنتى ثم اجلسها يمينه او شماله ثم اسر اليها حديثاً فبككت فقلت لها لم تبكين ؟ ثم اسر اليها حديثاً فضحكمت فقلت : ما رأيت اليوم فرحاً اقرب من حزن فسألتها عما قال فقالت ما كنت لافشى سر رسول الله ﷺ حتى قبض النبي ﷺ .

فسألتها فقالت : اسر الى ان جبرئيل كان يعارضنى القرآن كل سنة مرة وانه عارضنى العام مرتين ولا اراه الا حضرا جلّى و انك اول اهل بيتى لحاقاً بى فبكيت فقال : اما ترضين ان تكونى سيدة نساء اهل الجنة او نساء المؤمنين فضحكمت لذلك (١) .

(١) اورده والذى بعده ، البخارى فى صحيحه (باب علامات النبوة) خير ٣٧-٣٨ من كتاب بدء الخلق واورد الثانى ايضاً فى باب مرض النسي (ص) خبره من كتاب المغازى



ثم ذكر بعده بلا فصل (في باب علامات النبوة عن عائشة قالت : دعا النبي ﷺ فاطمة عليها السلام في شكواه الذي قبض فيه فسارها بشيء فبكيت ثم دعاها فساها فضحكت قال : فسألتها عن ذلك فقالت سارني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرني انه يقبض في وجهه الذي توفي فيه فبكيت، ثم سارني فاخبرني اني اول اهل بيته اتبعه فضحكت .  
ثم ذكر في باب مرض النبي ﷺ مثله بعد خبر الدواة والقلم .

وذكر في باب المناجاة بالسرا بما يقرب من الخبر الاول (١) .

وذكر في مناقب اهل البيت مثل الخبر الثاني بعد الخبر الذي روى عن المسور بن مخزومة ان رسول الله ﷺ قال : فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني وقال النبي ﷺ فاطمة سيدة نساء اهل الجنة - الى غير ذلك مما ذكره بعضها كالاول وبعضها كالثاني (٢) .

والاول يدل على ان بكائها كان لموتها او موت ايها ، وكان سرورها لكونها سيدة نساء اهل الجنة .

والثاني وامثاله يدل على ان سرورها كان للحوقها بأبيها سريعاً وهو الموافق مما ذكره الحافظ ، ابو نعيم وفخر خوارزم والتعليق وغيرهم .

والفرض اظهار كذبهم في رواية واحدة او كذب روايتها ، فكيف تذكر في الصحاح التي شهد واعلى صحتها جميعهم ، والفرض الاخر ان هذه الصديقة التي هي افضل نساء اهل الجنة بشهادتهم مع قول رسول الله ﷺ متواتراً في كتبهم انها بضعة مني ، يغضبها ما يغضبني ويسوءها ما يسوءني ، ومن آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله .

(١) البخاري في صحيحه باب من ناجى بين يدي الناس الخ خبر ١ من كتاب الاستئذان

(٢) لاحظ البخاري باب مناقب قرابة رسول الله (ص) و مناقب فاطمة (ع) الخ من

ومع الاخبار التي رووها عن عايشة انه نزلت فيها آية التطهير وتقدمت .  
ومع ان فذك وما والاها كانت في ايدي وكلائها انتزع منها بخبر لم يروها غيره .  
وكان المدعى .

ومع اعطائها اولاً ثم اخذها ثانية برأى عمر مع قطع النظر عن ما رواه سليم  
بن قيس الهلالي الذي من ثقاتهم انها استشهدت بضرب عمر الباب على بطنها وامره  
فنفذاً ان يضربها بالدرة حتى اسقطت محسناً ( كما ذكره الفيروزآبادي في شبيب ،  
وشبر ، ومشيب انه كان محسناً ) فمرضت من ذلك حتى ماتت سلام الله عليها .  
وانظر ايها المنصف في الخبر الذي نقلناه اولاً ان عايشة لم تكن عند علي عليه السلام  
حين ارسل الى ابي بكر والكلام الذي جرى بينهما كيف روت وشهدت .

اما غضب فاطمة عليها السلام على ابي بكر ، فيمكن الشهادة عليه لانه كان اظهر من  
الشمس وظاهر ان من نثر بخبر وفاتها سريعة كيف تغضب على الدنيا وما فيها ولم  
يكن طلبها منه الا اظهاراً لكفرهم وعداوتهم لاهل بيت الرسالة الذين امر الله تعالى  
بمودتهم وجعل مودتهم اجر الرسالة ولكن ان قبلوا رسالته لكانوا يوفون بأجرها  
واقسم بالله الذي لا اله الا هو انه ما كان اسلامهم ظاهراً الا لطلب الدنيا والمصيبة  
كما شهد عليه الشهود المعصومون متواتراً .

و لو سلم ظاهراً فاردادهم بعد رسول الله ﷺ اظهر من الشمس كما نطق به  
القرآن : ( اَفَاِنْ مَاتَ او قُتِلَ اَتَقَلَّبْتُمْ عَلَى اَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ) (١) وما رواه  
متواتراً في صحاحهم بأزيد من خمسين طريقاً في باب الحوض وغيره ، عن عبد الله  
بن زيد عن النبي ﷺ قال : انا فرطكم على الحوض و ليرفعن رجال منكم ثم  
ليختلجن دولي فاقول : يا رب اسعاني فيقال : انك لا تدري ما احدثوا بعدك (٢) .

(١) آل عمران - ١٣٢

(٢) وقد بين قدس سره موضعه فلاحاجة الى ذكر ناله ثانياً

وعن حذيفة بن اليمان وأبي وائل مثله .

وعن انس عن النبي ﷺ قال : ليردّ عليّ ناس من اصحابي الحوض حتى عرفتهم  
اختلفوا دوني فاقول : اصحابي فيقول : لا تدري ما احدثوا بعدك .

وعن اسماء بنت ابي بكر قالت : قال النبي ﷺ : اني على الحوض حتى انظر  
من يرد عليّ منكم وسيؤخذ انس دوني فاقول : ياربّ مني ومن امتي فيقال : هل شعرت  
ما عملوا بعدك؟ والله ما برحوا يرجعون على اعقابهم .

وعن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال : بينا انا قائم اذا زمرة حتى اذا عرفتهم  
خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلّم فقلت الى اين؟ فقال : الى النار والله ،  
قال : وما شأنهم؟ قال : انهم ارتدوا بعدك على اعقابهم القهقري ، ثم اذا زمرة حتى  
اذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلّم فقلت : الى اين؟ قال : الى النار  
والله ، قلت : وما شأنهم؟ قال : انهم ارتدوا على اعقابهم القهقري فلا اراه يخلص منهم  
الأمثل حمل النعم .

وفى النهاية - في حديث الحوض ، فلا يخلص منهم الأمثل حمل النعم - الحمل  
سؤال الابل واحداها حمل - اي ان الناجي منهم قليل في قلة النعم الضالة .

وعن ابن المسيب انه كان يحدث عن اصحاب النبي ﷺ ان النبي ﷺ  
قال : يرد عليّ الحوض رجال من اصحابي فيحلون عنه فاقول : يارب اصحابي :  
فيقول : انك لا علم لك بما احدثوا بعدك ارتدوا على اعقابهم القهقري ، وعن ابي  
هريرة مثله .

وعن سهل بن سعد : قال : قال النبي ﷺ : انا قرطكم على الحوض من مرّ  
عليّ شرب ، ومن شرب لم يظمأ ابدا ليردّ عليّ اقوام اعرفهم و يعرفوني ثم يحال  
بينى وبينهم .

وعن ابي سعيد الخدري مثله - بزيادة - فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك

فاقول : سحقاً سحقاً لمن غير بعدي .

وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : انكم معشورون حفاة عراة عزلا ، ثم قرأ :  
( كما بدأنا اول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين (١) ) واول من يكسى يوم القيمة  
ابراهيم و ان ناساً من اصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فاقول : أصبحاي أصبحاي ؟  
فيقول انهم لن يزالوا مرتدين على اعقابهم منذ فارقتهم فاقول كما قال العبد الصالح :  
و كنت عليهم شهيداً مادمْتُ فيهم الى قوله العزيز الحكيم .

( وايضا ) عن ابن عباس ما يقرب منه ، ( وايضا ) عن ابن عباس بتقديم وتأخير ،  
( وايضا ) عن ابن عباس مثله ( وايضا ) عن ابن عباس مثله .

وفى باب الفتن ، عن اسماء قريباً من حديثها الذي ذكر ، وعن عبدالله بن  
زيد قريباً من حديثه ، وعن سهل بن سعد وابي سعيد الخدري قريباً من حديثهما ،  
و المجموع لفظ البخاري .

وروى بقية الستة اصنافها .

فتدبر في انه لو لم يكن ارتدادهم في اصل الدين الذي هي الامامة كيف  
لا يشفعهم و يدعو عليهم بالسحق والبعد .

و تدبر في محدثيهم في نقلهم الحديث من امثال هؤلاء كما يشة مع خروجها  
على امامهم وعداوتها لاهل البيت ﷺ ومخالفتها لله تعالى في قوله : ولا تبرجن تبرج  
الجاهلية الاولى و في حكمهم بأن الصحابة كلهم عدول مع تفاحش اكثرهم  
بالمناهى الظاهرة التي لا يقبل التأويل وفي بدعهم الظاهرة وتاويلاتهم بأنها اجتهادات  
حتى انهم لا يكفرون الفلاة و الخوارج و المجسمة و يكفرون من سب الشيعين -  
وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون (٢) ،

(١) الانبياء - ١٠٢

(٢) الشراء - ٢٢٧

وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الحسن بن موسى الحنطاط ، عن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا والله ما ورث رسول الله صلى الله عليه وآله العباس ولا علي عليه السلام ولا ورثته إلا فاطمة عليها السلام وما كان أخذ علي عليه السلام السلاح وغيره إلا لأنه قضى دينه ، ثم قال عليه السلام : ( وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله )

وروى عن البرزطي قال : قلت لابي جعفر الثاني عليه السلام : جعلت فداك رجل هلك وترك ابنته وعمه فقال : المال للأبنة قال : وقلت له : رجل مات وترك ابنة له وأخاً او قال : ابن أخته قال : فسكت طويلاً ثم قال : المال للأبنة .

وروى علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن جارلي هلك وترك بنات فقال المال لهن .

وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطي في الصحيح عن الحسن بن موسى الحنطاط في الأصل وله أصل في الصحيح عن الفضيل بن يسار ( إلى قوله ) ولا ورثته في الصحيح أي من الأقارب لأن للزوجات التسع كان التمن ولأجل فاطمة ما ورثتهن أبو بكر .  
وروى الكليني والشيخ في القوي ، عن حمزة بن حمران قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام من ورث رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : فاطمة عليها السلام وورثته متاع البيت ، والخزني (١) وهو آرد المتاع ( أي غصبوا منها النفائس من الأملاك و أعطوها مالا قيمة لها ) وكل ما كان له (٢) .

وروى عن البرزطي في الصحيح قال : فسكت طويلاً يمكن أن يكون لفظة بعض المعاصرين كما كان كثيراً .

وروى علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة في الموثق قال المال لهن بالسمية والرد .

(١) الخزني بالضم اثنان البيت والمتاع والفنائس (القاموس)

(٢) الكافي باب ميراث الولد خبر ٢

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك ابنته وأخته لايه وأمه فقال : المال للابنة وليس للاخت من الأب والامشي .

وكتب البزنطي الى ابي الحسن عليه السلام في رجل مات وترك ابنته وأخاه قال : أدفع المال الى الابنة إن لم تخف من عمها شيئاً .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿ عن زرارة (الى قوله) المال للابنة ﴾ تسمية ورداً .  
﴿ وكتب البزنطي ﴾ في الصحيح ﴿ ان لم تخف من عمها شيئاً ﴾ ومع الخوف يجوز الدفع اليه تقياً .

وروى الشيخان في الصحيح - عن جميل بن دراج ، عن سلمة بن محرز (وفي باب بن محمد فيكون صحيحاً) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان رجلاً ارماً مات وادعى اليّ فقال لي : وما الارماني ؟ قلت : بطل من ابط الجبال مات وادعى اليّ بتركته وترك ابنة قال : فقال لي : اعطها النصف قال : فاخبرت زرارة بذلك فقال لي : اتاك اما المال لها قال : فدخلت عليه بعد فقلت اصلحك الله : ان اصحابنا زعموا انك اتقيتني ؟ فقال : لا والله ما اتقيتك ، ولكنني اتقيت عليك ان تضمن فهل علم بذلك احد ؟ قلت لا قال : فأعطاها ما بقي .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن خراش المنقري انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك ابنته واخاه قال : المال للابنة .

وفي القوي كالصحيح ، عن بريد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت : رجل مات وترك ابنة وعمة قال : المال للابنة وليس للعم شيء (او قال ليس للعم مع الابنة شيء) .

(١) اورده والسنة التي بعده في الكافي باب ميراث الولد خبر ٥ - ٣ - ٢ - ٧ - ٦ - ٨

٩ والتهذيب باب ميراث الاولاد خبر ١٣ - ١٢ - ١٤ ( الى ) ١٨

وفي القوي كالصحيح ، عن عبدالله بن محرز يباع الفلاس قال اوصى الى رجل وترك خمسمائة درهم واستمأة درهم وترك ابنة وقال : لي عصة في الشام فسألت ابا-عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال : اعطى الابنة النصف و العصة النصف الاخر فلما قدمت الكوفة اخبرت اصحابنا بقوله فقالوا: اتفأك فأعطيت الابنة النصف الآخر ثم حجبت فلقيت ابا عبدالله عليه السلام فقال اخبرته بما قال اصحابنا واخبرته اني دفعت النصف الاخر الى الابنة فقال احسنت، اما اقيتكت مخافة العصة عليك .

وفي القوي كالصحيح ، عن عبدالله بن محرز (او محمد كما في يب) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل ترك ابنته واخته لايه دامه قال : المال كله للابنة وليس للاخت من الاب والام شيء .

وفي القوي كالصحيح ، عن عبدالله بن محرز قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل اوصى الى وهلك وترك ابنة فقال اعطى الابنة النصف وترك للموالى النصف فرجعت فقال اصحابنا لا والله مال للموالى شيء فرجعت اليه من قابل فقلت له : ان اصحابنا قالوا : ليس للموالى شيء واما اتفأك فقال : لا والله ما اقيتكت ولكن خفت عليك ان تؤخذ بالنصف فان كنت لا تخاف فادفع النصف الاخر الى الابنة فان الله تعالى سيؤدى عنك ،

اي ان اعطيت الموالى فاغرم لها فان الله تعالى يعوض لك ، او يدفع مضرتهم عنك .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام ان رجلا مات على عهد النبي صلى الله عليه وآله وكان يبيع التمر فاخذ اخوه التمر (وبخطه) فيهما الثمن (اي ثمن التمر) وكان له بنات فأنت امرأته النبي صلى الله عليه وآله فاعلمته بذلك فانزل الله تعالى عليه فاخذ النبي صلى الله عليه وآله التمر من العم فدفعه الى البنات (١) .



واعلم ان التقية في العول كان اقل من التقية في التعصيب لان بنى عباس كانوا يتمسكون في امارتهم بانا ورثنا الخلافة من النبي ﷺ بالتعصيب لان جدنا عباس كان من عتبة النبي ﷺ ولم يترك رسول الله ﷺ الأفاطمة رضي الله عنها وهي باعتبار كونها امرأة لم ترث الخلافة فكانت الخلافة حق عباس . و المشايخ غضبوا عنه وكان علماءهم جعلوا لهم هذه المسئلة .

(منهم) عبدالله بن طائوس اقترى على ابيه ، عن ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال الحقوا بالاموال الفرائض فما بقى الفرائض فلا ولي عصبه ذكر (١) .

والذي يدل على الافتراء ما رواه الشيخ عن طرق العامة - قال : روى ابو طالب الابباري قال : حدثنا محمد بن احمد البربري ، قال : حدثنا بشر بن هرون قال : حدثنا الحميدى ، قال : حدثنا سفيان ، عن ابي اسحاق ، عن قارية بن مضرب قال : جلست الى ابن عباس وهو بمكة فقلت : يا ابن عباس حديث يرويه اهل العراق عنك وطائوس مولاك يرويه ان ما بقى الفرائض فلا ولي عصبه ذكر .

قال : امن اهل العراق انت ؟ قلت : نعم قال : ابلغ من وراك انى اقول : ان قول الله عز وجل : ( آباءكم و ابنائكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله ) وقوله ( واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ) وهل هذه الاقربيتان وهل ابقيا شيئا ؟ ما قلت : هذا ولا طائوس يرويه على .

قال قارية بن مضرب فلقيت طائوسا فقال : لا والله ما رويت هذا على ابن عباس قط ، والما الشيطان القائم على السنتهم ، قال سفيان اراء من قبل ابنه عبدالله بن طائوس فانه كان على خاتم سليمان بن عبد الملك وكان يحمل على هؤلاء القوم حملا شديداً يعنى بنى هاشم (٢) .

وروى الكليني والشيخ عن كتاب ابي نعيم الطحان رواه عن شريك عن اسماعيل

### باب ميراث الابوين

روى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة عن ابي جعفر (اي عبد الله - خ) عليه السلام في رجل مات وترك ابويه قال : للإم الثلث ولأبيه الثلثان ،

بن خالد ، عن حكيم بن جابر ، عن زيد بن ثابت أنه قال : من قضا الجاهلية ان يورث الرجال دون النساء (١) .  
وروى الشيخان في القوي كالصحيح ، عن حسين البزاز (اد البراء) قال : امرت من يسأل ابا عبد الله عليه السلام ، المال لمن هو ؟ للأقرب او للعصبة ؟ فقال : المال للأقرب والعصبة في فيه التراب (٢) .  
اي الحرمان له وذكر نادلالة الآية بل الآيات على حرمان العصبات ومراتب الارث .

### باب ميراث الابوين

روى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة في الصحيح والشيخان (٣) في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب وابي ايوب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (الى قوله) وللام سهم اي مع عدم الحاجب ، وروى الشيخان في الموثق عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك ابويه قال : هي من ثلثة اسهم للام

(٢-١) الكافي باب بيان الفرائض في الكتاب خبر ١ - ٢ والتهذيب باب في ابطال

العول والعصبة خبر ٢٠ - ١٩

(٣) الكافي ميراث الابوين خبر ١ والتهذيب باب ميراث الوالدين خبر ٢

## باب میراث الزوج والزوجة

روى معاوية بن حكيم ، عن علي بن الحسن بن زید عن إسماعيل ، عن أبي بصير قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة ماتت وتركت زوجها ولا وارث لها غيره قال : إذا لم يكن لها غيره فالعالم له ، والمرأة لها الربع وما بقي فللامام ،

سهم وللأب سهمان (۱) .

وفي القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل ترك أمه وإخاه قال : يا شيخ تريد علي الكتاب ؟ قال : قلت : نعم ، قال : كان علي عليه السلام يعطي المال الأقرب فالأقرب ، قال : قلت فالأخ لا يرث شيئاً ؟ قال : قد أخبرتك أن علياً عليه السلام يعطي المال الأقرب فالأقرب .

وروى الشيخ في القوي ، عن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك أبويه قال : للام الثلث وما بقي فللاب .

## باب ميراث الزوج والزوجة

﴿ روى معاوية بن حكيم ، عن علي بن الحسن بن زید ﴾ والظاهر ابن رباط ﴿ عن مشعمل ﴾ اد اسمعيل ، والأظهر أنه تصحيف كما في يب ، لمارواه الكليني عن حميد بن زياد . عن الحسن بن محمد ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن محمد بن مسكين وعن علي بن أبي حمزة ، عن مشعمل ، وعن ابن رباط عن مشعمل كلهم ، عن أبي بصير في الموثق ، ورواه الشيخ عن أحمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن إسماعيل عن أبي بصير (۲) وفيه السقط والتصحيف ﴿ قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ﴾ ويدل

(۱) أورده واللذين بعده في التهذيب باب ميراث الوالد بن خبر ۱ - ۳ - ۹ وأورد

الأولين في الكافي باب ميراث الأبوين خبر ۳ - ۲

(۲) الكافي باب الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته خبر ۲ وفيه عن أبي بصير قال قرأ علي

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذا في حال ظهور الامام عليه السلام فاما في حال غيبته فمات الرجل وترك امرأة ولا وارث له غيرها فالمال لها ،

على ان الزوج يرث عليه مع عدم الوارث دون الزوجة بل الربع لها والباقي للامام ويؤيده ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم يعلم لها احد ولها زوج قال : الميراث كله لزوجها (١) .

وفي الصحيح عن ابي بصير قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فدعا بالجامعة فنظر فيها فإذا فيها امرأة هلكت وترك زوجها لا وارث لها غيره له المال كله ،

وفي الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح ، عن ابن مسكان عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت امرأة ماتت وترك زوجها قال : المال له قال : معناه لا وارث لها غيره ، وفي الصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة تموت ولا ترك وارثاً غير زوجها قال : الميراث كله له .

وفي الموثق عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجها قال المال للزوج يعني اذالم يكن لها وارث غيره .  
وفي الموثق ، عن ابي بصير مثله .

وفي القوي كالصحيح عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : امرأة هلكت وترك زوجها قال : المال كله للزوج .

وفي القوي ، عن اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي ، عن ابي جعفر عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها قال : المال للزوج يعني اذالم يكن وارث غيره .

ابو جعفر عليه السلام في القرائن امرأة توفيت وترك زوجها قال : المال كله للزوج ورجل توفي وترك امرأته قال للمرأة الربع وما بقي فللامام وكان الصدوق قد نقله بالمعنى كما هو دأبه كثيراً وانه العالم واورده الشيخ في التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ١٥ كما في المتن .

(١) اورده والخمسة التي بعده في الكافي باب المرأة تموت ولا ترك الأزواج خبر ١

(الى) ٢-٨-٥ واورد الثلاثة الاول في التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ١١-١٣-١٥

وتصديق ذلك ما رواه محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها قال : المال كله له قلت : فالرجل يموت ويترك امرأة ته قال : المال لها ،

وروى الشيخ في الموثق ، عن مثنى بن الوليد الحنط ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : امرأة تركت زوجها قال : المال كله له إذا لم يكن لها وارث غيره (١) وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير قال : قرأ على أبو عبد الله عليه السلام فرائض على عليه السلام فإذا فيها . الزوج يحوز المال إذا لم يكن غيره (٢) . وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام كصحيحته (٣) .

محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان رضي الله عنه في الموثق كالصحيح والشيخ في الصحيح عن ابن مسكان (٤) رضي الله عنه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ويدل على أنه يرد الباقي على الزوجين مع عدم الوارث وحمل في الزوجة على غيبة الإمام للخبر المتقدم .

ولما رواه الشيخان في الصحيح ، عن علي بن مهزيار قال : كتب محمد بن حمزة العلوي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام : مولى لك ادعى إلى بمائة درهم وكنت اسمعه يقول : كل شيء هو لي فهو لمولاي فمات وتركها ولم يأمر فيها بشيء وله امرأتان أما واحدة فبيقداد ولا أعرف لها موضعاً الساعة ، والآخرى بقم ، ما الذي تأمرني في هذه المائة درهم ؟ فكتب إليه : انظر إن تدفع من هذه الدراهم إلى زوجتي الرجل وحققهما من ذلك ، الثمن إن كان له ولد وإن لم يكن له ولد فالربع وتصديق بالباقي على من تعرف إن له إليه حاجة انشاء الله (٥) .

(١-٢-٣) التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ١٠ - ١٢ - ١٣

(٢) التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ١٦ مع تقديم وتأخير في حكم الرجل والمرأة

(٥) الكافي باب الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته خبر ٢ و التهذيب باب ميراث

الأزواج خبر ١٩

والظاهر انه لو لم یکن له علیه السلام لمارأه بالتصدق ، وبمکن ان یكون من باب من لم یکن له وارث وادعی بماله ، و علی ای حال فلم ترد علی الزوجه ، و یحتمل ان یكون الجميع من ماله علیه السلام باقراره و یكون اعطا لهما الربع تفضلا من ماله علیه السلام .

وفی الموثق عن محمد بن النعمان الصحاف قال : مات محمد بن ابی عمیر یباع السابری و ادعی الی و ترک امرأه له لم یترك وارثا غیرها فکتبت الی العبد الصالح علیه السلام .  
(وفی یب الی عبد صالح وهو اظهر والمراد به الجواد علیه السلام لما کان موته فی زمانه علیه السلام او الهادی علیه السلام ان كانت الکتابه بعد سنین من موته ولا یحتمل الکاظم علیه السلام البتة لانه روى عن الرضا والجواد علیهما السلام و ذکر النجاشی انه مات سنة سبع عشرة ومائین وقبض الجواد علیه السلام سنة عشرين ومائین ، وقبض الکاظم علیه السلام فی سنة ثلاث وثمانین ومائة فیکون موته بعد قبضه علیه السلام بست وثلثین سنة فیکون موته فی اواخر زمان الجواد علیه السلام ) .

فکتب علیه السلام الی : اعط المرأة الربع واحمل الباقي الینا (۱) .

وفی الموثق عن ابی بصیر عن ابی جعفر علیه السلام فی رجل توفي و ترک امرأه قال : للمرأة الربع والباقي للامام (۲) .

وفی القوی ، عن محمد بن مروان ( مسلم - کا ) عن ابی جعفر علیه السلام فی زوج مات و ترک امرأه فقال : لها الربع و یرفع الباقي ( و فی یب ) و یدفع الباقي الی الامام (۳) .

(۱) الکافی باب الرجل يموت ولا یترك الا امرأه خبر ۱ و التهذیب باب میراث

الازواج خبر ۱۹

(۲-۳) الکافی باب الرجل يموت ولا یترك الا امرأه خبر ۳-۵ و اورد الثانی فی

التهذیب باب میراث الازواج خبر ۲۰

## باب ميراث ولد الصلب والابوين

روى محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر عليه السلام

واحتمل الشيخ ان تكون الزوجة قريبة من الزوج، لما رواه في الصحيح، عن محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار البصري قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس له قرابة غيرها قال: يدفع المال كله اليها (١).

ويحتمل أيضاً ان يكون عليه السلام اعطاها حقها لما كان ضبطه ينجر الى فتنة ويكون مخصوصاً بزمانه عليه السلام كما كان يهب حقه من الخمس وهو اظهر فعلى هذا وعلى قول الشيخ ينبغي ان يأخذه الفقيه ويضبطه له عليه السلام ويحتمل أبا حنيفة لفقرائه شيعته عليه السلام والضبط وايداعه الثقات احوط حتى يخرج عليه السلام وهذا بخلاف الخمس فانه يجوز دفعه الى فقراء بنى هاشم من باب التتعة لو رده فيه. بخلافه هنا.

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح. عن جميل بن دراج، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يكون الرد على زوج ولا زوجة (١) فيحمل على وجود وارث آخر ولا خلاف فيه وسيجيء أيضاً.

## باب ميراث ولد الصلب والابوين

اذا اجتماع عليه السلام روى محمد بن أبي عمير عن عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم عليه السلام في الصحيح كالشيخين (٢) الى قوله: وما اصاب سهمين فللابوين ان أبا جعفر عليه السلام اقراء وفيهما (قال أقرأني أبو جعفر) صحيفة الفرائض عليه السلام اي المواث من

(١) التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ٢

(٢) الكافي باب ميراث الولد مع الابوين خبر ١ والتهذيب باب ميراث الوالدین



أقرأه صحيفة الفرائض التي هي أملاء رسول الله ﷺ وخط على عليه السلام بيده فوجدت فيها: رجل ترك ابنته وأمه للابنة النطف ، وللام السدس ، ويقسم المال على اربعة أسهم ، فما اصاب ثلاثة أسهم فهو للابنة ، وما اصاب سهماً فهو للام ،

الفرض بمعنى التقدير او القطع لأن حصّة كل واحد مقطوع من التركة التي هي أملاء رسول الله ﷺ وخط على عليه السلام بيده أي كان يقوله ﷺ ويكتب عليه ما يقوله ﷺ .

وهذا النوع من الاسناد أعلى مراتبه سيما اذا كان الكاتب معصوماً من الخطأ والسهو والنسيان ، ولهذا كانوا ﷺ يذكرون ذلك فيما كان فيه مخالفة للعامة سواء كانوا حاضرين ام لا لمباحنة الاصحاب معهم او لتزول لهم لعدم كمال تبصرهم بحال الائمة ﷺ لانه كان اكثرهم من العامة ادلاً ورأوا المعجزات من الائمة ﷺ واستبصروا ، ومع هذا قد كان يلحقهم شك لتقرر خلافه في نفوسهم ، وامر الفرائض كان من اعظم ابواب الفقه عندهم حتى اتهم روادا ان الفرائض نصف العلم ووجهوه بوجوه منها انها تتعلق بعلم ما بعد الموت فما قبله نصف آخر ، والحق انه ان صح فمحمول على المبالغة والخبر عامي .

﴿فوجدت فيها﴾ لما غير المصنف العبادة الاولى غفل عن تغيير ما بعده كما يقع كثير آمنه ، والمناسب مع التغيير (فوجد) وهذا الوجدان كان من السماع لقوله : (اقرعني) لا الوجدادة ، ويمكن ان يكون بعد القراءة عليه كتب منها فقال : وجدت ﴿رجل ترك ابنته وأمه للابنة النصف﴾ من اثنتين ﴿وللام السدس﴾ من ستة ويدخل النصف السدس لان لمخرجه نصف فيكون الفريضة ستة اسهم ﴿يقسم المال على اربعة اسهم﴾ بعد الرد لانه كان للبنث ثلاثة اسهم من الستة ولام سهم منها فيبقى سهمان وهما لا ينكسر عليهما صحيحاً ، وبين مخرجه وهو الاربعة ومخرج السدس وهو الستة توافق بالنصف لانه اذا استقط الاقل من الاكثر يبقى اثنان فيضرب نصف

ووجدت فيها : رجل ترك أبنته وأبويه ، للأبنة النصف ثلاثة أسهم ، وللأبوين لكل واحد منهما السدس لكل واحد منهما سهم يقسم المال على خمسة أسهم ، فما أصاب ثلاثة فهو للأبنة وما أصاب سهمين فهو للأبوين .  
قال ، وقرأت فيها رجل ترك أبنته وأباه ، للبنت النصف وللأب سهم ، يقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة فللأبنة وما أصاب سهماً فللأب ،

أحد المخرجين في الآخر يبلغ اثني عشر لانه إذا ضرب نصف الأربعة وهو الاثنان في الستة أو ضرب نصف الستة في الأربعة تبلغ ماذ كرناه . فكل من كان من الفريضة السابقة يأخذ شيئاً يأخذ من اللاحقة مثليه فتأخذ البنت ستة و الأم سهمين يبقى أربعة ثلثة منها للبنت وسهم للام .

فالحاصل للبنت تسعة أسهم و للام ثلثة فيصير للبنت ثلثة ارباع و للام ربع فتعبط الفريضة الى الأربعة كما قاله عليه السلام وكذا في البواقي .

ووجدت فيها رجل ترك أبنته وأبويه للأبنة النصف ثلاثة أسهم من ستة وللأبوين لكل واحد منهما السدس لاجتماعهما مع الولد فيبقى سهم ولا ينكسر على الخمسة ، وبينه وبين الستة مابين فيضرب الخمسة في الستة أو الستة في الخمسة تبلغ ثلثين و كان للبنت من الستة ثلثة تأخذ منها خمسة أمثالها وهي خمسة عشر وللأبوين عشرة فيبقى خمسة تردّ عليهم بنسبة الفريضة فيصير الحاصل للبنت ثمانية عشر و للأبوين اثناعشر فتعبط الى خمسة لان الثلاثين تنقسم اخماساً فلهذا قال عليه السلام يقسم المال على خمسة أسهم .

هذا اذا لم يكن حاجب من الاخوة ، و معه يرّد ارباعاً بأن يضرب مخرجه وهو الأربعة في اصل الفريضة تبلغ أربعة وعشرين ، يقسم العشرون اخماساً فيبقى أربعة تقسم بين البنت والأب فيصير نصيب البنت خمسة عشر والأب خمسة والام أربعة **رجل ترك أبنته وأباه** فهو كما لو ترك أبنته وأمه في القسمة وعدم ذكر ذلك من الشيخين مع ما بعده للظهور .

فإن ترك أبوين وأبناً وابنة أو بنين وبنات ، فللابوين السدسان ومابقى للبنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن ترك أبناً وأبوين ، فللابوين السدسان ومابقى للابن ، فإن ترك أبناً وأمّاً فللام السدس ومابقى للابن ، فإن ترك أباً وأبناً فللاب السدس ومابقى للابن ، فإن ترك أمّاً وبنين وبنات ، فللام السدس ومابقى للبنين والبنات للذكر حظ الأنثيين ، فإن ترك أباً وبنين وبنات فللاب السدس ومابقى للبنين والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين

فإن ترك أبوين وأبناً وابنة أو بنين وبنات أي إن كان مع الأبوين ابن وليس بذى فرض فما يبقى من الأبوين يكون له وكذا لو كان مع الابن بنت يكون السدسان للابوين ويكون الباقي بينهما اثلاثاً ويكون الفريضة من ثمانية عشر لان الباقي منهما اربعة وليس له ثلث ، يضرب مخزجه وهو الثلث في الاصل وهو ستة تبلغ ثمانية عشر لكل واحد من الأبوين ثلثة يبقى اثنا عشر للابن منها ثمانية وللبنات اربعة ، وهكذا مع تعدد البنين والبنات ولم يذكر فريضتهم لانه لا يحتاج اليها لانه اذا اخذ الابوان السدسين كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وانما يذكره الاصحاب في ضمن القاعدة الكلية لذلك لان افراد امثال هذه لا تنهاى ومابقى فتحكمه ظاهر مما ذكرناه والظاهر انه من الرواية ويمكن ان يكون من قوله فان ترك ابوين الخ من كلام المصنف .

وروى الشيخان في القوي كالصحيح ، عن زرادة قال : وجدت في صحيفة الفرائض رجل مات وترك ابنته وابويه . فللابنة ثلاثة اسهم ، وللأبوين لكل واحد منهما سهم يقسم المال على خمسة اجزاء فما اصاب ثلاثة اجزاء فللابنة وما اصاب جزئين فللابوين (١)

وفي الصحيح ، وفي الحسن كالصحيح ، عن زرادة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام

(١) الكافي باب ميراث الولد مع الأبوين غير ٢ والتهذيب باب ميراث الوالدتين

عن الجعد فقال : ما جد احدثاً قال فيه الأبرأ به الأمير المؤمنين عليه السلام قلت : اصلحك الله فما قال فيه أمير المؤمنين عليه السلام فقال اذا كان غداً فالتقى حتى اقربكه في كتاب (او كتابه).

قلت : اصلحك الله حدثني فان حديثك احب الي من ان تقرأ به في كتاب فقال لي : الثانية اسمع ما اقول لك اذا كان غداً فالتقى حتى اقربكه في كتاب فأتيته من الغد بعد الظهر وكانت ساعتى التى كنت اخلوه فيها بين الظهر والمصر وكنت اكره ان اسأله الأخالياً خشية ان يقتينى من اجل من يحضره بالتقية فلما دخلت عليه أقبل على ابنه جعفر عليه السلام فقال اقرأ زرادة صحيفة الفرائض ،

ثم قام لينام فبقيت انا وجعفر عليه السلام فى البيت فقام فاخرج الى صحيفة مثل فخذ البعير فقال : لست اقربكه حتى تجعل لي عليك الله ان لا تحدث بما تقرأ فيها احدثاً ابداً حتى آذن لك ولم يقل حتى بأذن لك ابى ،

فقلت اصلحك الله ولم تضيق على ولم يأمر ك أبوك بذلك فقال لي : ما انت بناظر فيها الأعلى ما قلت لك ، فقلت : جعلت فداك : لك وكنت رجلاً عالماً بالفرائض والوصايا بصير أبها حاسباً لها البت الزمان اطلب شيئاً يلقي على من الفرائض والوصايا لاعلمه (وفى رب لاعلمه) فلا فدر عليه (اى كنت صاحب البديهة وكلما لم افهم بها لم افهمه بالنظر او كان حالى مع جعفر عليه السلام او مع ابيه هكذا )

فلما القى الى طرف الصحيفة اذا كتاب غليظ يعرف انه من كتب الاولين فنظرت فيها ، فاذا فيها خلاف ما بأيدي الناس من الصلب (بالموحدة اى الشديد او بالمشناة اى الواضح والامر المعروف الذى ليس فيه اختلاف و الظاهر ان ذلك وصف ما بأيدي الناس ، ويحتمل ان يكون وصف ما فى الصحيفة بزعمة فى آن التكلم) واذا عامته كذلك فقرأته حتى اتيت على آخره . بخيت نفس وقلة تحفظ واستقامة رأى (وفى رب واسقام رأى) وقلت ( اى فى نفسى ) وانا اقرأه باطل حتى اتيت على آخره ثم ادرجتها و

دفعها إليه

فلما أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي أقرأت صحيفة الفرائض ؟ فقلت : نعم فقال : كيف رأيت ما قرأت ؟ قال : قلت : باطل ليس بشيء هو خلاف ما الناس عليه قال : فان الذي رأيت املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فأنا في الشيطان فوسوس في صدري فقال : وما يدريه انه املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فقال لي قبل ان انطق : يا زادة لا تشكن ود الشيطان والله انك شككت وكيف لا أدري انه املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده وقد حدثني ابي عن جدي ان امير المؤمنين عليه السلام حدثه ذلك .

قلت : لا كيف جعلني الله فداك وتقدمت على ما فاتني من الكتاب ولو كنت قرأته وانا اعرفه لرجوت ان لا يفوتني منه حرف .

قال عمر بن اذينة قلت لزادة فان اناساً حدثوني عنه ، و عن ابيه بأشياء في الفرائض فأعرضها عليك فما كان منها باطلا فقل : هذا باطل وما كان منها حقاً فقل : هذا حق ، ولا تروء واسكت فحدثته بما حدثني به محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الابنة والاب والابنة والام والابنة والابوين فقال هو والله الحق (١) .

واعلم ان زادة كان اولاً من علماء العامة فلما بصره الله تعالى كان ما قرأه من الاباطيل ثابتاً في خاطره وكان ذلك الكلام في مبادئ خدمته له عليه السلام وكان في ذلك الوقت لم يستبصر كما استبصر آخرأ ، وغرضه من ذكر هذه المزخرفات مع تلامذته وكانوا على ما كان هو اولاً اي ايضاً كنت بحيث يخطر ببال ما يخطر ببالكم حتى رأيت المعجزات منهم وصرت بحيث اعلم ان كل ما يقولونه فهو من الله و لهذا كان يظهر الندامة على ما فاتته من تحفظ ما في الكتاب ، وسند كرجالة

(١) الكافي باب ميراث الولد مع الأبوين خبر ٣ والتهذيب باب ميراث الوالدين

## باب ميراث الزوج مع الولد

إذا ماتت امرأة و تركت ابناً وزوجاً ، فللزوجة الربع وما بقى فللابوين ،  
و كذلك إن كانا أبين أو أكثر من ذلك فللزوجة الربع وما بقى بعد الربع  
فللبنين بينهم بالسوية ولا ينقص للزوج من الربع على حال ولا يزداد على النصف ، ولا  
تنقص المرأة عن الثمن ولا يزداد على الربع ، ولا تسقط المرأة والزوجة من الميراث  
على حال .

قدره وعظم شأنه في ترجمته ان شاء الله تعالى .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن حماد بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام  
في رجل ترك ابنته و امه ان الفريضة من اربعة اسهم لان للبنت ثلاثة اسهم والام  
السدس ، سهم وبقى سهان فهما احق بهما من المم وابن الاخ (١) والمصبة لان البنت  
والام سمي لهما ولم يسم لهما فيرد عليهما بقدر سهامهما .  
وفي القوي كالصحيح ، عن موسى بن بكر قال : قلت لزادة حدثني بكير  
عن ابي جعفر عليه السلام مثله (٢) .

## باب ميراث الزوج مع الولد

قد تقدم الاخبار في ان الزوجين ممن قدمهما الله فلا ينقص من حقهما الأعلى  
والادنى شيء ولا يأخذان من الرد شيئاً من القرابات لان الرد لآية اولى الارحام  
وليسا من الرحم ولو كانا قريبين فيأخذان الرد للقرابة لا للزوجية وما ذكره المصنف  
ان الله تعالى انما جعل للابنة النصف مع الابوين فذكرنا ان الآية تدل على خلافه ،  
بل لها النصف تسمية مطلقاً والباقي ردأ ، وكذلك حكم الزوجة .

فان تركت ابنة وزوجاً فللزوجة الربع وما بقى فللابنة ، لان الله عز وجل اما جعل  
للابنة النصف مع الابوين .

فان تركت زوجاً وابنتين او بنات فللزوجة الربع وما بقى فللبنات بينهم  
بالسوية .

فان تركت زوجاً وابناً وابنة او بنين وبنات فللزوجة الربع وما بقى فللبنين و  
البنات للذكر مثل حظ الانثيين ،

### باب ميراث الزوجة مع الولد

اذا مات الرجل وترك امرأته وابنه فللمرأة الثمن وما بقى فللابن .

وكذلك ان ترك امرأته وابنته فللمرأة الثمن وما بقى فللابنة .

فان ترك امرأته وابناً وابنة او بنين وبنات فللمرأة الثمن وما بقى فللبنين والبنات  
للذكر مثل حظ الانثيين .

### باب ميراث الولد والابوين مع الزوج

روى محمد بن أبي عمير قال : قال ابن أذينة : قلت لزراعة : انى سمعت محمد

بن مسلم وبكيراً يرويان عن أبي جعفر عليه السلام فى زوج وأبوين وابنة فللزوجة الربع

### باب ميراث الولد والابوين مع الزوج

روى محمد بن أبي عمير عليه السلام فى الصحيح كالشيعين (١) فى زوج وأبوين

وابنة عليه السلام للزوج الربع ، وللأبوين السدسان ، وللابنة النصف ومخرج النصف يتداخل  
فى مخرج الربع والسدس ، و بين مخرجى الربع والسدس توافق بالنصف

(١) الكافى باب ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأبوين خبر ١ والتهذيب باب



ثلاثة من اثنا عشر وللابوين السدسان اربعة من اثنا عشر وبقي خمسة أسهم فهي للابنة لانها لو كانت ذكر ألم يكن لها غير ذلك ، وان كانتا بنتين فليس لهما غير ما بقي خمسة ، قال زرارة : وهذا هو الحق ان أردت ان تلقى العول فتجعل الفريضة لا تعمل وانما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الوالد والاخوة للاب والام ، فأما الاخوة من الأم فلا ينقصون مما سقى لهم .

بضرب نصف احدهما في الآخر تبلغ اثني عشر ﴿ للزوج الربع ثلثة من اثني عشر ﴾ لا ينقص من حقه شيء ﴿ وللابوين السدسان اربعة من اثني عشر ﴾ لا ينقص من حقهما شيء لانهما مع الزوج ممن قدمهم الله تعالى ﴿ وبقي خمسة أسهم فهي للابنة ﴾ ويقع النقص عليها لانها ممن اخبره الله تعالى وجعل لها النصيب الوافر و بازائه يقع النقص عليها وعلى رآى عمر تعمل الفريضة الى ثلاثة عشر ويقع النقص عليهم فلا يكون للزوج ربع ولا للابوين سدسان ولا للبنت نصف لانها لو كانت ذكر ألم يكن بها ﴿ اى للبنت المقدد ابناً والتذكير السب و كأنه من النسخ . ﴾ (غير ذلك) بحث الزامى مع العامة فانهم لا يقولون بالعول فى الذكر مع انه قال تعالى : فلنذكر مثله الاثنيين فاذا كان مكانها ابناً او بنين لم يكن لهم غير ما بقي فكيف يستبعد أن يكون الله قد دلها ما بقي وفيهما (فان كانتا اثنتين فلهما خمسة من اثني عشر سهماً لانهما لو كانا ذكرين لم يكن لهما غير ما بقي خمسة من اثني عشر .

﴿ قال زرارة هذا هو الحق ان أردت ان تلقى ﴾ وبطل ﴿ العول ﴾ الباطل وفى هذا التعبير تقيية .

وروى الشيخان فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام فى امرأة ماتت وترك زوجها و ابويها و ابنتها قال : للزوج الربع ثلثة أسهم من اثني عشر سهماً ولا بويه لكل واحد منهما السدس ، سهمين من اثني عشر سهماً وبقي خمسة أسهم فهي للابنة ، لانه لو كان ذكراً لم يكن لها اكثر من خمسة أسهم من اثني عشر سهماً

فان تركت المرأة زوجها وابويها وابناً او ابنتين او اكثر فللزوجة الربع و  
للأبوين السدسان ومابقى فللبنين بينهم بالسوية .

لان الأبوين لا ينقصان ككل واحد منهما من السدس شيئاً وان الزوج لا ينقص من الربع  
شيئاً (١) .

وفي الموثق عن الحسن بن محمد بن سماعة قال : دفع اليّ صفوان كتاباً لموسى  
بن بكر فقال لي : هذا سماعي من موسى بن بكر وقرأته عليه فاذا فيه . موسى بن بكر ،  
عن علي بن سعيد في القوي كالصحيح ، عن زرارة قال : هذا مما ليس فيه اختلاف عند  
اصحابنا عن ابي عبدالله ، وعن ابي جعفر عليه السلام انهما سئلا عن امرأة تركت زوجها  
وامها وابنتيها فقال : للزوج الربع و للام السدس و للابنتين مابقى لانهما لو كانا  
رجلين لم يكن لهما شيء الا مابقى و لا تزد المرأة ابداً على نصيب الرجل لو كان  
مكائهما ، وان ترك الميت اما او اباً و امرأة وابنتاً فان الفريضة من اربعة و عشرين  
سهماً : للمرثة الثمن ثلثة اسهم من اربعة وعشرين و لاحد الأبوين السدس اربعة اسهم  
وللابنة النصف اثني عشر سهماً وبقى خمسة اسهم هي مردودة على سهام الابنة و أحد  
الأبوين على قدر سهمها مهما ، ولا يرث على المرثة شيء .

و ان ترك أبوين وامراً و بنتاً فهي ايضاً من اربعة وعشرين سهماً ، للأبوين  
السدسان ثمانية اسهم لكل واحد منهما اربعة اسهم ، وللمرثة الثمن ثلثة اسهم وللابنة  
النصف اثنا عشر سهماً وبقى سهم واحد مردود على الابنة والأبوين على قدر سهامهم  
ولا يرث على المرثة شيء .

وان ترك أباً وزوجاً و ابنة فلاب سهمان من اثني عشر سهماً و هو السدس  
وللزوجة الربع ثلاثة اسهم من اثني عشر ، وللابنة النصف ستة اسهم من اثني عشر ،  
وبقى سهم واحد مردود على الابنة و الاب على قدر سهمها مهما ولا يرث على الزوج شيء .

(١) الكافي باب ميراث الولد مع الزوج والمرثة والأبوين خبر ٢ والتهذيب باب ميراث

الازواج خبر ٢ .

فان تركت زوجها وابويها وابنة وأبنأاد بنين وبنات فللزوجة الربع والابوين السدسان . ومابقى فللبنين والبنات ، للذكر مثل حظ الانثيين .

ولا يرث احد من خلق الله مع الولد الا الابوين والزوجة والزوجة فان لم يكن ولدو كان ولد الولد ، ذكورا كانوا او اناثا فانهم بمنزلة الولد .

ولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين ، وولد البنات بمنزلة البنات يرثون ميراث البنات ويعجبون الابوين والزوجة والزوجة عن سهامهم الاكثر ، وان سفلوا يطينين وثلاثة واكثر يرثون ما يرث الولد الصلب و يحجبون ما يحجب ولد الصلب (١) .

اما الرد الذي قاله عليه السلام ، فان لم يكن للام حاسب فيرد اخماسا بان يضرب الخمس في اربعة وعشرين ترتقى الى مائة وعشرين فكل من يأخذ سهما من اربعة وعشرين يضرب سهمه في الخمسة ، فللبنت ستون ، وللابوين اربعون لكل منهما عشرون ، وللزوجة خمسة عشر يبقى خمسة ترد عليهم ، للبنت ثلثة ، وللابوين سهمان . ومع الحاسب يرد ارباعا بان يضرب الاربعة في اربعة وعشرين تبلغ ستة وتسعين فللبنت مع الرد احد وخمسون ، والاب سبعة عشر وللأم ستة عشر ، وللزوجة اثنا عشر . وفي مسئلة الزوج تضرب الاربعة في اثني عشر . تبلغ ثمانية واربعين ، فللبنت مع الرد سبعة وعشرون والاب تسعة ، وللزوجة اثنا عشر .

وروى الشيخ في القوي ، عن محمد بن الحسن الاشعري قال : وقع بين رجلين من بني عتي منازعة في ميراث فاشت عليهما بالكتاب اليه في ذلك ليصدرا عن رأيه فكتب اليه جميعا - جعلنا الله فداك - ما تقول في امرأة تركت زوجها وابنتها واختها لايها وامها وقلت له جعلت فداك ان رأيت ان تجيبنا بمرا الحق ، فجرد اليهما كتابا : بسم الله الرحمن الرحيم عافانا الله واياك فاحسن عاقبته ، فهمت كتابكما . ذكرهما

(١) الكافي باب ميراث الولد مع الزوج والمرثه والابوين خبر ٣ والتهذيب باب ميراث

الازواج خبر ٣

### باب ميراث الولد والابوين مع الزوجة

اذا مات رجل وترك أبوين وامرأة وابناء فللمرأة الثمن، وللأبوين السدسان ومابقى فللابين، وكذلك اذا كانا ابنين او ثلاثة بنين اداكثر من ذلك، انما يكون لهم مابقى، فان ترك امرأة وأبوين وابنة فللمرأة الثمن وللأبوين السدسان وللأبنة النصف ومابقى رد على الابنة والأبوين على قدر انصائبهم، ولا يرد على المرأة ولا على الزوج شيء.

وهذه من اربعة وعشرين لمكان الثمن، فأذا ذهب منه الثمن والسدسان والنصف بقي سهم فلا يستقيم بين خمسة فيضرب خمسة في اربعة وعشرين يكون ذلك مائة وعشرين، للمرأة الثمن من ذلك خمسة عشر، وللأبوين السدسان من ذلك اربعون وبقى خمسة وستون، فللابنة من ذلك النصف ستون، وبقى خمسة، للابنة من ذلك ثلاثة فيصير في يدها ثلاثة وستون، وللأبوين من ذلك اثنان فيصير في ايديهما اثنان واربعون.

وكذلك ان مات رجل وترك امرأة وابنتين اداكثر من ذلك وأبوين فللمرأة الثمن وللأبوين السدسان ومابقى فللبنات، والمول فيه باطل لان البنات لو كن بنين لم يكن لهم الا ما فضل.

ان امرأة ماتت وترك زوجها وابنتها واختها لايها وامها الفريضة، للزوج الربع ومابقى فللبنت (١).

وفي القوي كالصحيح عن زرارة قال: ارأى ابو عبد الله عليه السلام صحيفة الفرائض فاذا فيها لا ينقص الابوان من السدسين شيئاً (٢).

وفي الموثق كالصحيح، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك

(١) التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ٢ وباب ميراث الوالدين خبر ٨.

(٢) اورده والذي بعده في التهذيب باب ميراث الوالدين خبر ٨-١٠.

## باب ميراث الابوين مع الزوج والزوجة

اذا تزكت امرأة زوجها وأبويها فللزوجة النصف وللأم الثلث كاملاً ، وما بقي فللاب وهو السدس قال الله عز وجل : ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ) فجعل الله عز وجل للأم الثلث كاملاً إذا لم يكن له ولد ولا أخوة .

قال الفضل : ومن الدليل على أن لها الثلث من جميع المال أن جميع من خالفنا لم يقولوا لها السدس في هذه الفريضة إنما قالوا : للأم ثلث ما بقي ، وثلث ما بقي هو السدس فأجبوا أن لا يخالفوا لفظ الكتاب فاقبضوا لفظ الكتاب وخالفوا حكمه ، وذلك تمويه وخلاف على الله عز وجل وعلى كتابه ، وكذلك ميراث المرأة مع الابوين ، للمرأة الربع وللأم الثلث وما بقي فللاب لأن الله تبارك وتعالى قد سمي في هذه الفريضة وفي التي قبلها ، للزوج النصف وللرأة الربع وللأم الثلث ولم يسم للاب شيئاً ، إنما قال الله عز وجل : ( وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ) وجعل للاب ما بقي بعد ذهاب السهام وإنما يرث الاب ما يبقى بعد ذهاب السهام .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : أقرأني أبو

ابنتيه و أباه قال : للاب السدس وللأبنتين الباقي ، قال : ولو ترك بنات وبنين لم ينقص الاب من السدس شيئاً ، قلت : فإنه ترك بنات وبنين وأما قال : للأم السدس والباقي يقسم لهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

فما وقع فيه أن للاب السدس وللأبنتين الباقي مخالف للأخبار المتقدمة فيمكن أن يكون (للأبنتين) و وقع زيادة المركز من النساخ أو يكون الغرض نفى إرث العصة ويكون معنى قوله لِلْأُمِّ السُّدُسُ للأم السدس أي ابتداءً أو عمل بهذا الخبر بعض الأصحاب

## باب ميراث الابوين مع الزوج والزوجة

﴿ و روى محمد بن أبي عمير ﴾ في الصحيح ﴿ عن عمر بن أذينة ﴾

جعفر عليه السلام صحيفة الفرائض التي هي املاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وخط على بن ابي طالب عليه السلام يده ، فقرأت فيها : امرأة ماتت وترك زوجها وابويها فللزوجة النصف ثلاثة اسهم ، وللأم الثلث سهمان وللأب السدس سهم .

وروى احمد بن محمد بن ابي نصر ، عن جميل ، عن اسماعيل الجعفي عن ابي - عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل مات وترك امرأته وابويه ، قال : لامرأته الربع وللأم

كالشيخين (۱) عن محمد بن مسلم (الي قوله) فللزوجة النصف لعدم الولد وللأم الثلث وفيهما (تاماً) سهمان وللأب السدس هذا مع عدم الحاجب والآفينعكس ويكون للام السدس وللأب الثلث .

وروي في الحسن كاصحيح (بعدهذا الخبر) عن ابن اذينة قال قلت لزادة ان اناساً قد حدثوني ، عن ابي جعفر عليه السلام وابي عبدالله عليه السلام بأشياء في الفرائض فأعرضها عليك فما كان منها باطلا فقل : هذا باطل وما كان منها حقاً فقل : هذا حق ولا تأثروه واسكت - (والظاهر ان ذلك لثلاث بصير سبباً لعلاله) فحدثته بما حدثني به محمد بن مسلم في الزوج والابوين فقال هو والله الحق (۲) .

وفي الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجها وامها واباها قال : هي من ستة اسهم ، للزوج النصف ثلثة اسهم ، وللأم الثلث سهمان ، وللأب السدس سهم .

وروى احمد بن محمد بن ابي نصر ، عن جميل ، عن اسماعيل الجعفي

(۱) التهذيب باب ميراث الوالدين مع الازواج خبر ۳ والكافي باب ميراث الابوين مع الزوج والزوجة خبر ۳ .

(۲) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب ميراث الوالدين مع الازواج خبر ۲ ۵ - ۶ - ۲ - ۱ و اورده الاربعة الاول في الكافي باب ميراث الابوين مع الزوج والزوجة خبر ۲ - ۳ - ۱ - ۲ .

الثلت ، ومابقى فللاب ، فإن تركت امرأة زوجها وأمها . فللزوجة النصف ومابقى  
فللام ، فإن تركت زوجها وأباها فللزوجة النصف ومابقى فللاب .

فى الحسن كالصحيح والشيخان فى القوى كالصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام و  
فيهما عن أبى جعفر عليه السلام فى زوج وأبوين قال : للزوج النصف وللام الثلث ولللاب  
مابقى ، وقال فى امرأة وأبوين قال للمرأة الربع وللام الثلث ومابقى فللاب .  
وروى فى الحسن كالصحيح ، عن اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفى ، عن أبى جعفر  
عليه السلام فى زوج وأبوين قال : للزوج النصف وللام الثلث ومابقى فللاب . والظاهر أن  
ما ذكره المصنف غيرهما وإن كان الراوى واحداً . وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح  
عن اسماعيل الجعفى ، عن أبى جعفر عليه السلام مثل الخبر الأول .

وفى الموثق كالصحيح ، عن صفوان بن يحيى عن أبى جعفر عليه السلام (الثانى) فى  
زوج وأبوين أن للزوج النصف وللام الثلث كاملاً ومابقى فللاب (١) .  
وفى الموثق كالصحيح ، عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة  
تركت زوجها وأبويها فقال : للزوج النصف وللام الثلث ولللاب السدس .

وفى القوى ، عن عقبة بن بشير ، عن أبى جعفر عليه السلام فى رجل مات وترك زوجته  
وأبويه قال : للمرأة الربع وللام الثلث ومابقى فللاب وسأله عن امرأة ماتت وترك  
زوجها وأبويها قال : للزوج النصف وللام الثلث من جميع المال ، ومابقى  
فللاب .

وفى القوى كالصحيح عن الحسن الميقل ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : قلت  
امرأة تركت زوجها وأبويها قال للزوج النصف وللام الثلث ولللاب السدس .  
وفى القوى كالصحيح عن الحسن بن صالح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة

(١) أورده والستة التى بعده فى التهذيب باب ميراث الوالدين مع الأزواج خبر ٨ -



### باب ميراث ولد الولد

روى الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن عليه السلام قال بنات الابنة يقمن مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن ، قال : وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن ، فاذا ترك الرجل ابن ابنة

مملكة لم يدخل بها زوجها ماتت وتركها امها واخوين لها من ايها اوامها وجداً - ابا امها - وزوجها ؟ قال : يعطى الزوج النصف ويعطى الام الباقي ولا يعطى الجد شيئاً لان ابنته - ام الميتة - حجبته عن الميراث ولا يعطى الاخوة شيئاً .

وفى القوى كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اربعة لا يدخل عليهم ضرر فى الميراث للوالدين السدان او ما فوق ذلك وللزوج النصف او الربع ، وللمرأة الربع او الثمن .

و روى عن أبي جميلة عن ابان بن قلوب ، عن أبي عبدالله عليه السلام فى امرأة ماتت وترك ابوها وزوجها قال : للزوج النصف وللأم السدس ، وللأب ما بقى (١) فيمكن حمله على وجود العاجب او التقية لانه مذهب العامة .

### باب ميراث ولد الولد

روى الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف في الصحيح كالشيخين (٢) عن أبي الحسن عليه السلام الاول عليه السلام كما هو فيهما في الصحيح قال : بنات الابنة يقمن مقام البنات اي امهاتهن ويرثن حصتهن تسمية و ردأ في الصحيح اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن من البنين او فى اخذا لجميع والآفهن يرثن مع الابوين

(١) التهذيب باب ميراث الوالدين مع الأزواج خبر ١٣

(٢) التهذيب باب ميراث من علان الأباء وهبط من الأولاد خبر ٥٨ والكافي باب ميراث

وابنة ابن فلان ابنة الثلث ، ولابنة الابن الثلثان ، لأن كل ذي رحم يأخذ نصيب  
الذي يتجره .

وكتب محمد بن الحسن الصفار - رضي الله عنه - الى ابي محمد الحسن بن  
علي عليه السلام : رجل مات وترك ابنة ابنة واخاه لايه وامه لمن يكون الميراث ؟ فوقع  
عليه السلام في ذلك : الميراث للأقرب ان شاء الله .

و الزوجين ، ويمكن ان يكون التعبير كذلك للتقية كما ذهب اليه كثيرون منهم  
ولكن المصنف اخذ بظاهره كما سيجىء .

و يؤيده ما رواه الشيخان في الصحيح ، على المشهور ، عن عبد الرحمن بن  
الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام قال : بنات البنات يقمن مقام الابنة اذا لم يكن  
للميت بنات ولا وارث غيرهن (١) - وحمله الشيخ على البنين كما ذكرنا لما رواه  
الشيخان في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : بنات  
الابنة يرثن اذا لم تكن بنات كن مكان البنات (٢) فشرط نفى الولد للصلب وروى  
في الموثق عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ابن الابن يقوم مقام ابيه .  
وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن ابي  
عبدالله عليه السلام قال : ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل احد قام مقام الابن  
قال : وابنة البنت اذا لم يكن من صلب الرجل احد قامت مقام البنت .

وكتب محمد بن الحسن الصفار رحمهما الله في الصحيح كالشيخ (٣) الميراث  
للاقرب ان شاء الله رحمهما الله وهذا الخبر ايضاً يصلح مؤيداً للمصنف لان الابوين اقرب الى

(١) التهذيب باب ميراث من علا من الاء الخ خبر ٥٦ وتمامه وبنات الابن يقمن مقام  
الابن اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن والكافي باب ميراث ولد الولد خبر ٢ كما  
في التهذيب .

(٢) اورده والذين بعده في التهذيب باب ميراث من علا من الاء وهبط من الامهات خبر ١٦

(٣) التهذيب باب ميراث من علا الخ خبر ٦٠

الميت من ولد الولد فانهم بحسب المرتبة في مرتبة الجد، لكن المشهور خلافه، بل لم يذكّر هذا القول من غير المصنف فهو كالمجمع عليه، ويمكن ان يقال في الخبرين ان ظاهرهما متروك بالاجماع لان المصنف يقول ايضاً بان الزوج والزوجة يرثان معهم. فاذا لم يكن مراداً وبأول، فلا يكون التأويل الذي يفعله المصنف بأحسن مما ادّلهما الاصحاب، مع ان خبر الراوى بعينه قرينة على ان المراد نفى الاولاد للصلب لانفى كل وارث، مع ان الآيات كلها ظاهرة الدلالة في اطلاق الاولاد على اولاد الاولاد كقوله تعالى: يوصيكم الله في اولادكم (١) - وقوله تعالى: حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم (٢) وقوله تعالى: وحلائل ابنائكم (٣) - ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم (٤) وامثالها، فان ولد الولد داخل في حكم الاولاد اجمعاً حتى انه ذهب السيد المرتضى وجماعة الى انهم يرثون كالاولاد ويعطون بنت الابن نصف ابن البنت والآيات والاخبار المتواترة ان الائمة المعصومين اولاد رسول الله ﷺ وكانوا يخاطبون بيا ابن رسول الله وقال الله تعالى في آية المباحلة: ندعُ ابناءنا وابنائكم (٥) ولا ريب ان المراد بهم الحسنان عليهما السلام.

ويؤيده ما رواه المصنف في الحسن كالصحيح، بل الصحيح (لانه روى عن جماعة كثيرة من مشايخه، عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن ابيه عن الريان بن الصلت والكل ثقات).

قال حضر الرضا عليه السلام مجلس المأمون بمرود وقد اجتمع في مجلسه جماعة

(١) النساء - ٦

(٢) النساء - ٢٣

(٣) النساء - ٢٣

(٤) النساء - ٢٢

(٥) آل عمران - ٦١

من علماء اهل المراق وخراسان فقال : اخبروني عن معنى هذه الآية ( ثم أوردنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ؟ فقالت العلماء اراد الله عز وجل بذلك الامة كلها فقال المؤمن ما تقول يا ابا الحسن ؟ فقال الرضا عليه السلام : لا اقول كما قالوا ، ولكني اقول : اراد الله عز وجل بذلك العترة الطاهرة فقال المؤمن : وكيف عنى العترة الطاهرة من دون الامة ؟ فقال له الرضا عليه السلام : انه لو اراد الامة لكانت بأجمعها في الجنة لقول الله تبارك وتعالى ( فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ) باذن الله ذلك هو الفضل الكبير (١).

ثم جمعهم كلهم في الجنة فقال : ( جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من اساور من ذهب ) ( ٢ ) فصارت الوراثة للعترة الطاهرة لاغير هم فقال المؤمن : من العترة الطاهرة ؟ فقال الرضا عليه السلام : الذين وصفهم الله في كتابه فقال : جل وعز ( اِيْمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ) (٣) وهم الذين قال رسول الله ﷺ : اني مخلص فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي واهلها لن يفترقوا حتى يردوا على الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما - ايها الناس لاتعلموهم فانهم اعلم منكم .

قالت العلماء : اخبرنا يا ابا الحسن ، عن العترة أهم الآل او غير الآل ؟ فقال الرضا عليه السلام : هم الآل ، فقالت العلماء : فهذا رسول الله ﷺ يؤثر عنه انه قال : امتي آلي وهؤلاء اصحابه يقولون بالخبر المستفاض الذي لا يمكن دفعه : آل محمد امته .

فقال ابو الحسن عليه السلام : اخبروني هل تحرم الصدقة على الآل ؟ قالوا : نعم

(١) فاطر-٣٢

(٢) فاطر-٣٣ - الكهف-٣١ - الحج-٢٣

(٣) الاحزاب - ٣٣

قال : فتحرّم على الامة ؟ قالوا : لا قال : هذا فرقما بين الأكل والامة و يحكم ابن يذهب بكم اضربتم عن الذكر صفحاً ام انتم قوم مسرفون ؟ اما علمتم انه وقعت الوراثة والطهارة على المصطفين المهتدين دون سائرهم ؟ قالوا : و من اين يا ابا الحسن ؟ قال من قول الله عزوجل : ( ولقد ارسلنا نوحاً و ابراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة و الكتاب فيمنهم مهتد و كثيرٌ منهم فاسقون ) ( ١ ) فصارت و راثة النبوة و الكتاب للمهتدين دون الفاسقين ، اما علمتم ان نوحاً عليه السلام حين سأل ربه فقال : ( ربّ إنّ ابني من اهلي و إنّ وعدك الحق و أنت أحكم الحاكمين ) ( ٢ ) و ذلك ان الله عزوجل وعده ان ينجيّه و اهله فقال له ربه : ( يا نوح إنّك انت و اهلك ان الله عمل غير صالح فلا نسئلن ما ليس لك به علم إنّى أعطتك أن تكون من الجاهلين ) ( ٣ ) . فقال المؤمنون : هل فضل الله العترة على سائر الناس ؟ فقال ابو الحسن عليه السلام ان الله عزوجل ابان فضل العترة على سائر الناس في محكم كتابه فقال له المؤمنون : اين ذلك من كتاب الله ؟ فقال له الرضا عليه السلام في قوله عزوجل ( ان الله اصطفى آدم و نوحاً و آل ابراهيم و آل عمران على العالمين ذرية بعضها من بعض ) ( ٤ ) و قال عزوجل في موضع آخر ، ( ام يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب و الحكمة و آتيناهم ملكاً عظيماً ) ( ٥ ) .

ثم ردّ المخاطبة في اثر هذا الى سائر المؤمنين فقال : يا ايها الذين آمنوا

(١) الحديد - ٢٦

(٢) هود - ٢٥

(٣) هود - ٢٦

(٤) آل عمران - ٣٣

(٥) النساء - ٥٢

أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم (١) يعنى الذين قرئهم بالكتاب والحكمة وحسدوا عليهم بقوله : (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) (٢) يعنى الطاعة للمصطفين الطاهرين فالملك ههنا هو الطاعة لهم ،

قالت العلماء : فاخبرنا هل فسّر الله عز وجل الاصطفاء فى الكتاب ؟ فقال الرضا عليه السلام فسّر الاصطفاء فى الظاهر سوى الباطن فى اثنى عشر موطناً وموضعاً (فاول) ذلك قوله عز وجل : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) (٣) ورهطك المخلصين هكذا فى قراءة ابى بن كعب وهى ثابتة فى مصحف عبد الله بن مسعود وهذه منزلة رفيعة وفضل عظيم وشرف عال حين عنى الله بذلك الآل فذكره رسول الله ﷺ فهذه واحدة .

(والآية الثانية) فى الاصطفاء قوله عز وجل (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَ كُمُ تَطْهِيرًا) (٤) وهذا الفضل الذى لا يجهله احد معاند اصلا لانه فضل بعد طهارة تنتظر فهذه الثانية .

(واما الثالثة) فحين ميز الله الطاهرين من خلقه وامر نبيه ﷺ بالمباهلة فى آية الابتهاال فقال عز وجل : يا محمد (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأُنْفُسَنَا وَأُنْفُسَكُمْ ثُمَّ يَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) (٥) فأبرز النبی ﷺ علماً ، والحسن والحسين ، وفاطمة صلوات الله عليهم وقرن انفسهم بنفسه فهل تدرون ما معنى قوله : (وانفسنا وانفسكم) ؟

(١) النساء-٥٩

(٢) النساء-٥٢

(٣) الشعراء-٢١٤

(٤) الاحزاب-٣٣

(٥) آل عمران-٦١



قالت العلماء : عنى به نفسه فقال ابو الحسن عليه السلام : غلطتم إنما عنى بها على بن ابي طالب عليه السلام .

ومما يدل على ذلك قول النبي ﷺ حين قال : لينتهين بنو وليعة اولاً بمن عليهم رجلا كنفسى يعنى على بن ابي طالب و عنى بالابناء الحسن و الحسين عليهما السلام وعنى بالنساء فاطمة عليها السلام فهذه خصوصية لا يتقدمهم فيها احد وفضل لا يلحقه فيه بشر و شرف لا يسبقه اليه خلق ، اذ جعل نفس على عليه السلام كنفسه ﷺ واعلم انه لم يكن فى الامالى قوله وعنى بالابناء الحسن والحسين وعنى بالنساء فاطمة) و كان فى العيون والظاهر انه من العاق النساخ ( فهذه الثالثة ،

(واما الرابعة) فاخر اوجه عليه السلام الناس من مسجده ما خلا العترة حتى تكلم الناس فى ذلك وتكلم العباس فقال : يا رسول الله تر كنى علياً واخر جتنا فقال رسول الله ﷺ ما انا بركته واخر جتكم ولكن الله تر كنى واخر جكم ، وفى هذا بيان قوله ﷺ لعلى عليه السلام : انت منى بمنزلة هرون من موسى .

قالت العلماء : فأين هذا من القرآن ؟ فقال ابو الحسن عليه السلام اوجدكم فى ذلك قرآناً اقرؤه عليكم ، قالوا : هات ، قال : قول الله عز وجل (وأوحينا الى موسى واخيه ان تبوءا القومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة (١) ففى هذه الاية منزلة هرون من موسى ، و فيها ايضاً منزلة على من رسول الله ﷺ و آلهما ، ومع هذا دليل ظاهر فى قول رسول الله ﷺ حين قال : ألا ان هذا المسجد لا يحل لجانب آل محمد وآله .

فقلت العلماء : يا ابا الحسن هذا الشرح و هذا البيان لا يوجد الا عندكم معشر اهل بيت رسول الله ﷺ فقال : ومن ينكر لنا ذلك ورسول الله ﷺ يقول انا مدينة الحكمة وعلى بابها فمن اراد المدينة فليأتها من بابها فقيموا اضعفنا وشرحننا من



الفضل والشرف والتقدمة والاصطفاء والطهارة ما لا ينكره معاندو الله عز وجل الحمد على ذلك فهذه الرابعة .

( واما الآية الخامسة ) قول الله عز وجل : وآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ (١) خصوصية خصهم الله العزيز الجبار بها واصطفاهم على الامة فلما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ قال : ادعوني فاطمة عليها السلام فدعيت له فقال يا فاطمة فقالت : لبيك يا رسول الله فقال: عليها السلام هذه فذكركم بما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب وهي لى خاصة دون المسلمين وقد جعلتها لك لما امرني الله عز وجل به فخذوها لك ولولدك فهذه الخامسة .

( واما الآية السادسة ) قوله عز وجل : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) (٢) فهذا خصوصية للنبي ﷺ الى يوم القيمة وخصوصية للآل دون غيرهم وذلك ان الله حكى في ذكر نوح عليه السلام في كتابه (يا قوم لا اسئلكم عليه ما لان اجري الاعلى الله وما انا بطارد الذين آمنوا انهم ملا قومهم ولكني اراكم قوماً تجهلون (٣) وحكى عز وجل عن هود عليه السلام انه قال : (لا اسئلكم عليه اجرا ان اجري الا على الذي فطرني افلا تعقلون (٤) وقال عز وجل انبيئه عليهم السلام : (قل يا محمد : (لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى) (٥) ولم يفرض الله مودتهم الا وقد علم انهم لا يريدون عن الدين ابداً ولا يرجعون الى ضلال ابداً ،

واخرى ان يكون الرجل واداً للرجل فيكون بعض اهل بيته عدواً له فلا يسلم له قلب الرجل فأحب الله عز وجل ان لا يكون في قلب رسول الله ﷺ وعلى المؤمنين شيء ففرض عليهم مودة ذوى القربى فمن اخذ بها واحب رسول الله ﷺ واحب اهل بيته عليهم

(١) الاسراء - ٢٦

(٢) الشورى - ٢٣

(٣) هود - ٢٩

(٤) هود - ٥١

(٥) الشورى - ٢٣

السلام لم يستطع رسول الله ﷺ ان يبغضه ومن تركها ولم يأخذ بها وابغض اهل بيته فعلى رسول الله ﷺ ان يبغضه لانه قد ترك فريضة من فرائض الله ، فأى فضيلة وأى شرف يتقدم هذا اويديا به فانزل الله عز وجل هذه الآية على بيته ﷺ : (قل لا اسئلكم عليه اجراً الا المودة فى القربى) (١).

فقام رسول الله ﷺ فى اصحابه فحمد الله واثنى عليه وقال : ايها الناس ان الله قد فرض لى عليكم فرضاً فهل انتم مؤدوه ؟ فلم يجبه احد فقال : ايها الناس انه ليس بذهب ولا فضة ، ولا ما كول ولا مشروب فقالوا : هات اذاً ، فتلا عليهم هذه الآية فقالوا : اما هذا فنعم فما وفى بها اكثرهم .

وما بعث الله عز وجل نبياً الا اوحى اليه ان لا يسأل قومه اجراً لان الله عز وجل يوفى اجر الانبياء (او يوفيه اجر الانباء) ومحمد ﷺ فرض الله عز وجل مودة قرابته على امته وامره ان يجعل اجره فيهم ليؤدوه فى قرابته بمعرفة فضلهم الذى اوجب الله عز وجل لهم ، فان المودة انما تكون على قدر معرفة الفضل فلما اوجب الله ذلك ثقل لتقل وجوب الطاعة فتمسك بها قوم اخذ الله ميثاقهم على الوفاء وعانداهل الشقاق والنفاق والحسد والحدوا فى ذلك فصرفوه عن حده الذى حده الله فقالوا : القرابة هم العرب كلها واهل دعوته فعلى اى الحالين كان فقد علمنا ان المودة هى للقرابة فافربهم من النبى ﷺ اولاهم بالمودة كلما قربت القرابة كانت المودة على قدرها وما انصفوا نبى الله فى حيطته ورأفته ، وما من الله به على امته مما تعجز الالسن عن وصف الشكر عليه ان لا يؤذوه فى ذريته واهل بيته وان يجعلوهم منهم بمنزلة العين من الرأس حفظاً لرسول الله ﷺ فيهم وحباله اولئبيهم فكيف والقرآن ينطق به ويدعوا اليه ، والاخبار ثابتة بأنهم اهل المودة والذين فرض الله عليهم مودتهم و وعد الجزاء عليها فما وفى (اوانه ما وفى) احد بهذا المودة مومنأ مخلصاً الا استوجب

الجنة لقول الله عز وجل في هذه الآية : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك هو الفضل الكبير يُبشِّرُ الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات قل لا أسئلكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى (١) مفسرًا ومبينًا .

ثم قال أبو الحسن عليه السلام حدثني أبي عن جدي . عن آبائه عن الحسين بن علي عليه السلام قال : اجتمع المهاجرون و الأنصار الى رسول الله ﷺ فقالوا : ان لك يارسول الله مؤنة في نفقتك وفيمن يأتيك من الوفود وهذه اموالنا فاحكم فيها بارأ مأجورًا اعط ما شئت وامسك ما شئت من غير حرج .

قال فانزل الله عز وجل عليه الروح الامين فقال يا محمد (قل لا أسئلكم عليه اجرًا إلا المودة في القربى) يعني أن نود و اقربتي من بعدي فخرجوا فقال المنافقون ما حمل رسول الله ﷺ على ترك ما عرضنا عليه ألا يحننا على قرابته من بعده ان هو الاشيء اقتراء في مجلسه وكان ذلك من قولهم عظيمًا فانزل الله عز وجل جبرئيل بهذه الآية : (ام يقولون اقتراء قل ان اقربته فلا تملكون لى من الله شيئاً هو اعلم بما تفيضون فيه كفى به شهيداً بيني وبينكم وهو الغفور الرحيم) (٢) .

فبعث اليهم النبي ﷺ فقال هل من حدث ؟ فقالوا : اى والله يارسول الله لقد قال بعضنا كلاماً غليظاً كرهناه فتلا عليهم رسول الله ﷺ الآية فبكوا واشتد بكائهم فانزل الله عز وجل و (هو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون) (٣) فهذه السادسة .

(واما الآية السابعة) فقول الله تبارك وتعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) (٤) وقد علم المعاندون منهم انه

(١) الشورى - ٢٣

(٢) الاحقاف - ٨

(٣) الشورى - ٢٥

(٤) الاحزاب - ٥٦

لما تزلت هذه الآية قيل يا رسول الله قد عرفنا التسليم عليك فكيف الصلوة عليك ؟ فقال تقولون اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم إنك حميد مجيد ) فهل بينكم معاشر الناس في هذا خلاف ؟ قالوا : لا .

فقال المأمون هذا ما لا خلاف فيه أصلاً وعليه إجماع الأمة فهل عندك في الآل شيء أوضح من هذا في القرآن ؟ قال أبو الحسن عليه السلام : نعم أخبروني عن قول الله عز وجل بر والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين على صراط مستقيم (١) فمن عني بقوله : يس ؟ قالت العلماء : يس ، محمد ﷺ لم يشك فيه أحد قال أبو الحسن عليه السلام فان الله أعطى محمداً وآل محمد من ذلك فضلاً لا يبلغ أحد كنه وصفه الأمن عقله ، وذلك ان الله لم يسلّم على أحد الأئمة إلا علياً عليه السلام .

فقال تبارك وتعالى : سلام على نوح في العالمين (٢) وقال : سلام على ابراهيم (٣) وقال : سلام على موسى وهرون (٤) ، ولم يقل سلام على آل نوح ولم يقل سلام على آل موسى ، ولا على آل ابراهيم ، وقال : سلام على آل يس (٥) يعني آل محمد ﷺ ، فقال المأمون : قد علمت ان في معدن النبوة شرح هذا وبيانه فهذه السابعة .

( واما الثامنة ) فقول الله عز وجل : واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى (٦) فقرن سهم ذي القربى مع سهمه وسهم رسوله فهذا حصل أيضاً بين الآل والأمة لان الله جعلهم في حيز وجعل الناس في حيز دون ذلك ورضي بهم

(١) يس-١ (الى) ٢

(٢) الصافات - ٧٩

(٣) الصافات - ١٠٩

(٤) الصافات - ١٢٠

(٥) الصافات - ١٣٠

(٦) الانفال - ٢١

مارضى لنفسه واصطفاهم فيه فبدأ بنفسه ثم برسوله ثم بذى القربى فى كل ما كان من الفقيه والغنيمة وغير ذلك مما رضى عز وجل لنفسه ورضيه لهم فقال : وقوله الحق : ( واعلموا أنما غنمتم من شئىء فإن الله خمسہ و للرسول ولذى القربى ) فهذا تأكيد مؤكّد واثق قائم لهم الى يوم القيمة فى كتاب الله الناطق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

واما قوله : ( واليتامى والمساكين ) فإنّ اليتيم اذا انقطع بتمه خرج من الغنائم ولم يكن له فيها نصيب ، وكذلك المسكين اذا انقطع مسكنته لم يكن له نصيب فى المغنم ولا يحلّ له اخذه ، وسهم ذى القربى الى يوم القيمة قائم لهم للغنى والفقير منهم لانه لا أحد أغنى من الله عز وجل ولا من رسوله ﷺ فجعل لنفسه معها سهما و لرسوله سهما فمارضىه لنفسه و لرسوله رضىه لهم ، وكذلك الفقيه عمارضىه منه لنفسه ولنبيه رضىه لذى القربى كما اجراهم فى الغنيمة فبدأ بنفسه جل جلاله ، ثم برسوله ثم بهم ، و قرن سهمهم بسهم الله و سهم رسوله ، و كذلك فى الطاعة ، فقال : ( يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولى الامر منكم ) ( ١ ) فبدأ بنفسه ، ثم برسوله ، ثم بأهل بيته ، و كذلك آية الولاية - ( اما وليكم الله ورسوله و الذين آمنوا ) ( ٢ ) فجعل ولايتهم مع طاعة الرسول مقرونة بطاعته كما جعل سهمه مع سهم الرسول مقروناً بسهمه فى الغنيمة والفقيه فتبارك الله وتعالى ما اعظم نعمته على اهل هذا البيت .

فلما جاءت قصة الصدقة تّره نفسه و تّره رسوله و تّره اهل بيته فقال : ( انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله ) ( ٣ ) .

(١) النساء - ٥٩

(٢) المائدة - ٥٥

(٣) البقرة - ١٧٧ .

هل تجد في شيء من ذلك انه عز وجل جعل سهماً لنفسه او لرسوله او لذى القربى ؟ لانه لما تزَّه نفسه عن الصدقة وتزَّه رسوله تزَّه اهل بيته ، لا - بل حرم عليهم لان الصدقة محرمة على محمد وآل محمد وهي اوساخ ايدي الناس لا يحلّ لهم لانهم طهروا من كل دس ووسخ ، فلما طهرهم الله واصطفاهم رضى لهم ما رضى لنفسه وكره لهم ما كره لنفسه عز وجل فهذه الثامنة .

(واما التاسعة ) فنحن اهل الذكر الذين قال الله عز وجل في محكم كتابه : فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ( ١ ) فقالت العلماء انما عني بذلك اليهود والنصارى فقال ابو الحسن عليه السلام : سبحان الله وهل يجوز ذلك ؟ اذا يدعون الى دينهم ويقولون انه افضل من دين الاسلام ، فقال المأمون : فهل عندك في ذلك شرح بخلاف ما قالوا يا ابا الحسن ؟ فقال عليه السلام : نعم ، الذكر رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن اهله وذلك بين في كتاب الله عز وجل حيث يقول في سورة الطلاق : ( فاتقوا الله يا اولي الابواب الذين آمنوا قد انزل الله اليكم ذكر ارسولا يتلو عليكم آيات الله مبينات ) ( ٢ ) فالذكر رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن اهله فهذه التاسعة .

( واما العاشرة ) فقول الله عز وجل في آية التحريم : ( حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم الى آخرها ) ( ٣ ) فأخبروني هل يصلح ابنتى او ابنة ابنى و تناسل من صلبى لرسول الله صلى الله عليه وآله ان يتزوجها لو كان حياً ؟ قالوا : لا ، قال : فأخبروني هل كانت ابنة احدكم تصلح له ان يتزوجها لو كان حياً ؟ قالوا : بلى قال ففي هذا بيان لانى اذا من آلهم ولستم من آلهم ولو كنتم من آلهم لحرم عليه بناتكم كما حرم عليه بناتى لانا من آلهم وانتم من أمته فهذا فرق ما بين الآل والامة لان الآل منه والامة اذا لم تكن

( ١ ) النحل - ٢٣ والانبياء - ٧

( ٢ ) الطلاق - ١٠

( ٣ ) النساء - ٢٣

من الآل ليست منه فهذه العاشرة .

(واما الحادى عشر) فقول الله عز وجل فى سورة المؤمن حكاية عن قوله : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه : أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله لقد جاءكم بالبينات من ربكم تمام الآية) (١) وكان ابن خال فرعون فنسبه الى فرعون بنسبه ولم يصفه اليه بدينه ، وكذلك خصصنا نحن اذ كنا من آل رسول الله ﷺ بولادتنا منه وعمتنا الناس بالدين ، فهذا فرق ما بين الآل والامة فهذه الحادى عشر .

(واما الثانى عشر) قول الله عز وجل وأمر أهلك بالصلوة و أصطبر عليها ) (٢) فنخصنا الله بهذه الخصوصية أن امرنا مع الامة باقامة الصلوة ثم خصصنا من دون الامة فكان رسول الله ﷺ يجيئ الى باب على وفاطمة رضي الله عنهما بعد نزول هذه الآية تسعة اشهر كل يوم عند حضور كل صلوة خمس مرات فيقول : الصلوة رحمكم الله ، وما اكرم الله احداً من ذرارى الانبياء بمثل هذه الكرامة التى اكرمنا بها و خصنا من دون جميع اهل بيتهم ، فقال المأمون والعلماء جزاكم الله اهل بيت نبيكم عن الامة خيراً ، فما وجد الشرح والبيان فيما اشتبه علينا الأعندكم و صلى الله على محمد وآله ( ٣ ) .

فظهر من هذا الخبر استدلاله ﷺ فى مواضع منها بأن اولاد الاولاد اولاد ، وبفهم من مواضع كثيرة فى القرآن والاخبار الدالة على اهم اولاد رسول الله ﷺ فوق التوابع والقول بأن كل هذه وقع مجازاً بقول اعرابى بائل على عقبه .

بنونا بنو ابنائنا و بنائنا بنوهن ابناؤ الرجال الاباعد

(١) غافر - ٢٨ .

(٢) طه - ١٣٢ .

(٣) الامالى للصدوق المجلس التاسع والسبعون ص ٣١٣ طبع قم حديث ١ - سويون اخبار

الرضا (ع) باب ٧٣ فى الفرق بين العترة و الامة حديث ١ .



ولا يرث ابن الابن ، ولا ابنة الابنة مع ولد الصلب .  
ولا يرث ابن ابن مع ابن ابن ، وكل من قرب نسبه فهو اولى بالميراث  
ممن بعد .

ولا يرث مع ولد الولد وإن سفل أخ ولا اخت ولا عم ولا صمة ، ولا خال ولا خالة ،  
ولا ابن أخ ولا ابن اخت ، ولا ابن عم ولا ابن خال ، ولا ابن عم ولا ابن خالة

### باب ميراث الابوين مع ولد الولد

اربعة لا يرث معهم احد الأزواج او زوجة : الابوان والابن والابنة هذا هو الاصل  
لنافي الموارث .

فاذا ترك الرجل ابوين وابن ابن وابن ابنة فالمال للابوين ، للام الثلث و  
للأب الثلثان لأن ولد الولد انما يقومون مقام الولد اذالم يكن هناك ولد ولا وارث  
غيره ، والوارث هو الأب والام .

وقال الفضل بن شاذان - رحمه الله - خلاف قولنا في هذه المسألة وأخطأ ، قال :  
ان ترك ابن ابنة وابنة ابن وابوين ، فللابوين السدسان وما بقي فلابنة الابن من ذلك

في غاية السخافة ، وتقدم ان ظاهر الآية يدل على ان ولد الولد يرث مع الابوين ،  
ولولم يكن ظاهراً فليس بظاهر فيما ذكره المصنف : ان الله تعالى ورث الابوين مع  
الولد السدس لكل منهما وقال : (فإن لم يكن له ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث) (١)  
فيرجع الخلاف في ان ولد الولد ولد ام لا ، والظاهر انه ولد في القرآن كما في اول  
الآية (يؤصيكم الله في اولادكم) (٢) .

ولا خلاف حتى من المصنف في ان ولد الولد ميراثهم للذكر مثل حظ الانثيين  
وقال الفضل بن شاذان رحمه الله خلاف قولنا ﴿ بل كل العلماء ﴾ وهذا

(١) النساء - ٧ .

(٢) النساء - ٦ .

الثلاثان ولا بن الابنة من ذلك الثلث، تقوم ابنة الابن مقام ابائها وابن الابنة مقام امه، وهذا مما زلّ به قدمه عن الطريق المستقيم، وهذا سبيل من يقبس.

سبيل من يقبس أي لما ورد أن أولاد الأخوة يقومون مقام آبائهم، وكذا الأخوات والأعمام والخالات بما سيبيء من الأخبار فالفضل قاس أولاد الأولاد بهم وأبقياءهم مقام آبائهم في مقاسمة الزوجين، وحاشا من الفضل أن يقبس كما ذكر المصنف في العلل وغيره - ان ذكر علل الشرايع: فلما فرغ قال (١) على بن محمد بن قتيبة داويه: قلت للفضل بن شاذان: أخبرني عن هذه العلل التي ذكرتها عن الاستنباط والاستخراج أو هي (٢) من نتائج العقل أو هي مما سمعته ورويته؟ فقال لي: ما كنت لأعلم مراد الله تعالى بما فرض ولا مراد رسوله ﷺ بما شرع وسن ولا علل ذلك من ذات نفسي، بل سمعتها من مولاى أبى الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام المرة بعد المرة والشيء بعد الشيء فجمعتها (٣) وكذا رواه الحاكم النيشابورى عنه أنه قال سمعت هذه العلل من مولاى أبى الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام متفرقة فجمعتها والفتها، وكذلك كان دأب المتقدمين من أفاضل العلماء من أفاضل العلماء.

(فاما) ما رواه الشيخ فى الموثق عن البرزطى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن بنت و بنت ابن قال: إن علياً عليه السلام كان لا يألو أن يعطى الميراث الأقرب،

(١) فى العلل حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى الطار قال حدثنا على بن محمد بن قتيبة الخ.

(٢) فى العلل (وهى) بدل (أو هى)

(٣) فى العلل بعد قوله فجمعتها (قلت فحدث بها عنك عن الرضا (ع) اقل: نعم) وذكر هذا الكلام فى العلل فى باب علل الشرايع وأصول الاسلام آخر حديث ٩ ص ٢٦٠ طبع قم ج ١ ولكن لا يخفى أنه ليس فيما نقله من العلل ما هو راجع الى الفرائض والموارث ولعل مراد الشارح قدّم من إرادته هذا الكلام فى هذا المقام أن ابن شاذان لم يكن من أهل القياس لأنه هذا الكلام عن الرضا (ع) والله العالم.

## باب ميراث ولد الولد مع الزوج والزوجة

إذا ترك الرجل امرأة وولد الولد فللمرأة الثمن وما بقى فلولد الولد .  
فإن تركت امرأة زوجها وولد الولد فللزوج الربع وما بقى فلولد الولد ، لأن  
الزوج والمرأة ليسا بوارثين أصليين إنما يرثان من جهة السبب لأم من جهة النسب ،  
فلولد الولد معهما بمنزلة الولد لأنه ليس للميت ولد ولا أبوان .

قال : قلت : فأيهما أقرب ؟ قال : الابن (١) .

(فيحمل) على أكثر الميراث دأ على جماعة من العامة أنهم يقولون إن لابن البنت  
سهمان ولبنت الابن سهم فرضه عليه السلام أنه على العكس .

وكذا ما روي في الموثق ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام  
بنت الابن أقرب من ابنة البنت أي لأقربيته أعطى الثلثين .

و روى عن عبد الرحمن بن الحجاج في الموثق قال : بنات الابن يرثن مع  
البنات - فحمل على التقية مع أنه موقوف ، والله تعالى يعلم مرادهم عليه السلام لو صح ،  
ومن صدر عنهم من أوليائه .

## باب ميراث ولد الولد مع الزوج والزوجة

لهما النصيب الدنيا ولولم يكونوا أولاداً لكان لهما النصيب الأعلى والمصنف  
يقول هنا بأنهم بمنزلة الولد ليس بوارثين أصليين الظاهر أن غرضه أنه لا يرث  
الزوجان من الرد ويكون دليلاً لأن الباقي من نصيب الزوجين لأولاد البنات أيضاً  
لأنهم أقرب من الميت ، ولأوجه له لأنهما يرثان مع الولد والأبوين وعدم إرثهما من  
الرد للنص والاجماع ، ويمكن أن يكون نكتة بعد النص ، ويحتمل أن يكون مراده  
نصرة مذهبه في أن ولد الولد مع الزوجين بمنزلة الولد لأن الزوجين ليسا مثل

(١) أورده واللذين بعده في التهذيب باب ميراث من علان الآباء الخ خبر ٦٢-٦٣-٦٤

## باب ميراث الابوين والاخوة والاخوات

اذا مات الرجل وترك ابويه فلامه الثلث وللأب الثلثان .  
 فإن ترك ابويه وإخاً وإخاتاً فلام الثلث وللأب الثلثان .  
 فإن ترك ابويه وإخاً وإختين أو إخوان أو أربع أخوات لأب أو لأب وام فلام  
 السدس وما بقى فللأب لقول الله عز وجل (فإن كان له أخوة) بمعنى أخوة لأب أو لأب وام

الابوين حتى يكون ولد الولد لا يرث لأن الابوين أصيلان وهو أظهر من كلامه وأبعد  
 عن الصواب ولا يحتاج إلى هذه الوجوه بل العمدة ظاهر خبر سعد بن أبي خلف .

## باب ميراث الابوين والاخوة والاخوات

قد تقدم في تفسير الآية ما ذكره المصنف .

وروى الشيخان في الصحيح وفي الحسن كالحصيص ، عن عمر بن أذينة قال : قلت  
 لزادة : إن أناساً حدثوني عنه يعني أبا عبد الله عليه السلام وعن أبيه عليه السلام بأشياء في الفرائض  
 فأعرضها عليك فما كان منها باطلاً فقل هذا باطل وما كان منها حقاً فقل : هذا حق  
 ولا تروم وأسكت ، وقلت له : حدثني رجل عن أحد هما في ابوين وأخوة لأم أنهم يحبون  
 ولا يرثون فقال : والله هذا هو الباطل ولكني سأخبرك ولا أروى لك شيئاً والذي أقول لك  
 هو والله الحق ، إن الرجل إذا ترك أبويه فلام الثلث وللأب الثلثان ، في كتاب الله فإن  
 كان له أخوة بمعنى للميت يعني أخوة لأب وام وأخوة لأب فلامه السدس وللأب خمسة  
 أسداس وإنما وفر للأب من أجل عياله وأما أخوة لأم ليسو للأب فأنهم لا يحبون الأم  
 عن الثلث ولا يرثون ، وإن مات رجل وترك أمه وأخوة وأخوات لأب وام وأخوة وأخوات  
 لأب ، وأخوة وأخوات لأم وليس الأب حياً فأنهم لا يرثون ولا يحبونها لأنه لم يورث كلاله (١)  
 أي ما يكون كلاً على الأب وفي نفقته .

(١) أورده والسنن التي بعده في الكافي باب ميراث الابوين مع الأخوة الخ خبر ١-٢-٣-

٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-

(فلامه السدس) وإنما حجبوا الأم عن الثلث لأنهم في عيال الأب وعليه نفقتهم فيحجبون ولا يرثون.

ومتى ترك أبويه وأخوة وأخوات لام ما بلغوا لم يحجبوا الأم عن الثلث ولم يرثوا

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحجب الأم عن (من-خل) الثلث إذا لم يكن ولد الآخوان أو أربع أخوات :

وفي الحسن كالصحيح ، عن أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ترك الميت أخوين فهم أخوة مع الميت حجبوا الأم عن الثلث وإن كان واحداً لم يحجب الأم ، وقال : إذا كن أربع أخوات حجبن الأم عن الثلث لأنهن بمنزلة الأخوين وإن كن ثلثاً لم تحجبن .

وفي الموثق كالصحيح عن عبيد بن زرارة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الأخوة من الأم لا يحجبون الأم عن الثلث .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحجب الأم عن الثلث الآخوان أو أربع أخوات لأب وأم أو لأب .

وفي القوي كالصحيح عن زرارة قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا زرارة ما تقول

في رجل ترك أبويه وأخويه من أمه ؟ قال : قلت السدس لأمه وما بقي فلأب فقال : من

أين قلت هذا ؟ قال : سمعت الله عز وجل يقول (فإن كان لها أخوة فلامه السدس) فقال لي

وبعك يا زرارة أولئك الأخوة من الأب فإذا كان الأخوة من الأم لم يحجبوا الأم عن الثلث . وفي

القوي عن أبي العباس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوين وأختين لأب وأم هل تحجبان

الأم من الثلث ؟ قال : لا قال : قلت فثلاث ؟ قال : لا قلت فأربع ؟ قال : نعم .

وروي الشيخ في القوي عن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأم لا ينقص من

الثلث أبداً الأمع الولد والأخوة إذا كان الأب حياً (١) .

وفي القوي ، عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك أبويه وأخوة

## باب ميراث الابوين والزوج والاخوة والاخوات

ان تركت امرأة زوجها وأباًها واخوة واخوات لاب وام اولاد اولاد فللزوج النصف وما بقى للاب ، وليس للاخوة والاخوات مع الاب ولا مع الأم شيء .  
وكذلك ان تركت زوجها وأماً واخوة واخوات لاب وام اولاد اولاد فللزوج النصف وللأم السدس وما بقى رد عليها وسقط الاخوة والاخوات كلهم لان الأم ذات سهم وهي أقرب الارحام وهي تتقرب بنفسها والاخوة يتقربون بغيرهم .

لام قال : الله سبحانه اكرم من ان يزيد ما في العيال وينقصها من الميراث الثلث .

## باب ميراث الابوين والزوج

### والاخوة والاخوات

قد تقدم الاخبار في حكم الابوين مع الزوجة والاخبار في حجب الاخوة والأم عن الثلث فيظهر منهما ما ذكره المصنف .

ويؤيده ما رواه الشيخ في القوي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال في امرأة توفيت وترك زوجها وأماً وأباًها واخوتها قال : هي من ستة اسهم ، للزوج النصف ثلثة اسهم وللأب الثلث سهمان وللأم السدس وليس للاخوة شيء نقصوا الأم وزاد الأب لان الله تعالى قال : فان كان له اخوة فلا سهم السدس (١) .

وفي القوي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ترك أبويه واخويه قال للام السدس ، وللأب خمسة اسهم ، وسقط الاخوة وهي من ستة اسهم .  
(فاما ما رواه في الموثق ، عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام في ابوين و

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب ميراث الوالدين مع الاخوة والاخوات خبر ١١ - ١٢ و اورده الاول ايضا في باب ميراث الوالدين مع الأزواج غيره الى قوله ( وللأب السدس سهم ) .



فان تركت زوجاً واماً واخوة لام، واختاً لاب وام فللزوجة النصف وما بقي فاللام .  
فان تركت زوجها وابويها واخوة لاب وام اولاب فللزوجة النصف ولللام السدس  
وللاب الباقي .

وان كان الاخوة من الأم فللزوجة النصف وللأم الثلث وللاب السدس

### باب من لا يحجب عن الميراث

روى محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان الوليد  
والطفل لا يحجبك ولا يرثك الأمن آذن بالصراخ ولا شيء اكنه البطن وان تحرك الأم  
اختلف عليه الليل والنهار .

اختين قال : للأم مع الاخوات السدس ان الله عز وجل قال: (فان كان له اخوة) ولم يقل:  
فان كان له اخوات.

(فيحمل) على التقية لانه مذهب ابن عباس مع ان الاخوات اذا كن ثلاثاً او اثنتين  
لا يحجب ، فيحمل على ما دون الاربع لانهن اذا كن اربعاً كن بمنزلة اخوين وكذا  
اذا كانت اثنتين واخاً وان لم يرد فيه نص ظاهر ، لكن ورد ان الاختين بمنزلة اخ فيما  
وردان الاربع بمنزلة اخوين فكان العاجب حينئذ اخوان بخلاف الاخوات الثلاث  
والغالب في التقية انهم عليهم السلام يذكرون ما ظاهره معهم، ويمكن فهم خلافه كما هنا

### باب من لا يحجب عن الميراث

من الاخوة روى محمد بن سنان في القوي كالشيخ (١) قال : ان الطفل  
او الطفيل مصغراً او الوليد المولود لا يحجبك وفيه لا يحجب ولا  
يرثك الامن آذن بالمداي اعلم حيوته و الاستثناء من العجب والميراث معاً  
الأم اختلف عليه الليل والنهار اي يكون قابلاً له وهو ولد فكان ما في البطن لا



ولا يحجب الأم عن الثلث، الأخوة والأخوات من الأم ما بلغوا، ولا يحجبها إلا  
أخوان أواخ واختان أو أربع أخوات لاب، أولاب وأم أو أكثر من ذلك .  
والمملوك لا يحجب ولا يرث

### باب ميراث الأخوة والأخوات

يختلف عليه ولهذا لا يحسب من عمره وسنه .

﴿ ولا يحجب الأم عن الثلث النخ ﴾ للأخبار المستفيضة المعتبرة التي تقدمت  
في الباب السابق ﴿ ولا يحجبها إلا أخوان أواخ واختان ﴾ والظاهر أنه ورد نص بذلك  
أولما ذكرناه آنفاً ، وإطلاق الأخوة على الأخوين (أما) على سبيل الحقيقة كما ذهب  
إليه جماعة أو المجاز ولا خلاف في جوازه ، ويظهر من حسنة أبي العباس المتقدمة  
آنفاً أن إطلاق الأخوة على الأخوين مع الميت فكأنه لم يكن في الآية قوله : (له) في  
قراءة أهل البيت عليهم السلام ويندفع الإشكال .

﴿ والمملوك النخ ﴾ روى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمشرک يحجبان إذا لم يرثا ؟ قال : لا (١)  
وفي الموثق عن الفضل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله المملوك والمملوكة  
هل يحجبان إذا لم يرثا ؟ قال : لا (٢)

### باب ميراث الأخوة والأخوات

ما ذكره المصنف يرجع إلى أن الأخ واحداً كان أو أكثر ، له المال بالقرابة،  
وكذا إذا اجتمع معه أو معهم الأخت أو الأخوات ويكون المال بينهم، للذكر ضعف  
الأنثى إذا كانوا لاب وأم أولاب مع عدمهم فإن الأخوة والأخوات للاب لا يرثون مع  
الأخوة والأخوات للاب والأم .

اذا ترك الرجل أخالاب وام فالمال كله له.  
وكذلك اذا كانا أخوين او أكثر من ذلك فالمال بينهم بالسوية .  
فإن ترك أخالاب وام فلها النصف بالتسمية والباقي ردعليها لانهما أقرب الارحام  
وهي ذات سهم .  
وكذلك ان ترك اختين او أكثر فلهن الثلثان بالتسمية والباقي ردعليهن بسهم  
ذوي الارحام .

وان كانوا اخوة واخوات لاب وام فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
وكذلك الاخوة و الاخوات للاب في كل موضع يقومون مقام الاخوة و  
الاخوات للاب والام اذا لم يكن أخوة واخوات لاب وام .  
فان ترك أخالاب وام وأخالاب فالمال كله للاخ من الاب والام، وسقط الاخ من  
الاب، ولا يرث الاخوة من الاب ذكورا كانوا أو إناثا مع الاخوة من الاب والام ذكورا  
كانوا أو إناثا شيئا .  
فان ترك أخالاب وام وأختالاب فالمال كله للاخ من الاب والام .  
وكذلك ان ترك اختالاب وام، وأخالاب ، فالمال كله للاخت من الاب والام  
يكون لها النصف بالتسمية ، وما بقي فلا يقرب ادلى الارحام وهي أقرب (اولى -خ)  
الارحام .

كما قال رسول الله ﷺ وامير المؤمنين عليه السلام **ان اعيان بنى الام احق**  
بالميراث من ولد العلات (١)

والاعيان الاخوة لاب واحد وام واحدة مأخوذ من عين الشيء (وهو النفيس منه  
وبنو العلات لاب واحد وامهات شتى لان التي تزوجها بعد اولى قد كان ناهل لان  
النهل شرب الابل الماء اولائم يترك حتى يسرى الماء في عروقه يشرب مرة اخرى

(١) التهذيب باب ميراث الاعمام والعمات الخ خبر ١٣ وفيه لفظ الحديث هكذا ، اعيان

بنى العم يرثون دون بنى العلات .

لقول النبي ﷺ : اعيان بنى الام احق بالميراث من ولد العلات .  
 فان ترك أخوات لاب وام ، وأخوات لاب ، وابن اخ لاب ، فللأخوات للاب والام  
 الثلثان وما بقي رد عليهن لانهن اقرب الارحام .  
 فان ترك اخألاب وابن اخ لاب وام فالامال كله للاخ من الاب لانه اقرب بيطن ،  
 ولان الاخ للاب يقوم مقام الاخ للاب والام اذا لم يكن أخ لاب وام فلما قام مقام الاخ  
 للاب والام وكان اقرب بيطن كان احق بالميراث من ابن الاخ .  
 فان ترك اخألاب وام و اخألام فللاخ من الام السدس وما بقي فللاخ من  
 الاب والام .

فان ترك اخوة وأخوات لاب وام ، و اخألام فللاخت من الام السدس ، وما بقي  
 فبين الاخوة والاخوات للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين .  
 فان ترك أخألاب وام ، وأخألام فللاخ او الاخت للام السدس وللأخت  
 للاب والام الباقي .

فان ترك اخوين او اخنتين لام او أكثر من ذلك ، وأخوة لاب وام فللاخوة او  
 الاخوات من قبل الام الثلث بينهم بالسوية ، وما بقي فللاخوة من الاب والام ، والاخ من الام  
 ذكر ا كان او انثى اذا كان واحداً فله السدس ، فان كانوا اكثر من ذلك ذكورا  
 كانوا او انثاء فلهم الثلث لا يزدون على الثلث ولا ينقصون من السدس اذا كان واحداً  
 قال الله تبارك وتعالى : ( وإن كان رجلاً يورث كلاًة او امرأة وله اخ او اخت فلكل  
 واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث )

فان ترك أخاه لايه ، وأخاه لامه ، وأخاه لايه وامه ، فللاخ من الام السدس ، و  
 ما بقي فللاخ من الاب والام ، وسقط الاخ من الاب .

وهذا الشرب علل بعد تهل ، فكان من تزوج بأمتهم بعد اخرى تهل بالاولى ثم عل بالثانية  
 فاذا كانوا لام واحدة وآباء شتى فهم الاخياف .

واذا اجتمع الكلالات فللاخ او الاخت من الام السدس ولهما فصاعداً الثلث

فان ترك اخوة واخوات لام، واخوة واخوات لاب وام، واخوة واخوات لاب  
فللاخوة والاختوات من الام الثلث الذكر والانثى فيه سواء، ومابقى فللاخوة والاختوات  
من الاب والام للذكر مثل حظ الانثيين، وسقط الاخوة والاختوات من الاب  
فان ترك اختالام، واختالاب وام، واختالاب، فللاخت من الام السدس ومابقى  
فللاخت من الاب والام، وسقطت الاخت من الاب.

فان ترك اختين لام واختين لاب وام، واختين لاب، فللاختين للام الثلث بينهما  
بالسوية ومابقى فللاختين من الاب والام، وسقط الاختان من الاب.  
فان ترك اختالاب وام، واخوة واخوات لام، وابن اخ لاب وام فإن للاخوة و  
الاخوات من الام الثلث الذكر والانثى فيه سواء، ومابقى فللاخت من الاب والام و  
سقط ابن الاخ للاب والام.

فان ترك أخالاب، وابن اخ لام فالمال كله للاخ من الاب، فان ترك أخالام وابن  
أخ لاب وأم فالمال كله للاخ من الام، وسقط ابن الاخ للاب والام.  
وغلط الفضل بن شاذان في هذه المسألة فقال للاخ من الام السدس سهمه المسمى  
له، ومابقى فلابن الاخ للاب والام، واحتج في ذلك بحجة ضعيفة فقال: لان ابن الاخ  
للاب والام يقوم مقام الاخ الذي يستحق المال كله بالكتاب فهو بمنزلة الاخ للاب و  
الام، وله فضل قرابة بسبب الام.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -: وانما يكون ابن الاخ بمنزلة الاخ اذا لم  
يكن له اخ فاذا كان له اخ لم يكن بمنزلة الاخ، كولد الولد المأهو ولد اذا لم يكن  
للميت ولد ولا ابوان. ولو جازا القياس في دين الله عز وجل لكان الرجل اذا ترك أخالاب وابن  
أخ لاب وام كان المال كله لابن الاخ للاب والام قياساً على عم لاب وابن عم لاب وام،  
لان المال كله لابن العم للاب والام لانه قد جمع الكلايتين كلاله الاب وكلاله الام  
وذلك بالخبر المأثور عن الائمة الذين يجب التسليم لهم عليهم السلام.

بالسوية والباقي للاخ او الاخت او الاخوة والاختوات للاب والام ويقوم الاخوة للاب

والفضل يقول في هذه المسألة : ان المال للاخ للاب وسقطا بن الاخ للاب والام ويلزمه على قياسه ان المال بين ابن الاخ للاب والام وبين الاخ للاب لان ابن الاخ له فضل قرابة بسبب الام وهو يتقرب بمن يستحق المال كله بالتسمية وبمن لا يرث الاخ للاب معه .

فان ترك ابن اخ لام وابن اخ لاب وام ، وابن اخ لاب ، فلا بن الاخ من الام السدس وما بقي فلا بن الاخ من الاب والام ، وسقطا بن الاخ من الاب .

فان ترك ابن اخ لاب ، وابن اخ لاب وام ، فالمال كله لابن الاخ للاب والام ، وسقطا بن الاخ للاب .

فان ترك ابنة اخت لام ، وابنة اخت لاب وام ، وابنة اخت لاب ، فلا ابنة الاخت للام السدس ، وما بقي فلا ابنة الاخت للاب والام ، وسقطت ابنة الاخت للاب .

فان ترك ابنة اخ لاب وام ، وبني (بنتي-خ) اخ لاب وام فان كانوا اخ واحد فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .

وان كان الاخ ابو ابنة غير الاخ امي البنين (البنتين-خ) ، فلا ابنة الاخ النصف من الميراث نصيب أبيها ، ولبنى (ولبنتي-خ) الاخ النصف ميراث أبيهما (أيهما-خ) .  
فان ترك ابن اخ لام ، وابن ابن (ابن) اخ لاب وام فالمال كله لابن الاخ للام لانه أقرب .

وليس كما قال الفضل بن شاذان : ان لابن الاخ من الام السدس وما بقي فلا بن ابن (ابن) الاخ للاب والام ، لانه خلاف الاصل الذي بنى الله عز وجل عليه فرائض المواريث .

فان ترك ابن ابن اخ لاب وام اولاب اولام ، وعمّا او عمة ، او خالا او خالة ، فالمال كله لابن ابن الاخ (للاب والام-خ) فان ولدا الاخ وان سفلوا فهم من ولدا الاب والعم والعمة من ولد الجدة ، والنخال والنخالة من ولد الجدة ، وولد الاب وان سفلوا فهم

مقام الاخوة للابوين مع عدمهم والمال بينهم للذكر ضعف الانثى و يقوم اولادهم

أحق بالميراث من ولد الجد .

وكذلك يجرى اولاد الاخت لاب كانت اولام اولاب وام هذا المجرى ، لا يرث معهم هم ولاعمة ولاخال ولاخاله كما لا يرث مع ولد الولد وان سفلوا اخ ولاخت لاب كانوا اولام اولاب وام .

وروى ابن ابي عمير ، عن ابن اذينة ، عن بكير بن اعين قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : امرأة ماتت وترك زوجها واخوتها لامها واخوتها لايها فقال : للزوج النصف ثلاثة اسهم ، وللأخوة للام الثلث الذكر والانثى فيه سواء ، وبقي سهم فهو للأخوة والاختوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين .

قال : وجاء رجل الى ابي جعفر عليه السلام فسأله عن امرأة تركت زوجها واخوتها لامها واخوتها لايها ، فقال : للزوج النصف ثلاثة اسهم ، وللأخوة من الام سهمان ، وللأخت من الاب سهم ، فقال له الرجل : فان فرائض زيد وفرائض العامة على غير هذا يا ابا جعفر يقولون : للأخت من الاب ثلاثة اسهم هي من ستة تمول الى ثمانية ، فقال له ابو جعفر عليه السلام : ولم قالوا هذا ؟ فقال : لان الله عز وجل قال : (وله أخت فلها نصف ما ترك) فقال ابو جعفر عليه السلام : فان كانت الأخت اخا ؟ قال : ليس له الا

مقامهم مع عدمهم ولا يرث الأبعد مع الأقرب وسيذكر في ضمن الأخبار .

وروى ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة ، عن بكير بن اعين عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخين ، ولكن المصنف اختصر ببعضه ووقع بعض التغييرات من النسخ فلنذكر عبارتهما .

قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : امرأة تركت زوجها واخوتها لامها واخوتها لايها فقال : للزوج ، النصف ثلاثة اسهم ، وللأخوة من الام الثلث ، الذكر والانثى فيه سواء ، وما بقي فهو للأخوة والاختوات من الاب ، للذكر مثل حظ الانثيين لان السهام لا تمول ، ولا ينقص الزوج من النصف ولا الأخوة من الام من ثلثهم لان الله عز وجل يقول : (فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) وان كانت واحدة فلها

السدس ، فقال ابو جعفر عليه السلام : فما لكم تقسم الاخ ان كنتم تحتجون ان للاخت النصف بأن الله عز وجل سمى له النصف فان الله سمى للاخ الكل ، والكل اكثر من

السدس (١) والذي عنى الله في قوله : (وان كان رجلٌ يورثُ كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث (٢) إنما عنى بذلك الاخوة والاختوات من الام خاصة وقال فسي آخِر سورة النساء (يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَةً هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ) - يعنى اختاً لام واباً او اختاً لاب - (فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وان كانوا اخوة رجالاً وساءً فللذكر مثل حظ الانثيين) (٣) فهم الذين يزدون و ينقصون ، و كذلك اولادهم الذين يزدون و ينقصون .

ولو ان امرأة تركت زوجها واخوتها لامها واختها لايها كان للزوج النصف ثلثة اسهم ، وللأخوة من الام سهمان وبقي سهم فهو للاختين للاب وان كانت واحدة فهو لها لأن الاختين لو كانتا اخوين لاب لم يزد اداً على ما بقي ولو كانت واحدة او كان مكان الواحدة اخ لم يزد على ما بقي ولا يزد اثني من الاخوات ولا من الولد على ما لو كان ذكر ألم يزد عليه (٤)

وفي الحسن كالصحيح وفي الصحيح عن بكير قال جاء رجل الى ابي جعفر عليه السلام فسأله عن امرأة تركت زوجها واخوتها لامها واختها لايها فقال: للزوج النصف ثلثة اسهم ، وللأخوة من الام سهمان ، وللأخت من الاب سهم ، فقال له الرجل: فان فرائض زيد وفرائض العامة والقضاة على غير ذاك يا ابا جعفر يقولون : للاخت من الاب ثلثة اسهم

(١) النساء - ١٢

(٢) النساء - ١٢

(٣) النساء - ١٢٧

(٤) الكافي باب ميراث الاخوة والامهات مع الولد خبر ٢ والتهذيب باب ميراث الأزواج خبر ٥



النصف لانه عز وجل قال في الاخت : ( فلها نصف ماترك ) وقال في الاخ : ( وهو يرثها )  
يعنى جميع مالها ( ان لم يكن ولد ) فلا تعطون الذى جعل الله عز وجل له الجميع

تصير من ستة تعول الى ثمانية فقال ابو جعفر عليه السلام : ولم قالوا ذلك؟ قال : لان الله عز وجل  
يقول ( وله اخت فلها نصف ماترك )

فقال ابو جعفر عليه السلام : فان كانت الاخت اخصاً قال فليس له الا السدس فقال له  
ابو جعفر عليه السلام : فما لكم تقسم الاخ ان كنتم تحتجون للاخت النصف بان الله سمي  
لها النصف فان الله قد سمي للاخ الكل، والكل اكثر من النصف لانه قال عز وجل ( فلها  
النصف ) وقال للاخ ( وهو يرثها ) اى جميع مالها ( ان لم يكن لها ولد ) فلا تعطون الذى  
جعل الله له الجميع فى بعض فرائضكم شيئاً وتعطون الذى جعل الله له النصف تاماً  
فقال له الرجل اصلحك الله فكيف تعطى الاخت النصف ولا يعطى الذكر لو  
كانت هى ذكراً شيئاً؟ قال : يقولون فى ام وزوج واخوة لام واخت لاب يعطون الزوج  
النصف، والام السدس والاخوة من الام الثلث والاخت من الاب النصف ثلثة فيجعلونها  
من تسعة وهى من ستة فيرتفع الى تسعة، قال : وكذلك يقولون، قال : فان كانت  
الاخت ذكراً اخالاب قال : ليس له شيء .

فقال الرجل لابي جعفر عليه السلام : فما تقول انت جعلت فداك فقال ليس للاخوة  
من الاب والام، ولا للاخوة من الام، ولا للاخوة من الاب مع الام شيء قال عمر بن اذينة  
وسمعه من محمد بن مسلم برويه مثل ما ذكر بكير، المعنى سواء ولست احفظه  
بحروقه وتفصيله الامعاء قال : فذكرت ذلك لزادة فقال : صدقاً، هو والله الحق (١)  
(فصار الخبر صحيحاً) .

وروي فى الصحيح، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين وابى ايوب وعبد الله بن  
بكير، عن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام،

(١) الكافى باب ميراث الاخوة والاخوات خبره و التهذيب باب ميراث الأزواج

خبره الى قوله مع الام شيء .

في بعض فرائضكم شيئاً ، و تعطون الذي جعل الله له النصف تاماً ؟ و تقولون في زوج وام و اخوة لام و اخت لاب فتعطون الزوج النصف و الام السدس ، و الاخوة من الام

قال: قلت له : ما تقول في امرأة ماتت وترك زوجها و اخوتها لامها و اخوة و اخوات لايها؟ قال: للزوج النصف ثلاثة اسهم، و لاختها لامها الثلث سهمان، الذكر و الانثى فيه سواء، و بقي سهم فهو للاخوة و الاخوات من الاب ، للذكر مثل حظ الانثيين لان السهام لا تعمل ، و ان الزوج لا ينقص من النصف و لا الاخوة من الام من ثلثهم لان الله يقول: (فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) و ان كان واحداً فله السدس و اما عنى الله في قوله : (و ان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس) اما عنى بذلك الاخوة و الاخوات من الام خاصة و قال في آخر سورة النساء (يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ اِنْ امْرؤٌ هلكت له ولادة اخ (اخت) يعنى بذلك اختاً لاب و ام و اختاً لاب (فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك و ان كانوا اخوة رجالاً و نساءً فللذكر مثل حظ الانثيين) و هم الذين يزدون و ينقصون .

و قال لو ان امرأة تركت زوجها و اختها لامها و اختها لايها كان للزوج النصف ثلاثة اسهم و لاختها لامها الثلث سهمان و لاختها لايها سهم و ان كانت واحدة فهو لها لان الاختين من الاب لا تزادان على ما بقى و لو كان اخ لاب لم يزد على ما بقى (١) .

و في الحسن . كالصحيح ، عن بكير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال: سأله رجل عن اختين و زوج قال: النصف و النصف ، فقال الرجل : اصلحك الله قد سمى الله لهما اكثر من هذا لهما الثلثان فقال: ما تقول في اخ و زوج فقال: النصف و النصف فقال: اليس قد سمى الله له المال فقال: (و هو يرثها ان لم يكن لها ولد) (٢)

الثالث ، والاخت من الاب النصف يجعلونها من تسعة وهي ستة تقول الى تسعة ؟ فقال كذلك يقولون :

فقال له ابو جعفر عليه السلام : فان كانت الاخت أخالاب ؟ قال له الرجل : ليس له شيء فماتقول أنت ؟ فقال : ليس للاخوة من الاب والام ولا للاخوة من الاب مع الام شيء .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن ابن اذينة عن زرارة قال: قال زرارة الناس والامة في احكامهم وفرائضهم يقولون قولاً قد اجمعوا عليه وهو الحجة عليهم يقولون في رجل توفي وترك ابنته او ابنتيه وترك اخاً لايه وامه او اخته لايه وامه او اخته لايه او اخاه لايه انهم يعطون الابنة النصف او ابنتيه الثلثين ويعطون بقية المال اخاه لايه وامه او اخته لايه وامه دون عصبة بنى عمه وبنى اخيه ، ولا يعطون الاخوة للام شيئاً قال: فقلت لهم فهذه الحجة عليكم، انما سمي الله الاخوة للام انه يورث كلالة فلا يعطونهم مع الابنة شيئاً واعطيتهم الاخت للاب والام و الاخت للاب بقية المال دون العم والعصبة ، وانما سماهم كلالة كما سمي الاخوة للام كلالة ، فقال (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) فلم فرقتهم بينهما ؟

فقالوا : السنة واجماع الجماعة، قلنا: سنة الله وسنة رسوله او سنة الشيطان و اوليائه ؟ فقالوا: سنة فلان وفلان، قلنا قد تابعتمونا في خصلتين وخالفتمونا في خصلتين قلنا: اذا ترك واحداً من اربعة فليس الميت يورث كلالة ، اذا ترك اباً او ابناً قلتم : صدقتم فقلنا: او امّاً و بنتاً فأيتهم علينا ثم تابعتمونا في الابنة فلم تعطوا الاخوة من الام معها شيئاً ؟ وخالفتمونا في الام وكيف تعطون الاخوة للام الثلث مع الام وهي حية و انما يرثون بحقها ورحمتها ؟

وكما ان الاخوة والاختوات للاب والام ، والاخوة والاختوات للاب لا يرثون مع الاب شيئاً لانهم يرثون بحق الاب ، كذلك الاخوة و الاختوات للام لا يرثون معها شيئاً .

واعجب من ذلك انكم تقولون ان الاخوة من الأم لا يرثون الثلث ويحبسون الأم عن الثلث ، فلا يكون لها إلا السدس كذباً وجهلاً وباطلاً قد اجتمعتم عليه ، فقلت لزادة : تقول هذا برأيك؟ فقال انا اقول هذا برأيي اني اذا لفاجر اشهد انه الحق من الله ومن رسوله (١)

فانظر الى انهم في الزامهم المخالفين يعتقدون انه اذا قال احد شيئاً من قبل نفسه انه فجور او فسق ، بل كانوا يؤلفون مما سمع عنهم شيئاً ويباحثون معهم احياناً وفي بعض الاحيان بعباداتهم عليه السلام .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا ترك الرجل ابيه او امه او ابنه او ابنته اذا ترك واحداً من هؤلاء الاربعة فليس هم الذين عنى الله قال الله يفتيكم في الكلالة (٢) .

وفي الصحيح : عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الكلالة مالم يكن ولد ولا والد (٣) .

وفي القوي كالصحيح ، عن حمزة بن حمران قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكلالة قال : مالم يكن ولد ولا والد (٤) . والمراد بالوالد الاعم منهما كالولد .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن سعيد قال : قال لي زادة ما تقول في رجل ترك ابويه واخوته لامه؟ فقلت : لامه السدس وللأب ما بقي فان كان له اخوة فلامه السدس فقال : انما ادلك الاخوة للأب ، والاخوة للأب والأم ، والاخوة من الأب لأن الأب ينفق عليهم فوق نصيبه وانتقصت الأم من أجل ذلك فاما الاخوة من الأم فليسوا من هذا في شيء فلا يحبسون امهم من الثلث قلت : فهل يرث الاخوة من الأم مع الأم شيئاً؟ قال : ليس

(١) الكافي باب ميراث الاخوة والاختات مع الولد خبر ٣

(٢-٣-٢) الكافي باب الكلالة خبر ١-٢-٣ والتهذيب باب ميراث الاخوة والاختات

خبر ١-٢-٣ .

في هذا شك انه كما اقول لك (١).

وفي القوي كالصحيح ، عن موسى بن بكر قال : قلت لزادة ان بكيراً حدثني عن ابي جعفر عليه السلام : ان الاخوات للاب ، والاختوات للاب والام يزدون وينقصون لانهن لا يكن اكثر نصيباً من الاخوة والاختوات (والظاهر زيادتها من النساخ) للاب والام لو كانوا مكانهن لان الله عز وجل يقول : (ان امرء هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف مترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) يقول يرث جميع مالها ان لم يكن لها ولد فاعطوا من سمي الله له النصف كملاً وعمداً فاعطوا الذي سمي له المال كله اقل من النصف والمرأة لا يكون ابداً اكثر نصيباً من رجل لو كان مكانها قال فقال زادة : وهذا قائم عند اصحابنا لا يختلفون فيه (٢).

وفي الصحيح ، عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان في كتاب علي عليه السلام ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي تجرّبه الآن يكون وارث اقرب الى الميت منه في حجبته (٣).

ويدل على ان اولاد الاخوة والاختوات يقومون مقام آبائهم مع عدم وارث اقرب منهم ، وتقدم مثله من الاخبار .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن ابن اخت لاب وابن اخت لام قال : لابن الاخت من الام السدس ، ولابن الاخت من الاب الباقي (٤) .

(١-٢) الكافي باب ميراث الاخوة والاختوات مع الولد خبر ٨-٩ و اورد الثاني في

التهذيب باب ميراث الاخوة والاختوات خبر ٢

(٣) الكافي باب ان الميراث لمن سبق الى سهم قريبه خبر ١

(٤) اوردته والذين بعده في التهذيب باب ميراث الاخوة والاختوات خبر ١٣-١٤-١٧

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ابن أخ لاب وابن أخ لام ؟ قال : لابن الأخ من الأم السدس و مابقي فلابن الأخ من الأب .

ويدلّان أيضاً على أن الردّ مختص بابن الأخ للاب لأنه يقوم مقام ابن الأخ للاب والأم ، ولما عارض لهما ظاهراً ويؤيدّهما الخبر المتقدم الذي اشرنا اليه فينبغي أن يكون العمل عليه لا بالاستحسان العقلي كما ذهب اليه جماعة من أن وصلتهم إلى الميت سواء وكيف يكون سواء وهم يقومون مقام ذي الوصلتين بخلاف الأخوة للام .

وفي الصحيح ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت الرضا عليه السلام عن ميت ترك أمه وأخوة وأخوات فقسم هو لأمميرائه فأعطوا الأم السدس ، وأعطوا الأخوة والأخوات مابقي فمات الأخوات أو الأخوة فأصابني من ميراثه فاحببت أن أسالك هل يجوز لي أخذ ما أصابني من ميراثها على هذه القسمة أم لا ؟ فقال : بلى فقلت : إن أم الميت فيما بلغني قد دخلت في هذا الأمر أعني الدين فسكت قليلاً ثم قال : بخذه . (فأما) ما رواه في الحسن عن زرارة بن أعين ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت امرأة تركت أمها وأخواتها لايها وأماها ، وأخوة لام وأخوات لاب ؟ قال : لأخواتها لايها وأماها الثلثان ، ولأماها السدس ، ولأخوتها من أمها السدس (١) .

وفي الحسن ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : امرأة تركت زوجها وأماها ، وأخوتها لأمها ، وأخوة لايها وأماها ؟ فقال : لزوجها النصف ، ولأماها السدس ، وللأخوة من الأم الثلث وسقط الأخوة من الأم والأب (٢) (فمحمولان) على التقية كما ظهر من خبر ابن بزيع .

ويمكن الحمل على أن يكون الميت من العامة كما رواه الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الموثق ، عن عمر بن أذينة ، عن عبد الله بن محرز قال : قلت

لا بى عبدالله عليه السلام : رجل ترك ابنته واخته لاييه و امه ؟ فقال : المال كله لابنته وليس للاخت للاب والام شيىء فقلت : انا قد احتجنا الى هذا والميت رجل من هؤلاء الناس واخته مؤمنة عارفة قال : فخذ النصف لها ، خذوا منهم كما يأخذون منكم فى سنتهم وقضايهم قال ابن اذينة فذكرت ذلك لزرارة فقال إن على ما جاء به ابن محرز لنوراً (وفى بزيادة : خذهم بحقك فى احكامهم وسنتهم كما يأخذون منكم فيه (١)).

وفى الموثق كالصحيح ، عن ايوب بن نوح قال : كتبت الى ابى الحسن عليه السلام اسأله هل تأخذ فى احكام المغالبيين ما يأخذون منافى احكامهم ام لا ؟ فكتب عليه السلام يجوز لكم ذلك ان كان مذهبكم فيه التقية منهم والمداراة (٢) .  
وفى الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابى جعفر عليه السلام قال : سألت عن الاحكام قال يجوز على اهل كل دين بما يستحلون - وغيرها من الاخبار التى تقدمت فى الطلاق وغيره .

(واما) ما رواه الشيخ فى القوى عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام قال قلت له : بنات اخ وابن اخ ؟ قال : المال لابن الاخ ، قلت قرابتهم واحدة قال : العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيىء - وحمله الشيخ على التقية .

(١) الكافى باب ميراث الاخوة والاختوات مع الولد خبر ٢ والتهذيب باب ميراث

الاخوة والاختوات خبر ٩ .

(٢) اورده واللذين بعده فى التهذيب باب ميراث الاختوات خبر ١٠-١١-١٥ .



## باب ميراث الزوج والزوجة مع الاخوة والاخوات

اذا مات الرجل وترك امرأة وأخاً لاب ولاماً فللمرأة الربع وما بقي فللأخ .

وكذلك ان ترك امرأة وأختاً لاب، اولاب وام، اولام، فللمرأة الربع وما بقي فللأخت ، فان ترك امرأة ، وأختاً لام ، وأختاً لاب وام ، وأختاً لاب ، فللمرأة الربع ، وللأخ من الام السدس ، وما بقي فللأخ من الاب والام ، وسقط الأخ من الاب ، فان ترك امرأة ، وأختاً وأختاً لام ، وأختاً وأختاً لام ، وأختاً وأختاً لاب وام ، وأختاً وأختاً لاب ، فللمرأة الربع ، وللأخت والاخوات من الام الثلث المذكور والاثني فيهما سواء ، وما بقي فللأخت والاخوات من الاب والام للذكر مثل حظ الأنثيين

## باب ميراث الزوج والزوجة مع الاخوة والاخوات

قد تقدم الاخبار في ان الزوج والزوجة يأخذان نصيبهم الأعلى والاخوة للام يأخذون الثلث ان كانوا اكثر من واحد ، والذكر والاثني فيه سواء ولو كان واحداً فله السدس اخاً كان او اختاً ويدخل النقص على الاخوة والاخوات للاب والام او للاب مع عدمهم ولو زاد فللأخت والاخوات للاب والام او للاب على ما مر في الخبرين (وقيل) يرث على الأخت للاب، والأخ او الأخت للام ارباعاً و اذا كان الاخوة للام اكثر من واحد يرث عليهم اخماساً .

﴿اذا مات الرجل (الى قوله) فللأخ﴾ اما في الاولين فلان الاخ ليس بذى فرض فيأخذ الباقي ، واما في الثالث فيأخذ السدس تسمية والباقي رداً لانه ذوفرض ولا يرث على الزوج والزوجة شيء اذا كان مع احد هما وارث غير الامام وتقدم حكم الامام عليه السلام ﴿وما بقي فللأخت﴾ فالنصف تسمية والربع رداً في الاولين والسدس تسمية والباقي رداً في الثالث وهكذا .

وسقط الاخوة والاخوات من الاب .

فإن تركت امرأة زوجها ، واخالاب ، او لام ، او لاب وام ، فللزوجة النصف وما بقي فللاخ .

وكذلك إن تركت زوجها ، واخته لاب ، اولام ، اولاب وام ، فللزوجة النصف ، وما بقي فللاخت .

فإن تركت زوجها ، واخوة وأخوات لام ، وأخوة وأخوات لاب وام ، واخوة وأخوات لاب ، فللزوجة النصف ، وللأخوة والاخوات من الام الثلث بينهم بالسوية ، وما بقي فللاخوة والاخوات من الاب والام وهو السدس للذكر مثل حظ الانثيين ، وسقط الاخوة والاخوات من الاب ،

فإن تركت زوجها وأخا لام ، واخالاب وام ، واخالاب ، فللزوجة النصف ، وللأخ من الام السدس ، وما بقي فللاخ من الاب والام ، وسقط الاخ من الاب .

و كذلك تجري سهام ولد الاخوة والاخوات مع الزوج والزوجة على هذا

### باب ميراث الاجداد والجدات

روى محمد بن ابي عمير ، عن ابن اذينة ، عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن فريضة الجد ؟ فقال : ما علم أحداً من الناس قال فيها إلا بال رأي الأعلى بن ابي طالب عليه السلام فإنه قال فيها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (س) .

### باب ميراث الاجداد والجدات

﴿روى محمد بن ابي عمير عن عمر بن اذينة، عن زرارة﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿قال سألت ابا جعفر عليه السلام ، عن فريضة الجد فقال : ما علم أحداً من الناس﴾ أي من

(١) الكافي باب ميراث الجد خبر ١ و ٢ و التهذيب باب ميراث من علم من الابهاء

وروى يحيى بن ابي عمران ، عن يونس ، عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الجدة والجدة من قبل الاب ، والجد والجدة من قبل الام كلهم يرثون .

وروى الحسين بن سعيد ، عن ابن ابي عمير ، عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله ﷺ اطعم الجدة ام الاب - السدس وابنها حتى ، واطعم الجدة - ام الام - السدس وابنتها حتى .

الصحابة والتابعين غير الائمة المعصومين ﴿ قال فيها الأبا لرأى ﴾ والقياس والاستحسان ﴿ الأعلى بن ابي طالب عليه السلام ﴾ الاستثناء منقطع اولان قول الائمة ﴿ قول علي عليه السلام ﴾ وكذا اتباعه عليه السلام فانه واتباعه - ﴿ قال فيها بقول رسول الله ﷺ ﴾ كما سيحجى ، عن ابي عبيدة انه حفظ عن بعض الصحابة انه قضى في الجد مائة قضية وهكذا يكون ما يصدر عن الرأي كما في كثير من الوقايح ، وروى الكليني عن زرارة في القوي كالصحيح مثله ﴿ وروى يحيى بن ابي عمران عن يونس ﴾ في القوي كالصحيح كالشيخ ، (١) ويدل على ان الجد والجدة من قبل الاب يرثان مع الجد والجدة من قبل الام ولم يظهر أنهم كيف يرثون .

﴿ وروى الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن جميل ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢) وان سقط من نسخ الكافي بعض الخبر لان الشيخ روى عن الكافي كما هنا ﴿ ان رسول الله ﷺ اطعم الجدة - ام الاب السدس - وابنها حتى ﴾ والظاهر استحباب الطعمة للجد من نصيب ابنها ، والاستحباب للاب ان يطعم امها اذا ورث ازيد من السدس بسدس او الاعم وان ورث اقل من الثلث (او) يقال باستحباب اطعام السدس ان ورث الثلث فصاعداً والا فالزائد عن السدس ، وكذلك الجدة - ام الام - تطعمها ابنتها السدس على اختلاف الاقوال السابقة ، وعبارة المصنف لا تدل على

(١) التهذيب باب ميراث من حلامن الآباء الخبر ٥١

(٢) الكافي باب ابن اخ وجد خبر ١٢ كما في المتن نعم ذكره في الكافي مرتين مرة كما هنا ومرة قل سقط فيه بعض الخبر والسند واحد واوردته في التهذيب ايضا باب ميراث من حلامن الآباء الخبر ٣٥ و ٣٨ كما هنا وسيذكره ثانياً عن قريب .

وروى احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي قال : حدثني حماد بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصري ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ان ابنتي ماتت و أمي حية ، فقال ابان بن تغلب ، ليس لها شيء ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : سبحان الله !! أعطها سهما - يعني السدس .

وروى الحسن بن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : سألته عن بنات الابنة وجد ، فقال : للجد السدس ، والباقي لبنات الابنة .  
وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله اطعم الجدة السدس ، ولم يفرض الله عز وجل لها شيئاً .

انها واجبة او مستحبة ، وعلى انها على سبيل الارث او الطعمة ، وظاهر هذا الخبر الطعمة ، و لكن الوجوب اظهر .

وروى احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح ، (١) ويدل على رجحان الطعمة بسدس وروى الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف في الصحيح والشيخ في الموثق (٢) .

ويدل على انه يرث الجد مع بنات الابنة وهو مخالف للاخبار المتواترة ظاهراً وحمل على التقية او استحباب الطعمة لهن أيضاً وان كان الاستحباب بالنظر الى الابوين آكداً فيكون المراد جد البنات وهو ابو الميت .

وروى الحسن بن علي بن فضال في الموثق كالصحيح كالشيخين (٣) ، و

(١-٢) التهذيب باب ميراث من علا من الاءاء الخ خبر ٣٢-٢٩ واورد الاول في الكافي

باب الجد خبر ١٢

(٣) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب من علا من الاءاء الخ خبر ٣٧-٣٩-٢٠

-٣٦-٢١-٢٢ واورد الاول والثلاثة الاخيرة في الكافي باب الجد خبر ١٢-١١-١٣-١٥

و روى يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن  
 ابي جميلة عن اسحق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام في ابوين وجدته لام قال : للام السدس  
 وللجدة السدس ، وما بقي وهو الثلثان للاب .  
 وفي رواية معوية بن حكيم . عن علي بن الحسن بن رباط - رفعه - الى ابي عبدالله  
 عليه السلام قال : الجدة لها السدس مع ابنتها ومع ابنتها .

ظاهره استحباب الطعمة للجد .

﴿ وروى يعقوب بن يزيد ﴾ كالشيخ ويدل على الطعمة .

﴿ وفي رواية معوية بن حكيم ﴾ في القوي كالشيخ ويدل على الطعمة .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان  
 رسول الله ﷺ اطعم الجدة السدس .  
 وفي القوي كالصحيح عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : ان نبي الله  
 ﷺ اطعم الجدة السدس طعمة .

(فاما) ما روي في القوي عن اسماعيل بن منصور ، عن بعض اصحابه (وحكم  
 الكليني بصحته مع الاخبار السابقة على الخصوص) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا  
 اجتمع اربع جدات ثنتين من قبل الاب واثنتين من قبل الام طرحت واحدة من قبل  
 الام بالقرعة فكان السدس بين الثلثة ، وكذلك اذا اجتمع اربعة اجداد اسقط واحد  
 من قبل الام بالقرعة فكان السدس بين الثلثة .

وروي الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن عمار قال : لا تورثوا من الاجداد  
 الاثلاثة ابوالام وابوالاب ، وابواب الاب .

(فطرجهما) الشيخ اولاً بالارسال ، وثانياً بحملهما على التقية لموافقتهم لما حكم  
 به ابو بكر في ايام امارته ، ويمكن حملهما على انه يستحب لاب الاب ان يطعم اباه  
 من الطعمة ادامة او احدهما بالقرعة . وسيجيء ايضاً .

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب عن ابي عبيدة، عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجدّه، فقال: هذه من اربعة اسهم، للمرأة الربع، وللأخت سهم وللجد سهمان.

وروى أبان عن بكير، والحلي عن احدهما عليهما السلام قال: للأخوة من الام الثلث مع الجد، وهو شريك الاخوة من الاب.

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن ابي عبيدة عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجدّه، اي لايه كالأخت فقال (الى قوله) وللجد سهمان عليه السلام فالجد بمنزلة الاخ.

وروى أبان عن بكير والحلي في الموق في الصحيح والشيخان في الصحيح بسندين عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام عن احدهما عليه السلام الظاهر انه كان في رواية بكير عن احدهما ادعى ابي جعفر عليه السلام فلما جمعه المصنف مع الحلبي قال: عن احدهما عليه السلام لان الحلبي لا يروي عن ابي جعفر عليه السلام قال للأخوة من الام الثلث مع الجد وهو اي الجد عليه السلام شريك الاخوة من الاب او الاب، والحاصل ان الجد للاب بمنزلة الاخ للاب والام او الاب مع عدمه.

وعبارتهما في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام في الاخوة من الام مع الجد قال: للأخوة من الام مع الجد نصيبهم، الثلث مع الجد (٢) وهو للتأكيد من الرواة.

وفي الصحيح (على المشهور) عن الحلبي عنه عليه السلام قال: سألته عن الاخوة من الام مع الجد فقال: للأخوة للام فريستهم الثلث مع الجد (٣).

(١) الكافي باب الجد خبر ١٠٥ والتهذيب باب ميراث من علامن الابهاء الخبر ٨٩٣

(٢-٣) الكافي باب الاخوة من الام مع الجد خبر ٥-٧ والتهذيب باب ميراث من علامن

الابهاء الخبر ٢٠-٢٢.

وروی الحسن بن محبوب ، عن عبد اللہ بن سنان قال : سألت ابا عبد اللہ علیہ السلام عن رجل ترك اخاه لأمه ولم يترك وارثاً غيره فقال : المال له ، قلت : فان كان مع الاخ لام جد ؟ فقال : يعطى الاخ لام السدس ، ويعطى الجد الباقي .

وروی محمد بن الفضیل ، عن ابی الصباح عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : سألتہ عن الاخوة من الام مع الجد ، فقال : للاخوة من الام فريضتهم الثلث مع الجد .

وروی الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جریر ، عن ابی الربیع عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی الجد مع اخوة لام ، قال : ان فی کتاب علی علیہ السلام ان الاخوة من الام يرثون مع الجد الثلث .

﴿وروی الحسن بن محبوب عن عبد اللہ بن سنان﴾ فی الصحیح كالشيخین (۱) و فیہما بزیادة قلت : فان كان الاخ لاب وجد ؟ قال : المال بينهما سواء و لكن المصنف جزأه فذكر بعضه فی الاخوة للام الذین قدمهم وبعضه فی الاخوة للاب الذین لاسهم لهم .

﴿وروی محمد بن الفضیل﴾ و الشيخان فی القوی كالصحیح (۲) و هو فی الدلالة كما سبق ﴿وروی الحسن بن محبوب﴾ فی القوی كالصحیح كالسابق .

ورویا فی القوی كالصحیح ، عن مسمع ابی سیار قال : سألت ابا عبد اللہ علیہ السلام عن رجل مات وترك اخوة و اخوات لام ، وجدأ فقال : الجد بمنزلة الاخ من الاب له الثلثان ، وللأخوة و الاخوات من الام الثلث فهم فیہ شر كاء سواء .

وفی القوی كالصحیح عن ابی بصیر قال : قال ابو جعفر علیہ السلام أعط الاخوات

(۱) الكافي باب الاخوة من الام مع الجد خبر ۱ و التهذيب باب ميراث من علامن الابهاء الخ -

خبر ۱۶ .

(۲) اورده والخمسة التي بعده فی التهذيب باب ميراث من علامن الابهاء و هبط من الامهات

خبر ۱۷-۱۸-۱۹-۲۱-۲۳- ذیل ۱۶ و اورده غير الخامس فی الكافي باب الاخوة من الام

مع الجد خبر ۲-۳-۴-۶ ذیل ۱ .



وروى ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن اخ لاب ، وجد ، قال : المال بينهما سواء .

وروى ابن محبوب . عن خالد بن جرير ، عن ابي الربيع عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يورث الاخ من الاب مع الجد ينزله بمنزله .

وروى ابن اذينة عن زرارة ، وبكير ، ومحمد بن مسلم ، والفضيل ، وبريد بن معوية عن احدهما عليه السلام ان الجد مع الاخوة من الاب مثل واحد من الاخوة .

من الام فريضتهم مع الجد ، وفي القوي عن زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام في الاخوة من الام مع الجد قال : للاخوة من الام فريضتهم الثلث مع الجد .

(فاما) ما رواه الشيخ في القوي عن القاسم بن سليمان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان في كتاب علي عليه السلام ان الاخوة من الام لا يرثون مع الجد اي لا يرثون بالتشريك كما يرث الاخوة من الاب فيمكن حمله على التقية او زيادة (٧) من قلم النسخ ، والاول اظهر .

وروى ابن محبوب عن عبدالله بن سنان في الصحيح كالشيخين ويدل على ان الاخ والجد سواء - اي الجد للاب ، والاخ للاب والام اول الاب مع عدم المتقرب بهما لما تقدم وسيجيء .

وروى ابن محبوب في القوي كالصحيح كالسابق ومبين له .

وروى ابن اذينة في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح ، عن الفضلاء وعبارة الكافي ، عن احدهما عليه السلام قال : ان الجد مع الاخوة من الاب يصير مثل واحد من الاخوة ما بلغوا قال : قلت : رجل ترك اخاه لايه وامه وجداه او قلت : ترك جداه واخاه لايه وامه قال : المال بينهما وان كان اخوين او امأة الف فلم يمتثل نصيب واحد من الاخوة قال : قلت : رجل ترك جداه واخاه فقال : للذكر مثل حظ الانثيين وان كانتا اثنتين فالنصف للجد والنصف الآخر للاختين وان كن اكثر من ذلك فعلى هذا الحساب وان ترك اخوة واخوات لاب وام اولاب ، وجداهما فالحق احد الاخوة المال

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك أخاه لايه وأمه ، وجدته ؟ قال : المال بينهم أخوين كانوا أوماء ، فالجد معهم كواحد منهم ، للجد مثل نصيب واحد من الأخوة .  
وروى حماد ، عن حريز ، عن الفضيل - أو غيره - عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
إن الجد شريك الأخوة ، وحظه مثل حظ أحدهم ما بلغوا أكثر أو قلوا .  
وروى محمد بن الوليد ، عن حماد بن عثمان ، عن أسماعيل الجعفي قال : سمعت  
أبا جعفر عليه السلام يقول : الجد يقاسم الأخوة ولو كانوا مائة ألف .

بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين قال زرارة : هذا مما لا يؤخذ على فيه قد سمعته من  
أبيه ومنه قبل ذلك وليس في ذلك عندنا شك ولا اختلاف (١) .

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عليه السلام في الصحيح كالشيخين  
وفيها زيادة - قال : وإن ترك أخته فللجد سهمان وللأخت سهم وإن كانتا اثنتين  
فللجد النصف وللأختين النصف قال وإن ترك أخوة وأخوات من أب وأم كان الجد  
كواحد من الأخوة للذكر مثل حظ الأنثيين (٢)

وروى حماد عن حريز عليه السلام في الصحيح عليه السلام عن الفضيل أو غيره عليه السلام وتقدم معناه من  
الفضيل وغيره من الفضلاء .

وروى محمد بن الوليد عن حماد بن عثمان عليه السلام والشيخان في الحسن كالصحيح  
وفي القوي كالصحيح (٣) عليه السلام الجد يقاسم الأخوة عليه السلام ما بلغوا كما هو فيها عليه السلام ولو كانوا  
مائة ألف عليه السلام وبدل أيضاً على جواز المبالغة فإنه لا يمكن عادة وجودهم وهو مبالغة في

(١) الكافي باب الجد خبر ٣ والتهذيب باب ميراث من علامن الآباء الخ خبر ٢ كما من  
الكافي فلا وجه لاختصاص النسبة إليه فقط .

(٢) الكافي باب الجد خبر ٩ والتهذيب باب من علامن الآباء الخ خبر ٧

(٣) أورده والأربعة التي بعده في التهذيب باب ميراث من علامن الآباء الخ خبر ٣ و ١٠ -

٥-٦-٧-٨ والكافي باب الجد خبر ٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨

وروی ابن ایعمیر عن ابن مسکان ، عن ابی بصیر قال : قلت لایعبدالله ﷺ رجل مات و ترك ستة أخوة وجداً ، قال : هو كأحدہم .  
وفی رواية یونس ، عن سیف بن عمیر ، عن اسحاق بن عمار عن ابی بصیر قال : سمعت ابا عبدالله ﷺ یقول : فی ستة أخوة وجد قال : للجد السبع .  
وروی ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ایعبدالله ﷺ قال : سألتہ عن

الکثرة .

﴿وروی ابن ابی عمیر عن ابن مسکان﴾ فی الصحیح والشیخان فی الموثق  
﴿عن ابی بصیر﴾ (الی قوله) قال هو كأحدہم ﴿وفیہما﴾ (قال للجد السبع)  
﴿وفی رواية یونس﴾ فی الموثق كالشیخین .  
وروی فی الموثق كالصحیح ، عن ابی بصیر ، عن ابی عبدالله ﷺ فی رجل ترك خمسة أخوة وجداً قال : هی من ستة ، لكل واحد منهم سهم .  
وايضاً فی الصحیح عن ابی جعفر ﷺ فی رجل مات و ترك امرأته وأخته وجدہ قال : هذا من اربعة اسهم للمرأة الربع ، وللأخت سهم ، وللجد سهمان .  
وفی الصحیح عن الملا بن رزین ، عن عبدالله بن بکیر (والظاهر الواو كما هو الغالب من التشریک) عن محمد بن مسلم ، عن ابی جعفر ﷺ قال : الأخوة مع الجد یعنی اباالاب ، یقاسم الأخوة من الاب والام والأخوة من الاب یكون الجد کو احد منهم من الذکور .

﴿وروی ابن محبوب عن عبدالله بن سنان﴾ فی الصحیح كما تقدم  
وروی الشیخ فی الموثق كالصحیح ، عن ابی بصیر عن ابی جعفر ﷺ قال : الجد یقاسم الأخوة حتی یكون السبع خیرآله (۱)

(۱) اورده والاربعة التي بده فی التهذیب باب میراث من علامن الآباء وهبطوا من الامهات

رجل ترك أخوة و أخوات من أب وام ، وجداً ، قال : الجدة كواحد من الاخوة ،  
 المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ،  
 وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال :  
 سئل عن ابن عم وجد قال : المال للجدة .

(فاما) مارواه في الصحيح وفي القوي كالصحيح ، عن الحلبي و ابي الصباح وزيد  
 الشحام كلهم ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في الاخوات مع الجدة ان لهن فريضتهن  
 ان كانت واحدة فلها النصف وان كانت اثنتين او اكثر من ذلك فلهن الثلثان وما  
 يبقى فللجدة .

وفي الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال الاخوات مع الجدة لهن  
 فريضتهن ان كانت واحدة فلها النصف وان كانت اثنتين او اكثر من ذلك فلهن الثلثان  
 وما بقي فللجدة .

وفي القوي عن القاسم بن سليمان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : يقاسم الجدة الاخوة  
 الى السبع .

وفي الموثق عن زرارة قال : اراني ابو عبدالله عليه السلام صحيفة الفرائض فاذا فيها ،  
 لا ينقص الجدة من السدس شيئاً ورأيت سهم الجدة فيها مثبتاً (فحملها) الشيخ علي التقي  
 ويمكن حمل خبر زرارة على الجدة من قبل الام اذا لم يكن معها غيره من الجدة والاخوة  
 من الام على بعض الاقوال ، وكذا الاخبار الاول على المشهور بأن يتعلق قوله عليه السلام (و)  
 ما بقي فللجدة) بالخير فقط مع نواتر الاخبار السابقة والاجماع .

﴿وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب عن ابي عبيدة﴾ في الصحيح كالشيخ (١)  
 ويدل على ان الجدة مقدم على ابن العم لان الجدة يتقرب من الميت بواسطة وابن العم  
 بثلاث وسائل .

وروی البرزطی، عن المثنی عن الحسن الصیقل عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال: قلت له: ابن أخ وجد، قال: المال بينهما نصفان.

وروی الحسن بن محبوب، عن سعد بن ابی خلف، عن بعض أصحاب ابی عبد اللہ علیہ السلام فی بنات أخت وجد، قال: لبنات الأخت الثلث وما بقی فللجد.

وروی البرزطی عن المثنی عن الحسن الصیقل علیہ السلام فی القوی كالصحيح ويدل على ان اولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم ويرثون مع الجد لاختلاف وصلتهما وكذا يرث جد الجد مع الاخوة.

وروی الحسن بن محبوب علیہ السلام فی القوی كالصحيح ودلالته كالسابق

وروی الشيخان فی الصحيح، عن محمد بن مسلم قال نظرت الى صحيفة ينظر فيها ابو جعفر علیہ السلام فقرأت فيها مكتوباً، ابن أخ وجد، المال بينهما سواء فقلت لابی جعفر علیہ السلام: ان من عندنا لا يقضون بهذا القضاء ولا يجعلون لابن الأخ مع الجد شيئاً فقال ابو جعفر علیہ السلام: امانه املاء رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم وخط على علیہ السلام من فيه بيده (۱)

وروی الكلینی فی الحسن كالصحيح، عن محمد بن مسلم قال: نشر ابو عبد الله علیہ السلام صحيفة فاول ما تلقاني منها، ابن أخ وجد، المال بينهما نصفان، فقلت: جمعت فداك إن القضاء عندنا لا يقضون لابن الأخ مع الجد بشيء فقال: ان هذا الكتاب خط على علیہ السلام واملأه رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم (۲).

و فی الحسن كالصحيح، عن محمد بن مسلم عن ابی جعفر علیہ السلام قال: حدثني جابر عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ولم يكذب جابر: ان ابن الأخ بقاسم الجد (۳).

(۱) التهذيب باب ميراث من علامن الآباء الخ خبر ۲۴ والكافي في باب ابن أخ وجد خبر ۵.

(۲) الكافي باب ابن أخ وجد خبر ۱

(۳) اورده و الستة التي بعده في التهذيب باب ميراث من علامن الآباء الخ خبر

۲۷-۲۸-۲۹-۲۶-۳۰-۳۱-۳۲- واورد غير الخامس في الكافي باب ميراث ابن أخ

وجد خبر ۳-۲-۲-۶-۲-۱۰.

وفی الموثق کالصحیح ، عن ابان بن تغلب . عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال سألته عن ابن اخ وجد قال : المال بينهما نصفان .

وفی الموثق عن ابی بصیر قال : سمعت رجلا یسأل ابا جعفر علیہ السلام وانا عنده عن ابن اخ وجد قال : یجعل المال بينهما نصفین .

وفی القوی کالصحیح عن القاسم بن سلیمان عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : ان علیاً علیہ السلام کان یورث ابن الاخ مع الجد میراث ایه .

وفی القوی کالصحیح ، عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال فی بنات اخت وجد قال : لبنات الاخت الثلث و ما بقی فللجد ، فاقام بنات الاخت مقام الاخت و جعل الجد بمنزلة الاخ .

وفی القوی عن القسم بن معن عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی ابن اخ وجد قال : المال بينهما نصفین (او نصفان) .

فظهر من هذه الاخبار المستفیضة ان اولاد الاخوة مثلهم فی المقاسمة مع الاجداد .

وردیافی الصحیح ، عن عبد اللہ بن جعفر الحمیری قال : کتبت الی ابی محمد علیہ السلام امرأة ماتت وترکت زوجها وابویها وجدها وجدتها کیف یقسم میراثها ؟ فوقع علیہ السلام : للزوج النصف وما بقی فللابوین .

وفی الموثق کالصحیح ، عن ابی بصیر قال : سألت ابا جعفر علیہ السلام عن رجل مات وترك اباہ وعمه وجده قال : فقال : حبیب الاب الجد ، المیراث للاب و لیس للعم ولال للجد شیء (۱) .

وفی الصحیح عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح قال : سألت ابا عبد اللہ علیہ السلام عن

(۱) اورده والذی بعده الکافی باب میراث ابن اخ وجد خبر ۹-۸ والتهدیب باب میراث



امراة مملكة لم يدخل بها زوجها ماتت وتركت أمها و اخوين لها من ايها و امها  
وجدها - ابا امها - وزوجها ؟ قال: يعطى الزوج النصف ويعطى الام الباقي ، ولا يعطى  
الجدة شيئا لان ابنته حجبته عن الميراث ولا يعطى الاخوة شيئا .  
وتدل هذه الاخبار على ان الطعمة على جهة الاستحباب .

وروى الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا لم  
يموت الميت الاجدما ابايه - وجدته - امه - فان للجدة الثلث وللجد الباقي ، قال : و  
اذا ترك جدته من قبل ابيه وجدايه وجدته من قبل امه وجدة كان للجدة من قبل الام  
الثلث وسقطت جدة الام والباقي للجد من قبل الاب وسقط جد الاب (١)

وفي الموثق عن محمد بن ابي عمير ، عن جميل فيما يعلم رواه ، قال : اذا ترك  
الميت جدتين - ام ايه وام امه - فالسدس بينهما - اى الطعمة والاظهر حملها على التقية  
وفي الموثق عن غياث بن ابراهيم ، عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال :  
اطعم رسول الله ﷺ الجدتين السدس ، ما لم يكن دون ام الام ولا دون اب الاب اب -  
وحمل على التقية لما تقدم ان الطعمة انما تكون اذا كان اب او ام وورثا ازيد من السدس  
ولما رواه الشيخ باسناده عن رجال العامة ، عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة  
الى ابي بكر فقالت : ان ابن ابني مات فأعطني حقي فقال : ما اعلم لك فى كتاب الله شيئا  
وسأل الناس فشهدوا بالمغيرة بن شعبة فقال : ان رسول الله ﷺ اعطاها السدس  
فقال : من سمع معك النخ .

فقال محمد بن مسلمة فاعطاها السدس فجاءت ام الام فقالت ان ابن ابنتي مات  
فأعطني حقي فقال : ماتت التى شهد لها ان رسول الله ﷺ اعطاها السدس فان  
اقتسمتوه بينكما فاتم اعلم .

( ١ ) اوردته والاربعة التى بعده فى التهذيب باب ميراث من علا من الأباء غير



وروى الحسن بن علي بن النعمان ، عن عبد الله بن نمير ، عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد أن علياً عليه السلام أعطى الجدة المال كله .  
قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - إنما أعطاهما المال كله لأنه لم يكن للميت وارث غيرها . وروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : من أراد أن يتقحم جرائم جهنم فليقل في الجدة .

و روى ابن سيرين عن أبي عبيدة قال : حفظت عن بعض الصحابة في الجدة مائة قضية يخالف بعضها بعضاً . وقال الفضل بن شاذان : أعلم أن الجدة بمنزلة الأخ أبدأ ، يرث حيث يرث ويسقط حيث يسقط .

وغلط الفضل في ذلك لأن الجدة يرث مع ولد الولد ولا يرث معه الأخ ويرث الجدة من قبل الأب مع الأب ، والجدة من قبل الأم مع الأم ، ولا يرث الأخ مع الأب والأم ، وابن الأخ يرث مع الجدة ولا يرث مع الأخ ، فكيف يكون الجدة بمنزلة الأخ أبدأ ؟ وكيف يرث حيث يرث ويسقط حيث يسقط ؟ بل الجدة مع الأخوة بمنزلة واحد

وبأسناده عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : توفي رجل وترك جدتين أمه وأمايه فورث أبو بكر أمه وترك الأخرى فقال رجل من الأنصار : لقد تركت امرأة لو أن الجدتين هلكتا وابنتهما حي ما ورث من التي ورثتها شيئاً ورث التي تركت أممايه فورثها .

وروى الحسن بن علي بن النعمان في القوي عليه السلام أن علياً عليه السلام أعطى الجدة المال كله ما ذكره المصنف هو الظاهر .

من أراد أن يتقحم أو يتجهم جرائم جهنم وروى العامة عنه (من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض في الجدة) اقتحم الإنسان وتقحمه إذا رمى بنفسه من غير روية وثبیط) أي يرمى نفسه في معظم عذابها .

وغلط الفضل في ذلك لأن الجدة يرث تقدم من الأخبار ما يدل على أنه يرث بل يعطى طعمة مع أنه قال: يرث حيث يرث الأخ ولم يقل أنه يرث الأخ حيث يرث الجدة

منهم فاما ان يكون ابداً بمنزلتهم يرث حيث يرث الأخ و يسقط حيث يسقط الأخ فلا .

وذكر الفضل بن شاذان من الدليل على ذلك ما رواه فراس (١) عن الشعبي، عن ابن عباس انه قال : كتب الى علي بن ابي طالب عليه السلام في ستة اخوة وجدان اجعله كأحد وامح كتابي ، فجعله علي عليه السلام سابعاً معهم وقوله عليه السلام : (وامح كتابي) كره ان يشنع عليه بالخلاف على من تقدمه .

و ليس هذا بحجة للفضل بن شاذان لان هذا الخبر اما يثبت ان الجدة مع الاخوة بمنزلة واحد منهم ، وليس يثبت كونه ابداً بمنزلة الاخ ولا يثبت انه يرث حيث يرث الأخ ويسقط حيث يسقط الأخ .

وروي مخالفاً أن عمر توفي أبن ابنه وترك اخوين فسأل عمر زيدا عن ذلك ، فقال له زيد : اري ان المال بينكم اثلاثاً فأخذ عمر بقول زيد فجعل نفسه وهو الجدة أخاً .

واما ابن مسعود - رضي الله عنه - فإنه قال في اخ لاب وام ، واخ لاب وجد : ان المال بين الاخ للاب والام والجدة نصفان ، ولا شيء للأخ للاب ، فجعل الجدة ههنا أخاً ، كأن الميت ترك اخوين لاب وام وأخا لاب ، فجعل الجدة أخاً وهذا موافق لما نقوله .

فإن ترك الرجل أخاً وأختاً لام ، وجداً وجدة من قبل الام ، واخناً لاب وأم ، وأخا لاب ، فللاخت من قبل الام والجدة من قبل الام الثلث ، الذكر والانثى فيه سواء ، وما بقي فللاخت للاب والام ، وسقط الاخ من الاب .

لكنه قال : يسقط حيث يسقط ، وكذا جميع اغلاطه مع ان مراد الفضل ظاهر للمحبة

(١) قال المقدسي فراس بن يحيى الهمداني ابو يحيى البخاري الكوفي المكتوب سمع الشعبي عند مسلم والبخاري وحاله مجهول (وفرأس بكسر الفاء وخفة الراء واهمال السين رجال المسقاني ج ٢).

فإن ترك أخوة وأخوات لام ، وجداً وجدة لام ، وأخوة وأخوات لاب وام ،  
 وجداً وجدة لاب ، وأخوة وأخوات لاب ، فللأخوة والأخوات من قبل الأم والبجد  
 والبجدة من قبل الأم ، الثلث ، الذكر والأنثى فيه سواء ، وما بقي فللأخوة والأخوات  
 للاب والأم والبجد والبجدة من قبل الاب ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وسقط  
 الأخوة والأخوات من (قبل - خ) الاب .

فإن ترك أخاً لام ، وجداً لام ، وأخاً لاب وام ، وجداً لاب ، وأخاً لاب ، فللأخ  
 للام والبجد للام ، الثلث بينهما بالسوية ، وما بقي فللأخ للاب والأم والبجد للاب  
 بينهما نصفان ، وسقط الأخ للاب .

فإن ترك امرأة ، وأخاً لام وجداً لام ، وأخاً لاب ، فللمرأة الربع ، وللأخ من  
 الأم والبجد للام الثلث بينهما بالسوية ، وما بقي فللأخ للاب .

فإن تركت امرأة زوجها ، وأبناً وأبناً ، وجداً ، وأخوة وأخوات لاب وام ،  
 فللزوجة الربع ، وللجد السدس ، وما بقي فللأب والأم ، وسقط الأخوة والأخوات .

فإن تركت زوجها ، وأبويها ، وجدها - أباها - فللزوجة النصف ، وللأم  
 الثلث ، ويؤخذ من هذا الثلث نصفه فيدفع إلى الجد وهو السدس من جميع المال  
 وللأب السدس .

فإن ترك الرجل أبويه . وجداً لاب ، وجداً لام ، فللأم السدس ، وللجد من  
 قبل الأم السدس ، وللأب النصف ، وللجد من قبل الاب السدس .

فإن ترك الرجل أباه ، وجدته - أباها - فالأب للاب .

فإن ترك أمه ، وجدته - أباها - فالأب للام ، لأن البجد - أباها - المال  
 السدس من مال أبنه طعمة ، وكذلك البجد - أبو الأم - المال السدس من مال  
 أبنته طعمة .

فإن ترك الرجل امرأته ، وأبويه ، وجدته - أباها - فللمرأة

الربع ، وللام السدس ، وللجد - ابي الام - السدس ، وللجد - ابي الاب السدس - وللأب الباقي .

فان تركت امرأة زوجها ، وأبويها ، وجدها - أبايها - وجدها - أباها - فللزوجة النصف ، وللأم السدس ، وللجد - ابي الام - السدس ، وللأب السدس ، وسقط الجد - ابي الاب وهذا هو الموضع الذي لا يرث فيه الجد - ابي الاب مع الأب .  
والعلة في ذلك ان الجد الميراث السدس من مال ابنه طعمة ، فلما لم يرث ابنه إلا السدس سقط من الطعمة .

فان تركت امرأة زوجها و أبويها ، وجدها - أبايها - وجدها - أباها - واخوة واخوات لاب اولاب وام ، فللزوجة النصف وللأم السدس وللجد - ابي الاب - السدس وما بقي فللاب وسقط الجد - ابي الام - وهذا هو الموضع الذي لا يرث فيه الجد ابي الام - مع الام .

والعلة في ذلك ان الاخوة والاخوات من قبل الاب والام اوالاب ' حجبوا الأم عن الثلث فردوها الى السدس ، فلما لم تأخذ الأم إلا السدس سقط ابوها من الطعمة من مالها .

فان تركت جدًا أجددة لاب اولام ، وعمًا أعممة ، او خالا او خالة ، فالمال للجد او الجدة ، وسقط العم والعمة والخال والخالة .

ولا يرث مع الجد والاخت ، ولا مع الابن الاخ ، ولا مع ابن الاخت

﴿فان تركت امرأة (الى قوله) فلا بن الابن (١)﴾ هذا يدل على ان المصنف يقول بالارث لا الطعمة وقد تقدم منه ما يدل على ان السدس طعمة ، ويؤيد المصنف بعض الاخبار التي تقدمت وحملت على التقية او الطعمة مع انه كالاخ وهو لا يرث في المرتبة الاولى وتقدم الاخبار في ان ولد الولد بمنزلة الولد ، وتقدم الاخبار قريبا ان الجد لا يرث مع الابوين فكيف مع الاولاد ، والمسئلة لا تخلو من اشكال وان كان الاظهر عدم الارث .

ولامع ابنة الاخ ، ولا مع ابنة الاخت عم ولاعمة ، ولاخال ولاخاله ، ولاابن عم ولا  
ابن عمه ، ولاابن خال ولاابن خالة ، وولد الاخ و ولد الاخت وإن سفلوا فهم أحق  
بالميراث من الاعمام والعمات والاخوال والخالات ولاقوة الآباء .

### باب ميراث ذوى الارحام

إذا ترك الميت عمّاً فالمال كله للعمّ ، وكذلك إن ترك عمّين او ثلاثة أعمام  
اذا كثر ، فالمال بينهم بالسوية .

فإن ترك أعماماً وعمات ، فالمال كله بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .  
فإن ترك عمّين أحدهما لآب وام ، والآخر للآب ، فالمال للعم من الآب والام  
وسقط العم للآب .

فإن ترك عمّاً لآب وام ، وعمّاً لأم فللعم من الأم السدس ، وما بقى فللعم للآب والأم  
وكذلك إن ترك عمّة لآب . وعمّة لأم ، فللعمّة من الأم السدس ، وما بقى فللعمّة  
من الآب .

فإن ترك خالاً فالمال كله للخال ، وكذلك إن ترك خالين او ثلاثة اذا كثر

﴿ويؤخذ من هذا الثلث﴾ هذه ظاهرة في أن السدس طعمة كما سيصرّح به مكرراً  
فظهر أن المصنّف يقول بالطعمة وجوباً وبالارث فيما ورد فيه النص كخبر سعد بن  
أبي خلف وغيره .

### باب ميراث ذوى الارحام

ممن ليس فيهم نص وإنما يرثون بآية (واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في  
كتاب الله) (١)

فالمال بينهم بالسوية .

فان ترك اخوالا وخالات ، فالمال بينهم بالسوية الذكر والانثى فيه سواء .  
فان ترك خالين احدهما لاب وام و الآخر للاب فالمال للخال من الاب والام  
وسقط الخال للاب .

فان ترك خالين احدهما لام والآخر لاب وام ، فللخال من الأم السدس ، ومابقى  
للخال للاب والام .

وكذلك ان ترك خال لاب ، وخالاً لام ، فللخال من الام السدس وما بقى للخال  
من الاب .

وكذلك ان ترك خالة لام ، و خالة لاب ، فللخال من الام السدس ، وما بقى  
للخال من الاب .

فان ترك ثلاثة اخوال متفرقين ثلاثة اعمام متفرقين فللخالين الثلث من ذلك للخال من  
الام السدس من الثلث وللخال للاب والام خمسة اسداس الثلث وسقط الخال من الاب ، وللعَمَّين  
الثلاثين ، للعم من الام السدس من الثلاثين ، وللعَمَّ من الاب والام خمسة اسداس الثلاثين  
وسقط العم للاب .

وحسابه من ستة وثلاثين للخال من الام من ذلك سهمان ، وللخال للاب والام  
عشرة اسهم ، وللعَمَّ من الام من ذلك اربعة اسهم ، وللعَمَّ من الاب والام عشرون سهماً .  
فان ترك خالين لاب وام ، وخالين لام ، و عمَّين لاب وام ، و عمَّين من الام ،  
فللخالين من الام ثلث الثلث اربعة من ستة وثلاثين ، وللخالين من الاب والام ثلثا الثلث  
ثمانية من ستة و ثلاثين ، وللعَمَّين من الام ثلث الثلاثين ثمانية من ستة وثلاثين ، و  
للعَمَّين من الاب والام ستة عشر من ستة وثلاثين

روى الشيخان فى الصحيح عن ابى بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شىء  
من الفرائض فقال لى : ألا اخرج اليك كتاب على عليه السلام ؟ فقلت : كتاب على عليه السلام  
لم يدرس فقال : يا با محمد ان كتاب على عليه السلام لا يدرس فأخرجه فإذا

فان ترك اخوالا وخالات ، واعماماً وعمات ، فللاخوال والخالات الثلث بينهم  
(بالسوية) الذكر و الانثى فيه سواء ، وللاعمام و العمات الثلثان للذكر مثل حظ  
الانثيين

فان ترك خالالاب وعمالام فللخال من الاب الثلث، وللمم للام الثلثان فان ترك  
خالالام وعمالاب فللخال للام الثلث لانه ليس احد من قبل الام يشاركه في الميراث  
وللمم من الاب الثلثان .

فان ترك عمالاب ، وابن عم لاب وام ، فالمال لابن العم للاب والام لانه قد جمع  
الكلالتين ، كلالة الاب وكلالة الام ، وهذا غير محمول على اصل ، بل مسلم للخبر  
الصحيح الوارد عن الائمة عليهم السلام .

فان ترك ابني عم ، احدهما اخ لام ، فالمال للاخ من الام ، فان تركت امرأة  
ابني عم ، احدهما زوج ، فللزوجة النصف ، والنصف الاخر بينهما نصفان .  
فان ترك الرجل ابنة عم لاب وام ، وابنة عم لام ، فلاينة العم من الام السدس ، وما  
بقي فلاينة العم للاب والام .

وكذلك اذا ترك ابنة خال لاب وام ، وابنة خال لام ، فلاينة الخال للام السدس ،  
وما بقي فلاينة الخال للاب والام .

وان ترك خالا ، وجدة لام ، فالمال لجدة الام ، وسقط الخال ، وغلط الفضل  
بن شاذان في قوله : المال بينهما نصفان بمنزلة ابن الاخ والجدة .  
وان ترك عمأ ، وابن أخت ، فالمال لابن الأخت .

كتاب جليل ، واذا فيه رجل مات وترك عمه و خاله قال : للمم الثلثان و للخال  
الثلث (١) .

وفي الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : الخال والخالة يرثان

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب ميراث الاعمام والاخوال الخ خبر ١-٦

١٢ - ١٦ - ١٧ - واورد الثلاثة الاول في الكافي باب ميراث ذوي الارحام خبر ١-٢-٦



وحكم الشرع مختلفة غالباً ولولم تكن الا لتعبد لكفن فاهل الان ماله حكمة ظاهرة  
فان ترك عمّاً ، وابن اخ ، فالمال لابن الاخ ، وغلط يونس بن عبد الرحمن في  
قوله: المال بينهما نصفان و اما دخلت عليه الشبهة في ذلك لانه لما رأى ان بين العم  
وبين الميت ثلاثة بطون ، وكذلك بين ابن الاخ وبين الميت ثلاثة بطون وهما  
جميعاً من طريق الاب قال : المال بينهما نصفان ، وهذا غلط لانه وان كانا جميعاً  
كما وصف فإن ابن الاخ من ولد الاب ، والعم من ولد الجد ، وولد الاب احق واولى  
بالميراث من ولد الجد وان سفلوا ، كما ان ابن الابن احق من الاب لان ابن الابن من  
ولد الميت والاخ من ولد الاب ، وولد الميت احق بالميراث من ولد الاب وان كانوا  
في البطون سواء .

فان ترك ابنة خالته ، وعمة امه ، فالمال لابنة خالته لان ابنة الخالة من ولد  
الجدّة ، وعمة الام من ولد جدّة الام ، وولد جدّة الميت اولى بالميراث من ولد جدّة ام  
الميت . .

وكذلك ان ترك عم امه ، وابن خاله ، فالمال لابن خاله .

فان ترك عمّة امه ، وابنة خالته ، فقد استويا في البطون الا ان عمّة الام من  
ولد جدّة الام ، وابنة الخالة من ولد جدّة الميت ، فابنة الخالة احق بالمال كله ،  
وكذلك ابن الخالة .

فان تركت امرأة زوجها ، وعمتها ، وخالتها ، فللزوجة النصف ، وللخالة  
الثلث ، وما بقي فللعمة بمنزلة زوج وأبوين ، فللزوجة النصف ، وللأم الثلث ،  
وللاب السدس .

فان ترك خالا وخالة ، فالمال بينهما نصفان .

وكذلك ان ترك ابن خال وابن خالة ، فالمال بينهما نصفان .

فان ترك خالة الام ، وعمّة الاب ، فلخالة الام السدس ، ولعمّة الاب الثلثان .

اذا لم يكن معهما احدان الله يقول واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله

فإن ترك عمًا ، و خالا ، فللخال الثلث ، وللمم الثلثان - فإن ترك ابن أخت لام ، وابنة أخ لام ، فالمال بينهما نصفان وكذلك ابنة أخت لام ، وابن أخ لام ، لان الذكر والأثني من الأخوة للام في الميراث سواء .

فإن ترك ثلاثة بنى أخوات متفرقات ، فلا بن الأخت من الام السدس ، وما بقي فلا بن الأخت للاب والام .

فإن ترك ثلاث بنات أخوات متفرقات مع كل واحدة منهن أخوها ، فلا بن الأخت للام ولا أخوها السدس بينهما بالسوية ، وما بقي فلا بن الأخت للاب والام ولا أخوها ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن ترك ابنة أخت ، وابن أخت أمهما واحدة ، فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وان كانا من أختين فالمال بينهما نصفان ،

وكذلك ان كانوا خمسة بنى أخت ، وابنة أخت أخرى ، فلبنى الأخت النصف بين الخمسة ، ولابنة الأخت الأخرى النصف ،

وعلى هذا الحساب كل ما كان من هذا القرب ، لان كل ذى رحم اما يأخذ نصيب الذى يجزه

فان ترك ابنة أخت لاب ، وابن ابن أخت لاب وام ، فالمال لابنة الأخت للاب ، وسقط الآخر .

فان ترك ثلاثة بنى ابنة أخت لاب وام ، وثلاثة بنى ابنة أخت لاب ، و ثلاثة بنى ابنة أخت لام ، فلبنى ابنة الأخت من الام السدس ، وما بقي فلبنى ابنة الأخت للاب والام ، وسقط بنو ابنة الأخت من الاب ، و غلط الفضل بن شاذان فى هذه المسألة

وفى الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يموت ويترك خاله وخالته ، وعمه وعمته ، وابنه وابنته ، واخاه وأخته ؟ فقال : كل هؤلاء يرثون و يحوزون فان اجتمعت العمة والخالة فللممة الثلثان وللخاله الثلث - اى لو انفرد كل واحد منهم او على سبيل الإنكار بقريئة ( فان

وأشباهاها، فقال : لبنى أبنية الاخت للاب والام النصف ، ولبنى أبنية الاخت من الام السدس ومابقى يرث عليهم على قدر انصابتهم  
 فإن ترك أبنية أخيه لاييه وامه ، وأبنية أخيه لاييه ، فالمال لابنة الاخ للاب والام  
 فإن ترك عشر بنات أخ لام ، وأبنية أخ لاب وام ، فلبنات الاخ للام السدس ،  
 يبنهن بالسوية ، ومابقى فلابنية الاخ للاب والام  
 فإن ترك ابنتى أختين لام ، وأبنية أخت لاب وام ، فلابنتى الاختين للام الثلث ،  
 ومابقى فلابنية الاخت للاب والام

فإن ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين ، وثلاث بنات أخوات متفرقات ، فاصل  
 حسابيه من ستة ، لابنة الاخت من الام وابنة الاخ من الام الثلث سهمان لكل واحدة  
 منهما سهم ، وبقي الثلثان ، لابنة الاخت من الاب والام الثلث من هذا الثلثين ولابنة الاخ  
 من الاب والام ثلثاه ، فلم تستقم الاربعة بينهما فضر بنا ستة فى ثلاثة فبلغ ثمانية عشر ،  
 لابنة الاخت من الام وابنة الاخ من الام الثلث ستة أسهم بينهما نصفان وبقي اثنا عشر ،  
 لابنة الاخ للاب والام من ذلك ثمانية ، ولابنة الاخت من الاب والام اربعة  
 فإن ترك أبنية أبنية أخ لاب وام ، وابنة ابن أخ للاب ، فالمال لابنة أبنية الاخ  
 للاب والام ، لان الاخ للاب لا يرث مع الاخ للاب والام ، فكذلك من يتقرب به .  
 وكذلك ابن الاخ للاب لا يرث مع ابنة الاخ للاب والام ، وليست العصبه من  
 دين الله عز وجل ولا من سنة رسول الله ﷺ  
 فإن ترك ابن أخ لام وهو ابن أخت لاب ، وترك ابن أخت لاب وام ، فلابن الاخ  
 من الام السدس ، ومابقى فلابن الاخت للاب والام

اجتمعت .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن ابى طاهر قال : كتبت اليه : رجل ترك عمأ  
 وخالا فأجاب : الثلثان للعم والثلث للخال .  
 وفى الصحيح ، عن ابراهيم بن محمد قال : كتب محمد بن يحيى الخراساني

فإن ترك أبنه أخت لام وهي أبنه أخ لاب ، وأبنه أخت لاب وأم ، فلابنه الأخت للام السدس ، وما بقى فلابنه الأخت للاب والام  
فإن ترك أبنه أخت لام وهي أبنه أخ لاب ، وأبنه أخت لاب وأم ، وأختاً لام ، وأختاً لاب ، فلاخت للام السدس ، وما بقى فلاخت للاب ، وسقط أبننا الأختين لانهما قد نزلتا بيطن .

فإن ترك أبنه أخت لاب وهي أبنه أخ لام ، وأبنه أخت لاب وام ، وخالة لام هي عمه لاب ، وخالة لاب وام ، فلابنه الأخت للام السدس ، وليس لها من جهة انها أبنه أخ لاب شيء ، وما بقى فلابنه الأخت للاب والام ، وسقطت خالة الام التي هي عمه الاب وخالة الاب والام جميعاً .

فإن ترك أبن أبنه أخت وابن ابن أخت فالمال بينهما على ثلاثة أسهم إن كانت أمهما واحدة لابن ابن الأخت الثلثان ، ولابن أبنه الأخت الثلث ، وإن كانا من أختين فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك أبن أبنه أخ لاب وام . وأبنه ابن أخ لاب وام فإن كان ابن الأخ وأبنه الأخ ابوهما واحداً فلابن أبنه الأخ الثلث ولابنه ابن الأخ الثلثان . فإن كان ابوا بنه الأخ غير أبي أبن الأخ فالمال بينهما نصفان ، يرث كل واحد منهما ميراث جده .

فإن ترك ابن أبنه أخ لاب وام ، وأبنه أبنه أخ لاب وام ، فإن كانت أمهما واحدة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يكن أمهما واحدة فالمال بينهما نصفان .

فإن ترك ابن أبنه أخ لام ، وابن أبنه أخ لاب ، فلابن أبنه الأخ للام السدس وما بقى فلابن أبنه الأخ للاب .

أوصى الى رجل ولم يخلف الأبنى عم . وبنات عم وعم اب ، وعمتين لمن الميراث؟ فكتب : أهل العصبة وبنو العم وارتون وحمل على التقية .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن أبي مرزم ، عن أبي جعفر عليه السلام في عمه وخالة

فان ترك ابنة ابنة أخ لاب وام ، وابنة اخ لام ، فالمال لابنة الاخ للام لاقرب  
فان ترك ثلاث بنات أخوات متفرقات ، فلا ابنة الاخت من الام السدس ، وما  
بقى فلا ابنة الاخت من الاب والام ، وسقطت ابنة الاخت من الاب لان امها لا ترث  
مع الاخت للاب وللأم.

وان ترك خمسة بنى اخت ، وابنة اخت أخرى ، فله خمسة بنى الاخت النصف  
ولابنة الاخت الاخرى النصف .

فان تركت امرأة زوجها ، واخاها لامها وابن عمها ، وابن ابنتها ، فللزوجة الربع  
وما بقى فلا بن الابنة ، وسقط الباقيون .

فان ترك الرجل ابن ابنة وابنة ابنة ، فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
ان كانت امهما واحدة وكانت الابنة مائت وتركتها .

فان ترك ابنة ابنة . وابنة ابنة ابن ، فالمال لابنة البنت لانها اقرب بطن .  
فان ترك ابن ابنة ابن ، وابن ابنة ابنة ، فلا بن ابنة الابن الثلثان ، ولا بن  
ابنة الابنة الثلث .

وكذلك ان ترك ابن ابن ابنة ، وابنة ابنة ابن فلا ابنة ابنة الابن الثلثان ولا بن  
ابن الابنة الثلث .

فان ترك بنى ابنة ، وابنة بنت اخرى ، فلبنى البنت النصف ولابنة البنت  
الاخرى النصف .

قال : الثالث والثلاثان يعنى للعممة الثلثان وللخاله الثلث (١) .

وفى الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل ترك عمته وخالته قال  
لعممة الثلثان وللخاله الثلث .

وفى الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال . سمعته يقول : الخال

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافى باب ميراث اولى الارحام خبر ٢ و ٥ -

٢-٥ واورده الثلاثة الاول فى التهذيب باب ميراث الاعمام والعمات الخ خبر ٢-٣-٥

وكذلك ان ترك عشر بنات ابنة ، وابنة بنت أخرى ، فلعشر بنات البنت النصف عشرة أسهم من عشرين سهماً ، ولابنة البنت الأخرى النصف الباقي .  
وكذلك ان ترك عشرة بنى ابنة . وابنة ابنة أخرى ، فلعشرة بنى الابنة النصف ولابنة الابنة الأخرى النصف .

فان ترك ابنة ابنة ابنة ، وابنتى ابنة ابنة أخرى وثلاث بنات ابنة ابنة أخرى ، فهذه من ثمانية عشر ، لابنة ابنة الابنة ستة أسهم ، ولابنتى ابنة الابنة ستة أسهم بينهما لكل واحدة منهما ثلاثة أسهم ، ولثلاث بنات ابنة الابنة ستة أسهم لكل واحدة سهمان فان ترك ابنة ابن ابنة ، وابنة ابنة ابنة جدتهما واحدة ، وابنة ابنة ابنة أخرى ، فالمال بينهما على ستة ، لابنة ابن الابنة سهمان ، ولابنة ابنة الابنة سهم واحد ، ولابنة ابنة الابنة الأخرى ثلاثة أسهم .

فان ترك ابنة ابنة ابنة ، وابنة أخ ، فالمال لابنة ابنة الابنة .  
فان ترك ابنة ابنة ابنة ، وثلاث بنات أخوات متفرقات فالمال كله لابنة ابنة الابنة وليس ترث بنات الأخوة والأخوات مع بنات البنات وان سفلن شيئاً .  
فان تركت امرأة ابن ابنتها ، أو ابنة ابنتها ، وزوجها ، وأخاها لامها أو لايها وامها ، وابن عمها ، فللزوجة الربع ، وما بقى فلولد الابنة .  
فان ترك الرجل عمّاً ، وابن ابنة ، أو ابنة ابنة فالمال كله لولد الابنة ، وسقط

والخالة يرثون (أويرثان) اذا لم يكن معهم أحد يرث غيرهما ان الله يقول : (واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) .  
وفي القوي كالصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : إن امرء هلك وترك عمته وخالته فللعمة الثلثان وللخالة الثلث .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام ان العمة بمنزلة الاب ، والخالة بمنزلة الام ، وبنت الاخ بمنزلة الاخ وكل ذى رحم بمنزلة الرحم الذى يجتره الآن يكون وارث اقرب الى الميت

العم من جهتين ، أحدهما لان ولد الابنة هم ولد الميت والعم ولد الجد ، وولد الميت نفسه أحق واقرب من ولد الجد ، وأما الاخرى فان بين العم وبين الميت ثلاثة بطون لان العم يتقرب بالجد والجد يتقرب بالاب والاب يتقرب بنفسه ، وبين ابنة الابنة وبين الميت بطنان لان ولد الابنة يتقربون بالابنة والابنة تتقرب بنفسها ، فولد الابنة اقرب فى البطون واقرب فى النسب ، والجد لا يرث مع الولد شيئاً والعم اما يتقربه بمن لا يرث ، وولد الولد يتقربون بمن يرث ، فهم أحق بالمال ، ولا قوة الا بالله وبالله التوفيق والاخ وولد الاخ فى هذا بمنزلة العم لاميراث لهم مع ولد الابنة .

فان ترك أخاً لام ، وابنة اخ لاب وام ، وابنة ابنة ، وابن ابنة ، فالمال لابنة الابنة وابن الابنة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين .  
فان ترك ابنة أخته لايه ، وابنة أخته لأمه ، وعصيته فلا ابنة لالاخت للام السدس ، وما بقى فلا ابنة لالاخت للاب وسقط العصة .

منه فيجب به (١) وتقدم فى الصحيح ايضاً .  
وفى الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام فى رجل اوصى بثلاث ماله فى اعمامه و اخواله فقال : لاعمامه الثلثان و لاخواله الثلث . وتقدم انه بحسب الارث .

وفى القوى كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان على عليه السلام يجعل العمة بمنزلة الاب فى الميراث و يجعل الخالة بمنزلة الأم ، وابن الاخ بمنزلة الاخ قال : وكل ذى رحم لم يستحق له فريضة فهو على هذا النحو . قال : وكان على عليه السلام يقول : اذا كان وارث ممن له فريضة فهو أحق بالمال .

وفى القوى كالصحيح ، عن سلمة بن محرز ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : فى عم وعمة ؟ قال : للعم الثلثان و للعممة الثلث ، قال فى ابن عم و خالة قال : المال

(١) اورده والسبعة التى بطله فى التهذيب باب ميراث الاحكام والعمات الخ خبر ٨ - ٩



فإن ترك عمه لاب وام ، وعمه لاب . فالمال للعمّة من الأب والام  
فإن ترك عمّاً . وابن أخت ، فالمال لابن الأخت ، لأن ولد الأخوة يقومون  
مقام الأخوة والعم لا يقوم مقام الجد ، ولأن ولد الأخوة من ولد الأب ، والعم من ولد  
الجد ولأن ابن الأخ يرث مع الجد وابن الجد يرث مع الأخ عند الجميع .  
وكذلك إن ترك عمّاً وابن أخ ، فالمال لابن الأخ .  
فإن ترك ابنة عمّ لاب وام ، وابنة عم لام . فلاينة العم للام السدس وما بقى فلاينة العم  
للأب والام .

وكذلك ابنة خال لام ، وابنة خال لاب وام ، فلاينة الخال من الأم السدس وما بقى  
فلاينة الخال من الأب والأم .

فإن ترك بنات عم ، وبنى عم ، فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .  
فإن ترك بنات خال ، وبنى خال ، فالمال بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه  
سواء .

فإن ترك ابن عم ، وابنة عمّة ، فلاين العم الثلثان ، ولابنة العمّة الثلث .

للخال ، وقال في ابن عم وخال ؟ قال : المال للخال ، وقال في ابن عم وابن خالة  
قال : للذكر مثل حظ الأنثيين وقال : في بنت واب ؟ قال : للبنت النصف وللأب  
السدس وبقي سهمان فما أصاب ثلاثة أسهم منها فللبنت وما أصاب سهماً فللأب والفريضة  
من أربعة أسهم للبنت ثلاثة أرباع وللأب الربع .

وفي الموثق كالصحيح عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال اختلف  
أمير المؤمنين عليه السلام وثمان بن عفان في الرجل يموت وليس له عصة يرثونه وله  
ذقرابة لا يرثون فقال علي عليه السلام ميراثه لهم يقول الله تعالى : (واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض)  
وكان عثمان يقول يجعل في بيت مال المسلمين .

وفي القوي عن العادث عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : أعيان بنى الأم يرثون  
دون بنى العلات .

فإن ترك ابن عمته ، وابنة عمته فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين  
فإن ترك عمّالام ، وخالا لاب وام ، فللخال الثلث نصيب الام ، وللعم للام الباقي  
نصيب الاب .

فإن ترك ابنة عمته ، وعمّة أبيه ، فالمال كله لابنة العمّة - فإن ترك عشرة بنى  
عمّة ، وأبنة عمّة اخرى ، فلعمّرة بنى العمّة النصف ، ولابنة العمّة الاخرى النصف الباقي  
فإن ترك عمّة لاب ، وعمّة لاب وام ، فالمال للعمّة من الاب والام .  
فإن ترك خمس بنات عمّة من أب وام ، وأبنة عمّة لام . وأبنة عمّة لاب ، فلخمس  
بنات العمّة للاب والام خمسة أسداس المال ، ولابنة العمّة للام السدس وسقطت  
أبنة العمّة للاب .

فإن ترك أبنتى عم ، وأبنة عم آخر ، فلا بنتى العم النصف بينهما ، ولابنة العم  
الآخر النصف الباقي ، وكذلك ان كانوا بنى عم .  
فإن ترك ثلاث بنات أعمام متفرقين ، او ثلاث بنات بنات أعمام متفرقين او  
بنات عمات متفرقات فهو على ما بينت (١) من امر بنات الاخوال وبنات العمات وبنات  
بنات العمات .

فإن ترك خمسة بنى بنات اعمام لاب وام ، وابنة ابنة عم لام ، فلا ابنة ابنة العم للام  
السدس ، ومابقى فلخمس بنى بنات الأعمام للاب والام .  
فإن ترك ثلاثة بنى بنات عم لاب وام وأبنة ابنة عم لاب وام وهى ابنة ابنة عم

وفى القوى ، عن الحسن بن عمارة قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : ايما اقرب ؟  
ابن عم لاب وام او عم لاب ؟ قال : قلت : حدثنا ابو اسحاق السبى عن الحرث الاعور  
عن امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام انه كان يقول : اعيان بنى الام اقرب من  
بنى العلات قال : فاستوى جالساً ثم قال : جئت بهما من عين صافية ان عبدالله ابا رسول الله

(١) وهو انه لمن انتسب بالام السدس ، ولمن انتسب بالاب والام خمسة أسداس

ويحذف من انتسب بالاب (مراد)

غيره، وابنة ابنة عم لام فهي من ستة وثلاثين سهماً، لابنة ابنة العم للام السدس ستة،  
ولابنة ابنة العم للاب والام خمسة عشر، ولثلاثة بنات عم لاب وام خمسة عشر،  
لكل واحد منهم خمسة .

فإن ترك أبنة عم أبيه، وابنة ابنة عمه، فالمال لابنة ابنة عمه، وسقطت ابنة عم أبيه  
لأن هذا كأنه ترك جد أبيه وعماً ، فالعم أحق من جد الاب .

فإن ترك عمه لاب وهي خالة لام، وخالة لاب وام، وعمه لاب فهي من ثمانية عشر  
سهماً، وللخالة من الام التي هي عمه للاب سدس الثلث واحد من ثمانية عشر سهماً، و  
للخالة للاب والام خمسة اشداس الثلث، وهي خمسة من ثمانية عشر، وللعمة للاب نصف  
الثلاثين ، وهي ستة من ثمانية عشر وللعمة للاب التي هي خالة الام ايضاً نصف الثلاثين و  
هوسنة وقد أخذت سدس الثلث فصار في يدها سبعة .

فإن ترك خالته، وعمته، وأمراته، فللمرأة الربع، وللخالة الثلث، وما بقي  
فللعمة.

فإن تركت امرأة زوجها، وخالتها، وعمتها، فللزوجة النصف، وللخالة الثلث،  
وما بقي فللعمة، ودخل النقصان على العمة كما دخل على الاب اذا تركت المرأة  
زوجاً وابوين

فإن ترك امرأته، وبنات عمته، وبنات خاله، وبنات خاله، فللمرأة الربع، ولبنات  
الخال وبنات الخال الثلث بينهم الذكر والانثى فيه سواء وما بقي فلبنات العمة  
فإن ترك اخوالا وخالات، وابن عم، فالمال للاخوال والخالات بينهم بالسوية  
وسقط ابن العم لانه قد سفل ببطن

فإن ترك أبنة العم، وابن العمة، فلا ابنة العم الثلاثان، ولابن العمة الثلث  
فإن ترك عمه الام، وخالة الاب، فلعمة الام الثلث، وللخالة الاب الثلاثان

والاخيوات طالب لايه وامه .

قد تقدم انه الزام عليهم لانهم يقولون بالعصبة وابن العم من الابوين اولى من

فإن ترك أبين عم لام ، وابن ابنة عمه لاب وام ، فالمال لابن العم للام  
فإن ترك ابن عم ، وابنة عم ، وخالاً ، فالمال للخال.

ولا ترث الخالات والعمات ، ولا الاعمام والاخوال ، ولا اولادهم مع اولاد  
الاخوة والاخوات واولاد اولادهم شيئاً لأن اولاد الاخوة والاخوات من ولد الاب ،  
والاعمام والاخوال والعمات والخالات من ولد الجد ، وولد الاب وإن سفلوا أحق واولى  
من ولد الجد

فإن ترك جدّاً اباً الامـ وابن أخ لام ، فكأنه ترك أخوين لام ، فالمال بينهما  
صفاً.

فإن ترك جدّاً اباً الامـ وعماً لام ، وابن أخ لام ، وابن ابن عم ، فالمال بين الجد  
وبين ابن الاخ صفاً ، وسقط الباقيون.

فإن ترك جدته ام امهـ وخالا ، وخالة ، وعماً ، وعمه ، فالمال للجدّة ام الامـ  
لأنها أقرب بيطن .

وكذلك ان كان بدل الجدّة جدّاً من الام ، لان الجدّة والجدّة اما يتقربان بالام  
والاعمام والاخوال يتقربون بالجد ، ومن يتقرب بالام كان أقرب واحق بالمال ممن  
يتقرب بالجد ، والخال اما هو ابن أب الام فكيف يرث مع أب الام.

فإن ترك جدّاً اباً الامـ وابنة أخت لاب وام ، فللجدـ ابى الامـ السدس ، وما بقى  
فلا بنة الاخت للاب والام

فإن ترك امرأته ، وجدّاً اباً امهـ وابنتى أخت لام ، وابنتى أخت لاب وام ، فللمرأة  
الرابع ، وللجدـ ابى الامـ السدس ، ولا بنتى أخت للام السدس ، وما بقى فلا بنتى الاخت  
من الاب وام .

فإن تركت المرأة زوجها ، وجدّها اباً امهاـ وابن اختها لايها ، وابنة أخيها

العم للاب فالخلافه بحسب الارث لهم دون بنى العباس ، وغيرهم بالطريق الاولى .  
وفى القوى ، عن ابى خديجة عن ابى عبدالله عليه السلام قال : ان رجلاً مات وترك

لايها وأمها ، فللزوج النصف ، وللجد- ابي الام- السدس ، ومابقى فلائبة الاخ للاب والام ، وسقط ابن الاخت للاب

فإن ترك خالالاب وام، وخالالاب، فالمال للخال للاب والام ، وكذلك الخالة في هذاو كذلك العم والعمة في هذا، انما يكون المال للذي هو للاب والام دون الذي هو للاب. فإن ترك ابنة خال لاب وام و ابنة خال لام ، فلائبة الخال للام السدس ، وما بقى فلائبة الخال للاب والام .

فإن ترك خالا ، وابنة أخ لام ، فالمال لابنة الاخ للام .  
فإن ترك خالة : وابن خالة ، فالمال للخالة لانها اقرب بيطن .  
فإن ترك خالة لايه ، وابن أخته لامه ، فالمال لابن اخته لامه .  
فإن ترك خالته ، وابنة ابنة اخته وابن اخيه لامه ، فالمال لابن اخيه لامه .  
فإن ترك خالته ، وابن أخيه ، وابنة ابن أخيه ، وابنة ابنة أخيه ، فالمال لابن أخيه وسقط الباقيون .

فإن ترك ابن خالته ، وخال امه ، وعم امه ، فالمال لابن خالته .  
فإن ترك بنات خالة . وبنى خالة ، وامرأة ، فللمرأة الربع ومابقى فبين بنى الخالة وبين بنات الخالة بالسوية .

فإن ترك ثلاث خالات متفرقات ، فللخالة للام السدس ، والباقي للخالة للاب والام، وسقطت الخالة للاب .

اخأله عبداً وادسى له بالف درهم فأبى مواليه ان يجيزوا له فادفعوا الى عمر بن عبدالمزير فقال للغلام : ألك ولد ؟ قال : نعم فقال : احرار ؟ فقال : احرار قال فقال ترضى من جميع المال بالف درهم ، هم يرتون عنهم فقال ابو عبدالله عليه السلام : اصاب عمر بن عبدالمزير .

﴿ وحسابه من ستة وثلاثين ﴾ يصح من ثمانية عشر ، ولما فصل المصنف احكام الاخوة والاخوات واولادهم ، والاعمام والاخوال ، والعمات والخالات ، واولادهم مع

فإن ترك ثلاثة أخوال متفرقين ، و ثلاث خالات متفرقات فلللخال و الخالة من الأم الثلث بينهما بالسوية ، و مابقى للخال و الخالة للاب و الام وسقط الخال و الخالة للاب .

فإن ترك خالة أمه وخال أمه ، فالمال بينهما نصفان .  
فإن ترك ابنة خال ، وابنة خالة ، وخاله الأم فالمال لابنة الخال وابنة الخالة بينهما نصفان ، وسقطت خالة الأم .

### باب ميراث ذوى الارحام مع الموالى

روى احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن الحسن (الحسين - كايب) بن الحكم عن ابي جعفر عليه السلام انه قال : فى رجل ترك خالتيه ومواليه قال : (اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض) المال بين الخاليتين .

اولاد البنين و كان ظاهراً ، لم يشتغل بشرحها وتبع فى ذلك الفضل بن شاذان الآفى اغلاطه الاجتهادية فيما لم يرد فيه نص بخصوصه ولم يصل اليه .

### باب ميراث ذوى الارحام مع الموالى

روى احمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل ، عن الحسين بن الحكم عليه السلام فى القوى كالصحيح كالشيخين (١) عن ابي جعفر عليه السلام والظاهر انه الجواز عليه السلام ، ويدل على ان الاقارب ولو كانوا فى غاية البعد اولى من المنعم بالعتق اوضاع الجبرية .

(١) الكافى باب ميراث ذوى الارحام خبر ٨ ، والتهذيب باب ميراث الاعمام والعصاة الخ

وسال على بن يقطين ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يموت ويدع أخته ومواليه، قال المال لأخته .

ومتى ترك الرجل ذارحم من كان ذكراً كان او اثنى أبنه أخت ، او ابنة ابنة، او ابنة خال، او ابنة خالة او ابنة عم او ابنة عمة او بعد منهم ، فالمال كله لذوى الارحام وان سفلوا ولا يرث الموالى مع احدهم شيئاً لأن الله عز وجل قد ذكرهم وفرض لهم وأخبر انهم أولى في قول الله عز وجل : ( و اولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) ولم يذكر الموالى .

✽ وسال على بن يقطين ✽ في الصحيح والشيخ في القوى (١) ✽ قال : المال لأخته ✽ لانها ذات رحم ، وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام : كان على عليه السلام اذا مات مولى له وترك قرابة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول : اولوا الارحام بعضهم أولى ببعض .

و في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في خالة جاءت تنصم في مولى رجل مات فقراً هذه الآية : ( و اولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) فدفع الميراث الى الخالة ولم يعط الموالى .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان على عليه السلام لا يأخذ من ميراث مولى له اذا كان له ذوق قرابة وان لم يكونوا ممن يجزى لهم الميراث المفروض وكان يدفع ماله اليهم .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : ان علياً عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث احد من مواليه اذا مات وله قرابة كان يدفع الى قرابته .

(١) اورده و الخمسة التي بعده في المكافي باب ميراث ذوى الارحام مع الموالى خبر ٥ - ٢ - ٧ - ١ - ٣ - ٨ والتهذيب باب ميراث الموالى مع ذوى الارحام خبر ٢ -



وفى الموثق، عن حنان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : أى شىء للموالى ؟ فقال : ليس لهم من الميراث الا ما قال الله عز وجل : **إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا** - أى بالوصية او الهبة المنجزة .

وفى الموثق عن اسحاق بن عمار بسند بن عن ابي عبدالله عليه السلام قال : مات مولى لعلى بن الحسين عليه السلام ، فقال : انظروا هل تجدون له وارثاً ؟ فقيل له : ابنتان باليعة مملوكتان فاشتراهما من مال الميت ثم دفع اليهما بقية المال .  
وفى القوى كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : أى شىء للموالى من الميراث ؟ فقال : ليس لهم شىء الا التبراء - يعنى التراب (١).

وفى القوى عن عمرو الازرق قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول وسأله رجل عن رجل مات وترك ابنة اخت له ، وترك موالى وله عنده الف درهم ولم يعلم بها احد فجاءت ابنة اخته فرهنت عنده مصحفها فاعطيتها ثلثين درهما فقال لى ابو عبدالله عليه السلام حين قلت له : علم بها احد ؟ قلت : لا قال : فاعطها اياها قطعة قطعة ولا تعلم احداً (٢)  
وروى الشيخ فى الموثق عن سلمة بن محرز قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : رجل

مات وله عنده مال وله ابنة وله موالى قال : فقال لى : اذهب فاعط البنت النصف وامسك عن الباقي فلما جئت اخبرت بذلك اصحابنا ، فقالوا : اعطاك من جراب النورة (كناية عن التقية) قال : فرجعت اليه فقلت ان اصحابنا قالوا : اعطاك من جراب النورة قال : فقال : ما اعطيتك من جراب النورة ، (اى ما اتقيتك) واتقيت عليك ، علم بها

(١) الكافى باب ميراث ذوى الارحام مع الموالى خبر ٢ والتبراء التراب ومنه لاضر منه بعض بالتبراء و الارض نفسها و منه : و بينهما ما بين الجرباء و التبراء اى السماء و الارض (اقرب الموارد).

(٢) الكافى باب ميراث ذوى الارحام مع الموالى خبر ٤ والتبراء باب ميراث الموالى مع ذوى الارحام خبر ٤.

و قد روى جابر عن ابي جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يعطى اولى الارحام دون الموالى .

فاما الحديث الذى رواه المخالفون ان مولى لحمزة توفي وان النبى ﷺ اعطى ابنة حمزة النصف و اعطى الموالى النصف ، فهو حديث منقطع انما هو عن عبدالله بن شداد عن النبى ﷺ و هو مرسل ، و لعل ذلك كان شيئاً قبل نزول الفرائض فتسخ بعد فقد فرض الله عز وجل للحلفاء فى كتابه فقال : ( والذين عقدت ايمانكم فათوهم نصيبهم ) ولكنه نسخ ذلك بقوله عز وجل : ( واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ) .

وروى ان ابراهيم النخعى كان ينكر هذا الحديث فى ميراث مولى حمزة والصحيح من هذا كتاب الله عز وجل دون الحديث .  
و روى عن حنان قال : كنت جالساً عند سويد بن غفلة فجاء رجل فسأله عن ابنة وامرأة وموالٍ ، فقال : اخبرك فيها بقضاء على بن ابيطالب عليه السلام جعل للابنة النصف ، وللرأة الثمن ، ورد مابقى على الابنة ولم يعط الموالى شيئاً .

احد ؟ قلت : لا قال فاذهب فاعطِ البنت الباقي (١)

(فاما ) ما رواه فى القوى ، عن منصور بن حازم قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : مات مولى لابنة حمزة وله ابنة فاعطى رسول الله ﷺ ابنة حمزة النصف وابنته النصف - (فمحمول) على التقية .

و قد روى جابر رضي الله عنه فى القوى ، وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن عبدالرحمان بن الحجاج ، عن ابي عبدالله عليه السلام والكلينى ، عن عبدالرحمان عن حدثه عنه عليه السلام قال مات مولى لحمزة بن عبدالمطلب فدفع رسول الله ﷺ ميراثه الى بنت حمزة - ويدل على انه لم يكن لمولاه بنت .

( ١ ) اورده والاربعة التى بعده فى التهذيب باب ميراث الموالى مع ذوى الرحم

### باب ميراث الموالى

إذا ترك الرجل مولى مُنْعِماً أو مُنْعِماً عليه ، ولم يترك وا وراثته فإلّا له  
فإن ترك مولى منعّمين أو منعّماً عليهم رجالاً ونساء فإلّا بينهم للذكر مثل  
حظّ الأنثيين

فإن ترك بنى وبنات مولاة المنعم أو المنعم عليه ولم يترك وا وراثته هم ، فإلّا  
لبنى وبنات مولاة للذكر مثل حظّ الأنثيين لأنّ الولاء لحمية كلّحمية النسب  
ومتى خلف دارثاً من ذوى الأرحام ممن قرب نسبه أو بعد وترك مولاة المنعم أو  
المنعم عليه فإلّا للوارث من ذوى الأرحام وليس للمولى شيء لأنّ الله عز وجل يقول :  
(وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلّا أن تفعلوا

وفي القوي ، عن إبراهيم النخعي قال : كان عبدالله بن مسعود وزيد بن علي  
يورثان ذوى الأرحام دون الموالى ، قلت فعلى عليه السلام ؟ قال كان أشدهما .  
وفي الموثق عن حنان قال : كنت جالساً عند سويد بن غفلة فجاء رجل فسأله  
عن بنت وامرأة ومولى فقال : أخبرك فيها بقضاء علي بن أبى طالب عليه السلام ، جعل  
للبنات النصف ، وللمرأة الثمن ، وما بقى ردّ على البنت ولم يعط المولى شيئاً . وهذه  
الأخبار من طرق العامة ردّ عليهم ولا يحتاج إليها لأنّ أخبارنا بذلك متواترة عن المعصومين  
عليهم السلام وقد تقدّم في باب الولاء وغيره كثير منها .

### باب ميراث الموالى

﴿إذا ترك الرجل مولى مُنْعِماً أو مُنْعِماً عليه﴾ قد تقدّم الأخبار في باب الولاء  
أنّ المنعم يرث ولم يطلّح على خبر يدلّ على إرث المنعم عليه وكأنّ المصنّف فهمه من  
لفظ المولى أنّه يطلق عليهما أو من الخبر المتقدم (أنّ الولاء لحمية كلّحمية النسب) وهو  
مطلق يحمل على المقيد ، وتقدم أنّ ميراث الولاء للذكور من الرجال وليس كسائر

الى اولیائکم معروفاً یعنی الوصیة لهم بشيء ، ادخبة الورثة لهم من المیراث شيئاً .

### باب میراث الغرقى والذین يقع علیهم البیت

فلا یدری ایهم مات قبل صاحبه

روى ابن محبوب ، عن عبد الرحمن قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم یغرقون فی السفینة اذ يقع علیهم البیت فیموتون ولا یعلم ایهم مات قبل صاحبه ، قال : یورث بعضهم من بعض و کذا هو فی کتاب علی عليه السلام

وروى علی بن مهزیار ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام فی امرأة وزوجها سقط علیهما بیت ، قال : تورث المرأة من الرجل ، ثم یورث الرجل من المرأة .

المواریث ، و کذا تقدم ان المثنى مقدم علی مثنى الاب و الام ، و هما علی ضامن البحريرة ، و هو علی الامام علیه السلام ، و هو وارث من لا وارث له و ذکرنا ما ورد من الاخبار .

### باب میراث الغرقى الخ

﴿روى ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج﴾ فی الصحيح كالشيخین (۱) ﴿قال یورث بعضهم من بعض﴾ اذا لم یکن لهما وارث اولی منهما ، و منع وجود وارث آخر فنسبة الارث یرث کل واحد منهما من الآخر ولا یرث موارث منه ﴿و کذا﴾ و فیهما (کذلك) ﴿هو فی کتاب علی عليه السلام﴾ ، و ایضاً فی الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج مثله الا انه قال : كذلك وجدنا فی کتاب علی عليه السلام .

﴿وروى علی بن مهزیار عن فضالة عن أبان﴾ فی الموثق كالشيخ ﴿عن الفضل بن عبد الملك﴾ (الی قوله) تورث المرأة من الرجل ﴿ای یقدم الاضعف﴾

(۱) اورده والذین بعده فی التهذیب باب میراث الغرقى الخ خبر ۲-۵-۳ و اورد

الاول فی الکافی باب میراث الغرقى واصحاب الهدم خبر ۲۰۱

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وأمرأة أهدم عليهما بيت فقتلهما ولا يدري أيهما مات قبل صاحبه ، فقال : يورث كل واحد منهما من زوجه كما فرض الله عز وجل لورثتهما .  
وروى محمد بن أبي عمير ، عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن بيت وقع على قوم مجتمعين فلا يدري أيهما مات قبل (صاحبه - خ) قال : يورث بعضهم من بعض ، قلت : إن أبا حنيفة أدخل فيها ، قال : وما أدخل فيها ؟ قلت : قال : لو أن رجلين لاحدهما مائة ألف والآخر ليس له شيء ، وكانا في سفينة فغرقا ولم يدريا أيهما مات أولا كان الميراث لورثة الذي ليس له شيء ، ولم يكن لورثة الذي له المال شيء . قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : لقد سمعها (١) وهو هكذا ، قال : مصنف هذا الكتاب - رحمه

ثم الأقوى تمكناً ولو كان يرث مما ورثت منه لكان للتقديم فائدة .

﴿ وروى عاصم بن حميد ﴿ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ﴾ عن محمد بن قيس ﴿ وبدل على توريث كل واحد منهما من صاحبه ثم صاحبه منه فيفرض موت الزوج أولاً ، وتورث المرأة الثمن مع الولد . والرابع مع عدمه ثم يفرض موت الزوجة ويورث الزوج الربع أو النصف مما تركته من غير ما ورثته منه .

﴿ وروى محمد بن أبي عمير ، عن عبد الرحمن ﴿ بن الحجاج في الصحيح كالشيخين (٢) ، و يدل على التوريث وتشجيع المملون للاستبعاد بحسب الحكمة وحكم الشرع مخفية غالباً ولو لم تكن إلا التعبد لكفى فيها لأن مآله حكمة ظاهرة فالغالب على الإنسان إيقاعه لها لا لله بخلاف ما لم تكن ظاهرة فإنه يوقعها لله تعالى

(١) في بعض النسخ (تقلبت بها وهو هكذا) وفي بعضها (سقطها وهو هكذا) والدخل -

بالتعريض المريب والنفس والفساد ، وأدخل في تلك القاعدة شيئاً ليس به علينا على سبيل النقض فاجاب (ع) بأنه وإن ذكره للتشجيع لكنه حكم الله ولا يرد حكمه بالآراء الفاسدة (مرآت العقول)

(٢) أورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ميراث الفرقى وأصحاب الهدم خبر ٣

٤- ٥- ٨- ٥- التهذيب باب ميراث الفرقى والمهدوم عليهم في وقت واحد خبر ٦- ٧- ١٠- ١٢-

الله - وذلك اذا لم يكن لهما وارث غيرهما ولم يكن أحد أقرب الى واحد منهما من صاحبه.

وروى حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار قال : دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبو عبد الله عليه السلام : ما تقول في بيت سقط على قوم فبقى منهم صبيان أحدهما حر والآخر مملوك لصاحبه ، فلم يعرف الحر من المملوك ؟ فقال أبو حنيفة : يعتق نصف هذا ونصف هذا ويقسم المال بينهما نصفان ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ليس كذلك لكنه يقرع بينهما فمن أصابته القرعة فهو الحر ، ويعتق هذا فيجعل مولى له .

#### وحصول القرب بحسب التقرب .

وروي أيضاً في الصحيح وفي الموثق ، عن عبد الرحمن بن العجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل وامرأة سقط عليهما البيت فماتا قال : يورث الرجل من المرأة ، والمرأة من الرجل ، قال : قلت : فان أبا حنيفة قد أدخل عليهم في هذا شيئاً قال : وائشئني أدخل عليهم ؟ قلت : رجلين اخوين اعجميين ليس لهما وارث الا مالا بينهما أحدهما ألف درهم معروفة والآخر ليس له شيء ركباً سفينة ففرقا فأخرجت المائة ألف كيف يصنع بها ؟ قال : تدفع الى موالى الذى ليس له شيء قال : فقال : ما أدخل فيها صدق (أو ما أنكر ما أدخل فيها صدق كما فى ب ) وهو هكذا ، ثم قال : يدفع المال الى موالى الذى ليس له شيء ولم يكن للآخر مال يرثه موالى الآخر فلا شيء لورثته .

تصديقه عليه السلام معناه انه أنكر هنا على الله تعالى فى حكمه ونشأ ذلك من متابعتة للقياس والاستحسان والمصالح المرسله ويلزم مذهبك فى الجميع .

وروى حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار رحمهما الله فى الموثق كالصحيح كالشيخين .

ويؤيده ما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن حريز عن أحدهما عليه السلام قال : قضى

امير المؤمنين عليه السلام باليمن في قوم اتهدمت عليهم دارهم فبقى منهم صبيان ،  
احدهما مملوك والآخر حر ، فاسهم بينهما فخرج السهم على احدهما فجعل المال له  
واعتق الآخر .

وروى الشيخ في القوي ، عن العباس بن هلال عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال  
ذكر ان ابن ابي ليلى وابن شبرمة دخلا المسجد الحرام فانيا مع محمد بن علي عليه السلام  
فقال لهما : بما تضييان ؟ فقالا : بكتاب الله والسنة قال : فما لم تجداه في الكتاب والسنة ؟  
قالا : نجتهد رأينا ، قال : رأيكما اتما ، فماتقولون في امرأة وجاريتهما كاتتا برضمان  
صبين في بيت فسقط عليهما فماتا وسلم الصبيان ؟ قالوا القافة ، قال : القافة يتجهم (١)  
منه لهما قال : فاخبرنا ، قال : لا ، قال ابن داود مولى له : جعلت فداك بلغني ان  
امير المؤمنين عليا عليه السلام قال : ما من قوم فوضوا امرهم الى الله عز وجل والقوا سهامهم  
الأخرج السهم الا صوب ، فسكت (٢) .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام في  
الرجل سقط عليه وعلى امرأته بيت ، قال : يورث المرأة من الرجل ويورث الرجل من  
المرأة معناه يورث بعضهم من بعض من صلب اموالهم لا يرثون مما يورث بعضهم من بعض شيئا .  
وفي القوي ، عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في رجل وامرأة ماتا جميعاً في  
الطاعون ماتا على فراش واحد ويد الرجل ورجله على المرأة فجعل الميراث للرجل  
وقال : انه مات بعدها - والظاهر انه عليه السلام عمل فيه بعلمه وكانت القرينة للناس .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام

(١) تجهمه وتجهم له ، استقبله بوجه كريمة وتجهمه الله اذا لم يصبه (اقرب الموارد)

(٢) اورده والسمة التي جده في التهذيب باب ميراث الفرقى والمهدوم عليهم الخ

الخ خبر ١٨ - ٨ - ٩ - ١ - ٢ - ١٣ - ١١ و ١٥ و اورده الثاني والثالث في الكافي باب

ميراث الفرقى واصحاب الهدم خبر ٦ - ٧ .



## باب ميراث الجنين والمنفوس والسقط

روى حريز، عن الفضيل قال: سأل الحكم بن عتيبة أبا جعفر عليه السلام عن الصبي

عن رجل سقط عليه وعلى امرأته يت فقال يورث المرأة من الرجل ثم يورث الرجل من المرأة.

وعن عبدالرحمان بن أبي عبدالله قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القوم يفرقون أديع عليهم البيت قال: يورث بعضهم من بعض.

وفي القوي عن أمير المؤمنين عليه السلام في قوم غرقوا جميعاً أهل البيت؟ قال: يورث هؤلاء من هؤلاء، وهؤلاء من هؤلاء، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً.

وفي القوي، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: قلت له: أمة وحررة سقط عليهم البيت وقد ولدنا فماتت الأمان وبقي الابنان كيف يورثان؟ قال: يسهم عليهما ثلاث مرات ولأولهما أصابه السهم ورث من الآخر.

وفي القوي، عن القداح، عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: ماتت أم كلثوم بنت علي عليه السلام وابنها زيد في ساعة واحدة لا يدري أيهما هلك قبل، فلم يورث أحدهما من الآخر وصلى عليهما جميعاً.

وذكر الأصحاب أن كل موضع لا يدري التقدم والتأخر لا يرث أحدهما من الآخر للشك في حصول السبب، والخبر شاهد.

## باب ميراث الجنين والمنفوس والسقط

روى حريز عن الفضيل عليه السلام في الصحيح كالشيخ (١)، ويدل على أنه لا يشترط الاستهلال في العلم بالحياة لأنه ربما كان آخرس فإذا تحرك حركة الحي يحكم

(١) التهذيب باب من الزيادات خبره من كتاب الفرائض.

يسقط من أمه غير مستهل أبورث؟ فأعرض عنه فأعاد عليه ، فقال : اذا تحرك تحركاً يئناً ورث فانه ربما كان آخرس .

بحياته - والحاصل انه لا يتعلق به حكم مالم يولد حياً وان علم حياته في بطن المرأة وروى في الحسن كالصحيح ، عن ربي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في السقط اذا سقط من بطن امه فتتحرك تحركاً يئناً يرث ويورث فانه ربما كان آخرس .

وروى الكليني في الصحيح ، عن ربي بن عبد الله ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول في المنفوس اذا تحرك ورث انه ربما كان آخرس (١) .

و روى الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسكان ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : قال ابي اذا تحرك المولود تحركاً يئناً فانه يرث ويورث فانه ربما كان آخرس (٢) .

وروى في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : تجوز شهادة القابلة في المولود اذا استهل وصاح . في الميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة واحدة ، قلت : فان كانت امرأتين ؟ قال : تجوز شهادتهما في النصف من الميراث (٣) .

وفي الصحيح ، عن عمر بن يزيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع الى الارض فشهدت المرأة التي قبلتها انه استهل وصاح حين وقع الى الارض ثم مات بعد ذلك قال : على الامام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام .

(١) الكافي باب ميراث المستهل خبر ١

(٢) التهذيب باب من الزادات خبر ٥ من كتاب القرائض

(٣) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ميراث المستهل خبر ٢ - ٢ - ٥ - ٦ واورده

الثلاثة الاول في التهذيب باب من الزادات خبر ٣ - ٢ - ٢ من كتاب القرائض .

وروى الحسن بن محبوب ، عن حماد بن عيسى ، عن سوار ، عن الحسن قال :  
 انّ علياً عليه السلام لما هزم طلحة و الزبير أقبل الناس منهزمين فمروا بأمرأة حامل  
 على ظهر الطريق ففزعت منهم فطرحت ما في بطنها حياً ، فاضطرب حتى مات  
 ثم ماتت المرأة من بعده ، قال : فمربها علي بن ابيطالب عليه السلام واصحابه  
 وهي مطروحة ولدها على الطريق قال : فسألهم عن امرها ، فقالوا له : انها  
 كانت حاملاً ففزعت حين رأت القتال و الهزيمة ، فسألهم ايها مات قبل صاحبه ؟  
 فقالوا : ان ابنها مات قبلها قال فدعا زوجها - ابا الغلام الميت - فورثه من  
 ابنه ثلثي الدية ، و ورث امه الميئة ثلث الدية قال : ثم ورث الزوج من امرأته  
 الميئة نصف الدية التي ورثتها من ابنها الميت وورث قرابة الميئة الباقي ، قال :  
 ثم ورث الزوج ايضاً من دية المرأة الميئة نصف الدية وهو الفان وخمسائة درهم ، وذلك  
 انه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فزعت ، وورث قرابة الميت الباقي ، قال :  
 فودي ذلك كله من بيت مال البصرة .

وفي الموثق ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام في ميراث المنفوس  
 قال : لا يرث من الدية شيئاً حتى يصيح ويسمع صوته .  
 وفي الصحيح ، عن يونس عن ابن عون ، عن بعضهم عليه السلام قال : سمعته يقول :  
 ان المنفوس لا يرث من الدية شيئاً حتى يستهل ويسمع صوته - ونحمل على  
 الغالب .

وروى الحسن بن محبوب ، عن حماد بن عيسى في الصحيح كالشيخين (١)  
 عن سوار وهو من اصحاب الحسنين عليه السلام ، والظاهر انه كان معمرأ لقيه حماد  
 ويحتمل الارسال وتقدم في الديات .

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قائله الخ خبره من كتاب الديات  
 والكافي باب المقتول لا يدري من قتله خبره من كتاب الديات .

### باب ميراث الصبيين يزوجان ثم يموت أحدهما

روى النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الصبي يزوج الصبية هل يتوارثان ؟ فقال : إذا كان أبواهما اللذان زوجاهما فنعم ، قال القاسم بن سليمان : فإذا كان أبواهما حيّين فنعم .

### باب ميراث الصبيين يزوجان ثم يموت أحدهما

روى النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان في القوي كالصحيح كالكليني والشيخ في الموثق (١) عن عبيد بن زرارة ، و بدل على التوارث إذا كان التزويج من الوليين .

وروي في الصحيح و القوي ، عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن غلام وجارية زوجهما وليّان لهما وهما غير مدركين ؟ قال : فقال : النكاح جائز و أيتها أدرك كان له الخيار فإن مات قبل أن يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر إلا أن يكونا قد أدركا و رضا ، قلت : فإن أدرك أحدهما قبل الآخر ؟ قال يجوز ذلك عليه أن هو رضى قلت فإن كان الرجل الذي أدرك قبل الجارية و رضى بالنكاح ثم مات قبل أن تدرك الجارية أثره ؟ قال : نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك و تحلف بالله مادعاها إلى اخذ الميراث الأرضها بالتزويج ثم يدفع إليها الميراث و نصف المهر ، قلت : فإن ماتت الجارية ولم تكن أدركت أثرها الزوج المدرك ؟ قال : لا ، لأن لها الخيار إذا أدركت ، قلت : فإن كان أبوها هو الذي زوجها قبل أن تدرك ؟ قال يجوز عليها

(١) الكافي باب ميراث الغلام و الجارية يزوجان الخ خبر ٣ و التهذيب باب توارث

الازواج من الصبيان خبر ١ و اورد نحوه في باب عقد المرأة على نفسها الخ خبر ٣١ من محمد بن

مسلم عن أبي جعفر (ع) من كتاب النكاح ،

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالعزيز العبدى ، عن عبيد بن زرارة عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال : فى الرجل يزوجه ابنة يتيمة فى حجره ، وابنه مدرك واليتيمة غير  
 مدركة ؟ قال : نكاحه جائز على ابنة فان مات عزل ميراثها منه حتى تدرك فانما  
 ادركت خلقت بالله ما دعاها الى اخذ الميراث الا رضاها بالنكاح ، ثم يدفع اليها  
 الميراث ونصف المهر ، قال : فان ماتت هى قبل ان تدرك وقبل ان يموت الزوج لم  
 يرثها الزوج لان لها الخيار عليه اذا ادركت ولأخيار له عليها .

وروى الحسن بن محبوب عن على بن الحسن بن رباط عن ابن مسكان ، عن  
 الحلبي قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الغلام له عشر سنين فيزوجه أبوه فى صغره  
 أيجوز طلاقه وهو ابن عشر سنين ؟ قال : فقال : اما التزويج فصحيح . واما طلاقه  
 فينبغى ان تحبس عليه امرأته حتى يدرك ، فيعلم انه كان قد طلق ، فان أقر بذلك  
 وامضاء فهي واحدة بائنة وهو خاطب من الخطاب ، وان انكر ذلك وادى ان يمضيه  
 فهي أمرأته ، قلت : فان مات او مات ؟ فقال : يوقف الميراث حتى يدرك أيهما  
 بقى ثم يحلف بالله مادعا الى اخذ الميراث الا الرضا بالنكاح ويدفع اليه الميراث .

تزوج الاب ويجوز على الغلام والمهر على الاب للجارية (١) والمراد بالولى غير الاولين  
 بقرينة التثمة .

وروى الحسن بن محبوب عن عبدالعزيز العبدى في القوى ، ويدل  
 كالسابق على جواز العقد الفضولي وعلى لزوم عقد الولي ، وعلى ان الموت قبل الدخول  
 منصف للمهر ، وعلى اليمين لاخذ الميراث .

وروى الحسن بن محبوب عن على بن الحسن بن رباط عن ابن مسكان  
 فى الصحيح (عن الحلبي) ويدل ايضا على جواز الطلاق فضولا والمشهور عدمه ،  
 وتقدم الاخبار فى ذلك فى ابواب النكاح والطلاق .

(١) الكافى باب ميراث الغلام والجارية الخ خبر ١ و التهذيب باب عقد المرأة على  
 نفسها الخ خبر ٣٠ من كتاب النكاح وباب تورث الازواج من الصبيان خبر ٢ من كتاب الفرائض .

### باب توارث المطلق والمطلقة

روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا طلق الرجل امرأته توارثا ما كانت في العدة فإذا طلقها التطليقة الثالثة ، فليس لهما الرجعة ولا ميراث بينهما .

### باب توارث المطلق والمطلقة

روى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب في الصحيح عن زرارة و يدل على التوارث في العدة الرجعية دون البائنة .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا طلقت المرأة ثم توفي عنها زوجها وهي في عدة منه لم تحرم عليه ، فانه يرثه وهو يرثها مادامت في الدم من حيضتها الثانية من التطليقتين الأولى فإن طلقها الثالثة فانها لا يرث زوجها شيئاً ولا يرث منها (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يطلق المرأة فقال : ترثه ويرثها مادام له عليها رجعة (٢) .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا طلق الرجل وهو صحيح لأرجعة له عليها لم ترثه و لم يرثها ، وقال : هو يرث و يرث مال من الدم من الحيضة الثالثة إذا كان له عليها رجعة (٣) الى غير ذلك من الاخبار التي تقدمت في النكاح والطلاق .

(١-٢) باب ميراث المطلقات في المرض وغير المرض خبر ١-٢ والتهذيب باب

ميراث المطلقات خبر ٣-١ .

(٣) الكافي باب في ميراث المطلقات الخ خبر ٣ والتهذيب باب ميراث المطلق خبر ٢

## باب توارث الرجل والمرأة يتزوّجها ويطلقها في مرضه

روى الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحنّاط قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوّج في مرضه ، فقال : إذا دخل بها فمات في مرضه ورثته ، وإن لم يدخل بها لم ترثه ، و نكاحه باطل .

وروى ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته مادام في مرضه ذلك وإن انقضت عدتها الآن يصح منه قلت : فإن طال به المرض ؟ قال : ترثه ما بينه وبين سنة .

وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مثل عن رجل يحضره الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه ؟ قال : نعم وهي ترثه ، وإن ماتت لم يرثها .  
وروى صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال

## باب توارث الرجل والمرأة الخ

﴿روى الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحنّاط﴾ في الصحيح ، وبديل على اشتراط نكاح المريض بالدخول للمهر والميراث و يؤيده اخبار كثيرة تقدمت في ابواب الطلاق .

﴿وروى ابن أبي عمير﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (١) وبديل على الميراث الى سنة لو طلقها في المرض و تقدم .

﴿وروى حماد عن الحلبي﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح و تقدم منه .

﴿وروى صالح بن سعيد﴾ في القوي ، ورواه المصنف ، عن أبيه ، عن علي بن

(١) الكافي باب ميراث المطلقات الخ خبره والتهذيب باب ميراث المطلقات خبره



سألته ما العلة التي من أجلها اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض في حال الاضرار وورثته ولم يرثها ؟ فقال : هو الاضرار ، ومعنى الاضرار منعه اياها ميراثها منه فالزم الميراث عقوبة .

### باب ميراث المتوفى عنها زوجها

روى الحسن بن محبوب ، عن الملاء ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة ، ثم يموت قبل ان يدخل بها فقال : لها الميراث كاملاً وعليها المدة اربعة أشهر وعشراً ، وان كان ستمى لها مهراً - يعنى صداقاً - فلها نصفه ، وان لم يكن ستمى لها مهراً فللمهر لها .

ابراهيم ، عن ابيه ، عن صالح بن سعيد وغيره من اصحاب يونس ، عن يونس عن رجال شتى ، عن ابي عبدالله عليه السلام (١) فصار اقوى ، ويدل على العلة كما اخبار اخر ويتفرع عليها مسائل كثيرة مثل ان تسأل الطلاق ، وفي الخلع والمباراة لانث لان الضرر من قبلها ، وتقدم اخبار في هذا الباب .

### باب ميراث المتوفى عنها زوجها

روى الحسن بن محبوب رحمته الله في الصحيح كالشيخين (٢) ويدل على تنصيف المهر بالموت قبل الدخول وتمام الميراث ، وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالرحمان بن الحجاج ، عن رجل عن علي بن الحسين عليهما السلام في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل

(١) علل الشرائع باب العلة التي من اجلها اذا طلق الرجل امرأته في مرضه ورثته ولم يرثها

خبر ١ ص ١٩٧ ج ١ طبع قم .

(٢) الكافي باب المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها الخ خبر ١ الى قوله كاملاً وفيه

(كاملاً) والتهذيب باب عدة النساء خبر ٩٥ من كتاب الطلاق .

وقال عليه السلام في حديث آخر : ان كان دخل بها فلها الصداق كاملاً .  
وروى ابن أبي نصر ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له : رجل تزوج امرأة بحكمها ، فمات قبل ان تحكم قال : ليس لها صداق ، وهي ترثه .

بها ؟ قال : لها نصف الصداق ولها الميراث وعليها العدة (١) .  
**﴿وقال عليه السلام﴾** الاخبار كثيرة تمنع ظاهر الآية .  
**﴿وروى ابن أبي نصر عن عبد الكريم بن عمرو﴾** في الموثق كالصحيح ، ويدل على انه لامهر ولا متعة في المفوضة اذا مات قبل الدخول بها وتقدم .  
وروي في الموثق ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً فمات عنها او طلقها قبل ان يدخل بها مالها عليه ؟ فقال : ليس لها صداق وهي ترثه ويرثها (٢) .  
وفي القوي كالصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفي قبل ان يدخل بامرأته ؟ فقال : ان كان فرض لها مهر آفلها النصف وهي ترثه وان لم يكن فرض لها مهرأ فلامهر لها وهو يرثها (٣) .

(١) الكافي باب ميراث المتروجة المدركة و لم يدخل بها خير ١ و باب المتوفى عنها زوجها و لم يدخل بها الخ خير ٣ من كتاب النكاح .

(٢-٣) الكافي باب ميراث المتروجة المدركة خير ٢-٢ و اورد الاول في التهذيب باب المهور والاجور الخ خير ٢٩ من كتاب النكاح .

### باب میراث المخلوع

روى صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن ابى بصير قال : سألت عن المخلوع  
يتبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه وجريته لمن ميراثه ؟ فقال : قال على عليه السلام  
هو لا قرب الناس الى أبيه .

### باب ميراث الحميل

روى الحسن بن محبوب ، عن ابن مهزم ، عن طلحة بن زيد قال : قال ابو عبد الله

### باب ميراث المخلوع

﴿روى صفوان بن يحيى﴾ فى الحسن كالصحيح، ورواه الشيخ فى الصحيح، عن ابن  
مسكان (١) ﴿عن ابى بصير﴾ ليث ﴿قال﴾ : سألت عن المخلوع ﴿كأنه﴾ خله عن نفسه ما  
البه الله تعالى عليه ﴿هو لا قرب الناس اليه﴾ ولا يرثه سبه فكأنه التقى ماله فى الصحراء  
أو فى البحر والأقرب أولى به من غيره .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن ابن مسكان عن زيد (ادبريد ، و الاظهر بدر بن  
خليل) قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تبرأ عند السلطان من جريرة ابنه وميراثه  
ثم مات الابن وترك مالا لمن يرثه ؟ قال : ميراثه لا قرب الناس الى أبيه ولم يعمل بهما اكثر  
الاصحاب ، لما سيجى من الاخبار عن قرب .

### باب ميراث الحميل

﴿روى الحسن بن محبوب عن ابن مهزم﴾ ابراهيم التقي ﴿عن طلحة بن زيد﴾

عليه السلام : لا يورث الحميل الأبيينة قال : والحميل هو الذي تأتى به المرأة حبلى قد سببت وهي حبلى فيعرفه بذلك بعد أبوه وإخوه .

وروى صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحميل ، فقال : وأى شيء الحميل ؟ قلت : المرأة تسبى من أرضها معها الولد الصغير فتقول هو أبني ، و الرجل يسبى فيلقى أخاه فيقول هو أخى ليس لهما بيّنة الأقوالهما ، قال : فما يقول فيه الناس عندكم ؟ قلت : لا يورثونه إذا لم يكن لهما على ولادته بيّنة إنما كان ولادته في الشرك ، قال : سبحان الله ؟ إذا جاءت بابنها لم تزل مقرة به ، وإذا عرف أخاه وكان ذلك في صحة منهما لم يز الاقربين بذلك ورث بعضهم بعضا .

في الموثق كالصحيح كالشيخ (١) ولكن الشيخ لم يذكر التفسير فيمكن ان يكون من المصنف وتقدم في اللقيط انه اذا اعترف رجل بينة طفل يمكن ولادته منه الحق به ويرثان ، ولو اعترف بينة بالغ او بغيرها من الاسباب فلا بد من تصديق المقر له او البيّنة والحميل يطلق على المحمول من بلاد الشرك وعلى المستلاط وهو من علم عدم قربه بالنسب ، وانما يلحق به كمن يقول لاجنبي : هو ابني اداخى او كان مجهول النسب لكن يقرّ بان له ليس ولدى وانما هو كولدى ، فلو ثبتنا احداً ثم قال: علمت بعده انه ابني فيحتاج الى البيّنة اما المجهول المحتمل فيلحق به باقراره .

روى الشيخ في القوى ، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : المستلاط لا يرث ولا يورث (٢).

﴿وروى صفوان بن يحيى﴾ في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٣)  
 ﴿عن عبد الرحمن بن الحجاج﴾ ويدل على الاكتفاء بالاقرار والتصديق ، وعلى ان ما وقع من البيّنة ، فانه محمول على التقية الأعلى الوجه الذي ذكر

(١-٢) التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ٣٢ - ٣٥

(٣) الكافي باب الحميل خبر ١ والتهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ٣١

### باب ميراث الولد المشكوك فيه

روى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان رجلا

وروى الشيخان في الصحيح ، عن سعيد الاعرج ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :  
سأله عن رجلين حميلين جئى بهما من ارض الشرك فقال احدهما لصاحبه انت اخي  
فمرفا بذلك ثم اعتقا ومكنا مقرين بالاخاء ، ثم ان احدهما مات فقال : الميراث للاخ  
يصدقان (١)

وروى الكليني ايضا في الصحيح ، عن عبدالرحمان بن الحجاج قال : سألت  
ابا عبدالله عليه السلام عن الحميل فقال : وائى شئى الحميل ؟ قلت : المرأة تسبى من ارضها  
ومعها الولد الصغير فتقول : هو ابنى والرجل يسبى فيلقا اخاه فيقول : اخي ويتعارفان  
وليس لهما على ذلك بينة الا قولهما فقال : ما يقول من قبلكم ؟ قلت : لا يورثونهم لانهم  
لم يكن لهم بينة على ذلك ، اما كانت ولادة في الشرك فقال : سبحان الله اذا جاءت بابنها  
او بابنتها معا ولم تزل بمقرة ، واذا عرف اخاه وكان ذلك في صحة من عقولهما (او  
عقلهما) لا يزالان مقرين بذلك ورث بعضهم من بعض (٢)

الانرى انه اكتفى في الولد بالافراد وفي الاخ بالتصديق كما ذكره الاصحاب  
اما قوله (فيقول هو ابنى) ففي بعض النسخ بالياء ويصح ، وفي بعضها بالتاء ، ويدل على ان  
اقرار الام كاف ايضا .

### باب ميراث الولد المشكوك فيه

روى الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان في الصحيح كالشيخين (٣)

(١) التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ٣١ والكافي باب الحميل خبر ٢

(٢) الكافي باب الحميل خبر ٣١

(٣) الكافي باب (قبل باب الحميل) خبر التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ٢٩

من الانصار أنى أبى عليه السلام فقال : إني ابتليت بامر عظيم أن لى جارية كنت أطاها فوطئتها يوماً وخرجت فى حاجة لى بعدما اغتسلت منها ونسيت نفقة لى فرجعت الى المنزل لآخذها فوجدت غلامى على بطنها ، فمددت لها من يومى ذلك تسعة أشهر فولدت جارية ، فقال : لا ينبغي لك ان تقر بها ولأن بيعها ولكن أنفق عليها من مالك مادمت حياً ثم اوص عند موتك ان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لك ولها مخرجاً .

﴿ حتى يجعل الله لك ولها مخرجاً ﴾ وليس فيهما قوله : ( لك ) والظاهر ان مخرجها موتها ومخرجه ان يظهر له بالعلامات انها ابنتها .

كما رواه الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن داود بن فرقد ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : أتى رجل رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله انى خرجت وامرأتى حائض فرجعت و هى حبلى فقال له رسول الله ﷺ من تنهم ؟ قال أتهم رجلين قال أئت بهما فجاء بهما فقال له رسول الله ﷺ ان يك ابن هذا فيخرج قططا ( أى شديد الجموعة ) كذا وكذا فخرج كما قال رسول الله ﷺ فجعل ممقلته على قوم ابيه او امه ( كما فى ريب وفى بعض نسخ روى ) وميراثه لهم ) و لو ان انسانا قال له : يا بن الزانية بجلد الحد ( ١ ) .

وان كان الظاهر ان الحكم مخصوص بهذه الواقعة و يكون قد علم ذلك من جهة الوحى لوصح الخبر .

وروى الشيخ فى القوى ، عن أبى حمزة الثمالى قال : قال ان رجلا حضرته الوفاة فأوصى الى ولده غلامى - يسار - هو أبنى فودّ ثوبه مثل ما يرث احدكم و غلامى - يسار - فأعتقوه فهو حرّ فذهبوا يسألونه ايما يعتق وايما يورث فاعتقل لسانه قال : فسألوا النساء فلم يكن عند احد جواب حتى اتوا ابا عبد الله عليه السلام فعرضوا المسألة عليه

( ١ ) الكافى باب نادر ( بعد باب الرجل تكون له الجارية بطاها الخ ) خبراً من كتاب النكاح .



وروى عن عبد الحميد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل كانت له جارية يطأها وكانت تخرج في حوائجه فحملت فنشئ أن لا يكون الحمل منه كيف يصنع أبيع الجارية والولد ؟ فقال : يبيع الجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه شيئاً من ماله .

وروى القاسم بن محمد ، عن سليم مولى طربال ، عن حريز عن ابي عبدالله عليه السلام

قال : فقال : معكم احد من نسائكم ؟ قال : فقالوا : نعم معنا اربع اخوات لنا و نحن اربعة اخوة قال : فاسألوهن (اي الغلامين) كان يدخل عليهن فيقول ابوهم : لا تستروا منه فانما هو اخوكم قالوا : نعم كان الصغير يدخل علينا فيقول ابونا : لا تستروا منه فانما هو اخوكم فكنا نظن انما يقول ذلك لانه ولد في حجبونا واناريتناه قال : فيكم اهل البيت علامة ؟ قالوا نعم ، قال : انظروا أثرها بالصغير قال : فرأوها به ، قال : تريدون اعلمكم امر الصغير قال : فجعل عشرة اسهم للولد وعشرة اسهم للبعد قال : ثم اسهم عشر مرات قال : فوفيت على الصغير سهام الولد فقال : اعتقوا هذا وورثوا هذا (١) .

فظهر انه عليه السلام لم يعمل ببعض العلامات مع علمه عليه السلام بما في الواقع حتى عمل بالقرعة وهذه من المعجزات فانه لا يتفق عادة ان يخرج القرعة عشر مرات موافقاً ولو قلنا بسهولة الكتاب كما هو الظاهر لم نحتاج الى التكلف .

﴿وروى عبد الحميد﴾ مشترك بين اثنين ثقتين على ما ذكره في الفهرست (اما) الازدي فالطريق اليه مجهول (واما) ابن غواض فصحيح ويظهر من رقبته انه ابن اسماعيل وهو مجهول لم يذكر في كتب الرجال وان احتمل ان يكون راوي الخبر غيره لكنه بعيد ، ويحمل على انه لم يحتمل كون الولد له بأن يكون ولادته بعد وطئه بأزيد من اقصى الحمل ، والآ فالظاهر لحقوق الولد به وصيرورة امه ام الولد .

﴿وروى القاسم بن محمد﴾ الجوهري كالشيخين (٢) ، وبدل على الفرق بين

(١) التهذيب باب الاقرار في المرض خبر ٢٢ من كتاب الوصايا

(٢) الكافي باب (قبل باب الحمل) خبر ١ والتهذيب باب ميراث ابن الملاحنة خبر ٣٠



في رجل كان يظاً جارية له وانه كان يبعثها في حوائجه وانها حبلى وانه بلغه عنها فساد ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : قل له : اذا ولدت فامسك الولد ولا تبعه واجعل له نصيباً من دارك ، قال : فقيل له : رجل كان يظاً جارية له ولم يكن يبعثها في حوائجه وانه اتهمها وحبلت ؟ فقال : اذا هي ولدت امسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً من داره وماله ، ليس هذه مثل تلك .

الاتهام بان ينظر الاجنبي معها او عليها او بما يسمع من الناس شيئاً .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن سعيد بن يسار قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية تكون للرجل يطيف بها ثم يخرج فتعلق قال : يتهمها الرجل او يتهمها اهله ؟ قلت : أما تهمة ظاهرة فلا ، قال : اذا لزمه الولد (١) .

وفي الصحيح ، عن سعيد الاعرج ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجلين وقما على جارية في طهر واحد لمن يكون الولد ؟ قال : للذي عنده لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش ، وللعاهر الحجر (٢) .

وفي القوي كالصحيح ، عن سعيد بن يسار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على جارية له فذهب وتجيىء وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء مما تقول في الولد قال : ارى انه لا يباع هذا يا سعيد ، قال : وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال اتهمها ؟ قلت : (أما) تهمة ظاهرة فلا قال : فيتهمها اهلك ؟ قلت : أما شيء ظاهر فلا قال : فكيف تستطيع ان لا يلزمك الولد (٣) .

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن عجلان قال : ان رجلاً من الانصار اتى

(١) التهذيب باب لحوق الاولاد بالآباء الخ حديث ٥٤ والكافي باب الرجل تكون له الجارية فطاها الخ خبر ١ من كتاب النكاح .

(٢) التهذيب باب ميراث ولد الملاعة خبر ٣٢ والكافي باب الحمل خبر ٢

(٣) التهذيب باب لحوق الاولاد بالآباء الخ خبر ٥٧ من كتاب الطلاق والكافي باب الرجل يكون له الجارية فطاها الخ خبر ٣ من كتاب النكاح .

أبا جعفر عليه السلام فقال له : انى قد ابتليت بأمر عظيم ، انى وقعت على جاريتى ثم خرجت فى بعض حوائجى فاصرفت من الطريق فأصببت غلامى بين رجلى الجارية فاعتز لثها فحبلت . ثم وضعت جاريتة لمدة تسعة اشهر فقال له أبو جعفر عليه السلام : احبس الجارية لاتبيها وافق عليها حتى تموت او يجعل الله لها مخرجاً فإن حدث بك حدث فأومر بأن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لها مخرجاً ، فقال اذا خرجت من بيتك فقل : بسم الله على دينى ونفسى وولدى واهلى ومالى ثلاث مرات ثم قال : اللهم بارك لنا فى قدرك ورضينا بقضائك حتى لا تحب تعجيل ما أخرت ولا تأخير ما عجلت (١) .

وروى الشيخ فى الصحيح عن يعقوب بن يزيد قال : كتبت الى ابي الحسن عليه السلام فى هذا المصّر رجل وقع على جاريتة ثم شك فى ولده فكتب عليه السلام : ان كان فيه مشابة منه فهو ولده (٢)

وفى القوى ، عن جعفر بن محمد بن اسماعيل بن الخطاب انه كتب اليه يسأله عن ابن عم له ، كانت له جارية تخدمه وكان يطأها فدخل يوماً الى منزله فأصاب معها رجلاً تحدثه فاستراب بها فهدد الجارية فأقرت ان الرجل فجر بها ، ثم انها حبلى فانت بولده فكتب (أى الهادى عليه السلام) ان كان الولد لك او فيه مشابة منك فلا تبهما فان ذلك لا يعمل لك وان كان الابن ليس منك ولا فيه مشابة منك فبعه وبع امه (٣)

وحمل على عدم احتمال اللحق كما روياء فى الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا كان للرجل منكم الجارية يطأها فيعتقها فاعتدت ونكحت فإن وضعت لخمسة اشهر فانه من مولاها الذى اعتقها وان وضعت بعدما تزوجت لسته

(١) الكافى باب الرجل يقع على جاريتة فيقع عليها الخ خبر ٢ والتهذيب باب لحوق

الاولاد بالآباء الخ من كتاب الطلاق خبر ٥٢ .

(٢-٣) التهذيب باب لحوق الاولاد بالآباء الخ خبر ٥٥ - ٥٦ من كتاب الطلاق .

## باب ميراث الولد ينتفى منه ابوه بعد الاقرار به

روى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايمارجل أقر بولده ثم انتفى

اشهر فانه لزوجها الاخير (١) ولما سيجى .

وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل ادعته النساء دون الرجل بعدما ذهبت رجالها واقترضوا وصار رجلا وزوجوه فادخلوه في منازلهم وفي يدي الرجل دار فبعث اليه عصبة الرجال و النساء الذين اقترضوا فناشدوه الله ان لا يعطى حقهم من ليس منهم وقد عرف الرجل الذى فى يده الدار فسته وانه مدعى كما وصفت لك واشتبه عليه الامر لا يدري يدفعها الى الرجل او الى عصبة النساء وعصبة الرجال؟ قال : فقال لى : يدفعه الى الذى يعرف ان الحق لهم على معرفته التى يعرف يعنى عصبة النساء لانه لم يعرف لهذا المدعى ميراث بدعوى النساء له (٢)

والظاهر ان التفسير من الراى وهو اشتباه عليه . بل الظاهر من كلامه عليه السلام انه ان كان يعلم ان نسه معروف وانه ليس ملحقا بالنساء المدعيات له فليعطها ورثته والا فليعطها اياهن بالتصديق منه ومنهن .

## باب ميراث الولد ينتفى منه ابوه بعد الاقرار به

روى حماد عن الحلبي عليه السلام في الصحيح كالشيخ و الكليني في الحسن كالصحيح (٣) ويدل على انه يلحق الولد به اذا اقر به او كان وادعى فرائض امرأته او

(١) التهذيب باب لحوق الاولاد بالاباء الخ خبر ١٠ والكافي باب الرجل يكون له الجارية يطأها فيبيها الخ خبر ١ من كتاب النكاح .

(٢) الكافي باب (بعد باب آخر في ابن الملاعة) خبر ٢

(٣) التهذيب باب ميراث ابن الملاعة ذيل خبر ٢٦ والكافي باب ميراث ولد الزنا

ذيل حديث ١ .

منه فليس له ذلك ولا كرامة ، يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته .

### باب ميراث ولد الزنا

روى الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الحسن بن ابي خالد الاشعري قال : كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عليه السلام معى يسأله عن رجل فجر بامرأة فحملت ثم انه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد والولد أشبه خلق الله به فكتب عليه السلام بخطه وخاتمه : الولد لفيه لا يورث .

جاريته وان تقدم انه ان نفى ولد الجارية ينتفى منه وان فعل حراما ، واما ولد الحرة الدائمة فلا ينتفى الأب باللعان .

وروى الشيخ ايضا في الصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا اقر رجل بولد ثم نفاه لزمه (١) اى بالاقرار ، وسيجيء ايضا عن قرب .

### باب ميراث ولد الزنا

روى الحسين بن سعيد في الصحيح ، عن محمد بن الحسن بن ابي خالد الاشعري في وتقدم في باب الوصايا انه كان وصيا لسعد بن سعد الاشعري ، والغالب على الثقات انهم لا يوصون الا الى من يعتقدون عدائهم وضبطهم ، والغالب ممن له ضبط الاموال بالديانة ضبط الخبر بالطريق الاولى - كالشيخين (٢) في الولد لفيه بفتح الفين وكسرها اى لزمية كما يقال : لرشدة في ولد الحلال في لا يورث في من الايراث او التوريث .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي

(١) التهذيب باب ميراث ابن الملاحة خبر ٢٨

(٢) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ميراث ولد الزنا خبر ٢ - ١ - ٣ - ٤ والتهذيب

باب ميراث ابن الملاحة خبر ١٧ - ١٦ - ٢٦ و ٢٧

عبدالله ﷺ قال: ايما رجل وقع على وليدة قوم حراماً ثم اشتراها ثم ادعى ولدها فانه لا يورث منه شيء ، فان رسول الله ﷺ قال الولد للفراش وللماهر الحجر ، ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى ابن وليدة ، وايما رجل اقربولده ثم انتفى منه فليس ذلك له ولا كرامة ، يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته .

وفي القوي ، عن علي بن ابي حمزة ، عن ابي عبدالله عليه السلام مثله وفي الموثق كالصحيح ، عن يعقوب (والظاهر انه ابو بصير لرؤية علي بن سالم عنه) عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل وقع على وليدة حراماً ثم اشتراها فادعى ابنها قال: فقال لا يورث منه ان رسول الله ﷺ قال: الولد للفراش وللماهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى ابن وليدته .

وفي الصحيح ، عن محمد بن الحسن الاشعري (كما في المتن) وفي الموثق كالصحيح ، عن حنان بن سدير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه غلاماً فاقربه ثم مات فلم يترك ولداً غيره أيرثه؟ قال: نعم (١)

وفي الموثق كالصحيح ، عن حنان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل مسلم فجر بامرأة يهودية فاولد هاتم مات ولم يدع وارثاً قال فقال : يسلم لولده الميراث من اليهودية ، قلت: فرجل نصراني فجر بامرأة مسلمة فاولد لها غلاماً ثم مات النصراني وترك مالا لمن يكون ميراثه ؟ قال . يكون ميراثه لابنه من المسلمة (٢)

فيحمل على انه كان الواقع فجوراً و لكن لما اقربه يحكم به ظاهراً او كان وطيه شبهة بظن جواز العقد وغيره من وجوه الشبهة

وروي الشيخ في الموثق عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ايما رجل وقع على امة قوم حراماً ثم اشتراها وادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله

( ٢-١ ) الكافي باب آخر منه ( بعد باب ميراث ولد الزنا ) خبر ٢-١ وتهذيب باب

ميراث ابن الملاعة خبر ٢٤ - ٢٥ .

وروی یونس ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته فقلت له :  
جملت فذاك : كم دية ولد الزنا ؟ قال : يعطى الذى أنفق عليه ما أنفق قلت : فانه مات وله مال  
فمن يرثه ؟ قال الامام .

وقد روى انه دية ولد الزنا ثمانمائة درهم ، وميراثه كميراث ابن الملاعة .

والتعليق قال : الولد للفراش و للماهر الحجر ، فلا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى  
ولد جاريته (۱) .

وفى القوى ، عن زيدا الشحام ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايما رجل وقع على  
جارية حراماً ثم اشتراها وادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
الولد للفراش وللماهر الحجر ، ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى ولد جاريته (۲)  
يمكن ان يكون الاستثناء منقطعاً او يكون اللحق بحسب الظاهر او بحسب  
ضمان الجريرة كما رواه فى القوى ، عن محمد بن اسحاق المدائنى ، عن على بن  
الحسين عليه السلام قال : ايما ولد زنا ولد فى الجاهلية فهو لمن ادعاه من اهل الاسلام (۳) اى  
بالضمان ادعى الظاهر .

﴿وروى يونس عن عبد الله بن سنان﴾ ورواه الشيخ فى الصحيح ﴿عن ابي عبد الله  
عليه السلام﴾ ( الى قولهم ) ما أنفق عليه ﴿اى هذا دية ابي يودى الباقي الى الامام مع عدم  
وارث آخر لما صرح به اخيراً من ان وارثه الامام اذا لم يكن له وارث من الاولاد والازواج  
دون الابوين ومن يتقرب بهما .

﴿وقد روى النخ﴾ روى الشيخان فى الصحيح ، عن يونس قال : ميراث ولد الزنا  
لقربااته من قبل امه على نحو ميراث ابن الملاعة .

(۱-۲) التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ۱۹-۲۰

(۳) اورده والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ۲۱ - ۱۸ - ۲۲ - ۲۳

## باب ميراث القاتل ومن يرث من الدية ومن لا يرث

روى صفوان بن يحيى ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل عن أحدهما عليهما السلام في رجل قتل أباه ، قال : لا يرثه ، وإن كان للقاتل ابن ورث الجد المقتول .  
وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها . وإن قتلها عمداً لم يرثها .

فيجوز أن يكون رأياً ليونس لأنه كان من أهل الاجتهاد ولهذا يضعفه المحدثون بذلك وإذا كان الزنا من الأب واطلق عليه ولد الزنا بالنظر إليه ، والحمل على التقية أولى كما هو ظاهر ما رواه الشيخ في الموثق عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول : ولد الزنا وابن الملاعة يرث أمه وأخواله وأخوته لأمه أو عصبتها (أو عصبتها).

## باب ميراث القاتل ومن يرث من الدية ومن لا يرث

﴿روى صفوان بن يحيى﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح (١)  
﴿عن ابن أبي عمير عن جميل عن أحدهما﴾ أي الصادق أو الكاظم عليهما السلام ، ويدل على أن القاتل لا يرث وولده يرث إذا لم يكن للمقتول ولد للصلب  
وروى الكليني في الصحيح والشيخ في القوي ، عن جميل بن دراج ، عن أحدهما عليهما السلام قال : لا يرث الرجل إذا قتل ولده أو والده ولكن يكون الميراث لورثة القاتل  
﴿وروى عاصم بن حميد﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح  
﴿عن محمد بن قيس﴾ ويدل على أنه لا يرث قاتل العمد ويرث القاتل خطأ من الميراث من غير الدية لما سيجيء من أنه لا يرث من الدية.

(١) أورده والذين بعده في التهذيب باب ميراث القاتل خبر ١٢-٣-١٠ وأورد الأخيرين

في الكافي باب ميراث القاتل خبر ٣-٨ .



وروی النضر ، عن القاسم بن سلیمان ، عن عیید بن زرارۃ عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : للمرأة من دية زوجها ، وللرجل من دية امرأته مالم يقتل احدهما صاحبه .

وروی النضر ، عن القاسم بن سلیمان ، عن عیید بن زرارۃ علیہ السلام فی القوی كالصحيح كالشيخين ، ويدل على ان الزوجين يرثان من الدية مالم يكونا قاتلين فلا يرثان منها حينئذ .

وروی الشيخان فی الصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : قال رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم : لاميراث للقاتل (۱) .

وفی الصحيح ، عن ابی عییدۃ ، عن ابی جعفر علیہ السلام فی رجل قتل امه قال لا يرثها و يقتل بها صغرا ولا اظن قتله بها كفارة لذنبه .

وفی الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قیس عن ابی جعفر علیہ السلام قال : المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها مالم يقتل احدهما صاحبه .

وفی الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابی عبد اللہ علیہ السلام قال : اذا قتل الرجل اباه قتل به وان قتله ابوه لم يقتل به ولم يرثه .

وفی القوی كالصحيح ، عن عبد الله بن ابی يعفور قال : قلت لابی عبد الله علیہ السلام : هل للمرأة من دية زوجها ؟ و هل للرجل من دية امرأته شی ؟ قال : نعم مالم يقتل احدهما الآخر .

وفی القوی كالصحيح ، عن القاسم بن سلیمان قال : سألت ابا عبد الله علیہ السلام عن رجل قتل امه أيرثها ؟ قال : سمعت ابی يقول : ایما رجل ذرهم قتل قریبه لم يرثه .

وفی القوی ، عن ابی بصیر ، عن ابی عبد الله علیہ السلام قال : لا يتوارث رجلان قتل احدهما صاحبه (۲)

(۱) اورده والخمسة التي بعده فی التهذيب باب ميراث القاتل خبر ۵ - ۴ - ۶ - ۸ -

۷ - الكافي باب ميراث القاتل خبر ۵ - ۲ - ۸ - ۱۰ - ۹ - ۲

(۲) اورده والستة التي بعده فی التهذيب باب ميراث القاتل خبر ۱ - ۱۱ - ۱۰ - ۱۲ - ۱۳ -

۱۵ - ۱۶ واورد الاول والثالث فی الكافي باب ميراث القاتل خبر ۱ - ۷ .

وروی الحسن بن محبوب ، عن ابی ایوب ، عن سلیمان بن خالد عن ابی عبد الله علیه السلام

وروی الشیخ فی الصحیح ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت ابی عبد الله علیه السلام عن رجل قتل امه أیرثها؟ قال : إن كان خطأ ورثها وإن كان عمدا لم يرثها .  
وفی الموثق كالصحیح ، عن محمد بن قیس ، عن ابی جعفر علیه السلام قال قضي  
امیر المؤمنین علیه السلام فی رجل قتل امه أیرثها؟ قال : إن كان خطأ ورثها وإن كان  
عمدا لم يرثها .

(فاما) مارویا فی القوی ، عن فضیل بن یسار . عن ابی عبد الله علیه السلام قال : لا يقتل  
الرجل بولده اذا قتله و يقتل الولد بوالده اذا قتل والده ولا يرث الرجل اباه اذا  
قتله اذا كان خطأ

(فیمکن) حملہ علی البقیۃ از من الدیۃ اوشبه العمد او الاستحباب و کذا ما  
رواه السکوئی قال : ان علیاً علیه السلام کان لا یورث المرأة من دية زوجها ولا یورث الرجل  
من دية امرأته شیئا ولا الاخوة من الام من الدية شیئا .

وروی الشیخ فی الموثق كالصحیح ، عن محمد بن قیس ، عن ابی جعفر علیه السلام  
قال : ایما امرأة طلقت فمات عنها زوجها قبل ان تنقض عدتها فانها ترثه ثم تعد عدة المتوفی  
عنها زوجها وان توفیت فی عدتها ورثها ، وان قتلت ورث من ديتها وان قتل ورثت من  
دیتہ ما لم يقتل احدهما الآخر .

وفی الموثق كالصحیح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابی عبد الله علیه السلام قال : سألته عن رجل  
طلق امرأته واحدة ، ثم توفی عنها وهی فی عدتها قال : ترثه ثم تعد عدة المتوفی عنها  
زوجها وان ماتت ورثها فان قتل او قتلت وهی فی عدتها ورث کل واحد منهما من  
دیه صاحبه .

وروی الحسن بن محبوب عن ابی ایوب رضی اللہ عنہ فی الصحیح كالشیخین (۱) عن سلیمان

قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول انها ترثها الورثة - على كتاب الله تعالى وسهامه اذالم يكن على المقتول دين - الا الاخوة والاخوات من الام فانهم لا يرثونه من دينه شيئاً .

بن خالد رضي الله عنه ويدل على ان الدية يرثه كل احداً الا اخوة والاخوات من الام .  
وروي في الصحيح عن عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام قضى امير المؤمنين عليه السلام ان الدية يرثها الورثة الا الاخوة والاخوات من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئاً .

وفي الصحيح ، عن يحيى الازرق قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقتل ويترك ديناً وليس له مال فيأخذ اوليائه الدية اعلبهم ان يقضوا دينه ؟ قال : نعم ، قلت : وان لم يترك شيئاً ؟ قال : نعم ، اما اخذوا دينه فعليهم ان يقضوا دينه .  
وفي الموثق ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يرث الاخوة من الامن الدية شيئاً .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال : الدية يرثها الورثة على فرائض الموارث الا الاخوة من الام فانهم لا يرثون من الدية شيئاً .  
وفي القوي كالصحيح ، عن ابي العباس ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأته هل للاخوة من الامن الدية شيء ؟ قال : لا - وتقدم خبر سوار ، ان امير المؤمنين عليه السلام اعطى الزوجة من الدية .

وفي الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : اذا قبلت دية المدفصارت مالا فهي (او فهو) ميراث كسائر الاموال .

هذه الارحام خبر ٧ - ٨ - ١٠ - ١٢ - ٩ - ١١ - ٦ او اورد غير الاخير في الكافي باب موارث القتل ومن يرث من الدية ومن لا يرث خبر ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٢ - ٧ .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل وله أخ في دار الهجرة وأخ آخر في دار البدو ، ولم يهاجر ، أ رأيت إن عفا المهاجري و أراد البدوي أن يقتل أله ذلك ؟ فقال : ليس للبدوي أن يقتل مهاجراً حتى يهاجر ، وإن عفا المهاجر فإن عفوه جائز قلت له : ف للبدوي من الميراث شيء ؟ قال : و أما الميراث فله وله حظّه من دية أخيه المقتول إن اخذت الدية .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت دواء عمداً وهي حامل ولم تعلم بذلك زوجها فألقت ولدها ، فقال : إن كان لمعظم قد ثبت عليه اللحم فعليها دية تسلمها إلى أبيه ، وإن كان علقه اومضفة فإن عليها أربعين ديناراً أوغرة تؤديها إلى أبيه ، فقلت له : فهي لا ترث ولدها من ديته مع أبيه ؟ قال : لا ، لأنها قتلتها فلا ترثه .

وروى زرعة ، عن سماعة قال : سألت عن رجل ضرب ابنته وهي حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فاستعدى زوج المرأة عليه ، فقالت المرأة لزوجها : إن كان لهذا السقط دية ولي فيميراث فإن ميراثي فيه لأبي ، قال : يجوز لأبيها ما وهبت له .

﴿وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخين (١)﴾  
 ﴿عن زرارة﴾ وتقدم في الديات .

﴿وروى الحسن بن محبوب في الصحيح كالشيخين (٢) وتقدم .﴾  
 ﴿وروى زرعة عن سماعة في الموثق كالشيخين (٣) وتقدم .﴾

(١) التهذيب باب ميراث المرتد ومن يستحق الدية الخ خبر ١٢ والكافي باب الرجل يقتل وله وليان الخ خبر ٢ من كتاب الديات  
 (٢-٣) التهذيب باب الحوامل والحوامل وغير ذلك الخ خبر ١٥ - ١٩ من كتاب الديات  
 ولكن في الخبر الأول علي بن رثاب عن أبي عبد الله (ع) والكافي باب دية الجنين خبر ١٦ - ١٢ من كتاب الديات .

وروى سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث قال سئلت: جعفر بن محمد عليه السلام عن طائفتين من المؤمنين أحديهما باغية والآخرى عادلة إفتلوا فقتل رجل من أهل العراق أباه وأبنة وأخاه أرحميه وهو من أهل البغي وهو وارثه هل يرثه؟ قال: نعم لأنه قتله بحق.

قال الفضل بن شاذان النيسابوري: لو أن رجلاً ضرب أبنته ضرباً غير مسرف في ذلك يريد به تأديبه فمات الابن من ذلك الضرب ورثه الأب ولم تلزمه الكفارة، لأن للأب أن يفعل ذلك وهو مأمور بتأديب ولده، لأنه في ذلك بمنزلة الإمام يقيم حداً على رجل فيموت الرجل من ذلك الضرب فلا دية على الإمام ولا كفارة، ولا يستحق الإمام قاتلاً إذا أقام حداً عز وجل على رجل فمات من ذلك.

وإن ضرب الابن ضرباً مسرفاً فمات لم يرثه الأب وكانت عليه الكفارة، وكل من كان له الميراث لا كفارة عليه، وكل من لم يكن له الميراث فعليه الكفارة، فإن كان بالابن جرح فبطلت الأب فمات الابن من ذلك فإن هذا ليس بقاتل وهو يرثه ولا كفارة عليه ولادية، لأن هذا بمنزلة الأب والاستصلاح والحاجة من الولد إلى ذلك وإلى شبهه من المعالجات.

ولو أن رجلاً كان ركباً على دابة فوطئت أباه وأخاه فمات من ذلك لم يرثه، وكانت الدية على العاقلة والكفارة عليه، ولو كان يسوق الدابة أو يقودها فوطئت أباه وأخاه فمات ورثه وكانت الدية على العاقلة للورثة ولم تلزمه كفارة. ولو أن رجلاً حفر بئراً في غير حقه، أو أخرج كنيفاً أو ظلّة فاصاب شيء منها وارثاً فقتله لم تلزمه الكفارة وكانت الدية على العاقلة وورثه لأن هذا ليس بقاتل. ألا ترى أنه إن فعل ذلك في حقه لم يكن بقاتل ولا وجب في ذلك دية ولا كفارة.

﴿وروى سليمان بن داود المنقري﴾ كالشيخ (١) ويدل على أن القاتل لو كان

فأخراجه ذلك الشيء في غير حقه ليس هو قتلًا لأن ذلك بعينه يكون في حقه فلا يكون قتلًا .

و إنما الزم المارقة الدية في ذلك احتياطاً في الدماء ولئلا يبطل دم امرئ مسلم ، ولئلا يتمدى الناس حقوقهم الى ما لاحق لهم فيه .  
و كذلك الصبي اذا لم يدرك و المجنون لو قتل لورثا و كانت الدية على عاقلتهما و القاتل يعجب وان لم يرث ، الا ترى ان الاخوة يحجبون الام ولا يرثون ؟

### باب ميراث ابن الملاعنة

ابن الملاعنة لا وارث له من قبل ابيه ، و إنما يرثه امه واخوته لأمه وولده واخواله وزوجته .

فإن ترك اولاداً فالمال بينهم على سهام الله عز وجل .  
فإن ترك أباه وأمّه فالمال لأمّه ، فإن ترك أباه وابنه فالمال لابنه فإن ترك أباه وأخواله فماله لأخواله .  
فإن ترك خالاً وخالة فالمال بينهما بالسوية .  
فإن ترك خالاً وخالة ، وعماً وعمّة فالمال للخال والخالة بينهما بالسوية وسقط المّم و العمّة .

فإن ترك أخوة لام ، وجدة لام ، فالمال بينهما بالسوية .  
فإن ترك ابن (ابنة - نخل) اخته لامه ، وجده - أباه - فالمال بينهما نصفان .  
فإن ترك امه ، و أمراًته . فللمرأة الربع ، وما بقى فللام :

بحق لم يمنع من الارث وتقدم الاخبار فيما ذكره الفضل بن شاذان .

### باب ميراث ابن الملاعنة

لما اتفق الولد من الاب باللعان لا يرثه الاب ولا من يتقرب بهما ، والتوارث

فإن ترك ابن الملاعة امرأة، وجداً، - أبا أمه - وخالة فللمرأة الربع، وللجد الباقي.

فإن ترك ثلاث خالات متفرقات، وامرأة، وابن أخ لام، فللمرأة الربع، وما بقي فلا ين الأخت.

فإن ترك ابنته، وامه. فللابنة النصف، وللأم السدس، وما بقي رد عليهما على قدر سهمهما.

فإن ترك أمه وأخاه، فالأم للام.

فإن ترك امرأة، وابنة، وجداً وجدة لام، وأخاً واختاً لام، فللمرأة الثمن، وما بقي فللابنة.

فإن ترك امرأة وجداً، وأماً، وجدة، وابن أخ، وابن أخت، وخالاً وخالة، فللمرأة الربع وما بقي للام وسقط الباقيون، فإن ترك ابنة، وابنة ابن، فالأم للابنة، وكذلك إن ترك ابنة، وابن ابن، فالأم للابنة.

فإن ترك ابن الملاعة أخاً لاب وام، وأخاً لام فالأم بينهما نصفان، وكذلك إن ترك أختاً لام، واختاً لاب وام، فالأم بينهما نصفان.

فإن ترك ابن أخ وابنة أخت لام فالأم بينهما نصفان.

فإن ماتت ابنة الملاعة، وترك ابن أختها وابن ابنة أختها، وزوجها، وخالها، وجدها، وابن أختها، وابن أخيها فللزوجة الربع، وما بقي فلا ين الابنة وسقط الباقيون.

فإن ترك ابن الملاعة أخته، وابنة أخيه لامه، فالأم كله للاخت.

فإن ترك امرأة، وجدته وجداً من قبل الأم، فللمرأة الربع، وما بقي فبين

الجد والجدة للام نصفان.

بينه وبين أمه ومن يتقرب بها أما إذا أقر الأب بالولد بعد اللعان فلا يحصل به النسب



فاما ولد ولد ابن الملاعنة اذا مات فان ميراثه مثل ميراث غير ابن الملاعنة سواء في جميع فرائض الميراث .

وميراث ولد الزنا مثل ميراث ولد الملاعنة .

وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الملاعنة التي يرميها زوجها وينتقي من ولدها ويلاعنها ، ثم يقول زوجها بعد ذلك : الولد ولدي ويكذب نفسه . فقال : اما المرأة فلا ترجع اليه أبداً ، واما الولد فالي أرمه اليه اذا ادعاه ولادع ولده وليس له ميراث ويرث الابن الاب ، ولا يرث الاب الابن ، يكون ميراثه لآخواله ، وان دعاه أحد ولد الزنا جلد الحد .

وروى موسى بن بكر ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان ميراث ولد الملاعنة لأمه ، فان كانت أمه ليست بحية فلا قرب الناس من أمه أخواله .

ولكن يرثه الابن باقراره ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به ولا يرث الولد من يتقرب بالاب الأمع اقرارهم .

﴿روى حماد عن الحلبي﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (١) .

﴿وروى موسى بن بكر﴾ رواه الشيخان في القوي كالصحيح (٢) ، و يدل

كالسابق على ان ميراثه للآم ومن يتقرب بها .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ولد الملاعنة اذا تلاعنا وتفرقا وقال زوجها بعد ذلك : الولد ولدي وأكذب نفسه قال : اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن ارمه اليه الولد ولادع ولده ليس له ميراث فان لم يدعه أبوه فان أخواله يرثونه ولا يرثهم فان دعاه احد بابن الزانية جلد الحد (٣)

( ١ ) التهذيب باب اللعان ذيل حديث ٩ من كتاب الطلاق والكافي باب اللعان ذيل

حديث ٤ من كتاب الطلاق .

( ٢ - ٣ ) الكافي باب ميراث ابن الملاعنة خبر ٢ - ١١ والتهذيب باب ميراث ابن الملاعنة

خبر ٢ - ١١ .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - متى كان الامام غائباً كان ميراث ابن الملاعة لأمه ومتى كان الامام ظاهراً كان لأمه الثلث والباقي لامام المسلمين .

ويدل على انه لو ادعاه الاب يرث من الاخوال والآفهم يرثونه ولا يرثهم كما ذهب اليه بعض الاصحاب .

ومثله ما رواه الشيخان في الحسن كالصحيح والشيخ أيضاً في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الملاعة التي يرثها زوجها و ينتفى من ولدها و يلاعنها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك : الولد ولدي ويكذب نفسه فقال : اما المرأة فلا ترجع اليه ابداً واما الولد فاني اردته اليه اذا ادعاه ولا ادع ولده وليس له ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الابن ، يكون ميراثه لآخواله فان لم يدعه ابوه فان آخواله يرثونه ولا يرثهم ، فان دعاه احداً من الزانية جلد الحد . و في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل لآعن امرأته قال : يلحق الولد بأمه يرثه آخواله ولا يرثهم الولد - وفي رواية ( فسألته عن الرجل ان اكذب نفسه ؟ قال : يلحق به الولد (١) ) .

وروى الشيخ في القوي عن الملاين الفضيل قال : سألته عن رجل اقترى على امرأته قال : يلاعنها ، وان ابى ان يلاعنها جلد الحدودت اليه امرأته ، وان لآعنهما فرق بينهما و لم تحل له الى يوم القيمة فان اتقى من ولدها الحق بأخواله يرثونه ولا يرثهم الا انه يرث امه فان سماء احد ولدنا جلد الذي يسميه الحد (٢) .

والمشهور العمل بالاخبار الاولى لما روي في الحسن كالصحيح عن الحلبي

(١) الكافي باب اللعان قطعة من خبر من كتاب الطلاق والتهذيب باب ميراث ابن

الملاعة ذيل خبر ١٣ .

(٢) التهذيب باب اللعان خبر ٨ من كتاب الطلاق

عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : في المعلن ان اكذب نفسه قبل اللعان ردت اليه امرأته وضرب الحد وان ابي لاعن ولم تحل له ابداً وان قذف رجل امرأته كان عليه الحد فان مات ولده ورثه اخواله، فان ادعاه ابوه لحق به وان مات ورثه الابن ولم يرثه الاب (١).

وفي الصحيح ، عن الحلبي قال : سالت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته وهي حبلى فلما وضعت ادعى ولدها واقربه وزعم انه منه قال : يرد اليه ولده ولا يرثه ولا يجلد لان اللعان قد مضى (٢).

وفي الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم اكذب نفسه بعد الملاءنة وزعم ان الولد له هل يرد اليه ولده قال : نعم يرد اليه ولا ادع ولده ليس له ميراث ، واما المرأة فلانحل له ابداً فسألته من يرث الولد؟ قال : اخواله ، قلت : ارايت ان ماتت امه فورثها الغلام ثم مات الغلام من يرثه؟ قال : عصة امه قلت : فهو يرث اخواله؟ قال : نعم .

وفي الصحيح بسندين عن منصور ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول اذا مات ابن الملاءنة وله اخوة قسم ماله على سهام الله .

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم اكذب نفسه بعد الملاءنة وزعم ان ولدها ولده

(١) التهذيب باب ميراث ابن الملاءنة خبر ٢ والكافي باب ميراث ابن الملاءنة

خبر ٣

(٢) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ميراث ابن الملاءنة خبر ٧-٩-١-٦ واورده الاول

في التهذيب باب اللعان خبر ١١ من كتاب الطلاق والثلاثة الاخيرة في باب ميراث ابن الملاءنة

خبر ٦-١-٥ من كتاب الفرائض .

هل تردّ عليه؟ قال : لا ولا كرامة ولا تحلّ له الى يوم القيمة ، قال : وسالته من يرث  
الولد؟ قال : امه فقلت : افرأيت ان ماتت الام وورثها الغلام ثم مات الغلام بعد من  
يرثه؟ قال : اخواله ، فقلت : اذا اقربه الاب هل يرث الاب؟ قال : نعم ولا يرث  
الاب الابن .

ورواه الشيخ ايضاً في القوي كالصحيح . عن محمد بن مسلم ( الى قوله ) ثم  
مات الغلام من يرثه؟ قال : عصة امه ، قلت : وهو يرث (اديوارث) اخواله؟ قال :  
نعم الخ .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناني ، عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل  
لاعن امرأته واتفى من ولدها ثم اكذب نفسه بعد الملاعنة ، وزعم ان الولد ولده هل  
يردّ عليه؟ فقال : لا ولا كرامة لا يرثه (اداليه) ولا تحلّ له الى يوم القيمة ، وعن الولد  
من يرثه؟ قال : ترثه امه فقلت : ارايت ان ماتت امه وورثها هو ثم مات هو من يرثه؟ قال :  
عصة امه وهو يرث اخواله (١) .

وعن زيد الشحام ، عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته واتفى من ولدها  
ثم اكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم ان الولد ولده هل يرثه؟ قال : لا ولا كرامة لا  
يرثه (اداليه) ولا تحلّ له الى يوم القيمة ، وعن الولد من يرثه؟ فقال : امه ، قلت : ارايت ان  
ماتت امه وورثها الغلام ثم مات بعد من يرثه؟ قال : عصة امه وهو يرث اخواله (٢)  
واعلم ان عدم الرد في هذه الاخبار معناه عدم لحوق النسب كما هو ظاهر ، واما  
مخالفتها للاخبار المتقدمة فغير ظاهر ، بل يمكن حمل غيرها عليها لان فيها ان ولد  
الملاعنة اولم يعترف به ابوه لا يرث اخواله ، والذي ورد فيه الارث فظاهره بعد الاقرار  
والذي ورد مطلقاً يمكن حمله على المقيد ، مع ان مخالفتها للاصول قرينة عندنا على

وتصديق ذلك ما رواه الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال : ابن الملاعة ثرته أمه الثالث ، والباقي لامام المسلمين .

وروى ابن أبي عمير ، عن أبان وغيره ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملاعة انه ثرته أمه الثالث ، والباقي للإمام لأن جانيته على الامام .

وروى أبو الجوزاء ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام في رجل قذف امرأته ثم خرج فجاء وقد توفيت

صحتها لمخالفتها لطرق العامة والله تعالى يعلم .

﴿ ما رواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) عن أبي عبيدة ﴿ ويدل على ان الباقي من الثلث للام .

﴿ وروى ابن أبي عمير ، عن أبان وغيره ﴾ في الموثق كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالله (والظاهر انه ابن سنان ) ﴿ عن زرارة ﴾ (٢) وهو كالسابق ويخالفان الاخبار المتقدمة ، وجمع المصنف حسن لو كان وصل اليه خبر فيه ، والظاهر عدمه لانه لو كان لذكره ، وهما وفق بطرق العامة لانهم يقولون في الام اذا كانت وحدها ان الثلث لها والباقي للعصبة ولما لم يكن لولد الملاعة عصبة فيكون الباقي لبيت المال وقد كانوا يعتبرون عنه بامام المسلمين فحملهما على التقية اظهر ، مع انه يمكن التأويل بأن الثلث لها تسمية والباقي ردأ اذا كان الوارث هي او قرابتها ، والباقي مالم يكن احد فللامام وهذا وان كان بعيدا لكنه مع التقية غير بعيد ، والله تعالى يعلم ﴿ وروى أبو الجوزاء ﴾ في الموثق ، ويؤيده ما رواه الشيخ (بحذف الاسناد)

(١) التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ١٢ والكافي باب آخر في ابن الملاعة

خبر ١ .

(٢) التهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ١٥

المرأة، قال : يغير واحدة من اثنتين فيقال له : ان شئت الزمت نفسك الذب فيقام فيك الحد و تعطى الميراث ، و أن شئت اقررت فلا عنت ادنى قرا بنتها اليها و لا ميراث لك .

وروى منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان على عليه السلام يقول : اذا مات ابن الملاعة وله اخوة قسم ماله على سهام الله عز وجل ، يعنى اخوة لام او لاب وام ، فاما الاخوة للاب فلا يرثونه ، والاخوة للاب والام انما يرثونه من جهة الام لا من جهة الاب ، فهم والاخوة للام فى الميراث سواء ،

وروى الحسن بن محبوب ، عن على بن رثاب ، عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لاعن امراته وهى حبلى قد استبان حملها و انكر ما فى بطنها ، فلما وضعت ادعاء واقربه ، وزعم انه منه ، فقال ابو عبد الله عليه السلام : يرد اليه ولده ويرثه ولا يجلد لان اللعان قد مضى .

عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل قذف امراته وهى فى قرية من القرى فقال السلطان مالى بهذا علم عليكم بالكوفة فجاءت الى القاضى لتلاعن فماتت قبل ان يتلاعنا فقال هؤلاء لاميراث لك فقال ابو عبد الله عليه السلام ان قام رجل من اهلها مقامها فلا عنه فلا ميراث له وان اى احد من اوليائها ان يقوم مقامها اخذ الميراث زوجها (١)

وروى منصور بن حازم رحمه الله فى الحسن كالصحيح و الشيخان فى الصحيح بسندين (٢) .

وروى الحسن بن محبوب عن على بن رثاب رحمه الله فى الصحيح كالشيخين عن الحلبي (٣) لان اللعان قد مضى رحمه الله اى بالحد او حكمه لانه لا يلاعن فى قذف واحد مرتين .

(١) التهذيب باب اللعان خبر ٢٣ من كتاب الطلاق

(٢) الكافي باب ميراث ابن الملاعة خبر ٧١ والتهذيب باب ميراث ابن الملاعة خبر ٥

(٣) التهذيب باب اللعان خبر ٢١ وفيه (لانه قد مضى التلاعن) والكافي باب ميراث

ابن الملاعة خبر ٧ .

وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح ، وعمر بن عثمان عن المفضل ، عن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام في ابن الملاعة من يرثه ؟ قال : ترثه أمه ، قلت : أرايت ان ماتت أمه وورثها هو ثم مات هو من يرثه ؟ قال : عصبة أمه وهو يرث أخواله ،  
وروى حماد بن عيسى ، عن شعيب ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ابن الملاعة ينسب إلى أمه ، ويكون أمره وشأنه كله إليها .

### باب ميراث من أسلم أو اعتق على الميراث

روى محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلم على الميراث قال : ان كان قسم فلاحق له ، وان كان لم يقسم

﴿وروى محمد بن الفضيل عن أبي الصباح﴾ في القوي كالصحيح ﴿وعمر بن عثمان عن المفضل﴾ أبي جميلة ﴿عن زيد الشحام﴾ وتقدما عن قرب ، واخذ المصنف عنهما بعضهما وهو مضر بحسب المعنى كما تقدم ان هذا الحكم في الخبرين وغيرهما بعد الرجوع ، ولا ينافي ان لا يرث الاخوان قبل الرجوع ، لكن الظاهر من المصنف كالاكثر اطلاق الحكم فأخذ من الخبر ما يؤيده ويؤيدهم ، وهو كما ترى .

﴿وروى حماد بن عيسى عن شعيب﴾ في الصحيح ﴿عن أبي بصير﴾ ويدل على ان ولد الملاعة ولد الام ، وجميع اموره منسوب اليها ، فلو قذف امها احد فله طلب الحد بعد موتها بخلاف قذف ايها ، وكذا الميراث كما تقدم من كلامه وفي الاخبار

### باب ميراث من أسلم أو اعتق على الميراث

كان المناسب تأخير عن احكام الكفر والرق ﴿وروى محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) ﴿عن محمد بن مسلم﴾

(١) الكافي باب آخر في ميراث اهل الملل خبر ٢ والتهذيب باب ميراث اهل الملل



فله الميراث ، قال : قلت : العبد يعتق على ميراث ، فقال هو بمنزلته ،

### باب ميراث الخنثی

روى الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : الخنثى يورث من حيث يبول ، فإن بال منهما جميعاً فمن أيهما سبق البول ورث منه ، فإن مات ولم يبل فنصف عقل الرجل و نصف عقل المرأة .

ويدل على انه لو اسلم الوارث الكافر قبل ان يقسم الميراث سواء كان الميت مسلماً او كافراً وسواء كان الورثة مسلمين او كفاراً فله المال ان لم يكن له مشارك مسلم و الا فیرث نصيبه ، وكذا العبد لو اعتق على ميراث قبل القسمة اختص به لو كان اولى وشاركهم لو لم يكن اولى وسيجيء الاخبار في الباين .

### باب ميراث الخنثی

وهو من له فرج الرجال والنساء فلو كان ملحفاً بالرجال فرجل او بالانثى فأنثى ولولم يلحق باحدهما فمشكل .

روى الحسن بن موسى الخشاب رحمته الله و كآنه اخذه من كتاب الصغار كالشيخ في الموثق (۱) فان مات ولم يبل فنصف عقل الرجل اي دينته ونصف عقل المرأة وليس بخنثى مشكل ، بل بالصلح كما تقدم في الجنين ، ويمكن اطلاق المشكل عليه ، و يحتمل القرعة فانها الكل مشكل .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن داود بن فرقد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن مولود ولد له قبل ، وذكر كيف يورث؟ قال : ان كان يبول من ذكره فله ميراث

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب ميراث الخنثى خبر ۲-۱-۲-۱۱ واورده

الثلاثة الاخيرة في الكافي باب ميراث الخنثى خبر ۲-۱-۲

الذكر وان كان يبول من القبل فله ميراث الاثني .  
وفي الموثق، عن طلحة بن زيد . عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يورث الخنثى من حيث يبول .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابن بكير عن بعض اصحابنا ، عن احدهما عليه السلام في مولود له مال للذكر وله مال للثني قال: يورث من الموضع الذي يبول إن بال من الذكر ورث ميراث الذكر، وان بال من موضع الاثني ورث ميراث الاثني ، وعن مولود ليس له مال للرجال ولا له ما للنساء الا تلب يخرج منه البول ، على اي ميراث يورث؟ قال ان كان اذا بال فعابوله ورث ميراث الذكر وان كان لا ينحى بوله ورث ميراث الاثني اي يذهب بوله الى ناحية واحدة بخلاف الاثني .

والى هنا لاخلاف فيه بين الاصحاب ، واختلف فيما بعده فذهب جماعة الى عدم الاضلاع كالمنصف وتلميذه المفيد وتلميذه المرتضى مدعيين الاجماع لصحة رواية الاضلاع ، بل كان متواتراً عندهم كما في سائر قضايا امير المؤمنين عليه السلام

وذهب جماعة من القدماء واكثر المتأخرين الى ما رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، بل الصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : المولود يولد له مال للرجال وله ما للنساء قال: يورث من حيث سبق بوله فان خرج منهما سواء فمن حيث ينبعث (اي ينقطع اخيراً وقيل اولاً وهو بعيد) فان كانا سواء ورث ميراث الرجال والنساء (١) .

وعبارة الشيخ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى على عليه السلام في الخنثى له مال للرجال وله ما للنساء قال : يورث من حيث يبول ، فان خرج منهما جميعاً فمن حيث سبق ، فان خرج سواء فمن حيث ينبعث ، فان كانا سواء ورث ميراث الرجال والنساء (٢)

(١) الكافي باب ميراث الخنثى خبر ٣.

(٢) التهذيب باب ميراث الخنثى خبر ٣

وروى الكليني ، عن ابي عبدالله عليه السلام في المولود ، لهما للرجال وله ما للنساء يبول منهما جميعاً ؟ قال : من ايهما سبق ، قيل : فان خرج منهما جميعاً ؟ قال : فمن ايهما استدر ، قيل : فان استدرا جميعاً ؟ قال : فمن ابدهما (١) وقال الشيخ يعمل بالقرعة للاجماع والاخبار ، ثم اختلفوا في ميراث الرجال والنساء ، فذهب (٢) الى انه يفرض ذكرأ تارة واثى اخرى ثم يعطى نصفهما (وقيل) يعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث اثى ، وعبارة الحديث يحتملها ويختلف حكمهما .

(فعلى الاول) يفرض الخنثى ذكرأ واثى ، ويقسم الفريضة مرتين وتعطى نصف النصيبين وتحريره : ان يعمل المسئلة على هذا التقدير مرة وعلى الاخرى اخرى ثم يضرب احديهما في الاخرى ان تبأينتا وفي وقفهما ان اتفقتا ويجتزى باحديهما ان تماثلتا ، وبالاكثر ان بداخلتا ثم يضرب المجتمع في اثنين ثم يعطى كل وارث نصف ما حصل له في المسئلتين .

فلو كان المخلف ذكر اواثى فمسئلتها على تقدير الذكورية من اثنين ، وعلى تقدير الانوثة ثلاثة وهما متباينتان فيضرب احديهما في الاخرى تبلغ ستة ، ثم الستة في اثنين يبلغ اثني عشر ، فللخنثى على تقدير ذكوريته ستة ، وعلى تقدير انوثته اربعة فله نصفها خمسة ، ولذا ذكر على تقدير ذكوريته ستة ، وعلى الانوثة ثمانية ونصفها سبعة .

ولو كان بدل الذكر اثى فالمسئلة بحالها الآن للخنثى سبعة وللأثى خمسة . و لو اجتمعا معه كانت الفريضة من اربعين لانه اذا فرضته ذكراً فكأنه ترك ذكرين واثى فهي من خمسة واذا فرضته اثى فمن اربعة وبينهما تبأين فتضرب

(١) الكافي باب ميراث الخنثى خبر ٥

(٢) هكذا على جميع النسخ التي عندنا والصواب فذهب قوم الى انه يفرض الخ

احديهما في الاخرى يبلغ عشرين ثم المجتمع في اثنين تبلغ اربعين ، فللخنثى على تقدير الذكورية ستة عشر ، وعلى تقدير الانوثة عشرة ونصفهما ثلاثة عشر ، وللدكر ثمانية عشر نصف ستة وثلثين على التقديرين و للانثى تسعة نصف ثمانية عشر على التقديرين .

وعلى الثاني (١) ، فلواجتمع مع الخنثى ابن كان له اربعة وللخنثى ثلاثة ، ولو كان معه بنت فلها سهمان وله ثلاثة .

ولو اجتمع معه فللدكر اربعة وللخنثى ثلاثة وللانثى سهمان ، وتوضيحه بان يجعل لخصه الابن نصفاً ، ولخصه البنت نصفاً فأقل عدد يفرض للبنت اثنان وللابن اربعة وللخنثى نصفهما وهو ثلاثة فالقريضة في الاول سبعة ، وفي الثاني خمسة ، وفي الثالث تسعة .

وهذا الطريق يخالف الاول في هذه الفروض لان للخنثى على الثاني في الصورة الاولى ثلاثة اسباع التركة ، وللدكر اربعة اسباعها ، وعلى الاول ينقص نصيبه عن ثلاثة اسباعها بسبع واحد من اثني عشر ، وذلك لانه يأخذ على ذلك التقدير خمسة من اثني عشر فاذا جعلتها اسباعاً كان السبع فيها واحداً (٢) وخمسة اسباع ، فتلاثة اسباعها خمسة وسبع ، ولم يحصل له على ذلك التقدير الخامسة .

وللخنثى في الفرض الثاني على الثاني ثلاثة اخماس التركة ، وللانثى خمسان ، وعلى الاول ينقص خمس واحد من اثني عشر ، وذلك لان خمس الاثني عشر اثنان وخمسان فيكون ثلاثة اخماسها سبعة وخمساً ، وانما حصل له على ذلك التقدير سبعة . وله في الفرض الثالث ثلث التركة وهو ثلاثة من تسعة ، وللدكر ثلث وتسع هو اربعة ، وللانثى ثلث الاثني عشر وهو اثنان .

(١) عطف على قوله قده: فعلى الاول يفرض الخ.

(٢) كذا في النسخ كلها والصواب (واحد) بالنصب

وروى السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام ان علي بن ابي طالب عليه السلام كان يورث الخنثى فيعدّ اضلاعه ، فإن كانت أضلاعه ناقصة من اضلاع النساء بضع وورث ميراث الرجل لان الرجل تنقص اضلاعه عن ضلع النساء بضع ، لان حواء خلقت من ضلع آدم عليه السلام القصوى اليسرى فنقص من اضلاعه ضلع واحد .

وعلى الاول للخنثى ثلاثة عشر من اربعين وهي تنقص عن ثلثها بثلاث واحد لان ثلثها ثلاثة عشر وثلاث ، والمشهور بينهم هو الطريق الاول لكن الاحوط الصلح في الناقص لاحتمال الخبر لهما ولا ترجيح ظاهر أو الله تعالى يعلم .

وروي في القوي كالصحيح بسندين عن موسى بن محمد اخي ابي الحسن الثالث عليه السلام ان يحيى بن اكرم سأل في المسائل التي سألها عنها قال : واخبرني عن الخنثى وقول علي عليه السلام فيه يورث الخنثى من المبال من ينظر اليه اذا بال ؛ وشهادة الجار الى نفسه لا تقبل مع انه عسى ان تكون امرأة وقد نظر اليها الرجال او عسى ان يكون رجلا وقد نظر اليه النساء وهذا مما لا يحل فاجابه ابو الحسن الثالث عليه السلام عنها : اما قول علي عليه السلام في الخنثى انه يورث من المبال فهو كما قال : وينظر قوم عدول يأخذ كل واحد منهم امرأة ويقوم الخنثى خلفهم عريانة فينظرون في المرأة فيرون شعباً فيحكمون عليه (١)

وظاهره انه يجوز النظر في المرات الى الاجنبية ، وانه بالا تطباع ، وان امكن ان يقال الجواز للضرورة ، بل يجب تقديمها على النظر في صورة الجواز كالطبيب اذا احتاج اليه ، ولا ريب في انه احوط .

وروى السكوني رحمته الله في القوي ، ويدل على هذا اضلاع ، ويجمع بين

(١) الكافي باب (بعد باب ميراث الخنثى) خبر ٢ و التهذيب باب ميراث الخنثى خبر ٤

قال في مرآت العقول: وما نهى عنه من رؤية الاجنبية محمول على ما هو المتعارف كما يشهد به المرف واللفظة انتهى.

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - ان حواء خلقت من فضلة الطينة التي خلق منها آدم عليه السلام ، وكانت تلك الطينة مبقاة من طينة أضلاعه ، لانها خلقت من ضلعه بعدما اكمل خلقه فأخذ ضلع من أضلاعه اليسرى فخلقت منها ، ولو كان كما يقول الجاهل لكان لمتكلم من اهل التشنيع طريق الى ان يقول : ان آدم كان ينكح بعضه بعضاً . وهكذا خلق الله عز وجل النخلة من فضلة طينة آدم عليه السلام ، وكذلك الحمام ، فلو كان ذاك كله مأخوذاً من جسده بعد اكمال خلقه لما جاز ان ينكح حواء فيكون قد نكح بعضه ( بعضاً ) ، و لا جاز له ان يأكل الثمر لانه كان يكون قدأكل كل بعضه ، وكذلك الحمام ولذلك - قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أستوصوا بعمتكم خيراً ،

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان شريحاً القاضي بينما هو في مجلس القضاء ، اذاأنته امرأة فقالت : ايها القاضي افض بيني وبين خصمي ، فقال لها : و من خصمك ؟ قالت : أنت ، قال : افرجوا لها فافرجوا لها فدخلت ، فقال لها : ما ظلامتك ؟ فقالت : ان لي مالاً للرجال ومالاً للنساء ، قال شريح فان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على المبال ، قالت : فاني أبول بهما جميعاً ويسكنان معاً قال شريح : والله ما سمعت بأعجب من هذا ، قالت : وأعجب من هذا ، قال : وما هو ؟ قالت جاعني زوجي فولدت منه ، وجامعت جاريته فولدت مني ، فضرب شريح إحدى يديه على الأخرى متعجباً .

الاخبار بالتخيير لان هذه الاخبار لا تنقص عما سبق في المرتبة لان الاصحاب عملوا بخبر السكوني مع تأييده بما سيجي .

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح ، بل الصحيح فما وصفه الاصحاب بالضعف لعدم ملا حظة هذا السند ، مع ان هذا الخبر مشتهر بين العامة و مثبت في كتبهم ، و لهذا عمل به السيد والمفيد وابن ادريس مع عدم عملهم بخبر الواحد و كأن الغالب عليهم ملاحظة بعض مواضع التهذيب ، ولهذا يقع الاغلاط



ثم جاء الى امير المؤمنين عليه السلام فقال : يا امير المؤمنين لقد ورد على شيء ما

منهم كثير اولئك كرها غالباً لان ما نذكركه يدل على اغلاطهم فلا يحتاج الى ذكرهم .  
وروى الشيخ في القوى ، عن شريح قال ميسرة تقدمت الى شريح امرأة فقالت :  
انى جئتكم مناصرة فقال لها : واين خصمك فقالت : انت خصمى فأخلا لها المجلس  
وقال لها : تكلمى فقالت : انى امرأة لى احليل ، ولى فرج فقال : قد كان لامير المؤمنين  
عليه السلام فى هذا قضية ، ورث من حيث جاء البول قالت انه يجرى منهما جميعاً  
فقال لها : من اين سبق البول ؟ قالت ليس شئى منهما يسبق بجيثان فى وقت واحد و  
ينقطعان فى وقت واحد فقال لها : انك تخبرين بعجب فقالت اخبرك بما هو اعجب من هذا  
تزوجنى ابن عم لى وأخذ منى خادماً فوطئتها فأولدتها ، وانما جئتكم لما ولد لى لتفرق  
بينى وبين زوجى فقام من مجلس القضاء فدخل على عليه السلام فاخبره بما قالت  
المرأة فامر بها فادخلت فسألها عما قال القاضى فقالت هو الذى اخبرك قال : فأحضر زوجها  
ابن عمها فقال له على امير المؤمنين عليه السلام : هذه امرأتك وابنة عمك ؟ قال : نعم ، قال : قد علمت  
ما كان ؟ قال : نعم قد اخذت منها خادماً فوطئتها فأولدتها ، قال : ثم وطئتها بعد ذلك ؟ قال : نعم  
قال على عليه السلام : لانت أجرى من خاصى الاسد على بدينار النصى (١) وكان معدلاً ،  
وبسرا تين فانى بهم فقال لهم خذوا هذه المرأة ان كانت امرأة فأدخلوها بيتاً والبسوها  
ثياباً وجردوها من ثيابها وعدوا اضلاع جنبها ففعلوا ثم خرجوا اليه فقالوا له :  
عددا لجنب الايمن اثنا عشر ضلعاً والجنب الايسر احد عشر ضلعاً

فقال على عليه السلام : الله اكبر ايتونى بالحجّام فاخذ من شعرها واعطاه رداء وحذاء  
والحقها بالرجال فقال الزوج : يا امير المؤمنين مرأتى وابنة عمى الحقها بالرجال ؟  
ممن اخذت هذه القضية ؟ قال : انى ورثتها من آدم ، وحواء خلقت من ضلع آدم ، واضلاع  
الرجال اقل من اضلاع النساء بصلع وعدد اضلاعها اضلاع رجل وامرهم فاخرجوا (٢)

(١) علمٌ لذلك العبد ولم يرد (ع) الدينار المقابل للدرهم

(٢) التهذيب باب ميراث الغنثى خبره



سمعت بأعجب منه ثم قرص عليه قصة المرأة فسأها امير المؤمنين عليه السلام عن ذلك فقالت هو كما ذكر فقال عليه السلام لها : ومن زوجك ؟ قالت : فلان فبعث اليه فدعاه فقال : اتعرف هذه قال : نعم ، هي زوجتي فسأله عما قالت فقال : هو كذلك فقال له امير المؤمنين عليه السلام : لانت أجرء من الراكب الاسد حيث تقدم عليها بهذه الحال .

ثم قال يا قنبر ادخلها بيتاً مع امرأة تعدّ اضلاعها فقال زوجها يا امير المؤمنين لا آمن عليها رجلاً ولا ائتمن عليها امرأة فقال امير المؤمنين عليه السلام عليّ بدينار الغصّي وكان من صالحى أهل الكوفة و كان يثق به .

فقال له : يا دينار ادخلها بيتاً وعرضا من ثيابها و مرها أن تشدّ مژراً وعدّ اضلاعها ففعل دينار ذلك و كان اضلاعها سبعة عشر تسعة فى اليمين وثمانية فى اليسار ، فألبسها عليه السلام ثياب الرجال والفلنسة والنعلين والقي عليها الرداء والحقة بالرجال فقال زوجها : يا امير المؤمنين بنت عمى و قد ولدت منى تلحقها بالرجال ؟ فقال : اى حكمت عليها بحكم الله ان الله تبارك وتعالى خلق حواء من ضلع آدم الايسر الاقصى واضلاع الرجال تنقص واضلاع النساء تمام .

وروى الحسن بن محبوب ، عن جميل بن دراج - او جميل بن صالح - عن الفضيل بن يسار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له ما للرجال وليس له ما للنساء قال : هذا يقرع عليه الامام ، يكتب على سهم عبدالله ، ويكتب على سهم آخر

ومخالفته لخبر محمد بن قيس فى الاضلاع يمكن باعتبار الاضلاع الكبيرة فى خبر محمد وفيه مع الصفائر ، ويمكن ان يكون فى واقعتين مع صحة الخبر الاول وتقدمه .  
وروى الحسن بن محبوب رحمته فى الصحيح كالشيخين ، وفيهما (عن مولود ليس له ما للرجال ولا ما للنساء قال : يقرع الامام او المقرع له يكتب على سهم عبدالله ، وعلى سهم امه الله ثم يقول الامام او المقرع : اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون فبين لنا من هذا المولود كيف يورث ما فرضت

أمة الله ، ثم يقول الامام اذ المقرع : ( اللهم انت الله لا اله الا انت ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ) يبين لنا أمر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك . ثم يطرح السهمين في سهام مبهمه ثم تجال فأيهما خرج ورث عليه .

له في الكتاب ثم يطرح السهمان في سهام مبهمه ثم يجال السهم ( السهام - خ - كا ) على ما خرج ورث عليه (١)

وروي في الصحيح ، عن عبدالله بن مسكان ، عن اسحاق الفزاري ( اذ المرادى ) قال : سئل واذا عنده يعني ابا عبدالله عليه السلام عن مولود ولد ليس بذكر ولا أنثى ليس له الأدب كيف يورث ؟ قال : يجلس الامام ويجلس معه ناس فيدعوا الله ويجعل السهام . على أي ميراث يورث ؟ ميراث الذكور أو ميراث الانثى فأى ذلك خرج ورثه عليه ثم قال : وأى قضية اعدل من قضية يجال عليه بالسهام ، ان الله عز وجل يقول ( فسأهم فكان من المدحضين ) (٢) .

ورواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن عبدالله بن مسكان ، عن ابي عبدالله عليه السلام مثله بتغيير ما غير مغير للمعنى (٣) .

وروي في القوي كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن مولود ليس بذكر ولا أنثى ليس له الأدب ، كيف يورث ؟ قال : يجلس الامام ويجلس عنده ناس من المسلمين فيدعوا الله وتجال السهام عليه على أي ميراث يورثه أميرات الذكور أو ميراث الانثى فأى ذلك خرج عليه ورثه ثم قال : وأى قضية اعدل من قضية يجال عليها بالسهام يقول الله تعالى : فسأهم فكان من المدحضين قال : وما من امر يختلف فيه اثنان الأول اصل

(١) الكافي باب آخر منه ( بعد باب ميراث الخنثى ) خبر ٢ والتهذيب باب ميراث

الخنثى خبر ٧ .

(٢) الصافات - ١٤١ وفي القاموس وحضت الحجة دحوضاً بطلت .

(٣) الكافي باب آخر منه خبر ١ والتهذيب باب ميراث الخنثى خبر ٨ .

## باب ميراث المولود يولد وله رأسان

روى أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أحمد بن أشيم ، عن محمد بن القاسم الجوهري ، عن أبيه ، عن حريز بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ولد على عهد أمير المؤمنين عليه السلام مولود له رأسان ، فسئل أمير المؤمنين عليه السلام يورث ميراث اثنين أو واحد ؟ فقال : يترك حتى ينام ، ثم يصاح به فإن اتبها جميعاً معاً كان له ميراث واحد ، وإن اتبته واحد وبقي الآخر نائماً ورث ميراث اثنين .

في كتاب الله ولكن لا يبلغه عقول الرجال (١) .

وفي الموثق ، عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عنهم عليهم السلام عن مولود ليس له مال للرجال ولا للنساء الأتق يخرج منه البول على أي ميراث يورث ؟ قال إن كان إذا بال يتنحى بوله ورث ميراث الذكر وإن كان لا يتنحى بوله ورث ميراث الأنثى (٢) . وتقدم في باب القرعة أيضاً ، وهذه الأخبار بعمومها يصلح حجة لمن يقول بالقرعة في الخنثى ، والله يعلم .

## باب المولود يولد وله رأسان

روى أحمد بن محمد بن عيسى رحمته الله ورواه الشيخان بغير هذا السند أيضاً (٣) عن حريز بن عبد الله رحمته الله ويمكن القول بصحتها لروايته عن حريز ، وطرقه إلى حريز صحيحة وعمل به الأصحاب رحمته الله قال ولد على عهد أمير المؤمنين عليه السلام مولود له رأسان وفيهما (صدران على حق واحد) والحق ومقدار الأزار عند الخصم والحكم

(١-٢) الكافي باب ميراث الخنثى خبر ٢ صدره وذيله والتعذيب باب ميراث الخنثى

خبر ٩-١١ .

(٣) الكافي باب آخر منه (قبل باب ميراث ابن الملاعة) خبر ٢١ والتعذيب باب ميراث

الخنثى خبر ١٢ .

وروى احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي ، عن ابي جميلة قال : رأيت بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد ، تفار هذه على هذه وهذه على هذه .

بالاثنية او الوحدة وإن وقع في الارث ، لكن اذا ثبت به الوحدة فعلمه حكم رجل واحد والاثنية ايضاً كذلك أما في الوضوء فيجب غسل الوجهين واليدين الأربع وإن حكم بوحدة لقوله تعالى (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ (١) على ما ذكره الاصحاب وكذا الذكورية والاثنية بالفرج ويجب مع الوحدة أن يصلّياً ، ولو كانا اثنتين فيجوز أن يصلّي أحدهما ولا يصلّي الآخر معه ، وفي الوضوء ايضاً على الظاهر بأن يتوضأ أحدهما بأن يغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه والرجلين المشتركين بينهما ويصلّي ثم يتوضأ الآخر ويصلّي ، ومع الاثنية يجوز امامة أحدهما وإيتام الآخر به ، وكذا في الشهادة والحجب وفي النكاح كواحد فيجب رضاها معاً على الظاهر وفي الجنابة منهما أو عليهما - الى غير ذلك من الاحكام .

وروى احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي في الصحيح (عن ابي جميلة) كالشيخين (٢) في حق واحد وفيهما متزوجة ولزم ذكرها لظهور الفيرة وفيهما قال (اي ابو جميلة) وحدتنا غير مائة رأى رجلاً كذلك وكانا حائكين يعملان جميعاً على حف واحد (والحف المنوال يلف عليه الثوب) (والحف المنسج) .  
اقول انا أنه قد ولد في جوارنا صبي كان له فروج كثيرة وبينها احليل كثيرة ومات بعد ايام وسمعنا انه ولد من ام هذا الصبي اولاد كلهم من عجائب المخلوقات لكن لم يبق منهم احد .

(١) المائدة - ٦

(٢) الكافي باب آخر منه (قبل باب ميراث ابن الملاحة) خبر ٣ والتهذيب باب ميراث

### باب میراث المفقود

روى یونس بن عبدالرحمن ، عن اسحاق بن عمار قال : قال ابو الحسن عليه السلام في المفقود : يترک بماله اربع سنين ثم يقسم ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - يعنى بعد ان لاتعرف حياته من موته ، ولا يعلم في اى ارض هو ، وبعد ان يطلب من اربعة جواب اربع سنين ولا يعرف له خبر حياة ولا موت ، فحينئذ تمتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها ويقسم ماله بين الورثة على سهام الله عز وجل وفرائضه .

وروى صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن جندب عن هشام بن سالم قال : سأل حفص الاعور ابا عبدالله عليه السلام وانا حاضر فقال : كان لابی أجیر و كان له عنده شيء

### باب میراث المفقود

روى یونس بن عبدالرحمان ، عن اسحاق بن عمار عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخين (۱) ويدل على جواز القسمة بعد اربع سنين .

وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابی ابراهيم عليه السلام قال سأله عن رجل كان له ولد فغاب بعض ولده ولم يدراين هو ومات الرجل كيف يصنع بمیراث الغائب من ابيه ؟ قال : يعزل حتى یجىء قلت : فقد الرجل فلم یجىء فقال : ان كان ورثة الرجل ملاء (ككتاب) بماله اقتسموه بينهم فاذا جاء ردوه عليه (۲) وهذا الخبر مقید للاول .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار مثله .

وروى صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن جندب عليه السلام في الحسن كالصحيح و

(۱) الكافي باب میراث المفقود خبر ۳ .

(۲) اورده والذين بعده في الكافي باب میراث المفقود خبر ۷ و ۸ و ۹ و ۱۰ والتهذيب باب

میراث المفقود خبر ۱-۲-۳ .

فهلك الاجير فلم يدع وارثاً ولا قرابة وقد ضقت بذلك كيف اصنع ؟ فقال : رايك (رايك - نخل) المساكين رايك (رايك - نخل المساكين) قلت : جعلت فداك انى قد ضقت بذلك كيف اصنع ؟ فقال : هو كسبيل مالك فان جاء طالب اعطيته .  
وروى ابن ابي نصر عن حماد ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت عن رجل مات وترك ولداً ، وكان بعضهم غائباً لا يدري اين هو . قال : يقسم ميراثه ويمزول للغائب نصيبه

الشيخان في الصحيح عن هشام بن سالم قال : سأل حفص الاعور عن وفيهما (خطاب الاعور) ولا يترجها لهما المحذور هشام عند الجواب ، ويمكن ان يكونا في واقعيتين للاختلاف ففيهما (سأل خطاب الاعور ابا ابراهيم عليه السلام وانا جالس فقال انه كان عند ابي اجير يعمل عنده بالاجرة ففقدناه وبقي له من اجره شيء ولا نعرف له وارثاً ؟ قال : فاطلبوه ، قال قد طلبناه فلم نجده قال : فقال : مساكين وحرك يديه قال : فاعاد عليه قال : اطلب واجهد فان قدرت عليه والافهم كسبيل مالك حتى يجي له طالب فان حدث بك حدث فأوص به ان جاء له طالب ان يدفع اليه .

والظاهر من قوله عليه السلام (مساكين) مع حركة اليدين ، ان المراد بهما انكم ضعفاء المقول ومطلوبكم التصرف في المال ولا تعلمون انه مع التصرف لا يبقى اجر حفظ مال المؤمن مع انه يلزمكم الغرامة ولا تفهمون ان غرضي الحفظ او فرطتم في اصال المال الى صاحبه ووقعتم في هذه الدغدغة وعلى ما في المتن من قوله عليه السلام **«رايك المساكين»** مكرراً اى انك ترى انه يجب ان يعطى المساكين والحال ان الحكم ليس بذلك ، بل هو كسائر اموالك كاللقطة (او) لانه في ذمته ولم يتعلق بماله ويجب عليه التفحص الى ان يموت ثم يوصى بمقدار المال .

**«وروى ابن ابي نصر»** في الموثق كالصحيح ، وروى الشيخان في الموثق عن اسحاق بن عمار ، عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال : سألت عن رجل كان له ولد غائب بعض ولده ولم يدرا اين هو ومات الرجل فأوصى . يصنع بميراث الرجل الغائب من

قلت : فعليه الزكاة ؟ قال : لا ، حتى يقدم فيقبضه ويحول عليه الحول قلت : فإن كان لا يدري أين هو ؟ قال : ان كان الورثة ملاء اقتصموا ميراثه فإن جاء ردوه عليه .  
وروى يونس بن عبد الرحمن ، عن ابن عون ، عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حق ففقده ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت ؟ ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا ولداً فقال : يطلب قال : ان ذلك قد طال عليه فيتصدق به ؟ قال : يطلب .

ايه ؟ قال : يعزل حتى يجيء ، قلت : فعلى ماله زكاة ؟ قال لا حتى يجيء ، قلت فاذا جاء يزكّيه ؟ قال : لا حتى يحول عليه الحول في يده قلت : فقد الرجل فلم يجيء ؟ قال : ان كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتصموا بينهم فاذا جاء ردوه عليه .

وفى الموثق كالصحيح ، عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المفقود يحبس ماله عن الورثة قدر ما يطلب في الارض اربع سنين ، فان لم يقدر عليه قسم ماله بين الورثة وان كان له الولد حبس المال وافق على ولده ، تلك الاربع سنين (۱)  
وروى يونس بن عبد الرحمن عن ابن عون رضي الله عنه وفيه ( عن ابن ثابت وابن عون ) ، والظاهر ان ابن ثابت محمد بن ابي حمزة الثقة فيكون صحيحاً وفيه ( عن ابي ثابت وابن عون ) فهو قول كالصحيح كالأصل رضي الله عنه عن معاوية بن وهب رضي الله عنه يدل على لزوم الطلب وعدم التصدق .

وروي في القوي كالصحيح ، عن الهيثم صاحب الخان قال : كتبت الى عبد صالح عليه السلام اني اتقبل الفنادق (والفندق كقنفذ خان السبيل) فينزل عندي الرجل فيموت فجأة لا اعرفه ولا اعرف بلاده ولا ورثته فيبقى المال عندي كيف اصنع به ولمن ذلك المال ؟ فكتب : انزكه على حاله ( اي حتى يجيء صاحبه او للتقية ) فان سلاطين العامة يأخذونه جبراً .

(۱) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب ميراث المفقود خبر ۲-۱۰-۳-۶

والتهذيب باب ميراث المفقود خبر ۳-۵-۷-۶-۸



وقد روى في هذا خبر آخر: أن لم تجد له وارثاً وعرف الله عز وجل منك الجهد فتصدق بها .

﴿وقد روى الخ﴾ روى في القوي كالصحيح ، عن نصر بن حبيب صاحب الخان قال : كتبت الى عبد صالح عليه السلام قد وقعت عندي مأتادهم واربعة ذراهم (او اربعون درهماً كما في ب) وانا صاحب فندق ومات صاحبها ولا اعرف له ورثة فأبكت في اعلامي حالها وما صنع بها فقد ضفت بها ذرعاً ، فكتب : اعمل فيها واخرجها صدقة قليلاً قليلاً حتى تخرج .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح ، عن علي بن مهزيار قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن دار كانت لامرأة وكان لها ابن وابنة فقاب الابن بالبحر وماتت المرأة فادعت ابنتها ان امها كانت صيرت هذه الدار لها وباعت اشخاصاً منها وبقيت في الدار قطعة الى جنب دار رجل من اصحابنا وهو يكره ان يشتريها لغيبة الابن وما يتخوف من ان لا يحل شرائها وليس يعرف للابن خبر؟ فقال لي : ومنذ كم غاب؟ فقلت منذ سنين كثيرة قال : ينتظر بها غيبة عشر سنين ثم يشتري فقلت له : فاذا انتظر بها غيبة عشر سنين يحل شرائها؟ قال : نعم .

والظاهر الفرق بين تصرف الوارث او غيره على ما ظهر من الاخبار بجواز تصرفه بعد اربع سنين مع الملائه ، والاحوط بعد عشر سنين ، والمشهور بين الاصحاب الا تتظار الى مدة لا يعيش بعدها غالباً وهو مائة وعشرين سنة ، لكن يلزم الضرر على الورثة فالعمل بالنص الصحيح اولى ، ويمكن القول بها اذا لم يعرف له وارثاً فالصبر اولى حينئذ .

### باب ميراث المرتد

روى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنات قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ارتد عن الاسلام لمن يكون ميراثه ؟ قال : يقسم ميراثه على ورثته على كتاب الله عز وجل .

### باب الميراث المرتد

﴿ روى الحسن بن محبوب . عن أبي ولاد الحنات ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿ قال : يقسم ميراثه على ورثته ﴾ المسلمين ومنهم اولاد صفار الذين كانوا له في الاسلام ، بل بعمومه يشمل من حصل له بعد الارتداد اذا حصل له مال آخر فان امواله بارتداده صار ميراثا اذا كان عن فطرة ، ولو كان مليا فبعد قتله امواله . وروى في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال : من رغب عن دين الاسلام وكفر بما اقر الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبات امراته منه وتقسم ما ترك على ولده - وهذا للفطري ويدل على عدم قبول توبته .

ويمكن حمله على الاستتابة ، لانه يجب قتله اجماعاً - كما روي في الصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال : سأله عن مسلم تنصر قال : يقتل ولا يستتاب ، قلت : فنصراني اسلم ثم ارتد عن الاسلام قال : يستتاب فان رجع ، والاقتل (٢) .

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب ميراث المرتدين خبر ٢-٣ والتهذيب باب -

ميراث المرتد ومن يستحق الدية الخ خبر ٣ - ٢

(٢) اورده والذي بعده في الكافي باب حد المرتد خبر ١٠ - ١١ من كتاب الحدود

واورد الاول التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ٩ من كتاب الحدود والثاني في باب ميراث المرتد

ومن يستحق الدية الخ خبر ٥ من كتاب الفرائض .

وروی الحسن بن محبوب ، عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا ارتد الرجل المسلم عن الاسلام بآث منه امرأته كما تبين المطلقة ثلاثا ، وتعد منه كما تعد المطلقة ، فإن رجع الى الاسلام و تاب قبل ان تزوج فهو خاطب ولا عدة عليها له وإما عليها عدة لغيره فان قتل او مات قبل إقضاء العدة اعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها فهي ترثه في العدة ولا يرثها ان مات وهو مرتد عن الاسلام .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عمار الساباطي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجهده محمداً عليه السلام بوثه وكذبه فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه ، و امرأته بائنة منه يوم ارتد ، فلا تقر به ، و يقسم ماله على ورثته و تعد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها ، وعلى الامام ان يقتله ولا يستتبه .

وروی الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخين (۱) وظاهره حكم الملى ، و يحتمل التعميم فيقبل اسلامه لنكاح المسلمة وان لم يسقط عنه القتل .

وروی في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت مرتداً عن الاسلام ولما اولاد قال : فقال : ماله لولد المسلمين .  
وروی الشيخ في الصحيح ، عن الحسين بن سعيد قال : قرأت بخط رجل الى أبي الحسن الرضا عليه السلام : رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب ؟ فكتب عليه السلام يقتل .

(۱) اورده واللذين يعلوه في التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ۲۲ - ۲۷ - ۱۰ من

كتاب الحدود و اورد الاولين في الكافي باب ميراث المرتد عن الاسلام خبر ۳ - ۱ من كتاب المواهب .

## باب ميراث من لا وارث له

روى العلامة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : من مات و ليس له وارث من قرابة ولا مولى عتاقة قد ضمن جريرته فماله من الأتفال .

هذا بالنظر الى الرجل واما المرأة فتستتاب ولا تقتل وان كانت عن فطرة كما تقدم في باب الارتداد .

## باب ميراث من لا وارث له

﴿روى العلامة﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال من مات و ليس له وارث من قرابة﴾ وان بعد ﴿ولا مولى عتاقة قد ضمن جريرته﴾ اى اذا كان معتق لم يعتقه في الكفارة والندور فهو يرثه ، وكذا اذا اعتقه فيها وضمن جريرته فهو يرثه ﴿فماله من الأتفال﴾ اى من الزيادات على الخمس مما قرده الله لرسوله ﷺ ، وبعده للإمام القائم مقامه .

أما ولاء العتق وضمن الجريرة فقد تقدم الأخبار فيه ، ويزيد بياناً ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن عيسى بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قالت : عايشة لرسول الله ﷺ : ان أهل بريدة اشترطوا ولائها فقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن اعتق (٢) .

وفي الصحيح ، عن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل اشترى عبداً له اولاد من امرأة حرة فأعتقه قال : ولاء ولده لمن اعتقه .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال النبي ﷺ : الولاء لمن اعتق .

(١) الكافي باب من مات و ليس له وارث خبر ٢ والتهذيب باب ميراث من لا وارث له خبر ٣ .

(٢) اوردته والثلاثة التي بعده في الكافي باب ان الولاء لمن اعتق خبر ٣-٤-١-٢ من كتاب العتق والتهذيب باب العتق واحكامه خبر ١٣٧-١٢٠-١٣٩-١٣٦ من كتاب العتق

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث بريرة أن النبي ﷺ قال لعائشة اعتقي فإن الولاء لمن اعتق .

وفي الصحيح ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا والى الرجل الرجل فله ميراثه وعليه مقلته (أي دينه) أو قتل خطأ أو شبه عمد (١) .

وفي الصحيح . عن أبي بصير . عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المملوك يعتق سائبة قال : يتولى من شاء وعلى من يتولى جريرته وله ميراثه قلنا له : فإن سكت حتى يموت ولم يتول أحداً ؟ قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين .  
واعلم أن اليهوديين الأئمة عليهم السلام وبين اصحابهم أن المراد بيت مال المسلمين بيت الإمام تقي من سلاطين الوقت ، وهذا مراد من قال من اصحابنا أيضاً فلا يرد الاعتراض عليهم لأن الوجه الباعث على التقي أهم عليه السلام هو الباعث لهم أيضاً فإن التقي التي الحال ليست في زمان قدمائنا و كان اصحابنا معاشرين مع العامة وكانوا يباحثون معهم في الأصول والفروع ولا يفتقون في الجميع سوى الماليات وهم يتقون منهم في ذلك كثيراً والآفال مستبعد كثيراً من فحول الاصحاب تركهم الاخبار المتواترة لبعض الاخبار الواردة تقي ظاهرة .

وفي الصحيح ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن مملوك اعتق سائبة قال : يتولى من شاء وعلى من تولاه جريرته وله ميراثه ، قلت : فإن سكت حتى يموت ؟ قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين و رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عنه عليه السلام .

وفي الصحيح . عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن نكل بمملوكه ، أنه حر لا سييل عليه سائبة يذهب فيتولى إلى من أحب

(١) أورده واللذين بعده في الكافي باب ولاء السائبة من كتاب الموارد خبر ٣-٢  
٨- وأورد الأول والاخير في التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٠-١٦ من كتاب القرائن

فإذا ضمن جريرته فهو يرثه (١) .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من مات وترك ديناً فعملينا دينه ومن مات وترك مالا فلورثته ، ومن مات وليس له موالٍ فماله من الأنفال (٢) .

وفي الصحيح ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى ( يسئلونك عن الأنفال ) قال : من مات وليس له مولى فماله من الأنفال (٣) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عيسى ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : الإمام وارث من لا وارث له (٤) .

و روى الشيخ في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن اعتق عبداً سائبة أنه لا ولاء لمواليه عليه ، فإن شاء نوالى إلى رجل من المسلمين فليشهد أنه يضمن جريرته وكل حدث يلزمه فإذا فعل ذلك فهو يرثه وإن لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد إلى إمام المسلمين (٥) .

وفي الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : السائبة ليس لاحد عليها سبيل فإن و إلى احداً فميراثه له و جريرته عليه و ان لم يوال احداً فهو لأقرب الناس لمولاه الذي اعتقه - أي من النار و هو الإمام وذلك أيضاً للنفقة .

(٢-١) الكافي باب ولاء السائبة غير ٩ والتهذيب باب العتق غير ٣٥ من كتاب العتق و باب من الزیادات غير ١٨ من كتاب الفرائض .

(٢-٣) الكافي باب ان الولاء لمن اعتق غير ٢-٣ .

(٥) أورده والأربعة التي بعده في التهذيب باب من الزیادات غير ١٢-١٥-٢٣-٢١

- ١٣ من كتاب الفرائض

وقد روى في خبر آخر : ان من مات و ليس له وارث فماله لهمشهر يجه -  
يعنى اهل بلده .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - متى كان الامام ظاهراً فماله للامام  
ومتى كان الامام غائباً فماله لاهل بلده متى لم يكن له وارث ولا قرابة اقرب اليه  
منهم بالبلدية .

وفي الصحيح، عن عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال اختلف على عثمان  
في الرجل يموت وليس له عصبه يرثونه وله ذوقرابة لا يرثونه فقال عليه السلام : ميراثه لهم  
يقول الله : واولوا الارحام بعضهم ادنى ببعض في كتاب الله وكان عثمان يقول : يجعل  
في بيت مال المسلمين .

وفي الصحيح ، عن ابي عبيدة قال : سالت ابا عبدالله عليه السلام من رجل اسلم قتوالى  
الى رجل من المسلمين ؟ قال : ان ضمن عقله وجنايته ورثه و كان مولاه .  
وفي الموثق كالصحيح من معوية بن عمار ، عن ابي عبدالله قال : سمعته يقول :  
من اعتق سائبة فليتول من شاء وعلى من والى جريته ، و له ميراثه فان سكت  
حتى يموت اخذ ميراثه فجعل في بيت مال المسلمين - وتقدم اخبار صحيحة كثيرة  
في ان ميراث من لا وارث له للامام .

وقد روى في خبر آخر عليه السلام رواه الشيخان في الحسن كالصحيح عن خلاد  
السندی (وله كتاب معتبر) عن ابي عبدالله قال : كان على عليه السلام يقول : في الرجل  
يموت و يترك مالا وليس له احد اعطى المال همشاريجه (۱) ( معرب هم شهرى  
اى اهل البلد ) .

وفي الصحيح ، عن داود عن ذكره عن ابي عبدالله قال : مات رجل على عهد  
امير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع امير المؤمنين عليه السلام ميراثه الى

(۱) اورده والذي بعده في التهذيب باب ميراث من لا وارث لمن العصبه الخ خبر ۴-۵

والكافي باب من مات وليس له وارث خبر ۵-۶



وروى الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم قتل وله أب نصراني لمن تكون دينه ؟ قال : تؤخذ فتجعل في بيت مال المسلمين لأن جنايته على بيت مال المسلمين .

همشهر بجه .

فيمكن ان يكون عليه السلام دفعه اليهم ليوصلوا الى وارثه او يكونون وراثته اولما كان ماله ، كان له عليه السلام ان يدفع الى من يريد ، ويمكن ان يكون فعل ذلك لئلا يدفع الى بيت المال ويصير بدعة لمن يجبي بعده من سلاطين الجور وكان غرضه عليه السلام انهم أولى من بيت المال .

كما رواه الكليني في القوي ، عن مروك بن عبيد ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : دخلت عليه وسلمت وقلت : جعلت فداك ما تقول في رجل مات وليس له وارث الاخ له من الرضاة يرثه ؟ قال : نعم اخبرني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال من شرب من لبننا اوارضع لنا ولداً فنحن آباءه .

ولا خلاف في ان ولد الرضاة لا يرث فيمكن ان يكون الوجه ما ذكرناه والله تعالى يعلم ،

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية ﴾ في الصحيح كالشيخ (١)  
﴿ عن سليمان بن خالد ﴾ ، ويدل على انه اذا لم يكن للمسلم وارث مسلم فميراثه للامام عليه السلام .

وروى في القوي كالصحيح ، عن محمد بن القاسم بن فضيل بن يسار عن ابي الحسن عليه السلام في رجل صار في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثاً كيف يصنع بالمال ؟ قال : ما عرفك لمن هو يعني نفسه اي انت عارف بان ميراث من لا وارث له للامام

(١) التهذيب باب ميراث اهل المال المختلفة الخ خبر ٢١ ، وباب ميراث المفقود خبر ٨

### باب ميراث اهل الملل

لايتوارث اهل ملتين ، المسلم يرث الكافر ، و الكافر لا يرث المسلم ، وذلك ان اصل الحكم في اموال المشركين أنها فيئ للمسلمين ، وان المسلمين احق بها من المشركين ، وان الله عز وجل انما حرم على الكفار الميراث عقوبة لهم بكفرهم كما حرم على القاتل عقوبة لقتله .

فكيف تسأل عنه (١) .

وفي الموثق ، عن محمد بن مسلم عن احد هما عليه السلام قال : سألته عن السائبة و الذي كان من اهل الذمة اذا دالى احداً من المسلمين على ان يعقل عنه فيكون له ميراثه أيجوز ذلك ؟ قال : نعم (٢) .

### باب ميراث اهل الملل

﴿ روى محمد بن سنان عن عبد الرحمن بن اعين ﴾ ورواه في القوي كالصحيح عن عبد الله بن اعين ﴿ ان الله لم يزدنا ﴾ وفيهما (لم يزدنا) ﴿ الأعزأ ﴾ اي كيف يكون كذلك بأن يكون يرث في حال كفره ولا يرث في حال اسلامه فيكون الاسلام حينئذ سبباً لذلك الحال ان رسول الله ﷺ قال : ان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه . وغير من الاخبار المتقدمة ﴿ فنحن نرثهم ولا يرثونا ﴾ فزادنا الاسلام عزاً وخيراً لا ذلاً وشرأ ، وهذه المكالمات تعريضات على العامة .

(١) التهذيب باب ميراث المفقود خبر ٩ .

(٢) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٣ من كتاب القرائن .

(٣) الكافي باب ميراث اهل الملل خبر ٢ والتهذيب باب ميراث اهل الملل المختلفة

فَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَجْرِمُ وَعُقُوبَةُ يَحْرُمُ الْمِيرَاثُ ؟ وَكَيْفَ صَارَ الْإِسْلَامُ يَزِيدُهُ  
شَرًّا ؟ مَعَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ (۱) وَمَعَ قَوْلِهِ ﷺ - (۲)  
لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ (ضَرَارٌ) فِي الْإِسْلَامِ فَلَا إِسْلَامَ يَزِيدُ الْمُسْلِمَ خَيْرًا ، وَلَا يَزِيدُهُ شَرًّا .  
وَمَعَ قَوْلِهِ ﷺ : الْإِسْلَامُ يَمْلَأُ وَلَا يَمْلَأُ عَلَيْهِ ، (۳) وَالْكَفَارَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ ، لَا يَحْجِبُونَ  
وَلَا يَرِثُونَ .

وَرَوَى عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّثَلِيِّ أَنَّ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ كَانَ بِالْيَمَنِ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ وَ  
قَالُوا : يَهُودِيٌّ مَاتَ وَتَرَكَ أَخًا مُسْلِمًا ، فَقَالَ مَعَاذٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :  
الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، فَوَرِثَ الْمُسْلِمُ مِنْ أَخِيهِ الْيَهُودِيَّ .

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي النَّصْرَانِيِّ  
يَمُوتُ وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ ، قَالَ : إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزِدْنَا بِالْإِسْلَامِ الْأَعْزَاءَ فَحَمَلَتْهُمُ  
وَلَا يَرِثُونَا .

وَرَوَى زُرْعَةُ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ الْمُسْلِمِ هَلْ يَرِثُ

وَرَوَى الشَّيْخَانِ فِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ ، عَنْ جَمِيلٍ وَهَشَامٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ  
أَنَّهُ قَالَ : فِيمَا رَوَى النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ فَقَالَ : لَرِثْتُمْ  
وَلَا يَرِثُونَا إِنْ الْإِسْلَامُ لَمْ يَزِدْهُ فِي حَقِّهِ الْأَشَدُّ (۴) .

وَرَوَى زُرْعَةُ عَنْ سَمَاعَةَ فِي الْمَوْثِقِ وَالشَّيْخَانِ فِي الْمَوْثِقِ كَالصَّحِيحِ ، وَبَدَّلَ

(۱) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْحَاكِمُ ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ مِنْ حَدِيثِ مَعَاذٍ كَمَا يَأْتِي  
عَنْ قَرِيبٍ .

(۲) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَاحْمَدُ بْنُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِبَادَةُ وَفِيهِمَا لَاضِرٌّ وَلَا ضَرَرٌ .

(۳) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي الشَّعْبِ عَنْ مَعَاذٍ وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ  
عَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ بِدُونِ قَوْلِهِ (عَلَيْهِ) بِسَنَدٍ مَرْفُوعٍ كَمَا فِي كَشْفِ الْخِطَاءِ لِلْمِجْلُونِيِّ - هَذِهِ  
الْحَوَاشِي الثَّلَاثُ مَأْخُودٌ مِنْ هَامِشِ الْفَقِيهِ الْمَطْبُوعِ بِتَصْحِيحِ الْفَقَارِيِّ شُكْرًا لِقَدَرِهِ .

(۴) أَوْرَدَهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي الْكَافِي بِأَبْوَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمَلَلِ خَبَرٌ ۱-۲-۳-۴-۵ وَالتَّهْذِيبِ

بَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمَلَلِ الْمُخْتَلَفَةِ الْخَبَرُ ۱-۲-۳-۴-۵-۶

المشرك؟ فقال : نعم فاما المشرك فلا يرث المسلم .

وروى موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يتوارث أهل ملتين نحن نرثهم ولا يرثونا فإن الله عز وجل لم يزدنا بالاسلام الأعزاً .

وروى الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المسلم يحجب الكافر وورثته ، والكافر لا يحجب المؤمن ولا يرثه .

وروى الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد (الحناط) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : المسلم يرث امرأته الذمية وهي لا يرثه .

على ان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم ، فنفي التوارث نفى الميراث عن الجاهلين معاً ، بل الميراث من جانب واحد فورد النفي على القيد ، هذا الوصح الخبر ، والظاهر انه من مقترياتهم وان ورد في طرفنا نفية كما ينبغي .

﴿وروى موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن أعين﴾ وفيهما (عن عبد الله بن أعين) في القوي كالصحيح ﴿قال لا يتوارث﴾ أي من الجاهلين معاً ﴿أهل ملتين﴾ أي ملة الاسلام وملة الكفر فان الكفر ملة واحدة .

﴿وروى الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح﴾ في القوي كالصحيح وعمل به الاصحاب ﴿قال : المسلم يحجب الكافر﴾ أي يمنعه من الميراث قريباً كان المسلم او بعيداً ، قريباً كان الكافر او بعيداً ، مسلماً كان الميت او كافراً فلو كان المسلم ضامن جريرة يحجب اولاد الكافر عن الميراث ، بل لو اسلم قريب بعيد على ميراث قبل القسمة جازا الميراث من الاولاد ﴿والكافر لا يحجب المسلم﴾ ولو كان الكافر قريباً والمسلم بعيداً ﴿ولا يرثه﴾ أي المسلم فلو لم يكن للمسلم الورثة كفار ورثة الاهام عليه السلام .

﴿وروى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح ، والشيخان في الحسن كالصحيح ﴿عن أبي ولاد الحناط﴾ ويبدل على ان الزوج المسلم يرث الزوجة الكافرة دون العكس ولا يبدل على انه يأخذ جميع التركة اذا لم يكن معه مسلم بل محتمل للامرين .

وروى الحسن بن علي الخزاز ، عن أحمد بن عائذ ، عن أبي خديجة عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يرث الكافر المسلم ، وللمسلم أن يرث الكافر إلا أن يكون  
المسلم قد أوصى للكافر بشيء .

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول :  
لا يرث اليهودي والنصراني المسلمين ، ويرث المسلمون اليهودي والنصراني .  
وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا  
جعفر عليه السلام عن رجل مسلم مات وله أم نصرانية وله زوجة وولد مسلمون فقال :  
إن أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه أعطيت السدس ، قلت : فإن لم تكن له امرأة ولا  
ولد ولا وارث له سهم في الكتاب من المسلمين وأمهم نصرانية وقرابته نصارى ممن

وروى الحسن بن علي الخزاز رحمته الله في الوشا في الحسن و الشيخ في الموثق (١)  
والاستثناء منقطع أي يجوز للمسلم أن يوصي للكافر بشيء وإن كره كراهة شديدة  
لأنه موادة وقال الله تعالى : لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله  
ورسوله (٢) .

وروى عاصم بن حميد رحمته الله في الحسن كالصحيح كالشيخين (٣) عن محمد  
بن قيس رحمته الله وفي الدلالة كالسابق .

وروى الحسن بن محبوب عن ابن رئاب ، عن أبي بصير رحمته الله في الصحيح كالشيخين  
ويدل على أن الكافر لا يرث المسلم ، فلو أسلم أحد من قرابته قبل القسمة بين المسلمين

(١) التهذيب باب ميراث أهل الملل المختلفة الخبر ٢٨

(٢) المجادلة - ٢٢

(٣) أورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب ميراث أهل الملل المختلفة خبر ٢-١٥

١٦-٢٣-٢٢-١٩ وأورد الثاني في الكافي باب ميراث أهل الملل خبر ٢ والثالث والرابع في  
باب آخر في ميراث أهل الملل خبر ٢-٣ والخامس في باب أن ميراث أهل الملل بينهم على كتاب الله  
وسنة نبيه صلى الله عليه وآله خبر ١

له سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين لمن يكون ميراثه؟ قال: أن أسلمت أمه فإن جميع ميراثه لها، وإن لم تسلم أمه وأسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب فإن ميراثه له، وإن لم يسلم من قرابته أحد فإن ميراثه للامام.

شاركهم، ولو لم يكن وارث مسلم وأسلم أحدهم أخذ الميراث (وقيل) إن الميراث للامام لأنه كالوارث الواحد وبموته انتقل إليه عليه السلام، والأخبار حجة عليه لكن إن لم يسلم أحدهم كان الميراث للامام ولا يرث الكافر المسلم.

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من أسلم على ميراث قبل أن يقسم، فله ميراثه، وإن أسلم بعدما قسم فلا ميراث له، وتقدم خبر محمد بن مسلم.

وروي في الصحيح، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام كان يقضي في الموارث فيما أدرك الإسلام من مال مشرك تركه لم يكن قسم قبل الإسلام أنه كان يجعل للنساء والرجال حظوظهم منه على كتاب الله وسنة نبيه (ص). وفي الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الموارث ما أدرك الإسلام من مال مشرك لم يقسم فإن للنساء حظوظهن منه فهذين الخبرين يحتملان وجوها (منها) أنه إذا أسلم واحد من الورثة أو أكثر قبل القسمة فإنه يشاركهم، ولو كان امرأة ردأ على بعض العامة أنه لا يرث منهم سوى الرجال أو العصب.

كما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح، عن عبدالرحمان بن اعين قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لا ترداد بالإسلام الأعزاً فنحن نرثهم، ولا يرثونا، هذا ميراث أبي طالب في أبنائنا فلا نراه إلا في الولد والوالد، ولا نراه في الزوج والمرأة.

وكانه عليه السلام ألزمهم بأنه ورثنا من أبي طالب عليه السلام فلو كان مشركاً لما ورثنا منه باعتقادكم في عدم الارث و كان الارث عند فتح مكة بمحضر رسول الله ﷺ فيلزم بطلان قول العامة (إمّا) في عدم إسلامه (وإمّا) في عدم ارث المسلم من الكافر

وعدم توريث الزوجة و الزوج منه باعتبار أن زوج بناتنا ليس بوارث منه ، وكذا زوجة بنينا ، وكان ظاهره معهم تقية .

وفي الموثق ، عن ابي العباس البقباق قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : من اسلم على ميراث قبل ان يقسم فهو له .

(ومنها) (١) ان يكون المراد منهما انه يجري على اهل الذمة احكام الموارث وليست كغيرها من الاحكام بأن تكون مغيرة (٢) في الحكم اذ الى اهل ملتهم كما قال الله تعالى : (فإن جأؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم) (٣) .

(ومنها) ان يكون المراد منهما انهم اذا اسلموا وكان لم يقسم بينهم التركة يقسم التركة بينهم على قانون الاسلام و ليس لهم ان يقولوا : ان المال بموته انتقل الينا على القانون السابق على الاسلام فنقسمه عليه ، والظاهر الاول في نظري وان كان الظاهر من شيخنا الاقدم محمد بن يعقوب انه فهم المعنى الثاني او الثالث حيث صدر بهما بـ (باب ان ميراث اهل الملل بينهم على كتاب الله عز وجل) .

وروي في القوي ، عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال : لو ان رجلاً ذمياً اسلم وابوه حتى ولايه ولد غيره ثم مات الاب ورثه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً (٤) .

وروي في القوي ، عن ابي عبدالله عليه السلام في يهودي او نصراني يموت وله اولاد مسلمون واولاد غير مسلمين فقال : هم على موارثهم - فيمكن حمله على التقية ،

(١) عطف على قوله (ومنها) انه اذا اسلم الخ

(٢) هكذا في النسخ لكن الصواب مغيرين بالجمع

(٣) المائدة - ٣٢

(٤) اورده واللذين بعده في التهذيب باب ميراث اهل الملل المختلفة الخ خبر ٢٥-٢٦

٢٩ واورد الاولين في الكافي باب من يترك من الورثة بعضهم مسلمون الخ خبر ١-٢



و روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عبد الملك بن أعين او مالك بن أعين عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن نصراني مات وله ابن اخ مسلم ، وابن اخ مسلم ، وللنصراني اولاد وزوجة نصراني ، فقال : ارى ان يعطى ابن أخيه المسلم ثلثي ماله ، ويعطى ابن أخيه المسلم ثلث ماله ان لم يكن له ولد صفار ، فان كان له ولد صفار فان على الوارثين ان ينقضا على الصفار مما ورثا عن أبيهم حتى يدركوا .

و كأن مراده (ع) انهم على موارثتهم الصحيحة وهي ارث المسلم دون الكافر . و روى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام في يهودي او نصراني يموت وله اولاد غير مسلمين فقال : هم على موارثتهم . ويحمل على ما لم يكن له قريب من المسلمين وان كان بعيداً . و روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عبد الملك بن أعين او مالك بن أعين وفيهما (عن مالك بن أعين) (١) وعلى اى حال فالنخبة قوى كالصحيح وان كان على تقدير كونه عبد الملك يكون حسناً لكن الاشتراك بينه وبين القوى يصيره قوياً ، مع ان الظاهر انه سهو النساخ واكثر الاصحاب سموه صحيحاً ، وكأبه على مصطلح قدمائنا .

والانفاق والتسليم اليهم بعد البلوغ مخالفاً لاكثر الاخبار ، فيمكن حمله على الاستحباب (او) على خصوص الواقعة بأن يخص العمومات به ويعدل في الجملة على ان المسلم يحجب الكافر اذا كان المورث كافراً كما دل عليه عليه الخبر عن الحسن بن صالح المتقدم ، وأما الحجب في صورة اسلام المورث فلا شك فيه وتقدم فيه الاخبار الكثيرة وسيجيء ايضاً .

روى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن مهزم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد

(١) الكافي باب آخر في ميراث اهل الملل خبر ١ والتهذيب باب ميراث اهل الملل

قيل له : كيف ينفقان على الصغار ؟ قال : يُخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويُخرج وارث الثلث ثلث النفقة فإذا أدر كوا قطعوا النفقة عنهم ، قيل له : فإن أسلم اولاده وهم صغار ؟ فقال : يدفع ما ترك أبوهام إلى الامام حتى يدركوا ، فإن أتموا على الاسلام إذا أدر كوا دفع الامام ميراثه اليهم ، وإن لم يتموا على الاسلام اذا أدر كوا دفع الامام ميراثه إلى ابن أخيه وإلى ابن اخته المسلمين ، يدفع إلى ابن أخيه ثلثي ما ترك (ويُدفع - غ) إلى ابن اخته ثلث ما ترك .

مسلم وله ام نصرانية وللعبد ابن حر قيل أرأيت ان ماتت ام العبد وتركت مالا ؟ قال : يرثها ابن ابنها الحر (١) .

وفى الصحيح ، عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل مسلم قتل وله اب نصراني لمن يكون دينه ؟ قال : يؤخذ دينه فيجعل في بيت مال المسلمين لان جنائته على بيت مال المسلمين (٢) .

( فاما ) مارواه في الموثق ، عن حنان بن سدير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته بتوارث اهل ملتين ؟ قال : لا (٣) .

وفى الموثق ، عن جميل ، عن ابي عبدالله عليه السلام في الزوج المسلم واليهودية والنصرانية انه قال : لا يتوارثان .

وفى الموثق ، عن محمد بن حمران ، عن ابي عبدالله عليه السلام مثله .

( فحمل ) على نفى التوارث من الجائدين مع رعاية التقية ، لما رواه في القوي ، عن عبد الرحمن بن اعين قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قوله : لا يتوارث اهل ملتين فقال : قال ابو عبدالله عليه السلام نرثهم ولا يرثونا إن الاسلام لم يزد في ميراثه الاشد .

(٢-١) الكافي باب الرجل يترك وارثين احدهما حرا والآخر مملوك خبر ١١ والتهذيب باب

ميراث اهل الملل المختلفة الخبر ١٨-٢١

(٣) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب ميراث اهل المختلفة والاعتقادات المتباينة

خبر ٧-٨-٩-١١-١٢-١٣-٢٧١٠

وروى ابن أبي عمير ، عن ابراهيم بن عبد الحميد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام :  
نصراني أسلم ثم رجع الى النصرانية ثم مات قال : ميراثه لولده النصارى ، و مسلم  
تنصر ثم مات ، قال : ميراثه لولده المسلمين .

### باب ميراث المماليك

روى محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله

وفي القوي ، عن أبي العباس قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا يتوارث  
اهل ملتين يرث هذا هذا ، وهذا هذا الا ان المسلم يرث الكافر ، و الكافر لا يرث  
المسلم .

(فاما) ما رواه في الموثق عن عبد الرحمن البصري قال : قال ابو عبد الله عليه السلام  
قضى امير المؤمنين عليه السلام في نصراني اختار زوجته الاسلام و دار الهجرة  
انها في دار الاسلام لا تخرج منها ، وان يضمنها في يد زوجها النصراني ، وانها لا ترثه  
ولا يرثها :

وعن امير المؤمنين عليه السلام انه قال للنصراني الذي اسلمت زوجته فضمنها  
في يدك ولا ميراث بينكما .

(فيحملان) على التقية ، مع انه يمكن ان يكون المنفى التوارث من الجانبين  
(واما) وضع المسلمة على يد النصراني (فيحمل) على انه لا يمكن منها ليلا ولا الغلوة  
نهاراً او الى انقضاء العدة لعله يسلم فيها ويكون اولي بها .

وروى ابن أبي عمير ، عن ابراهيم بن عبد الحميد في الموثق كالصحيح  
كالشيخ قال : ميراثه لولده النصارى اي الصفار منهم لانهم في حكم المسلم

### باب ميراث المماليك

سيجىء انه لا يرث العبد الحر ولا الحر العبد روى محمد بن أبي عمير عن

ﷺ قال: كان امير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله ام مملوكة، قال: تشتري من مال ابنها، ثم تعتق ثم تورث.

وروى حنان بن سدير، عن ابن ابي يعفور، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: مات مولى لعلی عليه السلام فقال: انظروا هل تجدون له وارثاً؟ فقل

هشام بن سالم عن سليمان بن خالد في الصحيح كالشيخين بسندي (۱)، ويدل على انه يشتري الامام المملوكة وتعتق وتورث:

وروي في الصحيح، عن عبد الله بن سنان قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله ام مملوكة قال: تشتري امه وتعتق ثم يدفع اليها بقية المال.

وفي الحسن كالصحيح، عن عبد الله بن سنان، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: فني امير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت وله ام مملوكة وله مال ان تشتري امه من ماله ويدفع اليها بقية المال اذا لم يكن له ذوق رابة لهم سهم في الكتاب (او في كتاب الله). وفي القوي، عن عبد الله بن طلحة، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل مات وترك مالا كثيراً وترك امأ مملوكة واختاً مملوكة قال: يشتريان من مال الميت ثم يعتقان و يورثان، قلت: ارايت ان ابي اهل الجارية كيف يصنع؟ قال ليس لهم ذلك و يقومان قيمة عدل ثم يعطى مالهم على قدر القيمة، قلت: ارايت لو انهما اشتريتا ثم اعتقتا ثم ورثتا من بعدهم كان يرثهما؟ قال: يرثهما موالى ابنتهما لانهما من مال الابن.

و روى حنان بن سدير في الموثق كالشيخين (۲)، و يدل على اشتريتا شراء الولد.

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ميراث المالك خبر ۵-۲-۷-۶  
(۲) اورده و الذي بعده في الكافي باب ميراث المالك خبر ۸-۴ و التهذيب باب الحرا اذا مات وترك وارثاً خبر ۲-۶

له : ان له ابنتين باليامة مملوكتين فاشتراهما من مال الميت ، ثم دفع اليهما بقية الميراث .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن جميل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ويترك ابناً مملوكاً قال : يشتري ابنه من ماله فيعتق ويورث ما بقى .  
وفى رواية ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : كان على عليه السلام اذامات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم ورثها .

وروى عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن ادعى عبدان زعم انه ابنه ، انه يعتق من مال الذي ادعاه ، فإن توفى المدعى وقسم ماله قبل ان يعتق العبد فقد سبقه المال وان اعتق قبل ان يقسم ماله فله نصيبه منه .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن جميل في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح ويدل على شراء الولد .

وفى رواية ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد في الصحيح كالشيخ (١)  
وله امرأة مملوكة ويدل على انه تشتري الزوجة ايضاً وان كان قريباً بالسبب دون النسب واكثر الاصحاب على عدم فك الزوجين والخبر الصحيح حجة عليهم وروى  
عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان في الصحيح انه يعتق من مال الذي ادعاه اي اذا اشتراه باقراده ولو كان كاذباً بحسب الواقع .

وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن ابن بكير ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا مات الرجل وترك اباه وهو مملوك او امه وهي مملوكة

وروى الحسن بن محبوب ، عن وهب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت  
عن رجل كانت له أم ولد فمات ولدها منه فزوجها من رجل فأولدها ، ثم إن الرجل

والميت حر اشترى مما ترك أبوه أو قرابته وورث ما بقي من المال (١) ويدل ظاهراً  
على مطلق القرابة وإن احتمل الأم لتقدمها .

ولكنه روى الشيخ في الموثق كالصحيح . عن عبد الله بن بكير ، عن بنى  
أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه  
وهي مملوكة أو أخاه أو اخته وترك مالا والميت حر اشترى مما ترك أبوه أو قرابته  
وورث الباقي من المال .

وفي القوي كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل  
مات وترك ابنه مملوكاً ولم يترك وارثاً غيره فترك مالا فقال ، يشتري الابن  
ويعتق ويورث ما بقي من المال .

(فأما) ما رواه الشيخ في الصحيح عن السائي (والظاهر أنه على بن سويد الثقة)  
قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله أم مملوكة قال :  
تشتري وتعتق ويدفع إليها ماله إن لم يكن له نصبة فإن كانت له نصبة قسم المال  
بينهما وبين النصبة .

(فمحمول) على أنه يستحب للنصبة أن يشتريها ويعتقوها ويشاركوها في  
الميراث معهم لأن الوجوب مشروط بعدم الوارث .

وروى الحسن بن محبوب عن وهب بن عبد ربه في الصحيح كالشيخين (٢)  
ويدل على أن عدة الأمة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام كالحر ، وعلى أن ولد  
الحر من الأمة مملوك لمولى الأمة ويحمل على شرط رقيقته كما تقدم الأخبار في

(١) أورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحرادات وترك وارث أخير ٨-٧-١٠-٩

وأورد الأول في الكافي باب ميراث المالك أخير ٣ .

(٢) التهذيب باب عدة الوفاة أخير ١٢٥ من كتاب الطلاق .

مات فرجعت الى سيدها فله أن يطأها قبل أن يتزوج بها؟ قال : لا يطأها حتى تعتد من الزوج الميت اربعة أشهر وعشرة أيام ، ثم يطأها بالملك من غير نكاح ، قلت : فولدها من الزوج ؟ قال : إن كان ترك مالا اشترى منه بالقيمة فأعتق وورث ، قلت : فإن لم يدع مالا؟ قال : فهو مع أمه كهيئتها .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - جاء هذا الخبر هكذا فسقته لقوة إسناده و الأصل عندنا أنه إذا كان أحد الأبوين حرّاً فالولد حر وقد يصدر عن الإمام عليه السلام بلفظ الاخبار ما يكون معناه الإنكار ، والحكاية عن قائله .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : العبد

ذلك وذهب اليه جماعة كثيرة لكنه يعتق بدفع قيمته يوم ولد حياً فإن لم يكن للاب مال يعتقه الامام من سهم الرقاب او يستسمى الولد بعد البلوغ او قبله ايضاً إن امكن .

﴿ لقوة اسناده ﴾ يدل على ان القدماء كانوا يلاحظون الاسناد على نهج المتأخرين ويمكن ان يكون قوته على نهجهم بان كان في اصل ابن محبوب وغيره من الاصول باعتبار تكرره في الاصول (او) لان ابن محبوب ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم و وجوده في اصله كاف في الحكم بالصحة فاذا اجتمع ذلك مع توثيق و هو كنور على نور .

والتأويل بما ذكره بعيد جداً مع انه قال : في باب التحليل في صحيحة زرارة ليضم اليه ولده يعني بالقيمة ما لم يقع الشرط بأنه حر ويدل على انه يقول ان الاصل الرقية ما لم يقع الشرط بالحرية و ذكرنا الاخبار بأن الامر بالعكس فيظهر انه رجع عن ذلك القول وقال بما يقوله بعض اصحاب بان الولد تابع للاشراف ولا ينفع الشرط ، والوسط وسط .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب ﴾ في الصحيح والكليني والشيخ في الموثق



لا يورث ، والطلاق لا يورث .

وروى محمد بن اسماعيل بن بزيع ، عن منصور بن يونس بزرج ، عن جميل بن دراج قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يتوارث الحر والمملوك .

وروى علي بن مهزيار ، عن فضالة ، عن أبان ، عن الفضل بن عبد الملك قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمملوكة هل يحجبان إذا لم يرثا ؟ قال : لا .

عن الفضيل بن يسار (١) قال : قال أبو عبد الله عليه السلام العبد لا يورث \* ولهذا يستق ويورث كما تقدم \* والطلاق \* المطلقة البائنة أو المخلوع كما تقدم \* لا يورث \* وفيه (لا يرث) .

\* وروى محمد بن اسماعيل عن منصور بن يونس بزرج \* معرب بزرج \* صفة أو لقب ليونس أي الكبير في الموثق كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح \* عن جميل بن دراج \* ومحمد بن حمران ، ورواه الكليني في الصحيح والشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن حمران ، ورواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم والشيخ في الموثق كالصحيح عنه عن أحدهما عليه السلام والشيخ في الموثق عن عبد الله بن جبلة جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام (٢)

\* قال لا يتوارث الحر والمملوك \* أي لا يرث الحر من المملوك ولا المملوك من الحر فيشترط في الميراث الحرية من الطرفين بالنصوص الصحيحة .

\* وروى علي بن مهزيار \* في الموثق كالصحيح ، وتقدم في أن المملوك من الأخوة لا يحجب وهو المراد لقوله عليه السلام \* إذا لم يرثا \* ويحتمل تعميمه بحيث يشمل ما إذا كان الولد لمملوكاً وكان ولد الولد حراً فإنه لا يحجب ولده عن الميراث لكونه محبوباً ، بل يرث ولد الولد كما تقدم في خبر عمر بن عبد العزيز وخبر مهزم .

(١) الكافي باب أنه لا يتوارث الحر والعبد خبر ٣ والتهذيب باب الحر إذا مات الخ خبر ١٢ .

(٢) الكافي باب أنه لا يتوارث الحر والعبد خبر ٢١٣ و٢١٤ والتهذيب باب الحر إذا مات الخ خبر ١٣-١٢ و١١ .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كانت له أم مملوكة ، فلما حضرته الوفاة أطلق رجل من أصحابنا فاشترى أمه و اشترط عليها أني اشتريك فأعتقك فإذا مات ابنك فلان بن فلان (فورثته اعطيني) (١) نصف ما ترين علي أن تعطيني بذلك عهد الله وعهد رسوله فرضيت بذلك واعطته عهد الله وعهد رسوله عليه السلام لتفنين له بذلك فاشترها الرجل فاعتقها على ذلك الشرط ومات ابنها بعد ذلك فورثته ولم يكن له وارث غير ما قال : فقال أبو جعفر عليه السلام لقد أحسن إليها واجر فيها ، ان هذا الفقيه (أولفقيه) والمسلمون عند شروطهم وعليها ان تقبل له بما عاهدت الله ورسوله (عليه - خ - ك) (٢).

ولا ينافي ذلك ، ما روياه في الحسن كالصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كاتب مملوكة واشترط عليه ان ميراثه له فرفع ذلك الى أمير المؤمنين عليه السلام فأبطل شرطه وقال : شرط الله قبل شرطك (٣) لان (٣) هذا شرط في الميراث وتفسير لحكم الله تعالى بخلاف الأول فإنه كالجمالة .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يسلم على ميراث قال : ان كان قسم فلاحق له وان كان لم يقسم فله الميراث ، قال : قلت : العبد يسلم على ميراث ؟ قال : هو بمنزلة (٥) .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من اعتق على ميراث قبل ان يقسم فله ميراثه ، وان اعتق بعد ما يقسم فلا ميراث له (٦)

(١) هكذا في النسخ كلها ، وفي الكافي فورثته اعطيني الخ ، ولعله الصواب .

(٢-٣) الكافي باب الرجل يترك وارثين الخ خبر ٢-٣ والتهذيب باب الميراث اذا مات

وترك الخ خبر ٢٠-٢١ .

(٢) قوله ده لان هذا الخ تعليل لقوله : ولا ينافي ذلك الخ فلا تغفل !

(٥-٦) الكافي باب آخر في ميراث اهل الملل خبر ٣-٢ والتهذيب باب الميراث اذا مات

الخ خبر ١٦-١٥ .

## باب ميراث المكاتب

روى يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: مكاتب اشترى نفسه وخلف مالا قيمته مائة ألف درهم، ولادارث له من يرثه؟ فقال يرثه من يلى جريوته، قلت: ومن الضامن لجريوته؟ قال: الضامن لجرائر المسلمين وفي رواية محمد بن ابي عمير، عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام: ان رجلا كاتب مملوكه واشترط عليه ان ميراثه له، فرفع ذلك الى امير المؤمنين عليه السلام فأبطل شرطه وقال: شرط الله قبل شرطك.

تقدم ايضاً .

## باب ميراث المكاتب

روى يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان في الصحيح على الظاهر والشيخان في القوي كالصحيح (١) وبديل على ان المكاتب سائبة ووارثه الامام. وفي رواية محمد بن ابي عمير في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢) وبديل على عدم صحة شرط الميراث فانه مخالف لحكم الله، ولكن يجوز ان يعقد ضمان الجريرة والميراث معاً كما تقدم في ضمان الجريرة قريباً. ويؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح، عن جميل قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن كاتب مشروطاً واشترط عليه ان ميراثه له قال: رفع ذلك الى علي عليه السلام فأبطل شرطه فقال شرط الله قبل شرطك.

(١) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٨ و التهذيب باب ميراث المكاتبين خبر ٢

(٢) الكافي باب الرجل يترك وارثين خبر ٣ و التهذيب باب ميراث المكاتب خبر ٣ وفيه

محمد بن ابي عمير عن جميل عن ابي عبد الله (ع) كما يأتي عن قريب

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب مات وله مال ، فقال: يحسب ماله بقدر ما اعتق منه لورثته، وبقدر ما لم يعتق يحسب لأربابه الذين كانوا من ماله .

وروى صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المكاتب يرث ويورث على قدر ما أدى .

وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي قال : حدثني محمد بن سماعة عن عبد الحميد بن عواض ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال في المكاتب يكاتب فيؤدى بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا أكثر مما عليه من المكاتبه، قال : يوفى مواله ما بقي من مكاتبته وما بقي فلولده .

﴿وروى عاصم بن حميد﴾ في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح، (١) ويدل على أن ميراث المكاتب بقدر ما اعتق منه فيؤدى الورثة بقية مال الكتابة من نصيبهم ويعتقون .

﴿وروى صفوان بن يحيى﴾ في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٢) وهو كما تقدم .

﴿وروى أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي﴾ في الصحيح كالشيخ ، (٣) ويدل على أنه إذا أدى ما بقي من مكاتبته يكون الباقي لهم .

وكذا ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن مالك بن عطية قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته شيئاً وترك مالا ولد أقال : إن كان سيده حين كتابته اشترط عليه أن عجز عن نجم من نجومه فهو رد في الرق و كان قد عجز عن نجم، فما ترك من شيء لسيدته وابنه رد في الرق إن كان له ولد قبل

(١) التهذيب باب ميراث المكاتب خبر ١ والكافي باب ميراث المكاتبين خبر ٢

(٢) الكافي باب ميراث المكاتبين خبر ١ والتهذيب باب ميراث المكاتب خبر ٢

(٣) التهذيب باب المكاتب ذيل خبر ٢٢ من كتاب العتق ولكن الراوى أبو الصباح

المکاتبة ، وان کان کاتبه بعد ولم یشرط علیه ، فإن ابنه حریفیؤدی عن ایہ ما بقی  
علیه مما ترک ابوه و لیس لابنه شیء من المیراث حتی یؤدی ما علیه ، فان لم یکن ابوه  
ترک شیئاً فلا شیء علی ابنه (۱)۔ ای مما علی الاب ، والظاهر ان بعضه رق و یتسمی فی  
البقیة حتی یعتق .

وفی الحسن کالصحیح ، عن الحلبي وعبدالله بن سنان عن ابی عبدالله عليه السلام  
فی رجل مکاتب یموت وقد ادى بعض مکاتبته وله ابن من جاریته قال: ان کان اشترط  
علیه انه ان عجز فهو مملوک ورجع الیه ابنه مملوکاً والجارية وان لم یکن اشترط علیه  
ذلك ادى ابنه ما بقی من مکاتبته وورث ما بقی۔ وفی الموثق عن محمد بن حمران عن  
ابی عبدالله علیه السلام قال: سألتہ عن مکاتب یؤدی بعض مکاتبته ثم یموت ویترک ابناً  
للمن جاریة قال ان کان اشترط علیه صار ابنه مع امه مملوکین ، وان لم یکن اشترط  
علیه صار ابنه حراً ، وأدى الی الموالی بقیة المکاتبة وورث ابنه ما بقی .

وفی القوی کالصحیح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام فی مکاتب  
مات وقد ادى من مکاتبته شیئاً وترک مالا وله ولدان احرار ؟ فقال: ان علیا علیه السلام  
کان یقول : یجعل ماله بینهم بالحصص .

وحملت علی انه اذا قسم بین ورثة المکاتب و بین المولی ، فاذا اعطوا من نصیبهم  
یعتقون ، لما رویاه فی الصحیح ، عن یزید العجلی قال: سألتہ عن رجل کاتب عبدأله  
علی الف درهم ولم یشرط علیه حین کاتبه ان هو عجز عن مکاتبته فهو رد فی الرق ، و  
ان المکاتب ادى الی مولاه خمس مائة درهم ثم مات المکاتب وترک مالا وترک ابناً له مدرکاً  
فقال: نصف ما ترک المکاتب من شیء فانه لمولاه الذی کاتبه ، و النصف الباقی لابن

(۱) اورده و الاربعة التي بعده فی الکافی باب میراث المکاتبین خبر ۵-۲-۶

۳-۷ واورده الاربعة الاول فی التهذیب باب میراث المکاتب خبر ۲-۳-۵-۹ والخامس فی باب  
المکاتب صدر خبر ۳۳ من کتاب العتق.

المكاتب لأن المكاتب مات ووصفه حر ووصفه عبد للذي كاتبه ، فابن المكاتب كهينة  
ايه، وصفه حر ووصفه عبد، فإن أدى الى الذي كاتب اياه ما بقى على ايه فهو حر لاسبيل  
لاحد من الناس عليه .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مكاتب كانت  
تحت امرأة حرة فارست عند موتها بوصية فقال اهل الميراث: لا يرث ولا يجيز وصيتها  
له لانه مكاتب لم يعتق ولا يرث فقضى انه يرث بحساب ما اعتق منه .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام  
في مكاتب مات وقداوى من مكاتبته شيئاً وترك مالا وله ولدان احرار فقال : ان  
عليهما عليهما السلام كان يقول يجعل ماله بينهم وبين مواليه بالحصص (١)

ويمكن حمل تلك الاخبار على الاستحباب بأن لا يأخذ المولى من حصته شيئاً .  
ويؤيدها ما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج ، عن ابي عبدالله عليه السلام  
في مكاتب يموت وقداوى بعض مكاتبته وله ابن من جارية وترك مالا قال: يؤدى ابنه  
بقية مكاتبته ويعتق ويرث ما بقى .

( واما ) ما يدل على السمي ( فما ) رواه الشيخ في الصحيح ، عن جميل ،  
عن مهزم قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المكاتب يموت وله ولد فقال : ان كان  
اشترط عليه فولده ممالك ، وان لم يكن اشترط عليه سمي ولده في مكانة ابيهم  
وعتقوا اذا أدوا .



### باب ميراث المجوس

المجوس يرثون بالنسب ولا يرثون بالنكاح الفاسد ، فإن مات مجوسى وترك أمه وهى أخته وهى امرأته فالمال لها من قبل أمها وليس لها من قبل أمها أخت و أمها زوجة شىء .

وفى رواية السكونى ان علياً عليه السلام كان يورث المجوسى اذا تزوج بأمه او بأخته وبأبنته من وجهين ، من وجه أمها أمه ومن وجه أمها زوجها . ولا تقي بما ينفره السكونى برأيه .

فان ترك أمه وهى أخته ، وأبنته فللام السدس . وللأبنة النصف وما بقى يرث عليهما على قدر نصيباتهما ، وليس لها من قبل أمها أخت شىء لأن الأخوة لا يرثون مع الأم .

فان ترك أبنته وهى أخته وهى امرأته فلها النصف من قبل أمها وأبنته والباقى رد عليها ولا يرث من قبل أمها أخت وأمها امرأة شيئاً .

فان ترك أخته وهى امرأته ، وأخاً فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين

### باب ميراث المجوس

لأفائدة فى ذكره ألا اذا شرط عليهم بان يكونوا ملتزمين لاحكام الاسلام او اذا توافروا اليها وتظهر الفائدة فى وطى الشبهة فانه اذا تزوج مسلم بامه او بأبنته جاهلاً ويمكن فرضه فى المسبى من بلاد الكفر فانه لو سبى الولد او صغيراً ثم سبى الأم و اسلموا وقع التزويج بينهما جاهلاً .

ولما قبح ذكر هذه الفروض بالنظر الى المسلمين جعل اصحابنا المجوس وقاية عنهم فاختلفوا (اولاً) فى توريثهم بعد اتفاقهم على التوريث بالنسب والسبب الصحيحين فذهب يونس بن عبد الرحمن الى انهم لا يرثون بالفاسد منهما .



ولا تراث من قبلها أمراً شياً وهذا الباب كله على هذا المثال .  
فإن تزوج مجوسى ابنته فأولدها ابنتين ثم مات فانه ترك ثلاث بنات فالمال  
بينهن بالسوية .

فإن ماتت إحدى الابنتين فانها تركت امها التى هى اختها لانيها وترك  
اختها لانيها وامها فالمال لامها التى هى اختها لانيها لانه ليس للاخوة مع الوالدين  
ميراث .

فإن ماتت ابنة الابنة بعد موت الاب فانها تركت امها وهى اختها لانيها فالمال  
للام من جهة انها ام ، وليس لها من جهة انها اخت شىء .

فإن تزوج مجوسى ابنته فولدت له ابنة ثم تزوج ابنة ابنته فولدت له ابنة  
ثم مات فالمال بينهن أثلاثاً فإن ماتت الاولى التى كان تزوجها فالمال لابنتها وهى  
الوسطى ، فإن ماتت الوسطى بعد موت الاب فلامها وهى العليا السدس ولا بنتها  
وهى السفلى النصف وما بقى ردّ عليهما على قدر اصابتهما .

فإن كانت التى ماتت هى السفلى وبقيت العليا فالمال كله لامها وهى الوسطى  
وسقطت العليا لانها اخت وهى جدة ولا ميراث للاخت مع الام .

فإن تزوج مجوسى ابنته فأولدها ابنتين ثم تزوج احديهما فولدت له ابنة ،  
ثم مات فان المال بينهن ارباعاً وليس لهن من طريق التزويج شىء .

وذهب الشيخ الى توريثهم بالصحيح والفاسد منهما محتجاً بما رواه فى القوى  
كالصحيح عن السكونى عن جعفر عن ابيه عن على عليهم السلام انه كان يورث  
المجوسى اذا تزوج بأمه وبابنته من وجهين ، من وجه انها امه ، ووجه انها زوجته (١)  
وقال الشيخ انما ذكره اصحابنا من خلاف ذلك ليس به اثر عن الصادقين  
عليهم السلام ولا عليه دليل من ظاهر القرآن ، بل انما قالوه لضرب من الاعتبار وذلك  
عندنا مطروح بالاجماع .

فان ماتت الابنة التي تزوجها اخيراً فانها انما تركة أبنيتها وامها واختها التي هي جدتها فلا بنتها النصف ، ولامها السدس ، وما بقي ردّ عليهما على قدر انصباثهما ، وليس للاخت التي هي جدة شيء .

فان تزوج مجوسى بأمة فاولدها بنتاً ثم تزوج بالابنة فاولدها أبنائهم مات فلامه السدس ، وما بقي فبين الابن والابنة للذكر مثل حظ الانثيين .

فان ماتت امه بعده فالمال لابنتها التي تزوجها المجوسى ، وليس لولد ابنتها شيء مع الابنة .

فان لم تمت امه ولكن ماتت أبنته الاولى بعد المجوسى فلامها التي هي ابنة المجوسى الاولى السدس وما بقي فللابن ، وإن مات الابن بعد موت الاب وامه حية وام المجوسى فى الحياة فالمال كله لامه وليس لام المجوسى شيء .

فان تزوج المجوسى بأمة فاولدها أبناً وأبنة ثم ان أبنه ايضاً تزوج جدته وهي ام المجوسى فاولدها ابنة ثم مات المجوسى فلامه السدس ، وما بقي فبين أبنه وأبنته للذكر مثل حظ الانثيين .

فان ماتت امه بعده ، فالمال بين أبنها وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين .

فان لم تمت أمه ولكن الفلام مات بعد موت ابيه فلامه السدس . ولابنته النصف ، وما بقي ردّ عليهما على قدر انصباثهما ، وليس لاخته شيء .

فان تزوج مجوسى بامه فاولدها ابناً وابنة ، ثم انه تزوج بأخته فاولدها ابناً وابنة

---

ولما رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : قذف رجل رجلاً مجوسياً عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له : مه فقال الرجل ينكح امه واخته فقال : ذاك عندهم نكاح فى دينهم (١) .

---

(١) الكافى باب (آخر كتاب النكاح) خبر ١ واورده فى التهذيب مرسل فى باب ميراث المجوس نحوه

ثم ان هذا الابن ايضا تزوج باخته فاولدها ابنا وابنة ثم مات المجوسى ، فلامه السدس ، ومابقى فبين ابنة وابنته للذكر مثل حظ الانثيين ، فان مات ابنة بعده فلامه السدس ، ومابقى فبين ابنة وابنته للذكر مثل حظ الانثيين .

فان مات ام المجوسى بعد ما مات هؤلاء فالمال كله لابنتها وسقط الباقيون ،

وفى الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن ابي الحسن العضاء قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام فسألنى رجل ما فعل غريمك ؟ قلت : ذاك ابن الفاعلة فنظر الى ابو عبدالله عليه السلام نظرا شديداً قال : فقلت جعلت فداك انه مجوسى ، امه اخته قال : وليس ذلك عندهم فى دينهم نكاح (١) - الى غير ذلك من الاخبار التى تقدمت .

وفى الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كل قوم يعرفون النكاح من السفاح فنكاحهم جائز (٢)

وقال الفضل بن شاذان : انهم يرثون بالنسب الصحيح والفساد وبالسبب الصحيح وحجته الخبران المتقدمان ، عن ابي حمزة ومحمد بن قيس ، وقد منا ان المراد منهما مشتبها لكنه الحقهم باهل الاسلام فى الشبهة فانه لا خلاف عندنا ظاهراً بانه لا يرث وبالنكاح الفاسد ، ويرث بالنسب الصحيح والفساد بالشبهة وتبعه اكثر الاصحاب منهم المصنف وفرع عليه ما فرع كالفضل ، ولظهوره لم يشتغل بشرحه .

(١) الكافى باب كراهيه قذف من ليس على الاسلام خبر ٣ من كتاب الحدود والتهذيب

باب الحد فى القرية والسب الخ خبر ٥٢ من كتاب الحدود .

(٢) التهذيب باب من الزادات فى قه النكاح خبر ١١٣

### باب نواذر الموارث

روى حماد بن عيسى ، عن ربي بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات الرجل فسيفه ومصحفه وخاتمه وكتبه ورحله وكسوته لا كبر ولده فان كان الاكبر ابنة فللا كبر من الذكور .

وروى حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الميت اذا مات فان لابنه الاكبر السيف والرحل والثياب - ثياب جلد - .

### باب نواذر الميراث

روى حماد بن عيسى عن ربي بن عبد الله عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا مات الرجل فسيفه وخاتمه ومصحفه وكتبه اي القرآن المجيد على الظاهر (او) مطلق الكتب العلمية وحينئذ يكون وكتبه تفسيره (او) تميم بعد التخصيص ويشمل الكتب الغير العلمية ايضاً ورحله اي ما يستحب من الاثاث وكسوته وهو ما يلبسه وهي مع الاربعة المفردة يحتمل التعميم كما يطلق الجنس المضاف كثيراً للعموم ، و يحتمل التخصيص بالمسمى و يكون الاختيار الى الورثة او بالقرعة وهو احوط واشهر لا كبر ولده من الذكور فان كان الاكبر ابنة ، فللا كبر من الذكور اي مختص به حصة زائد على سهمه من الميراث كما هو الظاهر من اللام التي للاختصاص الملكي .

(وقيل) انه يختص به محسوباً من سهمه وجوباً (وقيل) استحباباً . (وقيل) بالحبوة استحباباً ، والمشهور الاختصاص مجانباً وجوباً . وفي عدده ايضاً خلاف .

وروى حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب عن ابي بصير في الصحيح وفيه

(١) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب ميراث الاولاد خبر ٧-٦-٢-٥-٨-٩-١٠-

١١ واورد الاربعة الاول في الكافي باب ما يرث الكبير من الولد دون غيره خبر ٣-٢-١-٢

تعميم الثياب **(ثياب جلده)** أى ما لبسه أو اعدته للبسه لما اعدّه للبيع ، وغيره والظاهر منهما ما يكون بالقوة القريبة من الفعل كالمنخبط فيما يلبس منخبطاً لا المتزود والمنديل والظاهر ان المرجع العرف وفيه زيادة السيف أيضاً .

وروى الشيخ فى الصحيح كالكلينى (على المشهور) عن ربيع بن عبدالله ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا مات الرجل فللا كبر من دله سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه اى القميص او المنسوج من الحديد .

وروي فى الحسن كالصحيح ، عن حرير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا هلك الرجل فترك بنين فللا كبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فان حدث به حدث فللا كبر منهم اى اذا مات الا كبر قبل اياه فللا كبر من الباقيين .

وفى الحسن كالصحيح ، عن ابن اذينة ، عن بعض اصحابه ، عن احدهما عليه السلام ان الرجل اذا ترك سيفاً وسلاحاً فهو لابنه وان كان له بنون فهو لا كبرهم .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل بن يسار ، عن احدهما عليهما السلام ان الرجل اذا ترك سيفاً وسلاحاً فهو لابنه فان كانوا اثنين فهو لا كبرهما .

وفى الموثق كالصحيح ، عن شعيب المرقوفى قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من متاع بيته قال : السيف وقال: الميت اذا مات فان لابنه السيف والرحل والثياب - ثياب جلده .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال: كم من انسان له حق لا يعلم به قلت: وما ذاك اصلحك الله قال: ان صاحبى الجدار كان لهما كنز تحتها لا يعلمان به امانه لم يكن بذهب ولا فضة ، قلت: فما كان قال كان علماً ، قلت : فأيهما احق به قال : الكبير كذلك تقول نحن .

وفى الموثق عن على بن اسباط ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سمعناه وذكر



كثر اليتيمين فقال : كان لوحاً من ذهب فيه ، بسم الله الرحمن الرحيم ، لا اله الا الله محمد رسول الله ، عجب لمن ايقن بالموت كيف يفرح و عجب لمن ايقن بالقدر كيف يحزن ، وعجب لمن رأى الدنيا وتقلبها بأهلها كيف يركن اليها وينبغى لمن عقل عن الله ان لا يستبطل الله في رزقه ولا يتهمه في قضائه ، فقال له : الحسين بن اسباط : والى من صار الى اكبرهما قال : نعم - ويدلان ظاهراً على ان المراد بالكتب الكتب العلمية .

و يشعر به ما رواه الكليني في القوي ، عن المفضل بن عمر قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام : اكتب وبت علمك في اخوانك فان مت فأودث كتبك بنيك فانه يأتي على الناس زمان هرج لا يأتسون فيه الا بكتبهم (١) .

واعلم ان الاختلاف ظاهراً بين الاخبار صار سبباً للخلاف العظيم بين الاصحاب في الحجة وفي مقدارها ، والمشهور بين المتأخرين اختصاصها بالمصحف المجيد ، والسيف ، والخاتم ان كان واحداً ، ولو كان اكثر فبواحد يخرج بالقرعة لكل واحد منها ، وبثياب البدن جميعها ، وذكروا ان هذه هو القدر المشترك بين الاخبار وهذا المعنى مختص بالحجة في جملة آرائهم والأفقتني اصولهم ان المثبت مقدم فالعمل بالخبر الاول اولى مع زيادة السلاح والدرع والله تعالى يعلم .

وروي في الموثق عن سماعة قال : سألته عن الرجل يموت ، ماله من متاع البيت قال : السيف ، والسلاح ، والرجل وثياب جلده .

فيمكن ان يكون الضمير راجعاً الى الولد الاكبر المتقدم وان لم يذكر في الخبر (او) الى الظاهر المعروف عندهم كما في قوله : ( حتى اذا توارت بالحجاب ) (٢)

(١) اصول الكافي باب رواية الكتب والحديث الخ خبر ١١ من كتاب فضل العلم .

(٢) سورة ص - ٣٢

وروى على بن الحكم ، عن ابان الاحمر ، عن ميسر عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن النساء ما لهن من الميراث ؟ فقال : لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب ، فأما الارض والمقارنات فلا ميراث لهن فيه ، قال : قلت : فالثياب ؟ قال : الثياب لهن قال : قلت : كيف صار ذاولهن الثمن والربع مسمى ؟ قال : لان المرأة ليس لها نسب تراث به إنما هي دخيل عليهم ، وإنما صار هذا هكذا لثلاث زوج المرأة فيجب زوجها (أ-خ) وولد قوم آخرين فيزاحم قوماً في عقارهم .

والمرجع الشمس و لم تذكر ( او ) الى الرجل ويكون المراد ان هذه الاشياء من امتعة البيت مختصة بالرجال ولا يشترك فيه النساء ، وربما كان هذا اظهر .

وروى على بن الحكم عن ابان الاحمر عن ميسر في الموثق كالصحيح والشيخان في القوي كالصحيح (١) ، عن ابان الاحمر قال : لا اعلمه الا عن ميسر بياع الزطى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن النساء ما لهن من الميراث ؟ قال لهن قيمة الطوب بالضم الاجر والخشب والقصب فأما الارض اي اصلها و قيمتها والمقارنات اي اصلها ادا أرضها فلا ميراث لهن فيه اي مع عدم الولد كما سيجي في خبر ابن اذينة او الاعم كما هو الظاهر منه ومن غيره من الاخبار قال : قلت فالثياب ؟ اي المنقولات قال الثياب لهن كما في رب ( وفي في البنات ؟ قال : البنات لهن نصيبهن ) و على هذا يكون السؤال بمنزلة الاضراض قياساً على الزوجات اي كيف تعطون البنات نصيبهن مع انهن كالمرأة في الانوثة ، وفي كونهن لا يعقلن الدماء ( او ) سؤال من ان البنات هل لهن حكم الزوجات ؟ فقال : لا وهو اظهر .

قال : قلت كيف صار ذاولهن الثمن والربع مسمى اي كيف تقسم نصيبهن من الارض ولا تعطى من الاعيان من المقارنات مع ان الله تعالى قدر لهن الثمن مع الولد ، ومع

(١) الكافي باب ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً غير ١١ والتهذيب باب ميراث الازوج



عدمه الربع من الجميع لعموم (ما) اولاه يلزم عليكم ما تلزمونه على العامة في العول لانه لو نقص حقهن من الارض لا يكون لهن الثمن ولا الربع بل يكون حينئذ اقل منهما فأجاب بان الله تعالى قدر لهن هكذا كما قدر الحبة بخلاف العول فانه لم يقدره وانما قدره الصعابة او عمر من الرأي فلولم يكن ذلك من الله تعالى لم تكن تقول به ثم ذكر الحكمة .

ويمكن ان يكون السؤال عن وجه الحكمة وربما كان اظهر والحكمة مشتركة في ذات الولد وغيرها (الآن يقال) ان الغالب في ذات الولد عدم التزويج رعاية لولدها بخلاف غيرها ،

وروى الشيخان في الصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من الثرى والدور والسلاح والدواب شيئاً وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النقص والابواب والجذوع والقصب فتعطي حقها منه (١) .

وفي الصحيح (على الظاهر) عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار شيئاً .

وفي الحسن كالصحيح ، عن زرارة وبكير وفضيل و بريد ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر او ابي عبدالله عليه السلام ان المرأة لا ترث من ثركة زوجها من تربة دار او ارض الا ان يقوم الطوب والخشب قيمة فتعطي ربعها او ثمنها ان كان له من قيمة الطوب والجذوع والخشب .

وفي الحسن كالصحيح ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يرث النساء من عقار الارض شيئاً .

(١) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً خبر ٢-١

٢-٩ واورده في الرابع في التهذيب باب ميراث الازواج خبر ٢٢-٢٥-٢٣

وفي الحسن كالصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يرث النساء من عقار الدور شيئاً ولكن يقوم البناء والطوب وتعطى ثمنها او ربهما قال : وانما ذلك لثلاثين زوجين فيفسدن على اهل الموارد موارثهم .  
وفي الموثق ، عن عبد الملك بن اعين ، عن احدهما عليهما السلام قال : ليس للنساء من الدور والعقار شيء (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : قال ابو عبد الله عليه السلام ترث المرأة الطوب ولا ترث من الرباع شيئاً قال : قلت كيف ترث من الفرع ولا ترث من الاصل شيئاً فقال لي : ليس لهم منها نسب ترث به وانما هي دخيل عليهم فترث من الفرع ولا ترث من الاصل ولا يدخل عليهم داخل بسببها .  
وفي القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انما جعل للمرأة قيمة الخشب و الطوب كيلا يتزوجن فيدخل عليهم يعني اهل الموارد من يفسد موارثهم .

وفي القوي كالصحيح ، عن يزيد الصائغ قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن النساء هل يرثن الارض ؟ قال : لا ولكن يرثن قيمة البناء قال : قلت : فان الناس لا يرضون بهذا ؟ فقال : اذا ولينا فلم يرض الناس ضربناهم بالسوط فان لم يستقيموا ضربناهم بالسيف .  
وفي القوي عن يزيد الصائغ قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : ان النساء لا يرثن من ربا الارض شيئاً ولكن لهن قيمة الطوب والخشب قال : فقلت له ان الناس لا يأخذون بهذا فقال : اذا وليناهم ضربناهم بالسوط فان اتهموا ، والارض بناهم عليه بالسيف .

(١) اورده والطلب التي بعده في الكافي باب ان النساء لا يرثن مع العقار شيئاً الخ خبره

وكتب الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله : علة المرأة أنها لا ترث من العقارات شيئاً إلا قيمة الطوب والنقص ، لان العقار لا يمكن تغييره وقلبه والمرأة قد يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن التفصيص منهما ، والمرأة يمكن الاستبدال بها فما يجوز أن يجي ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره اذا اشبهها وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام .

وفي رواية الحسن بن محبوب ، عن الاخول عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول لا يرثن النساء من العقارات شيئاً ، ولهن قيمة البناء والشجر والنخل - يعني بالبناء الدور ، وانما عني من النساء الزوجة - .

وروى محمد بن الوليد ، عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لئلا تزوج فتدخل عليهم من يفسد مواريتهم - والطوب : الطوايق (١) المطبوخة من الاجر - .

وفي رواية الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، وخطاب ابي محمد الهمداني ،

﴿ وكتب الرضا عليه السلام في القوي كالشيخ (٢) (والنقص) المصالح .  
 ﴿ وفي رواية الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح ،  
 ﴿ وروى محمد بن الوليد ﴾ في القوي كالصحيح كالشيخين (٣) .  
 ﴿ وفي رواية الحسن بن محبوب ﴾ رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن زرارة

(١) الطبق - غطاء كل شيء الجمع أطباق (اقرب الموارد) وفي القاموس الطابق - كهاجر وصاحب : الاجر الكبير كالضاباق وظرف بطيخ فيه مرب ( تابه) الجمع طوايق وطوايق .  
 (٢) التهذيب باب ميراث الازواج خبر ٣٣ واورده في باب الزيادات خبر ٢٧ من الفرائض ايضاً .

(٣) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب ميراث الازواج خبر ٢٧-٢٢-٣١  
 ٣٢-٣٤-٣٥ واورد الاول في الكافي باب ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً خبر ٧ .

عن طربال عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والاسلح والدواب، وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك، فقال: ويقوم نقض الاجذاع والقصب والابواب فتعطى حقها منه .

وروى ابان ، عن الفضل بن عبد الملك ، وابن أبي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل هل يرث داراً امرأته وارضها من التربة شيئاً ؟ او يكون في ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً ؟ فقال يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت .

عن ابي جعفر عليه السلام .

وفي القوي كالصحيح ، عن طربال بن رجاء عن ابي جعفر عليه السلام ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والاسلح والدواب شيئاً وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك وتقوم النقض والجذوع والقصب ، فتعطى حقها منه .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام ان النساء لا يرثن من الدور ولامن الضياع شيئاً الا ان يكون احدث بناء فيرثن ذلك البناء .

وروى ابان في الموثق كالصحيح كالشيخ .

وتصديق ذلك ما رواه محمد بن ابي عمير عن ابن اذينة في الصحيح كالشيخ لكن الخبر موقوف ، و الظاهر من ابن اذينة روايته عن المعصوم عليه السلام او عن الفضلاء عن المعصوم عليه السلام مع تأييده بخبر ابان ولهذا عمل به اكثر الاصحاب وان امكن ان يكون الخبر الاول ورد تقيية ، لان هذه المسئلة من متفردات الامامية ويخالفهم كل العامة وان يكون الواسطه في خبر ابن اذينة من لا يعتمد عليه ويكون الاخبار المستفيضة بل المتواترة باقية على اطلاقها في منع الزوجة مطلقا عما ذكر .  
و بالجملة لا تخلو المسئلة عن اشكال وان كان العمل على المشهور والله تبارك وتعالى يعلم .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذا اذا كان لها منه ولد اما اذا لم يكن لها منه ولد فلا ترث من الاصول الاقيمتها ، وتصديق ذلك - ما رواه محمد بن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء اذا كان لهن ولد أعطين من الرابع .  
وكتب الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله علة اعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث لان المرأة اذا تزوجت أخذت والرجل يعطى فلذلك وفر على الرجال - وعلة اخرى في اعطاء الذكر مثلى ما تعطى الانثى لان الانثى في عيال الذكر ان احتاجت و عليه أن يعولها وعليه نفقتها وليس على المرأة ان تعمل الرجل ولا تؤخذ بنفقتها أن احتاج ، وفر على الرجل لذلك . وذلك قول الله عز وجل : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من اموالهم ) .

و اما قول ابن جنيد بعدم حرمانها من شيء مستنداً بظاهر الآية ففي غاية الضعف .

وروى الشيخ في القوى كالصحيح ، عن موسى بن بكر الواسطي قال : قلت لزادة : ان بكيراً أحدثني عن أبي جعفر عليه السلام ان النساء لا ترث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ولا ارض الا ان يقوم البناء ، والجذوع والخشب فتعطى نصيبها من قيمة البناء فاما التربة فلا تعطى شيئاً من الارض ولا تربة دار ، قال زادة هذا لا شك فيه (١) (والرابع) بالكسر جمع ربع وهي الدار بينها والمحلة ، والمنزل (والضياح) جمع الضيعة وهي العقار ، والارض المستغلة (والعقار) بالفتح الارض ، والنخل والضياح .

وكتب الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان في القوى (٢) .

(١) التهذيب باب ميراث الأزواج خبر ٣٦

(٢) واورده الشيخ ايضا في التهذيب باب من الزادات خبر ٢٨ من كتاب الفرائض

وفي رواية حمدان بن الحسين ، عن الحسين بن الوليد ، عن ابن بكير ، عن  
عبدالله بن سنان قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: لا تعلقه صار الميراث للذكر مثل حظ  
الانثيين؟ قال: لما جعل الله لها من الصداق .

وروى ابن ابي عمير ، عن هشام بن ابن ابي الموجه قال لمحمد بن النعمان  
الاحول : ما بال المرأة الضعيفة لها سهم واحد وللرجل القوي المؤثر سهمان؟ قال:  
فذكرت ذلك لابي عبد الله عليه السلام فقال: ان المرأة ليس لها عاقلة ولا عليها نفقة ولا جهاد  
وعتد أشياء غير هذا - وهذا على الرجل فلذلك جعل له سهمان ولها سهم .

وفي رواية حمدان بن الحسين في القوي ، ويمكن الحكم بصحته لروايته  
عن ابن سنان فطريقه اليه صحيح .

وروى ابن ابي عمير في الصحيح ورواه الكليني والشيخ في الحسن كالصحيح  
منه ، عن حماد وهشام ، عن الاحول قال : قال لي ابن ابي الموجه : ما بال المرأة المسكينة  
الضعيفة تأخذ سهماً واحداً وتأخذ الرجل سهمين ؟ قال : فذكر بعض اصحابنا لابي  
عبدالله عليه السلام ، فقال : ان المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ، ولا مقفلة وانما ذلك على الرجال  
ولذلك جعل للمرأة سهماً واحداً وللرجل سهمين (١) .

وفي القوي عن اسحاق بن محمد النخعي قال سئل الفهكي ابا محمد عليه السلام ما بال  
المرأة المسكينة تأخذ سهماً واحداً وتأخذ الرجل سهمين ؟ فقال ابو محمد عليه السلام :  
ان المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ، ولا عليها مقفلة (اعدية ) انما ذلك على الرجال  
فقلت في نفسي : قد كان قيل لي : ان ابن ابي الموجه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن هذه  
المسئلة فأجاب به هذا الجواب فاقبل ابو محمد عليه السلام الى فقال : نعم هذه مسئلة ابن ابي  
الموجه و الجواب مناد واحد اذا كان معنى المسئلة واحداً ، جرى لأخرنا ما جرى  
لأولنا ، وأولنا وآخرنا في العلم سواء ، ولرسول الله ﷺ و امير المؤمنين عليه السلام

(١) اورده واللذين بعده في الكافي باب علة كيف صار للذكر سهمان وللانثى سهم غير



وروى محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمه الحسين بن يزيد ، عن علي بن سالم ، عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت له : كيف صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؟ فقال : لأن الحبات التي أكلها آدم عليه السلام وحواء في الجنة كانت ثمانية عشر حبة أكل آدم منها اثني عشر حبة وأكلت حواء ستاً فلذلك صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين .

فضلهما (١) .

ويدل أيضاً على افضلية أمير المؤمنين عليه السلام على باقي الأئمة عليهم السلام ، وهم سواء وفي القوي كالصحيح ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك كيف صار الرجل إذا مات وولده من القرابة سواء يرث النساء نصف ميراث الرجال وهو أضعف من الرجال وأقل حيلة فقال : لأن الله تبارك وتعالى فضل الرجال على النساء بدرجة ولأن النساء يرجمن عيالاً على الرجال (٢) وروى محمد بن أبي عبد الله الكوفي في القوي (٣) .

وروى المصنف أيضاً في الملل في القوي ، عن أبي الحسن الرضا عن آباءه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سأله رجل من أهل الشام عن مسائل فكان فيما سأله أن قال : لم صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؟ قال : من قبل السنبلة كان عليها ثلاث حبات فبادرت إليها حوافاً فكلت منها حبة واطعمت آدم حبتين فمن أجل ذلك ورث الذكر مثل حظ الأنثيين (٤) .

فيمكن أن يكون ذلك أول مرة ثم تمها ثمانية عشر .

(٢-١) الكافي باب علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم خبر ٣-١ و التهذيب باب

ميراث الأولاد خبر ٣-١ .

(٣-٢) علل الشرايع باب العلة التي من أجلها صار الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين خبر ٢

٥- ص ٢٥٨ ج ٢ طبع قم .



وروى النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن ايوب بن عطية الحذاء قال سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله ﷺ يقول أنا أدلي بكل مؤمن من نفسه، ومن  
ترك مالا فللوارث، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فألى وعلى.

وروى اسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن  
أبي ذر - رحمة الله عليه - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مات الميت في سفر  
فلا تكتنوا موته أهله فإنها أمانة لعدة أمر أنه تعتد، وميراثه يقسم بين أهله قبل أن يموت  
الميت منهم فيذهب نصيبه.

وقال الصادق عليه السلام إن الله تبارك وتعالى آخى بين الأرواح في الأظلة قبل أن يخلق  
الاجساد بألفي عام، فلو قد قام قائمنا أهل البيت ورث الأخ الذي آخى بينهما في الأظلة

﴿وروى النضر بن سويد﴾ في الصحيح (الضياع) العيال، وروى أنه ما كان سبب  
اسلام أكثر اليهود الأذلك القول.

﴿وروى اسماعيل بن مسلم السكوني﴾ في القوي كالشيخ (١)، ويدل على لزوم  
اخبار موت الميت في السفر ويحتمل وجوبه.

﴿وقال الصادق عليه السلام﴾ روى في اخبار كثيرة في ان الأرواح مخلوقة قبل  
الاجساد وسيأتي بعضها.

وروى الشيخان في الصحيح، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل  
تزوج أربع نسوة في عقدة واحدة أو قال في مجلس واحد، ومهورهن مختلفة؟ قال:  
جائز له ولهن قلت: أرايت ان هو خرج الى بعض البلدان فطلق واحدة من الأربع واشهد  
على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من أهل تلك  
البلاد بعد انقضاء تلك المطلقة ثم مات بعدما دخل بها كيف يقسم ميراثه؟ قال: ان  
كان له ولد فان للمرأة التي تزوجها اخيراً من أهل تلك البلاد ربع ثمن ما ترك وان عرفت  
التي طلقت من (تلك - خ) الأربعة بعينها ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدة

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٩ (آخر حديث الباب) من كتاب القرائن.

ولم يورث الاخ في الولادة .

قال: ويقسمن الثلاث النسوة ثلثة ارباع ثمن ماترك (١) بينهن جميعاً وعليهن جميعاً العدة (٢) وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن عنبسة بن مصعب قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كن له ثلاث نسوة فتزوج عليهن امرأتين في عدة فدخل بواحدة ثم مات قال : فقال: ان كان دخل بالمرأة التي بدأ باسمها وذكرها عند عدة النكاح فإن نكاحها جائز ولها الميراث وعليها العدة قال : وان كان دخل بالتي ذكرت بعد ذكر الاولى فإن نكاحها باطل ، ولاميراث لها، ولها ما اخذت من الصداق بما استحل من فرجها .

ويحمل المقد الواحد على المجلس الواحد لانه تقدم الاخبار في ان له الخيار والوطى اختياراً للواحدة .

وفي الموثق ، عن معوية بن عمار، عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة كان لها زوج ولها ولد من غيره وولد منه فمات ولدها الذي من غيره فقال: يعتزلها زوجها ثلثة اشهر حتى يعلم ما في بطنها ولد ام لا فان كان في بطنها ولد وورث (٣) وحمل على الثقة لان الظاهر ان ما في البطن اخ للبيت وعصبة له .

وكذا ما رواه عن ابي بصير في الموثق ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولها ولد من غيره فمات الولد وله مال قال: ينبغي للزوج ان يعتزل المرأة حتى تحيض حيضة يستبرى رحمها اخاف ان يحدث بها حمل فيرث من لاميراث له (٤) - اي من كان وقت موته في البطن يرث بالعصبة فيستبرأ حتى يعلم وجوده او عدمه ، وتقدم

(١) في الكافي بعد قوله وعليهن العدة هكذا وان لم تعرف التي طلقت من الاربع اتقسمن الاربع النسوة ثلاثة ارباع ثمن ماترك بينهن جميعاً وعليهن جميعاً العدة (انتهى) .

(٢) اورده والذي بعده في التهذيب باب ميراث المطلقات خبر ٦-٧ واورد الاول في الكافي

باب نادر (بعد باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت) خبر ١

(٣-٢) التهذيب باب من الزيدات خبر ١١-١٢ من كتاب الفرائض

الاخبار المتواترة في ان الاخوة لا يرون مع الام .

تم الجزء الحادي عشر الى هنا حسب ما جزيناه و يتلوه

الجزء الثاني عشر من قول المصنف قده باب النوادر

و هو آخر ابواب الكتاب ، و من قول

الشارح قده (وهو كالختام بالمسك)

و الحمد لله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً

و صلى الله على محمد و آله الطاهرين

الحاج السيد حسين الموسوي الكرماني - الحاج الشيخ علي پناه الاشتهاردي

مورخه - ١٣٩٩ الهجري

على هاجرها آلاف التحية والثناء

مراجعتو كميتر مديري

بسمه تعالى شانه  
فهرس هذا المجلد

الصفحة	العنوان
	كتاب الوصية
	باب الوصية من لدن آدم ( ع )
٢١ - ٣	ذكر جملة من اوصياء الانبياء ﷺ
٥	ذكر اوصياء خاتم النبيين ﷺ
٦	حديث جابر في ذكر اوصياء النبي ﷺ
٩	اسم النبي والوصي في الكتب السماوية
٩	وجملة مما ترك النبي ﷺ للوصي
١١	لزوم محبة الال
	باب فيما يمن الله تبارك وتعالى على عبده عند الوفاة الخ
١٣	معنى راحة الموت التي من الله على عباده
	باب حجة الله عز وجل على تارك الوصية
١٤	تقول الله على ابن آدم بثلاث خصال
	باب في الوصية انها حق على كل مسلم
١٥	ناكد استحياب الوصية
٢	وصية النبي ﷺ في امر على ﷺ
١٦	معاندة اهل العناد في امر وصاية النبي ﷺ لعلي ﷺ وانكار عايشة لها

الصفحة	العنوان
١٧	باب في ان الوصية تمام ما نقص من الزكاة اربعة متممة لاربعة
١٨	باب ثواب من اوصى فلم يحف ولم يضار عدم الحيف في الوصية بمنزلة التصديق
١٩	باب ما جاء فيمن لم يوص عند موته لذي قرابته الخ شدة تأكيد استحباب الوصية لذوي القرابة
٢٠	باب ما جاء فيمن لم يحسن وصيته عند الموت كرهية النقص في الوصية ومعناه
٢١	باب ثواب من ختم له بخير من قول وفعل من ختم له بأحد ثلاثة وجبت له الجنة
٢١	باب ما جاء في الاضرار بالورثة عدم جواز الاضرار بالورثة
٢٢	باب العدل والجور في الوصية حرمة الجور في الوصية
٢٣	باب في ان الحيف في الوصية من الكبائر حرمة الحيف والجحف في الوصية
٢٤	باب مقدار ما يستحب الوصية به استحباب الوصية بالخمس او الربع
٢٤	الميت احق بماله مادام فيه الروح عدم جواز الوصية بجميع المال اذا كان له صغار

الصفحة	العنوان
٢٧	جواز الوصية بالثلث دون الزائد الأمع اجازة الورثة باب رسم الوصية
٣١	معنى تحسين الوصية
٣٢	وصايا النبي ﷺ لعلى ﷺ مشتملة على فصائح جليلة جميلة وصايا لعلى ﷺ لولده وجميع من بلغه كتابه من شيعة في آخر عمره الشريف مشملة على رعاية حقوق الله وحقوق خلقه
٣٦	لزوم النهي عن المنكر
٤٢	من علامات آخر الزمان ترك النهي عن المنكر
٤٢	شدة الاهتمام في النهي عن المنكر
٣٣	ترك النهي عن المنكر موجب لتعجيل العذاب ولو كان التارك مؤمناً
٤٣	بيان ماهو الافضل فالافضل
٣٤	لزوم ملاقة العاصي بوجوه مكفهرة
٤٤	خطبة على ﷺ في الاهتمام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٥	الامر بالمنكر اشد معصية من ترك النهي عن المنكر
٣٦	وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كفاً
٣٦	ما معنى افضل الجهاد
٤	من مراتب النهي عن المنكر الانكار القلبي
٣٧	من يؤمر بالمعروف وينهى (بالمجهول) عن المنكر
٤	عدم جواز اسقاط الخالق في مرضات المخلوق
٤	ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يوجب انقراض البركات
٤	من ترك النهي عن المنكر حتى في قلبه فهو ميت بين الاحياء
٣٨	عدم جواز اطاعة المخلوق في معصية الخالق
٤	

الصفحة	العنوان
٤٨	مامعنى قوله تعالى: ﴿فَوَالنَّفْسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾
٤٩	النهى عن التعرض لما لا يطيق
٤٩	تحريم اذلال المؤمن نفسه
٥٠	خطبة الحسن <small>عليه السلام</small> بعد ما قبض على <small>عليه السلام</small> في مدح ابيه
٥٠	تاريخ شهادة على <small>عليه السلام</small>
	<b>باب الاشهاد على الوصية</b>
٥١	استحباب الاشهاد على الوصية
٥٢	جواز اشهاد اهل الكتاب مع عدم المسلم
٥٢	نفوذ شهادة المروءة في ربع الوصية
٥٣	بيان وجه نزول آية الشهادة على الوصية ولو من اهل الكتاب
٥٤	قصة تميم الداري وابن ابي مارية
	<b>باب اول ما يبدء به من تركة الميت</b>
٥٥	لزوم العمل بالوصية بعد الكفن واداء الدين
٥٦	الكفن من جميع المال
	<b>باب الرجل يموت و عليه دين بقدر ثمن كفنه</b>
٥٧	تقدم الكفن على الدين
	<b>باب الوصية للوارث</b>
٥٨	في جواز الوصية للوارث
٥٩	جواز تفضيل بعض الاولاد لاجل فضيلة بل رجحانه
٦٠	جواز ابراء المروءة زوجها من صداقها حال مرضها
٦٠	حكم منجزات المريض هل هو من الاصل او الثلث



الصفحة	العنوان
	<b>باب الامتناع من قبول الوصية</b>
٦١	حكم قبول الوصية اذا كان الوصى غائباً
٤	لزوم قبول الولد وصاية ابيه
٦٢	حكم قبول الوصية حال مرض الموت
	<b>باب الحد الذي اذا بلغه الصبي جازت وصيته</b>
٦٣	عدم نفوذ وصية غير البالغ اذا لم يبلغ عشرًا وحكمها اذا بلغ عشرًا
	<b>باب الوصية بالكتب والايمان</b>
٦٤-٦٨	حكم الاكتفاء بالكتابة والاشارة في الوصية
	في ان الاعتقاد بغية ابن الحنفية في جبل رضوى وانه الامام المنتظر افتراء من
٦٧	الكيساية
	<b>باب الرجوع عن الوصية</b>
٦٩	جواز الرجوع عن الوصية مادام الموصى حياً و تغييرها
	<b>باب فيمن اوصى بأكثر من الثلث الخ</b>
٧١	عدم جواز نقض الوصية للورثة بعد موت الموصى
	<b>باب وجوب انفاذ الوصية و النهي عن تبديلها</b>
٧٢-٧٦	جواز الوصية الى الثلث
٧٣	حكم ما اذا اوصى بمال في سبيل الله
٧٤	حكم ما اذا اوصى المبحوسى او اليهودى بماله للفقراء
	<b>باب في ان الانسان احق بماله مادام فيه شيء من الروح</b>
٧٦	جواز اخراج جميع ماله مادام حياً صحيحاً
٧٧	حكم اخراج جميع ما له مع عدم وارث له

الصفحة	العنوان
	<b>باب وصية من قتل نفسه متعمداً</b>
٧٨	حرمة قتل الانسان نفسه وحكم ما اذا اوصى حينئذ
	<b>باب الرجلين يوصى اليهما فينفرد كل واحد منهما بنصف التركة</b>
٧٩	عدم جواز افراد كل من الوصيين مع اشتراط الاجتماع
٨٠	عدم جواز دفع الموصى المال الى احد الوصيين اذا اوصى لهما مجتمعين
	<b>باب الوصية بالشئ من المال و السهم والجزء والكثير</b>
٨١	اذا اوصى بالشئ فهو السدس
٤	اذا اوصى بالسهم فهو الثمن او العشر
٨٢	اذا اوصى بالجزء فهو العشر او السبع
٨٣	اذا اوصى بالكثير فهو ثمانون
٤	وجه الجمع بين الاخبار
	<b>باب الرجل يوصى بمال في سبيل الله</b>
٨٥	سبيل الله الشيعة او الحج
	<b>باب ضمان الوصى لما يغيره عما اوصى به الميت</b>
٨٦	ضمان الوصى اذا غيرها
٨٦	حكم ما اذا اوصى بالحج بمال لا يبلغ
	<b>باب الوصية للاقرباء والموالي</b>
٨٨	حكم ما اذا اوصى لاعمامه واخواله كيف يقسم بينهم
٨٩	حكم ما اذا اوصى بالثلث في الموالى والمواليات كيف يقسم
	<b>باب الوصية الى مدرك وغير مدرك</b>
٩٠	حكم ما اذا جعل وصيه امرأة وصيبا
٩٠	حكم ما اذا جعل اولاده الكبار والصغار اوصياء

الصفحة	العنوان
	<b>باب الموصى له يموت قبل الموصى او قبل ان يقبض ما اوصى له به</b>
٩١	حكم ما اذا اوصى لرجل في كل سنة فمات الموصى له
٤	حكم ما اذا اوصى للفائب فمات
٩٢	حكم ما اذا مات الموصى له قبل القبض
	<b>باب الوصية بالعتق و الصدقة والحج</b>
٩٣	حكم ما اذا اوصى بامور ولم يبلغها مال الوصية
٩٤	حكم ما اذا اوصى بحج و كان ضرورة يحج من وسط المال
٩٥	حكم شهادة العبيد بعد الاعتاق
٩٦	حكم ما اذا اوصى باعتاق عبيد معلومين مع تعيينهم ولم يبلغ الثلث
٩٧	حكم ما اذا اوصى لذوي قرابته واعتاق مملوكه قبل الموت
٩٨	حكم ما اذا اعتق ثلث جاريته فتزوجها الوصى قبل التقسيم
٩٩	حكم ما اذا قال مماليكى احرار وله ممالك خاصة نفسه وممالك فى الشركة
١٠٠	كفاية اعتاق المرأة لو اوصى بعتق الرقبة
٤	اذا اوصى بحج عنه من جميع المال
١٠١	حكم ما اذا اوصى بعتق عبد فى مقابل مال لم يبلغه
١٠١	اذا اعتق ثلث ممالكه يشرع فى تعيين المعتق
١٠٣	حكم ما اذا فضل ما عينه للمعتق عن قيمة العبد
	<b>باب الوصية للمكاتب وام الولد</b>
١٠٢	اذا اوصى للمكاتب بعتق بحساب ما اوصى له
١٠٣	حكم ما اذا اوصى لام ولد
	<b>باب الرجل يوصى لرجل بسيف او صندوق او سفينة</b>
١٠٣	اذا اوصى لرجل بسيف هل يدخل جفته ؟

الصفحة	العنوان
١٠٥	إذا أوصى لرجل بسفينة هل يدخل ما فيها
	باب فيمن لم يوص له ورثة فيقسم بينهم أو يباع عليهم
١٠٦	إذا مات من غير تعيين له ولد صغار وكبار قاسمهم الثقة
	باب الرجل يوصى بوصية فينساها الوصى ولا يحفظ عنها الآباء واحدا
١٠٨	إذا نسي الوصى موضع الوصية يصرفه في وجوه البر
	باب الوصى يشتري من مال الميت شيئا إذا بيع فيمن زاد
١٠٩	هل يجوز للوصى أن يشتري من مال الميت لنفسه شيئا ؟
٤	حكم ما إذا وكلت المرأة رجلا بتزويجها منه
	باب اخراج الرجل ابنه من الميراث لاثباته أم ولد لايه
١١٠	حكم ما إذا أوصى باخراج ابنه الذي وقع على أم ولد لايه
١١١	عدم جواز اخراج ابنه من الميراث في غير الصورة المذكورة
	باب انقطاع يتم اليتيم
١١٢	عدم جواز دفع الوصى مال اليتيم اليه قبل بلوغه
١١٣	عدم جواز العمل بمال اليتيم مضاربة
٤	حد بلوغ اليتيم في الغلام والجارية
١١٥	معنى الرشد
	باب ما جاء فيمن يمتنع من اخذ ماله بعد البلوغ
١١٦	يكراه اليتيم بعد البلوغ والرشد على اخذ ماله
	باب الوصى يمنع الوارث ماله بعد البلوغ فيزني لعجزه عن التزويج
١١٦	لزوم رد مال اليتيم بعد البلوغ والرشد والمطالبة
	باب ما جاء فيمن أوصى أو اعتق عليه دين

الصفحة	العنوان
--------	---------

١١٨	حكم ما اذا اوصى وعليه دين لرجل وصداق لامرأته ولم يبلغ ما ترك لهما
-----	-------------------------------------------------------------------

١١٩	حكم ما اذا اعتق وعليه دين عند موته
-----	------------------------------------

١٢٢	يقدم الدين على الارث
-----	----------------------

١٢٣	حكم ما اذا كان مال الوصية في يد الوصي
-----	---------------------------------------

باب برائة ذمة الميت من الدين بضمان من يضمنه للغرماء برضاهم

١٢٤	اذا ضمن ضامن لدين الميت ورضى الدائن ببرع ذمته
-----	-----------------------------------------------

باب المبيع اذا كان قائماً بعينه ومات المشتري وعليه دين وثمن المبيع

١٢٥	اذا مات المشتري قبل اداء ثمنه وكان المتاع قائماً بعينه يرده الى صاحبه
-----	-----------------------------------------------------------------------

١٢٦	حكم ما اذا كان على الميت دين ومات قبل اداء ثمن المبيع
-----	-------------------------------------------------------

١٢٦	حكم ما اذا كان عنده مال المضاربة فمات وعليه دين
-----	-------------------------------------------------

باب قضاء الدين من الدية

١٢٧	اذا اخذ الورثة الدية يقدم اداء دينه منها على الارث
-----	----------------------------------------------------

١٢٧	ثلث الدية داخل في الوصية بالثلث
-----	---------------------------------

باب كراهية الوصية الى المرأة

١٢٨	كراهية جعل الوصي المرأة وشارب الخمر
-----	-------------------------------------

باب ما يجب على الوصي من القيام بالوصية

١٢٩	حكم مال الوصي الوصي الى وصي
-----	-----------------------------

باب الرجل يوصي من ماله بشيء لرجل ثم يقتل خطأ

١٢٩	ثلث دية الرجل داخل في الوصية بالثلث
-----	-------------------------------------

باب الرجل يوصي الى رجل بولده وماله لهم واذن له عند الوصية ان يعمل

بالمال و الروح بينه وبينهم

١٣٠	جواز الوصية المذكورة ونفوذها
-----	------------------------------

الصفحة	العنوان
١٣٠	حكم مالو اوصى بأخذ الوصى نصف ربح مال الصغار مع الاتجار به باب اقرار المريض للوارث بدين
١٣١	نفوذ الاقرار بدين حال مرضه اذا كان دون الثلث
١٣٢	حكم ما اذا كان الاقرار زائدا على الثلث
١٣٢	حكم مالو اقر حال المرض بعين لغيره
١٣٣	حكم الوصية لو ادر بشيء حال المرض
١٣٣	حكم حرمان المرأة باخراج بعض امواله بالاقرار
١٣٣	حكم مالو اقر الموصى للموصى اليه باموال وادعى ان يعمل لها اعمالا باب اقرار بعض الورثة بدين او عتق
١٣٤	ينفذ اقرار الورثة في دين بقدر حقه
١٣٥	فيما اذا شهد اثنان من الورثة على الورثة باب الرجل يموت وعليه دين وله عيال
١٣٥	يقدم الدين على الارث باب نواذر الوصايا
١٣٦	تأكد استحباب عتق الاشرار من المعاليك
١٣٦	استحباب تنفيذ جميع الوصايا اذا اوصى حال المرض بعد الصحة
١٣٧	نفوذ الوصية بالثلث
١٣٨	استحباب الوصية للاقرباء ولو كانوا قاطعين للرحم
١٣٨	حكم مالو اعترق الوصى بسمة بعنوان انها مؤمنة فبان الخلاف
١٣٩	حكم ما لو مى لرجل بكل ماله ثم تولد له ولد
١٣٩	اذا عين في وصيته ما الاجاز له ان يتصرف فيه
١٤٠	عدم دخول موالى ابيه في مواله اذا اوصى لمواله

الصفحة	العنوان
١٤١	لو اوصى اهل الكتاب لاهل دينه هل يجوز للورثة صرفه في المسلمين
١٣١	حكم ما لواقر لاحد الشخصين بمال من غير تعيين
١٤٢	لو اوصى لولد فاطمة بصيغة الجمع هل يجوز ان يدفع المال الى واحد منهم
١٤٢	حكم ما لو اوصى بأن له ديناً راعى فلان ولم يكن له للوصى بينة على اثباته
١٣٣	حكم ما لو اخبره صادق بتغيير الوصية هل له أن يغيرها
١٤٣	استحباب الوصية بثلاث الثلث للإمام <small>عليه السلام</small>
١٤٤	استحباب اشهاد اربعة عدول في الوصية وتعيين الوصية
١٤٣	حكم الوصى اذا علم ان على الميت ديناً ولم يعلم به الغرماء
١٤٥	جواز الرجوع في التدبير
١٣٥	جواز جعل الصبي وصياً
١٣٥	ما كان لامام بسبب الامامة فهو للامام الذي بعده
١٣٥	عدم جواز رد الوصية بعد قبولها بعد موت الموصى
١٤٦	اذا قال : حين حضر الموت هذا المال لفلان ولم يأمر برده اليه هل يجب رده
١٣٦	حكم ما اذا اوصى لقرايته من غلة ضيعة ولم تكن لها غلة
١٤٦	جواز عزل سهم الوصية اذا اراد الورثة قسمة التركة
١٤٧	حكم اخذ بعض الورثة بعض التركة بعينها وغرم دين المورث بازائه
١٣٧	استحباب العمل لنفسه في حياته لا الوصية
١٣٧	عدم تعيين ماعينه الموصى للموصى اليه مادام حياً
١٣٨	يعمل في الوصايا المترتبة بأخرها
	اذا دفع مالاً الى عبداً وامره بالعتق والحج فانطلق العبد فاشترى اباه واعتقه ودفع اليه الباقي
١٣٨	في الحج عن الميت فاختلف ورثة الميت وموالي العبد وموالي ابيه



الصفحة	العنوان
	<b>كتاب الوقوف والصدقات باب الوقف والصدقة والنحل</b>
١٤٩	الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها
١٥٠-١٥٥	حكم تغيير الواقف الوقف حال حيوته
١٥١	الفرق بين الوقف المؤبد وغيره
١٥٢	عدم جواز تصرف الواقف في العين الموقوفة لمنافع ترجع الى نفسه
١٥٣	جواز بيع المدبر الموقوف في دين المولى
١٥٣	إذا أوصى بأجراء الثلث فليس للوصى أن يوقفه
١٥٥	عدم جواز الرجوع في الوقف بعد العمل
١٥٦	حكم الوقف على جماعة بعضهم غائب
١٥٦	حكم ما لو وقف على شخص هل يجوز للواقف أن يبيع حصته بأذنه أم لا
١٥٧	حكم بيع الوقف عند اختلاف الموقوف عليهم
١٥٧	عدم جواز شراء الوقف وحكم غلتها إذا اشتراها
١٥٨	حكم ما إذا أوصى بمقدار معين من غلة ضيعة وقفها على قراباته ولم تبلغ الغلة الأمأوصى
١٥٩	استحباب الوقف لتعزية الأئمة <small>عليهم السلام</small>
١٥٩	ذكر ما أوصت به فاطمة <small>عليها السلام</small>
١٥٩	قصة الزبير وابنه لعنهما الله يوم الجمل مع علي <small>عليه السلام</small>
١٦٠	قائل العمدة لا يوفق للتوبة
١٦١	أخبار النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> بخروج فرقة من الدين لخروجهم على علي <small>عليه السلام</small>
١٦٢	نقل وصية فاطمة <small>عليها السلام</small>
١٦٢	الحيطان السبعة كانت وقفاً على فاطمة <small>عليها السلام</small>
١٦٣	في نقل صدقة النبي وفاطمة <small>عليها السلام</small>

الصفحة	العنوان
١٦٣-١٦٥	حكم بيع ما حبس مدة قبل انقضاء تلك المدة
١٦٤	عدم نفوذ الحبس المطلق على بعض الورثة اذا لم تجزه
١٦٤	حكم الوقف المعلق على عدم الاحتياج
١٦٥	ما يلحق بالمؤمن بعد موته
١٦٦	جواز وقف المشاع
١٦٨	اشتراط القبض في لزوم الوقف
١٦٨-١٨٠	هل يجوز الرجوع في التصديق على الابن
١٧١	جواز صرف الوقف في بنى هاشم اذا كانوا من اهل الولاية
١٧١	صورة ما وقفه امير المؤمنين <small>عليه السلام</small>
١٧٥	جواز وقف المشاع على الولد <small>من حقبة كنيوز مدرسي</small>
١٧٦	حكم ما اذا تصدق بعض داره على الاجنبي
١٧٧	لا صدقة الا ما اريد به وجه الله
١٦٨-١٧٧	عدم جواز الرجوع في صدقة اريد بها وجه الله
١٧٨	عدم جواز الرجوع في الصدقة بعد تلفها
١٧٨	حكم اشتراء الصدقة التي تصدق هو بها
١٧٩	جواز التصديق بالمشاع والمجهول
١٧٩	كراهة اكل ما تصدق به هو
١٨٠	في اعتبار القبض في الهبة
١٨١	عدم جواز الرجوع في الهبة المعوضة
١٨٢	حكم الرجوع في الصدقة بعد خروجها عن يد المتصدق

الصفحة	العنوان
١٨٣	عدم جواز الرجوع فى الصدقة على قرابته
١٨٣	حكم الاقرار بالنحلة عند الموت
١٨٣	نقل حديث فى صدقة موسى بن جعفر <small>عليه السلام</small> على ولده
	<b>باب السكنى والعمرى والرقيق</b>
١٨٨	جواز جعل السكنى ايام حياة المَسْكَن او الساكن
١٨٩	حكم ما اذامات من جعل السكنى
١٩٠	عدم جواز اخراج من جعل له السكنى مدة حياته وجوازه اذالم يوقت
١٩٠	اذا جعل السكنى والعمرى لرجل ولم يقبه هل يجوز للورثة ان يبيعوا الدار
١٩١	العمرى على ما جعلت فاذا اعمر شيئاً فهو على ما شرط
١٩٢	فيما اذا جعل جاريته لذات محرم مدة حياتها
	<b>كتاب الفرائض والموارث</b>
	<b>باب ابطال العول فى الموارث</b>
١٩٣	انما يتحقق العول بدخول الزوج والزوجة
١٩٣	بطلان قول العامة بدخول النقص على جميع الورثة عقلاً وقلاً
١٩٤	دأب العامة الاقتراء على الائمة عليهم السلام فى امثال المسئلة
١٩٤	فى ان العامة اعتمداهم على اخبار ابي هريرة <small>رضي الله عنه</small> من اخبار امير المؤمنين <small>عليه السلام</small>
١٩٤	نزول آية التطهير فى اهل البيت باعتراف العامة
١٩٥	نقل خبر المسئلة المنبرية
١٩٦	القول بالمول نشأ من عمر
١٩٧	القول بالمول مستلزم لاعتقاد عدم كونه تعالى عالماً بالحساب

الصفحة	العنوان
١٩٩	كون على ﷺ اعرف بمراده تعالى من هؤلاء الاقشاب
٢٠٠	نقل اخبار آخر في بطلان العول
٢٠٥	الارث بالسبب قسمان زوجية وولاء وبيان كل واحد منهما
٢٠٦	في بيان ما يستفاد من آيات الارث
٢١٢	في ان الائمة عليهم السلام هم المتسبطون وهم اولوا الامر وهم الراسخون وهم
٢١٣	ارث ولاء تضمن الجريرة والامامة
٢١٤	ذكر اولوية جملة من الارحام
٢١٥	احقية السابق بميراث قريبه
	باب ميراث ولد الصلب
٢١٥	ارث الابن المنفرد اذا اكثر
٢١٥	ارث الابنة المنفردة اذا اكثر
٢١٥	عدم ارث ولدا الولد مع الولد للصلب
٢١٦	بيان ارث الاولاد المتخلفين من الاولاد
٢١٦	ذكر ان فاطمة ﷺ وادنة لرسول الله ﷺ
٢١٧	في ان حديث ونحن معاشر الانبياء لانورث ماتر كناه صدقة افتراء
٢١٧-٢٢٣	عدم كون عباس وادنا للرسول ﷺ
٢١٧	ارسال فاطمة ﷺ الى ابي بكر في مطالبة ارثها
٢١٨	نقل حديث ان فاطمة ضحكت فارة وبكت اخرى عند وفاة ايها
	ان العامة مع روايتهم ان آية التطهير نزلت في فاطمة ﷺ كيف حكم الاول بمنع ارثها
٢٢٠	مع مطالبتها
٢٢٠	في ان جماعة من الصحابة ارثوا بعد النبي ﷺ
٢٢٣	في عدم ارث العصة مع وجود الولد مطلقا

الصفحة	العنوان
	<b>باب ميراث الابوين</b>
٢٢٧	للأب الثلثان وللأم الثلث مع عدم الحاجب
	<b>باب ميراث الزوج والزوجة</b>
٢٢٨	حكم ما اذا ماتت الزوجة ولم يكن لها وارث غير الزوج
٢٣١	حكم ما اذا مات الزوج ولم يكن له وارث إلا الزوجة
	<b>باب ميراث ولد الصلب والابوين</b>
٢٣٣	يقسم المال بينهما ارباعاً
٢٣٤-٢٣٥	ارث الابنة مع الابوين او احدهما
٢٣٥	ارث الابوين مع الاولاد المختلفين ذكراً وإناثاً
	قصة قراءة الصادق عليه السلام كتاب الفرائض على زرارة في مسألة ارث الابنة
٢٣٦	مع الابوين او احدهما
٢٣٧	توجيه كلام زرارة
	<b>باب ميراث الزوج مع الولد</b>
٢٣٨	للزوج الربع مع الابوين والاولاد
	<b>باب ميراث الزوجة مع الولد</b>
	للزوجة الثمن مع الولد
	<b>باب ميراث الولد والابوين مع الزوج</b>
	للزوج الربع وللابوين السدسان والباقي للولد الذكر ومع الانثى لا يرث
٢٣٩	على الزوج
٢٤١	ارث الزوج مع الابوين والاولاد
	<b>باب ميراث الولد والابوين مع الزوجة</b>
٢٤٣	للزوجة الثمن وللابوين السدسان وما بقي للابن

الصفحة	العنوان
	<b>باب ميراث الابوين مع الزوج والزوجة</b>
٢٤٤	للزوج النصف وللأم الثلث وما بقى للاب
٢٤٦	للزوجة الربع وللأم الثلث وما بقى للاب
٢٤٧	ارث الزوج من زوجة غير مدخول بها
	<b>باب ميراث ولد الولد</b>
٢٤٧	اولاد الاولاد يقومون مقام الاولاد
	حديث شريف طويل عن الرضا <small>عليه السلام</small> مشتمل على بيان لطيف في الفرق بين
٢٥٠	الأكل والعقرة وفيه فوائد ولطائف في اثبات الامامة
٢٦١	لا يرث ولد الولد مع الولد للصلب
٢	لا يرث الاخ مع ولد الولد
	<b>باب ميراث الابوين مع ولد الولد</b>
٢٦١	اربعة لا يرث معهم احد الا الزوجان
٢٦٢	سبة المصنف الى الفضل بن شاذان العمل بالقياس في غير محلها
	<b>باب ميراث ولد الولد مع الزوج والزوجة</b>
٢٦٣	للزوجة الثمن مع ولد الولد
٢	للزوج الربع مع ولد الولد
	<b>باب ميراث الابوين والاخوة والاخوات</b>
٢٦٤	المال للابوين او احدهما دون الاخوة
٢٦٥	كون الاخوة حاجيين للام
٢	الاخوة من الام لا يحبسون الام
	<b>باب ميراث الابوين والزوج والاخوة والاخوات</b>
٢٦٦	للزوج النصف وللأم السدس وللأب الباقي

الصفحة	العنوان
	<b>باب من لا يحجب عن الميراث</b>
٢٦٧	عدم حاجبية الوليد والطفل
٢٦٧	حد الحجب هو من الثلث الى السدس
٢٦٨	اشتراط كون المعاجب اخوين او من يقوم مقامهما
	<b>باب ميراث الاخوة والاخوات</b>
٢٦٨	للأخ مطلقا المال بالقرابة
٢٦٩	تساوى الاخوة للاب في مقدار الارث
٢	تساوى الاخوات في الارث
٢	حكم اجتماع الاخوة والاخوات
٢٦٩	عدم ارث الاخوة من الام مع وجود الاخوة من الابوين او الاب
٢٧٠	عدم ارث ابن الاخ مطلقا مع وجود الاخوة مطلقا
٢٧١	ابن الاخ بمنزلة الاخ اذا لم يكن هناك اخ
٢٧٢	فروض كثيرة في مسألة ارث الكلالات الثلاث واولادهم
٢٧٣	ارث الزوج مع الاخوة للام والاخوة للاب
٢٧٣-٢٧٣	ارث الزوج مع الاخوة للام والاخت للاب
٢٧٤	ارث الزوج والاخت للام والاختين للاب
٢٧٦	ارث الزوج مع الاختين للاب
٢٧٧	في الاحتجاج على العامة في مسألة التعصيب
٢٧٨	في عدم صدق الكلالة على الابوين والاولاد
٢٧٨	في عدم ارث الاخوة مع الابوين
٢	يكون النقص والزيادة على الاخوات للابوين او الاب
٢٧٩	ارث ابن الاخت للاب وابن الاخت للام



الصفحة	العنوان
٢٨١	الزام المخالفين في احكامهم بما التزموا على انفسهم
	باب ميراث الزوج والزوجة مع الاخوة والاحوات
٢٨٢	ارث الزوجة مع الكلالة هو النصيب الاعلى (الرابع)
٢٨٢	ارث الزوج مع الكلالة هو النصيب الاعلى (النصف)
	باب ميراث الاجداد و الجدات
٢٨٤	اجتماع الجد الأبي مع الجد الأمي في ارث
٢٨٣	حكم طعمة الجد هل هو واجب ام مندوب
٢٨٧	اجتماع المرأة و الكلالة والجد
٢٨٨	اذا ترك جدة فقط
٢٨٨	اجتماع الاخوة من الام مع الجد
٢٨٩	الاخ للاب والجد ، المال بينهما
٢٨٩	الاخ من الاب بمنزلة الجد
٢٩٠	الجد يقاسم الاخوة من الابوين ولو كانوا امة
٢٩٠	اذا ترك اخته من الاب والام مع الجد
٢٩١	ابن عم وجد ، المال للجد
٢٩٢ - ٢٩٣	اخ وجد المال بينهما نصفان
٢٩٣ - ٢٩٤	اجتماع بنات الاخت مع الجد
٢٩٣	ابن الاخ يقاسم الجد
٢٩٤	الاب مقدم على الجد والعم
٢٩٥	اجتماع الزوج والام والاخوين
٢٩٥	ارث الجدة اذا اجتمعت مع الجد
٢٩٦	المال للجدة فقط اذا كانت هي الورثة فقط

الصفحة	العنوان
٢٩٦	قول فضل ابن شاذان ان الجدة بمنزلة الاخ ابد أمرود
٢٩٧	ردأستدلال الفضل بن شاذان
٢٩٨	حكم اجتماع الاخ والاخت للام مع الجد والجدة من قبل الام
٢٩٨	حكم اجتماع الكلالة من الطرفين مع الاجداد من الطرفين
٢٩٨	حكم اجتماع الزوجة والاخ من الاب والاخ من الام والجد للاب والجد للام
٢٩٨	حكم اجتماع الزوج وابن الابن ، والجد والاخوة للاب والام
٢٩٨	حكم اجتماع الزوج والابوين والجد للام
٢٩٨	حكم اجتماع الابوين والجد للاب والجد للام
٢٩٨	اذا اجتمع الاب والجد للام
٢٩٨	حكم اجتماع الزوجة والابوين والجد للاب والجد للام
٢٩٩	الفرس المذكور مع كون الوارث الزوج بدل الزوجة
٢٩٩	حكم اجتماع الزوج والجد للاب والجد للام مع الاخوة
٢٩٩	عدم ايراث الاعمام مطلقا مع الاجداد مطلقا ولا مع الاخوة مطلقا
٣٠٠	باب ميراث ذوى الارحام
٣٠٠	المال كله للام او العمة مطلقا اذا كان واحدا
٣٠٠	اذا اجتمع الاعمام والعلمات للذكر مثل حظ الانثيين
٣٠٠	حكم اجتماع المم من الابوين مع المم للاب فقط
٣٠٠	حكم اجتماع المم من الابوين مع المم من الام
٣٠٠	المال كله للخال او الخالة اذا كان وحده
٣٠١	اذا اجتمع الاخوال والخالات فالمال بينهم سواء
٣٠١	حكم اجتماع الخال من الام مع الخال من الابوين
٣٠١	حكم اجتماع الخال من الاب مع الخال من الام

الصفحة	العنوان
٣٠١	حكم اجتماع الخالة من الأب والخالة من الأم
٣٠١	إذا اجتمع الأخوال والخالات المتفرقون
٣٠٢ - ٣٠٨ - ٣٠٩	إذا اجتمع الأخوال والأعمام
٣٠٢ - ٣٠٨	حكم اجتماع الخال للأب مع العم للام
٣٠٢	ابن العم للأبوين مقدم على العم للأب بالنص
٣٠٢	عدم ارث الأخوال مطلقا مع الأجداد مطلقا
٣٠٢	عدم ارث الأعمام والأخوال مطلقا مع ابن الأخ وابن الأخت
٣٠٣	قول يونس في ارث العم مع ابن الأخ مردود
٣٠٣	أخوال الميت وعقته مطلقا تقدم على أخوال أب الميت وإمته
٤	تساوي الخال والخالة في الإرث
٤	تساوي ابن الخال وابن الخالة في الإرث
٤	حكم اجتماع خالة الأم وعمة الأب
٣٠٣	حكم اجتماع العم مع الخال
٤	ارث بنى أخوات متفرقات
٤	ارث بنات أخوات متفرقات مع أخوتها كذلك
٤	ارث ابنة الأخت وابن أخت أمهما واحدة
٤	الأقرب من أولاد الأخوة مقدم على الأبعد
٤	سقوط بنى الأخوة من الأب مع وجود بنى الأخوة من الأبوين
٣٠٥	ارث ابنة الأخ من الأبوين مع ابنة الأخ من الأب وابنة الأخ من الأم
٣٠٥	ارث بنات الأخوة المتفرقين وبنات الأخوات المتفرقات
٣٠٥	ارث ابنة الأخ لاب وام مع ابنة الأخ للأب

الصفحة	العنوان
٣٠٥	ارث ابن اخت لاب وام مع ابن اخ لام وهو ابن اخت لاب
٣٠٦	ارث ابنة اخت لاب وام مع ابنة اخت لام وهي ابنة اخ لاب
٣٠٦	عدم ارث ابنة ابنة الاخوة مع الاخوة او الاخوات
٣٠٦	عدم ارث الخالة مع اولاد الاخوة او الاخوات
٣٠٦	ارث ابن ابنة الاخت وابن ابن الاخت
٣٠٦	ارث ابن ابنة اخ لاب وام وابنة ابن اخ لالاب وام
٣٠٦	ارث ابن ابنة اخ من الابوين وابنة ابنة اخ منهما
٣٠٦	ارث ابن ابنة اخ لام وابن ابنة اخ لاب
٣٠٧	ارث ابنة ابنة الاخ من الابوين وابنة اخ لام
٤	ارث بنات الاخوات المتفرقات
٤	ارث بنى اخت متعددين مع ابنة اخت اخرى
٤	للزوج نصيبه الاعلى مع الاخوة
٤	ارث ابن الابنة وابنة الابن
٤	يقدم الاقرب من اولاد الاولاد فالاقرب
٣٠٨	ارث بنات الابنة المتعددات مع ابنة بنت اخرى
٤	ارث بنى الابنة المتعددتين وابنة ابنة اخرى
٤	ارث ابنة ابنة ابنة مع ابنتى ابنة ابنة وثلاث بنات ابنة ابنة اخرى
٤	ارث ابنة ابن ابنة مع ابنة ابنة ابنة مع وحدة جدتهما وابنة ابنة ابنة اخرى
٤	عدم ارث اولاد الاخوة مطلقا مع اولاد الاولاد مطلقا
٤	للزوج نصيبه الادنى مع اولاد الاولاد ايضاً
٣٠٩	عدم ارث الاعمام مع اولاد الاولاد

الصفحة	العنوان
٣٠٩	عدم ارث الاخوة واولادهم مع ولد الولد
٣١٠	ارث العم من الابوين مع العمه للاب
٢	عدم ارث الاعمام مطلقا مع اولاد الاخوة مطلقا
٢	ارث ابنة العم من الابوين وابنة عم لام
٢	ارث الخال للام وابنة الخال للابوين
٢	ارث بنات العم وبنى العم اذا اجتمعوا
٢	ارث بنات خال وبنى خال اذا اجتمعوا
٢	ارث ابن عم وابنة عمه
٣١١	ارث الاخوال و الخالات المتفرقين
٣١١	ارث بنى بنات اعمام من الابوين مع ابنة ابنة عم لام
٣١٢	ارث بنى بنات عم للابوين مع ابنة ابنة العم للام
٢	ارث ابنة عم ابيه ، وابنة ابنة عمه
٢	ارث الخالة من الام التى هى عمه للاب مع عمه لاب
٢	موت الزوجة نصيبها الاعلى مع الاخوال والخالات
٢	عدم ارث ابن العم مع الاخوال و الخالات
٢	ارث ابنة العم وابن العمه
٢	ارث عمه الام وخالة الاب
٣١٣	عدم ارث الابعد من بنى الاعمام والخالات مع الاقرب
٢	عدم ارث الاخوال والاعمام مع اولاد الاخوة
٢	ارث البعد للام مع ابن اخ لام
٢	عدم ارث الاخوال والاعمام مع البعد او ابن الاخ
٢	ارث ابنة الاخت مع البعد للام

الصفحة	العنوان
٣١٣	للزوجة النصيب الاعلى اذا اجتمعت مع اولاد الاخوة والاخوات
٣١٤	للزوج نصيبه الاعلى مع الاجداد واولاد الاخوة
٤	عدم ارث الخال اوالم للاب مع الخال او المم للابوين
٤	ارث ابنة الخال من الابوين مع ابنة الخال للمم
٤	عدم ارث خالة الاب مع اولاد الاخوة
٤	للزوجة نصيبها الاعلى اذا اجتمعت مع بنات الخالة وبناتها
٤	ارث الخالات المتفرقات
٣١٥	ارث الاخوال المتفرقين
٤	ارث خالة الام وخالها
٤	عدم ارث خالة الام مع ابنة الخال او ابنة الخالة
	<b>باب ميراث ذوى الارحام مع الموالى</b>
٣١٥	عدم ارث الموالى مع الخالة
٣١٦	عدم ارث الموالى مع الاخت
٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩	عدم ارث الموالى مع ذى رحم مطلقا
٣١٧	الوصية للموالى نافذة
٤	وجوب الفحص عن الوارث القريب اذا لم يعرف وارث
٣١٧	وجوب دفع الارث الى ذى الرحم ولو مخفياً عند التقية
٣١٨	ارث مولى حمزه مع البنت منسوخ او محمول على التقية فى النقل
	<b>باب ميراث الموالى</b>
٣١٩	اذا لم يكن للميت ذورحم مطلقا فالارث للموالى
	<b>باب ميراث الفرقى والذين يقع عليهم البيت الخ</b>
٣٢٠-٣٢٤	يورث الفرقى بعضهم من بعض اذا لم يعلم تقدم موت بعضهم على بعض

الصفحة	العنوان
	الزوج والزوجة المنهدم عليهما البيت يورث كل واحد من الآخر اذا لم يعلم تقدم موت احدهما
٣٢٢	يورث بعض القوم من بعض مع عدم تقدم موت بعضهم على بعض
٣٢٣ - ٣٢٤	حكم ما اذا وقع بيت على صبيين لا يدري ايتهما حر وايتهما عبد
٣٢٣	حكم ما اذا سقط بيت على صبيين مرتضعين لا يعرف اتهما
٣٢٤	حكم ما اذا مات الزوج والزوجة بالطاعون معا ويد الرجل ورجله على المراءة
٣٢٤	حكم ما اذا مات الابن والام في ساعة واحدة بغير الفرق والهدم
	باب ميراث الجنين والمنفوس والسقط
٣٢٥	يورث السقط اذا تحرك تحركاً بيناً
٣٢٦	حكم جواز شهادة القابلة باستهلال الصبي وصيغته
٣٢٦	حكم ما اذا فرضت المراءة فطرح ما في بطنها
٣٢٦	هل يشترط استهلال الصبي المولود في ارنه
	باب ميراث الصبيين يزوجان ثم يموت احدهما
٣٢٧ - ٣٢٨	هل يتوارث الصبيان المتزوجان باجازه وليهما
٣٢٧	حكم ما اذا زوجهما غير الوليين ومات احدهما قبل ادراك الآخر
٣٢٨	حكم ما اذا زوج ابنه يتيمة ومات الابن قبل ادراك اليتيمة
	باب توارث المطلق والمطلقة
٣٢٩ - ٣٣٠	ترث المطلقة الرجعية مالم يخرج عدتها وكذا الزوج
٣٣٠	عدم ارث المطلقة بالطلاق البائن
	باب توارث الرجل والمرأة يتزوجها ويطلقها في مرضه
٣٣٠	ترث الزوجة اذا تزوج بها في مرضه ودخل بها
٣٣٠	المطلقة ترث الى سنة اذا طلقها في مرضه الذي مات فيه
	باب ميراث المتوفى عنها زوجها
٣٣١	ترث المراءة من الزوج ولو لم تكن مدخولاً بها وحكم صداقها



الصفحة	العنوان
٣٣٢	حكم ما اذا تزوجها بحكمها فمات قبل الحكم باب ميراث المخلوع
٣٣٣	حكم ما اذا تبرء الاب عند السلطان من ميراث ابنه ومن جريرته باب ميراث الحمل
٣٣٤	حكم احدث ولد المسبية منها او من ايها اذا اعترف به
٣٣٤	حكم ما اذا ادعى احد الرجلين أخوة الآخر باب ميراث الولد المشكوك فيه
٣٣٦-٣٣٩	حكم ما اذا وطئ جاريته ووطئها غلامه فأنت بولد
٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٤٠	حكم ما اذا اتهم الزوج زوجته التي أمت بولد
٣٣٦	حكم ما اذا ادعى بأن فلاناً المسمى به يسار ولدى فلو تزوه فلاناً المسمى به يسار
٣٣٧	عبدى فأعتقه فاشتبه احدهما بالآخر
٣٣٨	حكم ما اذا وقع رجلان على جارية في طهر واحد لمن يلحق الولد ؟
٣٣٨-٣٤٠	حكم ما اذا اتت الجارية بولد وقد عزل عنها المولى وحكم الحاق الولد بمولى الجارية اذا انت بالولد ستة اشهر فما زاد
٣٤٠	حكم ما اذا كان يده مال لاحد يعرف نسبه النساء دون الرجال و ادعى صبته ذلك المال
٣٤٠	باب ميراث الولد ينتفى منه ابوه بعد الاقرار به
٣٤٠	عدم تأثير الاتقاء بعد الاقرار
	باب ميراث ولد الزنا
٣٤١	لا يرث ولد الزنا ولو كان الزانى تزوج الزانية بعد الزنا
٣٤٢	عدم لحوق الولد بالزانى بامة ولو اشتراها بعد الزنا
٣٤٢	حكم ما اذا اقر بالولد بحسب الظاهر وكان الواقع قبحوراً
٣٤٣	ما تركه ولد الزنا فللامام $\frac{1}{3}$ وان كان له وارث قريب

## الصفحة

## العنوان

٣٤٤

دية ولد الزنا

## باب ميراث القاتل ومن يرث من الدية ومن لا يرث

٣٤٤-٣٤٥

لا يرث القاتل العمد في قتله

٣٤٥

ارث الزوجين من الدية ما لم يقتل احدهما الآخر

٣٤٥-٣٤٦

حكم ما اذا قتل رجل امه

٣٤٦-٣٤٧

حكم ارث القاتل خطأ من دية المقتول

٣٤٧

حكم ارث اقرباء القاتل من دية المقتول

٣٤٧

حكم ما اذا صولح القصاص بالدية في القتل العمدى

٣٤٨

حكم ما اذا عفا احد الوليين عن القصاص دون الآخر

٣٤٨

حكم ما اذا شربت المرثة دواء عمدًا فالقت ما في بطنها

٣٤٨

حكم ما اذا ضرب الرجل ابنته وهي حبلى فأسقطت

٣٤٩

عدم منع القتل من الارث اذا كان بحق

٣٤٩

حكم ما اذا مات بالضرب تاديباً

٣٤٩

حكم ما اذا قتل دابته احد اقربائه

٣٤٩

حكم ما اذا حفر بئراً ونحوها فوقع فيها احد اقربائه فمات

٣٥٠

حكم ما اذا قتل المجنون او الصبي احد اقربائه

## باب ميراث ابن الملاعة

٣٥٠

لا وارث لابن الملاعة من قبل ابيه

٣٥٠-٣٥١

فروع كثيرة متفرعة على ميراث ابن الملاعة

٣٥٢

حكم ما اذا اقر الملاعن بالولد بعد اللعان

٣٥٢

ميراث ولد الملاعة لأمه

٣٥٣-٣٥٤

تفصيل الصدوق به في ميراث ابن الملاعة بين حضور الامام وغيبته

الصفحة	العنوان
٣٥٢-٣٥٤-٣٥٣	حكم ما اذا كذب الملاحن نفسه في نفى الولد قبل الملاغنة او بعدها
٣٥٢-٣٥٤	ولد الملاغنة يرثه اخوته لامه دون اخوته لايه
٣٥٥	وجه الجمع بين الاخبار المختلفة
٣٥٦	حكم ما اذا توفيت الزوجة المرمية
٣٥٦	ابن الملاغنة يرثه امه وعصبتها
	باب ميراث من اسلم او اعتق على الميراث
٣٥٨	عدم اراث من اسلم او اعتق بعد القسمة
	باب ميراث الخنثى
٣٥٩	طرق تشخيص الذكورية او الانوثة لارث الخنثى
٣٦٤-٣٦٣-٣٦٠	هل عدل الاضلاع طريق شرعى؟
٣٦١	هل القرعة طريق في تعيين الذكورية والانوثة
٣٦١	كيفية اراث الخنثى المشكل
٣٦٢	قصة عجيبة وقصادة غريبة من على <small>عليه السلام</small> في الخنثى
٣٦٦	كيفية القرعة على القول بها
٣٦٧	حكم من ليس له الادبر
	باب ميراث المولود يولد له راسان
٣٦٨	الطريق الى كونه واحداً او اثنين
٣٦٩	في بعض احكام من له راسان في بدن واحد
٤	في مولود له راسان في بدن واحد
	باب ميراث المفقود
٣٧٠	حكم المفقود الى كم يتربص؟
٣٧١-٣٧٠	عزل ميراث الغائب وحكمه اذا لم يرجع

الصفحة	العنوان
٣٧١	حكم اجرة الاجير اذا هلك ولم يعرف له وارث
٣٧٢	اذا كان عليه حق لآخر فقديجب التفحص وحكم التصديق اذا لم يجده
	باب ميراث المرتد
٣٧٥-٣٧٢	يقسم ميراث المرتد بين ورثته اذا كان فطرياً على كتاب الله
٣٧٥	وجوب الاعتداد على زوجة المرتد وحكم قتله قبل الاستتابة
	باب ميراث من لا وارث له
٣٧٨-٣٧٦	الامام وارث من لا وارث له
٣٧٦	في تقديم ولاء العتق وولاء ضمان الجريرة على ولاء الامامة
٣٧٨-٣٧٧	شرط الولاء كون عتقه سائبة
٣٧٩	حكم اعطاء مال من لا وارث له لاهل بلده
٣٨٠	عدم ارث الكافر من المسلم مطلقاً
٣٨٠	حكم ما اذا لم يعرف للميت وارث
٣٨٠	حكم ما اذا والى اهل الذمة احداً من المسلمين
	باب ميراث اهل الملل
٣٨٤-٣٨١	ارث المسلم من الكافر دون العكس
٣٨٣	حجب المسلم للكافر دون العكس
٢	ارث الزوج من امرأته الذمية
٣٨٤	حكم ارث الكافر اذا اسلم بعد موت المسلم
٣٨٥	حكم ما اذا اسلم احد وارث المسلم قبل القسمة
٣٨٦	اختصاص ارث الكافر بالمسلم ولا يرثه الكافر
٣٨٧	حكم ما اذا كان للكافر ولد صغار وورثة مسلمون
٣٨٨	حكم ما اذا ترك وارثين احدهما حر والآخر مملوك
٢	حكم توارث اهل ملتين من غير الاسلام

الصفحة	العنوان
٣٨٩	حكم المرتد الملى فى الارث منه وارثه من الغير باب ميراث المماليك
٣٩٠	يشترى المملوك ، مما تركه مورثه فيعتق ويرث الباقي ان كان
٣٩٢	فى رجل كانت له ام ولد فمات ولدها منه فزوجه من رجل فاولدها فمات الزوج ...
٣٩٤	لا يرث الحر من العبد
٤	عدم حجب العبد فيما يحجب الحر
٣٩٥	حكم الرجل يشترى الامة فيقول لها انى اعتقك على ان تعطينى نصف ما ترثين
٣٩٦-٣٩٥	حكم اشتراط المولى مع مكاتبه ميراثه
٤	حكم عتق العبد قبل القسمة
	باب ميراث المكاتب
٣٩٦	من لا يرث المكاتب
٣٩٧	المكاتب يرث ويورث على قدر ما ادى
٣٩٧	ارث المكاتب المشروط لمولاه
٣٩٩	صححة الوصية للمكاتب المطلق بقدر ما اعتق منه
	باب ميراث المجوس
٤٠٠	فى ارث المجوس من حيث النسب والسبب الفاسدين اقوال ثلاثة
٤٠١	فى الفروع المتفرعة على ارث المجوس
	باب نواذر الميراث
٤٠٢	فى اختصاص الحبة بالولد الاكبر وبيان انها ما هى وذكر الاقوال
٤٠٧	فى ان المرثة لا ترث من الارض شيئا
٤١٣	علة كون الارث للذكر مثل حظ الانثيين
٤١٥	ارث من لا وارث له للنبي او الوصى
٤١٦	حكم ما اذا كان له زوجات عديدة فطلق واحدة منهن وتزوج الاخرى واشتبهت